جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 67
جوان 2018

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد : 67 - جوان 2018

مجلة دراسات العدد : 67 - جوان 2018

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق: تتبع إحدى الطريقتين:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

مجلة دراسات العدد: 67 - جوان 2018

فهرس المحتويات

مجلة دراسات العدد : 67 - جوان 2018

الأدلة الأصوليّة النقليّة المختلف فيها
وأثرها في الفقه الجنائي عند المالكية
-دراسة تأصيلية تطبيقية-

أ. ياسين باهي
جامعة غرداية

الملخص:

هذه الدراسة الموسومة بـ: "الأدلة الأصوليّة النقليّة المختلف فيها, وأثرها في الفقه الجنائي عند المالكية -دراسة تأصيلية تطبيقية-", تجيب عن إشكال رئيس هو: "ما مدى أثر الأدلة الأصولية النقليّة المختلف فيها في الفقه الجنائي وَفق المذهب المالكي؟", فكانت الدراسة مقسمة على أربعة مطالب بحسب الأدلة, وتمّ تخريج فروع من الفقه الجنائي على هذه الأدلة, وتوصّلتْ الدراسة إلى نتائج أهمّها كثرة الأدلة الأصولية عند المالكية؛ إذ نجدهم قالوا بحجيّة الأدلة المختلف فيها المذكورة في ثنايا البحث, كما أوصت بجملة من التوصيات أهمها توسيع دائرة البحث في هذا الموضوع في دراسات أكاديمية تتقصّى الفروع الفقهية في كل أبواب الفقه تخريجا على الأدلة المختلف فيها فحسب.

الكلمات المفتاحية: الأدلة الأصوليّة-النقليّة-المختلف فيها-الفقه الجنائي-المالكية

Abstract:

This study, entitled: "The various Naklya fundamentalist evidence, and its impact on the criminal jurisprudence of the Malikiyya - a study of applied originality" - answers the main problem: "What is the extent of the influence of the various Naklya fundamentalist evidence in the criminal doctrine according to the Maliki doctrine?" The study was divided into four sections according to the evidence, and the branches of criminal jurisprudence were graduated on this evidence, and the study reached the results of the most important of the large number of fundamentalist evidence at the Maalikis; we find them said the validity of the various evidence mentioned in all research folds, and recommended a number of recommendations, Search this topic in Academic Studies The branches of jurisprudence are examined in all sections of fiqh according to different evidence.

key words: Fundamentalist evidence - transport - different - Criminal jurisprudence – Maalikis.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين, والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وصحبه أجمعين, أما بعد:

إنّ الناظر في الموروث العلمي الهائل الذي وصل إلينا ليقف مذهولا من مدى دقّة علمائنا في كتاباتهم, ومن بين أهمّ الفنون التي تنمُّ على ذلك: علم أصول الفقه, الذي يضبط مسالك الاجتهاد والإفتاء, ولقد كان من مباحثه الكثيرة الأدلّة بمختلف أصنافها: المتفق عليها والمختلف فيها, والنقلية والعقليّة, وقد ارتأيت الإسهام في الحقل المعرفيّ لو بنزرٍ قليل, فجاء هذا البحث خدمةً لطلبة العلم في باب تخريج الفروع الفقهية على الأصول, ولكن مكتفيا بالتخريج على الأدلة الأصولية النقليّة المختلف فيها بين أرباب هذا الفنّ, والتي يقول المالكية

بحجيّتها, كما اكتفيت عند اختيار الفروع الفقهية بجانب فقهيّ واحد يقلّ البحث فيه, ألا وهو الفقه الجنائي, وخصصت الدراسة بما في المذهب المالكيّ فقط دون تتبّع لآراء المذاهب الفقهية الأخرى في المسألة؛ لأنّ المقام لا يسع لذلك؛ فكانت هذه الدراسة موسومة بـ: **"الأدلّة الأصوليّة النقليّة المختلف فيها وأثرها في الفقه الجنائي عند المالكيّة".**

وإضافةً لما تقدّم, فإنّ لهذا الموضوع أهمية وأهدافا دفعتني إلى الخوض فيه أهمّها:

1- في هذا الموضوع إبراز للغاية المتوخّاة من دراسة علم الأصول بشكل عملي, وإحياءٌ لفائدته؛ إذ إن الغاية والفائدة من علم الأصول، التعرّف على الأسس التي بُنيت عليها الأحكام الشرعية, ثمّ ارتباط هذه الأحكام الفرعية بأسسها وأصولها.

2- كونه معينا للباحث على معرفة مناهج العلماء في الاستنباط, ومفيدا له في الاطلاع والإحاطة بمسائل الباب الفقهي المختار والإلمام بفروعه.

3- عدم وجود – بحسب علمي- من تناول هذا الموضوع بحيثياته الثلاث في دراسة سابقة.

ولكي يتحقق شيء من المراد من هذه الدراسة المقتضبة, فقد قسمتها إلى أربعة مطالب بحسب الأدلة الأصولية النقليّة المختلف فيها, وانتظم تحت كل مطلب عدد من الفروع, فكانت كالآتي:

المطلب الأول: عمل أهل المدينة

المطلب الثاني: قول الصحابي

المطلب الثالث: العرف

المطلب الرابع: شرع من قبلنا

وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المطلب الأول: عمل أهل المدينة

إنّ هذا الأصل احتدم فيه النقاش بين الإمام مالك وأرباب المذاهب الأخرى في حياته, وكذلك بين تلاميذه وأتباع المذاهب الأخرى بعد مماته, وهو حجة عند مالك في الدرجة الثانية بعد الإجماع, ويقدمه على خبر الواحد, فإذا عُدم العمل صار إلى خبر الواحد دون اشتراط كونه معضدا بالعمل, وليس هذا أوان مناقشة حجيته من عدمها, إذ تناول المسألة الكثير من الأئمة والأصوليين يمكن مراجعة أقوالهم في مظانها, ولكن سأتخير في هذا المطلب بعض النقاط التي لها علاقة وثيقة بموضوعنا من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول: تعريف عمل أهل المدينة

لقد اكتنف مفهوم عمل أهل المدينة الكثير من الغموض, ولا أدلّ على ذلك من قول الإمام الشافعي بما امتاز به من مؤهلات في الفهم والإدراك وصحبة الإمام مالك إذ يقول: "وما عرفنا ما تريد بالعمل إلى يومنا هذا, وما أُرانا نعرفه ما بقينا"[(1)], وقال في معرض مناقشته للاستدلال بعبارة "الأمر عندنا" في إحدى المسائل الفقهية:

---

(1) الإمام الشافعي, الأم, 244/7.

"وما كلمت منكم أحدا قط فرأيته يعرف معناها"[1], فبسبب هذا الغموض تنوعت التعاريف, وكثرت النقاشات حولها والردود, ولكني سأكتفي بتعريف معاصر للشعلان -لما أرى له من شمول وتحقيق للمراد- إذ قال فيه: "هو ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم أو أكثرهم, في زمن مخصوص, سواء أكان سنده نقلا أو اجتهادا"[2].

وقد أزال الباحث الغموض عن تعريفه فشرحه كالآتي:

(ما): اسم موصول عام ليشمل العملُ القولَ والفعلَ والإقرارَ والتركَ, وتحديدَ المقدار, وتحديدَ الأمكنة.

(اتفق): بأي وجه كأن يكون قولا من الجميع أو فعلا من الجميع, أو قولا من بعض وفعلا من آخرين, أو القول أو الفعل من البعض والسكوت والإقرار من الآخرين.

(العلماء والفضلاء بالمدينة): ليخرج بهذا القيد العامة.

(كلهم): وهي أعلى درجات الاتفاق.

(أكثرهم): أي ما كان ظاهرا.

(زمن مخصوص): أي ليس العمل حجة في كل عصر, بل هو مخصوص بالقرون الثلاثة المفضلة.

(سواء أكان سنده نقلا أو اجتهادا): أي ما كان طريق النقل المتصل عن النبي ﷺ أو ما كان طريق الاجتهاد عن أئمة المدينة[3].

هذا, وقد علّق الأستاذ محمد المدني بوساق على هذا التعريف بعد نقله وثنائه عليه فقال: "لكنه لم يبيّن الزمن الذي ينتهي إليه العمل المعتبر...وكان الأولى أن يقول: هو ما اتفق عليه في زمن الصحابة والتابعين, سواء أكان سنده نقلا أم اجتهادا"[4].

الفرع الثاني: تحرير محل النزاع:

1- عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل حجة باتفاق، وذلك نحو: إجماعهم على صفة الأذان والإقامة؛ لأن ذلك كله نقله الخلف منهم عن السلف، فحصل به العلم من جهة نقل التواتر، فيكون الاستدلال بالنقل لا بالعمل.

2- عمل أهل المدينة فيما طريقه الاجتهاد، هذا محل الخلاف، وقد اختلفوا في ذلك على أقوال أشهرها قولان:

القول الأول: ليس بحجّة، وبه قال الجمهور، والمحقّقون من المالكية، ونسبه إلى الإمام مالك العراقيون.

القول الثاني: أنّه حجّة، وبه قال بعض المالكية، ونسبه إلى الإمام مالك المغاربة[5].

---

(1) المصدر نفسه, 284/7.

(2) عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان, أصول فقه الإمام مالك, أدلته النقلية, 1042/2.

(3) ينظر: المرجع السابق, 1043/2-1051.

(4) محمد المدني بوساق, المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة, 76/1-77.

(5) ينظر: عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان, أصول فقه الإمام مالك, أدلته النقلية, 1051/2-1055.

الفرع الثالث: أثر القاعدة في المسائل الفقهية

أولا- قتل المسلم بالذمي:

اختلفوا في قتل المسلم بالذمي، إذا قتله المسلم عمدا، هل يقتل به أو لا؟ وذلك على أقوال:

القول الأول: لا يقتل المسلم بالذمي، وبه قال بعض المالكية, ومما استدلوا به[1] قوله ﷺ: «**لا يقتل مسلم بكافر**»[2].

القول الثاني: لا يقتل المسلم بالذمي إلا أن يقتله قتل غيلة فيُقْتل به، وبه قال الإمام مالك، وبعض أصحابه[3], ومما استدل به عمل أهل المدينة؛ حيث قال الإمام مالك في الموطّأ: "فإن الأمر عندنا أنه لا يقتل مسلم بكافر، إلاّ أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به"[4].

ثانيا- ما تحمله العاقلة من دية الخطأ:

بعد أن اتفق علماء المسلمين على أنّ العاقلة تحمل ديّة الخطأ في النفس كاملة، اختلفوا في أقل ما تحمله من الخطأ فيما دون النفس، كأن يقطع رَجُل يد رجل آخر خطأً، وذلك على أقوال, ومذهب المالكية أنّ العاقلة تحمل ما كان ثلث الدية فصاعدا[5], ومما استدلوا به عمل أهل المدينة، حيث قال الإمام مالك في الموطأ: «والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا»[6].

ثالثا- القصاص في اليد والرجل مطلقا:

أجمع العلماء على أنّ السنّ فيها القصاص[7], ولكنهم اختلفوا في غيرها من العظام فيما يقع فيه القصاص مما لا قصاص فيه, ومما اختلفوا فيه: القصاص في اليد والرجل في غير المفصل, ومذهب المالكيّة بالقصاص مطلقا خلافا لغيرهم الذين قالوا بمنع القصاص في غير المفصل لتعذّر استيفاء المماثلة التي هي من شروط القصاص[8]. جاء في الموطأ: "الأمر المجتمع عليه عندنا أنّ من كسر يدا، أو رجلا عمدا أنه يُقاد منه، ولا يعقل"[9].

المطلب الثاني: قول الصحابي

---

[1] ينظر: القاضي عبد الوهاب البغدادي, الإشراف على نكت مسائل الخلاف, 812/2.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب لا يقتل مسلم بكافر, حديث رقم: 6915, 12/9.

[3] ينظر: ابن بطال, شرح صحيح البخاري, 565/8؛ والمواق, التاج والإكليل لمختصر خليل, 290/8.

[4] الإمام مالك, الموطأ, 864/2.

[5] ينظر: القاضي عبد الوهاب البغدادي, الإشراف على نكت مسائل الخلاف, 835/2.

[6] الإمام مالك, الموطأ, 865/2.

[7] ينظر: ابن حزم, مراتب الإجماع, ص138.

[8] ينظر: الكاساني, بدائع الصنائع, 306/7؛ والرملي, نهاية المحتاج, 284/7؛ وموفق الدين ابن قدامة, الكافي في فقه الإمام أحمد, 265/3؛ وأطفيش, شرح كتاب النيل وشفاء العليل, 112/15.

[9] الإمام مالك, الموطأ, 875/2.

من الأدلة الأصولية التي تباينت فيها أنظار الأصوليين والفقهاء مدى حجّيّة قول الصحابي, وقد قال المالكية بحجّيّته وبنوا عليه عددا من الفروع الفقهية, وسأمثّل لتفريعاتهم عليه من خلال ما يأتي في الفقه الجنائي.

الفرع الأول: التعريف بالدليل

أولا- تعريف الصحابي لغة: مصدر صَحِبَ، والصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته، وصَحِبَ يَصْحَبُ صُحْبَةً وصحابة، وصاحبه: عاشره[1].

ثانيا- تعريف الصحابي: "من لقي النبيّ ﷺ في حياته مسلما ومات على إسلامه"[2].

هذا التعريف هو الأشهر عند المحدِّثين, وهو الذي تترتّب عليه أحكام الصحبة العامّة, إلّا أن جمهور الأصوليين[3] اشترطوا طول الصحبة إذ اعتبروا العرف فيمن يطلق عليه "الصاحب" فيكون تعريف الصحابي: الصحابي: "هو مسلم طالت صحبته مع النبي ﷺ متبعا إياه".

وقد رُوي عن عاصم الأحول ما يدل على أنه يميل إلى اشتراط طول الصحبة فيمن يسمى صحابيا، إذ قال: رأى عبد الله سرجس رسول الله ﷺ غير أنه لم تكن له صحبة[4].

ونقل عبد الرحيم العراقي عن ابن عبد البر جوابه عن قول عاصم فقال: "لا يختلفون في ذكره في الصحابة, ويقولون له صحبة على مذهبهم في اللقاء والرؤية والسماع, وأما عاصم الأحول فأحسبه أراد الصحبة التي يذهب إليها العلماء وأولئك قليل"[5].

والراجح -والله أعلم- في قول الصحابي المعتدّ به هو مذهب جمهور الأصوليين؛ لأنهم لما عرّفوا الصحابي قد نظروا إلى أمور مهمة ودقيقة ترجع إلى تأكيد أنَّ قوله حجة شرعية؛ فقد نظروا إلى الصحابي الذي شاهد التنْزيل وحضره، واطلع على أكثر أسباب نزول الآيات، وروى أكثر الأحاديث، وسمع الشرع مِن في رسول الله ﷺ، وبذلك عرف التأويل ومقاصد الشرع, فالأصوليون نظروا إلى الصحابي الذي يكون كلامه أولى من كلام التابعين ومن جاء بعدهم, نظروا إلى الصحابي الذي احتج العلماء بقوله وفعله، وجعلوا ذلك دليلا من أدلة الشرع في إثبات بعض القواعد الأصولية وبعض الأحكام الفرعية.

ثالثا- المعنى الإجمالي:

لتجلية معنى قول الصحابي عند الأصوليين سأورد له معانٍ ثلاث:

1- "والمراد برأيه مذهبه في المسألة قولاً كان أو فعلاً، إماماً كان أو حاكماً أو مفتياً"[6].

---

[1] ينظر: ابن فارس, مقاييس اللغة, 335/3؛ وابن منظور, لسان العرب, 519/1.

[2] ابن حجر, الإصابة في تمييز الصحابة, 8/1.

[3] ممن ذهب إلى هذا المذهب القرافي. ينظر: شرح تنقيح الفصول, ص360؛ ونفائس الأصول في شرح المحصول, 2909/7.

[4] أورده الخطيب البغدادي. ينظر: الكفاية في علم الرواية, ص50، من طريق الإمام أحمد، وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح وعزاه للإمام أحمد. ينظر: فتح الباري, 4/7.

[5] عبد الرحيم العراقي, التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, ص294.

[6] عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، 497/2.

2- ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ من فتوى، أو قضاء في حادثة شرعية، لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة ولم يحصل عليها إجماع[1].

3- "ما ثبت عن أحد من الصحابة –ولم تكن فيه مخالفة صريحة لدليل شرعي- من رأي أو فتوى أو فعل أو عمل اجتهادي في أمر من أمور الدين"[2].

وحاصل تحرير هذه المسألة أن قول الصحابي الموقوف عليه له حالتان:

الأولى: أن يكون مما لا مجال للرأي فيه.

الثانية: أن يكون مما له فيه مجال.

فإن كان مما لا مجال للرأي فيه فهو في حكم المرفوع كما تقرر في علم الحديث, فيقدم على القياس ويخص به النص, إن لم يعرف الصحابي بالأخذ من الإسرائيليات وإن كان مما للرأي فيه مجال, فإن انتشر في الصحابة ولم يظهر له مخالف فهو الإجماع السكوتي وهو حجة عند الأكثر, وإن علم له مخالف من الصحابة فلا يجوز العمل بقول أحدهم إلا بترجيح بالنظر في الأدلة.

وإن لم ينتشر فقيل: حجة على التابعي ومن بعده لأن الصحابي حضر التنزيل فعرف التأويل لمشاهدته لقرائن الأحوال, وقيل ليس بحجة على المجتهد التابعي مثلا؛ لأن كليهما مجتهد يجوز في حقه أن يخطئ وأن يصيب, والأول أظهر. وعن أحمد لا يخرج عن قول الخلفاء الأربعة, فقولهم عنده حجة وليس بإجماع, واعلم أن التحقيق أنه لا يخصص النص بقول الصحابي إلا إذا كان له حكم الرفع؛ لأن النصوص لا تخصص باجتهاد أحد لأنها حجة على كل من خالفها[3].

فإذا قال الصحابي قولا لم يشتهر قوله، أو لم يُعْلَم هل اشتهر أو لا؟ فهذا محل النزاع، **والذي نُسب إلى الإمام مالك وجمهور أصحابه أن قول الصحابي حجة مطلقا[4].**

وفي هذا المقام لابد من الإشارة إلى قول ابن عاشور لأهميته إذ قال: "والذي يتلخص لي من مذهب مالك رحمه الله أنّه لا يرى قول الصحابي حجة إلّا فيما لا يقال من قبل الرأي لما تقرر أنّ له حكم الرفع، ولهذا كان اشتراط مخالفته للقياس قريبًا من هذا، وقد ردّ مالك الخبر إذا خالف القياس الجليّ فكذلك قول الصحابي إذا خالف اجتهاد الإمام المستند إلى القياس وغيره. وأما ما نجده يتمسك فيه بقول الصحابي فهو على معنى تأييد قوله واجتهاده، أو هو ترجيح بين الأخبار عند الاختلاف"[5].

الفرع الثاني: أثر قول الصحابي في المسائل الفقهية

---

[1] ينظر: عبد الكريم النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، 259/4، ومصطفى البغا، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، ص339.

[2] فهد الرومي، قول الصحابي في التفسير الأندلسي، ص18.

[3] ينظر: محمد الأمين الشنقيطي, مذكرة في أصول الفقه, ص198.

[4] ينظر: القرافي, شرح تنقيح الفصول, ص445؛ وابن جزي, تقريب الوصول إلى علم الأصول, ص184؛ 32؛ ومحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني, بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب, 720/1.

[5] ابن عاشور, حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح, 219/2.

أولا- التعريض بالقذف:

إذا كان القذف غير صريح هل يستوجب الحدّ أم لا؟ مسألة اختلفت أقوال الفقهاء فيها على رأيين:

الأول: لا يجب الحدّ إلا فيما كان قذفا صريحا, وهو قول الحنيفة, والشافعية, وقول الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه[1].

الثاني: التعريض بالقذف يوجب الحدّ كاملا, وهو قول الإمام مالك[2], وقول الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه, وقول الإباضية[3].

ومما أُستدلّ به على إيجاب الحدّ قضاء سيدنا عمر ﷺ, فقد روى مالك في موطئه بسنده عن عَمْرة بنت عبد الرحمن "أنّ رجلين استَبّا في زمان عمر بن الخطاب, فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزان, ولا أمي بزانية, فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب, فقال قائل: مدح أباه وأمه, وقال آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا, نرى أن تجلده الحدّ, فجلده عمر الحدّ ثمانين"[4].

وهذا القول مخرج على قول الصحابي للاستدلال بقضاء سيدنا عمر ﷺ.

ثانيا- القطع على الخادم:

اختلف العلماء في الخادم أو العبد يسرق من مال سيده هل يقطع أو لا؟

فذهب الجمهور إلى أنه لا قطع على الخادم والعبد، إلا أن الإمام مالكا يشترط في الخادم أن يلي الخدمة لسيده بنفسه[5], ومما استدِلّ به قضاء سيدنا عمر ﷺ بذلك، فقد روى مالك أن عبد الله بن عمرو ابن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب ﷺ فقال له: "اقطع يد غلامي هذا؛ فإنه سرق", فقال له عمر: "ماذا سرق؟" فقال: "سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهما". فقال عمر: "أرسله فليس عليه قطع, خادمكم سرق متاعكم"[6].

وهذا القول مخرج على القول بحجية قول الصحابي للاستدلال بقضاء سيدنا عمر ﷺ كذلك.

ثالثا- الذمي إذا زنى بمسلمة:

من شروط عقد الذمّة عدم الاعتداء على حرمات المسلمين, فلو أنّ ذمّيّا زنى بامرأة مسلمة هل يقام عليه الحدّ أم لا؟ وكيف يُحدّ؟

اختلف الفقهاء في القضيّة على أقوال منها:

---

(1) ينظر: الكاساني, بدائع الصنائع, 43/7؛ والرملي, نهاية المحتاج, 105/7؛ وموفق الدين ابن قدامة, المغني, 89/9.

(2) ينظر: سحنون, المدونة, 494/4.

(3) ينظر: وموفق الدين ابن قدامة, المغني, 89/9؛ وأطفيش, شرح كتاب النيل وشفاء العليل, 804/14.

(4) أخرجه مالك في موطئه, كتاب الحدود, باب الحد في القذف والنفي والتعريض, حديث رقم: 19, 829/2-830.

(5) ينظر: علاء الدين السمرقندي, تحفة الفقهاء, 153/3؛ وابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 234/4؛ والشافعي, الأم, 246/7؛ وموفق الدين ابن قدامة, المغني, 184/9.

(6) أخرجه مالك في الموطأ, كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه, حديث رقم: 33, 839/2.

الأول: عليه الحدّ كالمسلم تماما؛ لأنه بالذمة والعهد التزم أحكام الإسلام مطلقا, إلا في قدر ما وقع الاستثناء فيه, ولم يوجد ههنا[(1)].

الثاني: يقتل لنقضه عقده إذا اشتُرط عليه, وإلا فلا[(2)].

الثالث: يقتل لنقضه عقده, اشتُرط عليه أم لم يُشترط[(3)].

الرابع: يقتل لنقضه عقده إذا غصبها, أما إن طاوعته لم يخرج من العهد, بل يُعاقب أشد العقوبة, وهو قول المالكية[(4)].

ومما استندوا إليه حديث سويد بن غفلة قال: كنا مع عمر بن الخطاب ﷺ وهو أمير المؤمنين بالشام , فأتاه نبطي مضروب مشجّج مستعد، فغضب غضبا شديدا فقال لصهيب: انظر من صاحب هذا؟ فانطلق صهيب فإذا هو عوف بن مالك الأشجعي , فقال له: إن أمير المؤمنين قد غضب غضبا شديدا , فلو أتيت معاذ بن جبل فمشى معك إلى أمير المؤمنين فإني أخاف عليك بادرته. فجاء معه معاذ , فلما انصرف عمر من الصلاة قال: أين صهيب؟ فقال: أنا هذا يا أمير المؤمنين. قال: أجئت بالرجل الذي ضربه؟ قال: نعم , فقام إليه معاذ بن جبل فقال: يا أمير المؤمنين إنه عوف بن مالك فاسمع منه ولا تعجل عليه , فقال له عمر: ما لك ولهذا؟ قال: يا أمير المؤمنين رأيته يسوق بامرأة مسلمة فنخس الحمار ليصرعها فلم تصرع , ثم دفعها فخرت عن الحمار , ثم تغشاها ففعلت ما ترى. قال: ائتني بالمرأة لتصدقك. فأتى عوف المرأة فذكر الذي قال له عمر رضي الله عنه , قال أبوها وزوجها: ما أردت بصاحبتنا فضحتها. فقالت المرأة: والله لأذهبن معه إلى أمير المؤمنين. فلما أجمعت على ذلك قال أبوها وزوجها: نحن نبلغ عنك أمير المؤمنين. فأتيا فصدقا عوف بن مالك بما قال. قال: فقال عمر لليهودي: والله ما على هذا عاهدناكم. فأمر به فصلب , ثم قال: يا أيها الناس فوا بذمة محمد ﷺ, فمن فعل منهم هذا فلا ذمة له. قال سويد بن غفلة: وإنه لأول مصلوب رأيته"[(5)].

فمستند الحكم في المسألة قضاء عمر ﷺ[(6)].

المطلب الثالث: العرف

اعتبر المالكية العرف دليلا مستقلا, وفرّعوا عليه عددا من المسائل الفقهيّة في أبواب مختلفة, ومن خلال ما يأتي سأتناول شيئا من أثره في الفقه الجنائي.

الفرع الأول: التعريف بدليل العرف

---

(1) ينظر: الكاساني, بدائع الصنائع, 35/7.

(2) ينظر: الماوردي, الحاوي الكبير, 250/13.

(3) ينظر: ابن قدامة المقدسي, الشرح الكبير, 504/10.

(4) ينظر: ابن يونس, الجامع لمسائل المدونة, 372/22-373.

(5) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى, كتاب الجزية, باب يشترط عليهم أن أحدا من رجالهم إن أصاب مسلمة بزنا أو اسم نكاح, أو قطع الطريق على مسلم , أو فتن مسلما عن دينه , أو أعان المحاربين على المسلمين , فقد نقض عهده, حديث رقم: 18712, 338/9. قال الألباني: "حديث حسن". ينظر: إرواء الغليل, 119/5.

(6) ينظر: محمد باي بلعالم, مرجع الفروع إلى التأصيل, 75/4.

أولا- تعريف العرف لغة: العين والراء والفاء، أصلان يدل أحدهما على تتابع الشيء متَّصِلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة, فمن الأول: عُرْف الفرس، وسُمِّي بذلك لتتابع الشعر عليه, والآخر: المعرفة والعرفان، تقول: عرف فلان فلانا عِرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على سكونه إليه؛ لأن من أنكر شيئا توحَّش منه[1].

ثانيا- تعريف العرف اصطلاحا: "هو ما سار عليه أكثر الناس، واستمروا عليه في جميع البلدان أو في بعضها، سواء أكان ذلك في جميع العصور أم في عصر معيَّن"[2].

هذا, وإن جمهور المالكيّة لم يفرقوا بين العرف والعادة [3], **وهما من أصول مالك**[4].

الفرع الثاني: الفرق بين العرف وما جرى به العمل

"العمل هو العدول عن القول الراجح والمشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها رعيا لمصلحة الأمة, وما تقتضيه حالتها الاجتماعية, أو هو اختيار قول ضعيف والحكم والإفتاء به, وتمالؤ الحُكام والمفتين بعد اختياره على العمل به لسبب اقتضى ذلك"[5].

والفرق بينهما أن ما جرى به العمل هو حكم الأئمة بقول ضعيف أو شاذّ, واستمرار حكمهم به, والعرف عمل العامة من غير استناد لحكم من قول أو فعل[6].

الفرع الثالث: أثر دليل العرف في المسائل الفقهية

أولا- الحرز في السرقة:

يُرْجع إلى معرفة ما هو حرز وما ليس بحرز في السرقة إلى العرف. جاء في بداية المجتهد: "والحرز عند مالك بالجملة هو كل شيء جرت العادة بحفظ ذلك الشيء المسروق فيه"[7]. ويصدّق هذا ما جاء في الموطأ: "الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق محرزة قد أحرزها أهلها في أوعيتهم وضمّوا بعضها إلى بعض: إنه من سرق من ذلك شيئا من حرزه فبلغ قيمته ما يجب فيه القطع؛ فإنّ عليه القطع, سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم يكن ليلا ذلك أو نهارا"[8], وقال: "والأمر عندنا في الذي ينبش القبور

---

(1) ينظر: ابن فارس, مقاييس اللغة, 281/4.

(2) فاديغا موسى, أصول فقه الإمام مالك- أدلته العقلية, 488/2.

(3) ينظر: ابن العربي, القبس في شرح موطأ مالك بن أنس, 788/2؛ والقرافي, شرح تنقيح الفصول, ص211؛ والولاتي, نيل السول على مرتقى الوصول, ص198.

(4) قال ابن العربي: "إن العادة إذا جرت أكسبت علما, ورفعت جهلا, وهوّنت صعبًا, وهي أصل من أصول مالك, وأباها سائر العلماء لفظا, ويرجعون إليها على القياس معنى". القبس في شرح موطأ مالك بن أنس, 2/ 819.

(5) عمر الجيدي, مباحث في المذهب المالكي بالمغرب, ص181.

(6) ينظر: كمال الدين جعيط, العرف (مقال), ص3016.

(7) ابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 233/4.

(8) الإمام مالك, الموطأ, 836/2.

القبور أنه إذا بلغ ما أخرج من القبر ما يجب فيه القطع, فعليه فيه القطع. وقال مالك: وذلك أن القبر حرز لما فيه, كما أنّ البيوت حرز لما فيها"[1].

ثانيا- السرقة من الدار المشتركة:

الدار إذا كانت مشتركة، وأخرج السارق المتاع من البيت إلى صحن الدار يقطع, وكذلك إذا سرق من يسكن أحد هذه البيوت من بيت آخر في الدار نفسها يُقْطَع؛ لأنّ البيت في الدار المشتركة حرز[2].

ثالثا- سرقة أحد الزوجين من مال الآخر:

إذا سرق أحد الزوجين من الآخر مالاً، وكان المسروق في الحرز الذي يسكنان فيه، ولا يختص به أحدهما دون الآخر، ولم يحرزه عنه، أنه لا يقطع في هذ, أما إذا سرق أحدهما من حرز يختص به الآخر، أو شيئاً أحرزه عنه، فإنه يجب القطع[3].

رابعا- قتل المرأة والصبي الحارسين في الحرب:

"الذي يظهر من مذهب مالك أنّه لا تقتل المرأة إذا جرى منها مثل هذا الإنذار بالصّياح، وقد قال سحنون: لا تقتل في الحراسة المرأة. ووجهه: أنّ الحراسة على الأمن، وليست من باب المدافعة، وهو ممّا يمكن النّساء والصِّبيان فعله، كالنّظر والمراعاة, ولا يستباح قتل هذين الصِّنفين بما جرت العادة لهم بفعله، وانّما يستباح قتلهم بالقتال والمدافعة اللّتين ينفرد بهما الرِّجال غالبًا"[4].

المطلب الرابع: شرع من قبلنا

بنى السادة المالكيّة على دليل "شرع من قبلنا" عددا من المسائل, وإن كانت قليلة إلا أنهم أعملوا هذا الدليل واعتبروه فيها, ومن بين هاته المسائل اخترت مسألتين في الفقه الجنائي يأتي بيانها من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول: التعريف بدليل شرع من قبلنا

أولا- تعريف الشرع لغة: "الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يُفْتح في امتداد يكون فيه، ومن ذلك الشريعة، وهي مورد الشاربة، واشتق من ذلك الشرعة في الدين والشريعة"[5].

ثانيا- المراد بشرع من قبلنا: "ما نقل إلينا من أحكام تلك الشرائع التي كانت الأمم السابقة قد كُلّفت بها على أنها شرع لله تعالى"[6].

الفرع الثاني: حالات شرع من قبلنا

---

(1) المصدر نفسه, 836/2.

(2) ينظر: ابن يونس, الجامع لمسائل المدونة, 128/22-134؛ وابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 233/4.

(3) ينظر: القاضي عياض, إكمال المعلم بفوائد مسلم, 230/6؛ وابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 234/4.

(4) ابن العربي, المسالك في شرح موطّأ مالك, 31/5.

(5) ابن فارس, مقاييس اللغة, 262/3.

(6) عبد الكريم النملة, الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح, ص378.

له حالات هذا تفصيلها:

1- اتفق العلماء على أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا إذا ورد في شرعنا ما يبطله.

2- اتفق العلماء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد في شرعنا ما يؤيده.

3- اتفق العلماء على أن ما هو موجود في كتب أهل الكتاب الآن، ولم يقصّه الله تعالى علينا في كتابه ولا رسوله ﷺ أنه ليس شرعاً لنا لثبوت تحريفها في كتابنا.

4- ما ذكره الله تعالى أو رسوله ﷺ ولم يُبَيَّن لنا في شرعنا أنه مشروع أو غير مشروع، بل سكت عنه، **فهذا القسم محلّ خلاف,** والذي عليه المالكية أنه حجّة[1].

قال محمد الأمين الشنقيطي: "وحاصل تحرير هذه المسألة أن لها واسطة وطرفين, طرف يكون فيه شرعا إجماعا, وطرف يكون فيه غير شرع لنا إجماعا, وواسطة هي محلّ الخلاف المذكور, أما الطرف الذي يكون فيه شرعا لنا إجماعا فهو ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لمن قبلنا, ثمّ ثبت بشرعنا أنّه شرع لنا كالقصاص...وأما الطرف الثاني: الذي يكون فيه غير شرع لنا إجماعا فهو أمران:

أحدهما: ما لم يثبت بشرعنا أصلا كالمأخوذ من الإسرائيليات.

الثاني: ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعا لهم, وصرّح في شرعنا بنسخه كالأصر والأغلال التي كانت عليهم...والواسطة: هي ما ثبت بشرعنا أنه شرع لمن قبلنا ولم يصرح بنسخه في شرعنا"[2].

الفرع الثالث: أثر دليل شرع من قبلنا في المسائل الفقهية

أولا- قتل الذكر بالأنثى:

الذي عليه الجمهور ومنهم المالكيّة أنه يُقتل الرجل بالمرأة، ولا شيء لأوليائه[3], ومما استدلوا به:

قوله تعالى: (**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**)[سورة المائدة: 45]

جاء في بداية المجتهد بعد ذكر الآية: "لكن يدخله أن هذا الخطاب وارد في غير شريعتنا، وهي مسألة مختلف فيها، أعني: هل شرع من قبلنا شرع لنا أم لا؟"[4].

ثانيا- ضمان ما تتلفه الدواب بالليل:

من اعتمد الأخذ بشرع من قبلنا على ما أفسدته الدواب ليلا فهو مضمون على أصحابها، ولا ضمان عليهم فيما أفسدته في النهار عَمِلَ بقوله تعالى: (**وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ**

---

[1] ينظر: القرافي, شرح تنقيح الفصول, ص298؛ وعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي, نشر البنود على مراقي السعود, 24/2؛ ومحمد علي فركوس, الإنارة شرح كتاب الإشارة, ص279.

[2] محمد الأمين الشنقيطي, مذكرة في أصول الفقه, ص192-193.

[3] ابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 183/4.

[4] المصدر نفسه, 183/4.

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652

وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) [الأنبياء:78], والنَّفْشُ عند أهل اللغة لا يكون إلَّا بالليل، وهذا عمدة مالك -رحمه الله- في العمل بشرعِ من قبلنا[1]، وعُضِّد ذلك بحديث حَرام بنِ سعد بن مُحَيِّصة أن ناقةً للبراء بن عازبٍ دخلت حائِطَ رجل فأفسدت فيه، «فقضى رسولُ الله ﷺ أنّ على أهلِ الحوائط حفظَها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها»[2], ونقل ابن عبد البر عن ابن القاسم أنّ ما أفسدت الماشية بالليل فهو في مال ربها وإن كان أضعاف قيمتها؛ لأن الجناية من قِبله إذ لم يربطها[3].

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث المقتضب نصل إلى عدد من النتائج المستخلصة منها:

1- أنّ الفروع الفقهية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأصولها.

2- كثرة الأدلة الأصولية عند المالكية؛ إذ نجدهم قالوا بحجيّة الأدلة المختلف فيها المذكورة في ثنايا البحث كلّها.

3- شمول تأثير القواعد والأدلة الأصولية على كل أبواب الفقه دون استثناء.

كما يوصى ببعض التوصيات تتميما للفائدة, وفتحا لأفق البحث مستقبلا, ومن أهمّها ما يأتي:

1- توسيع دائرة البحث في هذا الموضوع في دراسات أكاديمية تتقصّى الفروع الفقهية في كل أبواب الفقه تخريجا على الأدلة المختلف فيها فحسب.

2- تناول القواعد الأصولية الحاكمة للفقه الجنائي بالدراسة.

3- القيام بدراسات أصولية مقارنة, وبيان أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في الاختلاف في الفروع الفقهية في أبواب فقهية مفردة.

هذا, وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, والحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع:

1- ابن العربي, 1428هـ/2007م, المسالك في شرح موطأ مالك, اعتناء: محمد بن الحسين السُّليماني/عائشة بنت الحسين السُّليماني, قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي, ط1، بيروت, لبنان, دار الغرب الإسلامي.

2- ابن العربي, 1992م, القبس في شرح موطأ مالك بن أنس, تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم, ط1، دار الغرب الإسلامي.

(1) ينظر: ابن رشد الحفيد, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, 107/4؛ ومحمد علي فركوس, الإنارة شرح كتاب الإشارة, ص283.

(2) أخرجه مالك في موطئه, كتاب الأقضية, باب القضاء في الضواري والحريسة, حديث رقم: 37, 747/2-748. وقال ابن عبد البر: "هذا الحديث وإن كان مرسلاً، فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة، وحدّث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقّوه بالقبول، وجرى في المدينة به العملُ". ابن عبد البر, التمهيد, 82/11.

(3) ينظر: ابن عبد البر, التمهيد, 83/11.

3- ابن بطال, 1423هـ/2003م, شرح صحيح البخاري, تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم, ط2, الرياض, السعودية, مكتبة الرشد.

4- ابن جزي, 1424هـ/2003م, تقريب الوصول إلى علم الأصول, تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل, ط1، بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

5- ابن حجر, 1379هـ, فتح الباري, اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي, بيروت, دار المعرفة.

6- ابن حجر, 1415هـ, الإصابة في تمييز الصحابة, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود/علي محمد معوض, ط1, بيروت, دار الكتب العلمية.

7- ابن حزم, مراتب الإجماع, بيروت, دار الكتب العلمية.

8- ابن رشد الحفيد, 1425هـ/2004م, بداية المجتهد ونهاية المقتصد, القاهرة, دار الحديث.

9- ابن عاشور, 1341هـ, حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح, ط1, تونس, مطبعة النهضة.

10- ابن عبد البر, 1387هـ, التمهيد, تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي/محمد عبد الكبير البكري, المغرب, وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

11- ابن فارس, 1399هـ/1979م, مقاييس اللغة, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر.

12- ابن قدامة المقدسي, الشرح الكبير (المطبوع مع المغني لموفق الدين ابن قدامة), أشرف عليه: محمد رشيد رضا, دار الكتاب العربي.

13- ابن منظور, 1414هـ, لسان العرب, ط3, بيروت, دار صادر.

14- ابن يونس, 1434هـ/2013م، الجامع لمسائل المدونة, تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه, معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى, ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

15- أطفيش, 1392هـ/1972م, شرح كتاب النيل وشفاء العليل, ط2, بيروت, لبنان, دار الفتح.

16- الألباني, 1405هـ/1985م, إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل, ط2, بيروت, المكتب الإسلامي.

17- البخاري, 1422هـ, الجامع الصحيح, ت: محمد زهير بن ناصر الناصر, ط1، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

18- البيهقي, 1424هـ/2003 م, السنن الكبرى, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, ط3, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

19- الخطيب البغدادي, الكفاية في علم الرواية, تحقيق: أبي عبد الله السورقي/إبراهيم حمدي المدني, المكتبة العلمية/المدينة المنورة.

20- الرملي, 1424هـ/2003م, نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج, ط 3, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

21- سحنون, 1415هـ/1994م, المدونة, ط1, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

22- الشافعي, 1410هـ/1990م, الأم, بيروت, دار المعرفة.

23- الشافعي, 1410هـ/1990م, الأم, بيروت, دار المعرفة.

24- عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان, 1424هـ, أصول فقه الإمام مالك, أدلته النقلية, السعودية, ط1, جامعة الإمام محمد ين سعود الإسلامية.

25- عبد الرحيم العراقي, 1389هـ/1969م, التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان, ط1، المدينة المنورة, المكتبة السلفية.

26- عبد الكريم النملة, 1420هـ/2000م, الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح, ط1، الرياض, السعودية, مكتبة الرشد.

27- عبد الكريم النملة، 1417هـ/1996م, إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ط1, الرياض, دار العاصمة.

28- عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي, نشر البنود على مراقي السعود, المغرب, مطبعة فضالة.

29- عبد الوهاب البغدادي, 1420هـ/1999م, الإشراف على مسائل الخلاف, تحقيق: الحبيب بن طاهر, ط1، دار ابن حزم.

30- علاء الدين السمرقندي, 1414هـ/1994م, تحفة الفقهاء, بيروت, لبنان, ط2, دار الكتب العلمية.

31- عمر الجيدي, 1993م, مباحث في المذهب المالكي بالمغرب, ط1, الرباط, المغرب, مطبعة المعارف الجديدة.

32- عياض, 1419هـ/1998م, إكمال المعلم بفوائد مسلم, يحيى إسماعيل, ط1، مصر, دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

33- فاديغا موسى, 1428هـ/2007م, أصول فقه الإمام مالك - أدلته العقلية, ط1, السعودية, دار التدمرية.

34- فهد الرومي، 1420هـ/1999م, قول الصحابي في التفسير الأندلسي, ط1, الرياض, مكتبة التوبة.

35- القرافي, 1393هـ/1973م, شرح تنقيح الفصول, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد, ط1، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

36- القرافي, 1416هـ/1995م, نفائس الأصول في شرح المحصول, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود/علي محمد معوض, ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز.

37- الكاساني, 1406هـ/1986م, بدائع الصنائع, ط2, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

38- كمال الدين جعيط, 1409هـ/1988م, العرف, مقال, مجلة مجمّع الفقه الإسلامي التابعة لمؤتمر مجمّع الفقه الإسلامي بجدة, عدد: 05, جزء: 04.

39- مالك, 1406هـ/1985م, الموطأ, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, بيروت, لبنان, دار إحياء التراث العربي.

40- الماوردي, 1419هـ/1999م, الحاوي الكبير, تحقيق: علي محمد معوض/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, ط1, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

41- محمد الأمين الشنقيطي, 2001م, مذكرة في أصول الفقه, ط5, المدينة المنورة, مكتبة العلوم والحكم.

42- محمد المدني بوساق, 1421هـ/2000م, المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة, ط1, الإمارات العربية المتحدة, دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

43- محمد باي بلعالم, 1430هـ/2009م, مرجع الفروع إلى التأصيل من الكتاب والسنة والإجماع الكفيل, ط1, الجزائر, دار الوعي.

44- محمد علي فركوس, 1430هـ/2009م, الإنارة شرح كتاب الإشارة, ط1, الجزائر, دار الموقع.

45- محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني, 1406هـ/1986م, بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب, تحقيق: محمد مظهر بقا, السعودية, ط1، دار المدني.

46- مصطفى البغا، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي, دمشق, دار الإمام البخاري.

47- المواق, 1416هـ/1994م, التاج والإكليل لمختصر خليل, ط1، بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

48- موفق الدين ابن قدامة, 1388هـ/1968م, المغني, مكتبة القاهرة.

49- موفق الدين ابن قدامة, 1414هـ/1994م, الكافي في فقه الإمام أحمد, ط1, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.

50- الولاتي, 1412هـ/1992م, نيل السول على مرتقى الوصول, تحقيق: بابا محمد عبد الله الولاتي, الرياض, السعودية, دار عالم الكتب.

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652

ملامح الفتوى عند الإمام الشيخ بيوض

أ.عبدالله بعوشي
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة

الملخص:
تعتبر الفتوى الشرعية الموجه الأبرز لحياة المسلمين، وبذلك تكتسي خطورة وضرورة في آن واحد، ضرورة شرعية لأنّ حاجة المسلمين إلى من يجيبهم عن تساؤلاتهم، وما تفرزه المدنية والحياة المعاصرة من إشكالات حاجة ماسة وكبيرة، ولذلك فلابد من وجود من يضطلع بهذه المهمة بأحسن وجه، ويتصدى لتلكم المشكلات برسوخ علم، وثاقب نظر. وهي في نفس الوقت مهمة خطيرة جدا، فقد تودي فتوى متسرعة بعرض أو دم أو مال مسلم بغير حق، وقد تفرق بين أقوام أو تبغض الشريعة لأناس لم يروا العدل والمصلحة والمنطق في فتاوى حوكموا بها.

ولذا توجب على العلماء في كل عصر ومصر توجيه كامل عنايتهم لضبط منهجية الفتوى وتكوين المفتين وتأطير عملية الإفتاء كلها حتى لا يفتن الناس في دينهم﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
والحديث عن مناهج العلماء الراسخين وتجاربهم مع الفتوى ينير الدرب للمجتهدين وطلبة العلم، ويسهم في إرساء معالم واضحة للفتوى المعاصرة.

ويأتي هذا البحث في هذا الإطار ليبرز تجربة عالم ومصلح معاصر، وهو الإمام الشيخ إبراهيم بيوض، من خلال فتاويه التي تميزت في منهجها وأسلوبها، وأظهرت تمكن الشيخ ورسوخ قدمه في العلم الشرعي.
ولتحقيق هذا الهدف قسم الموضوع إلى محورين: الأول محطات في حياة الشيخ لإبراز عوامل تكوينه الشرعي وميزاته. الثاني: ملامح الفتوى عند الإمام من خلال عرض نماذج من تلك الفتاوى.
الكلمات المفتاحية: الفتوى- المنهج- الشيخ بيوض

abstract
Legitimate fatwa is considered as the most prominent guide for the lives of Muslims, and so it's both dangerous and necessary in a same time. Legal necessity, so muslims need is to who answer their questions, and what civil and contemporary life creates big and urgent need issues. So there must be someone who accomplishes this task in best way, and can cope with these tasks with firm comprehension and accurately, it's a very dangerous task in a same time, any fast fatwa may lead to reputation, blood or property of of Muslim unfairly.It may separate between nations or detest people who haven't seen justice , interest and logic in fatwa they were juged with

In every age, Scholars should guide all their concern to adjust the methodology of fatwa and forming Muftis and frame the operation of fatwa inorder to keep people away from testing them in their religion "Our Lord! Make us not a (test and) trial for the Unbelievers, but forgive us, our Lord! for Thou art the Exalted in Might, the Wise."

Talking about firm Scholars methodology and their experiences With Fatwa illuminates the path to the diligent people and seekers, and Contribute to send clear landmarks of contemporary Fatwa.

This paper shows the experience of a Scholar and contemporary peacemaker , it's the Imam Cheikh Beyoud Ibrahim through his fatwas are characterized by its methodology and its style, and has shown his ability and established in science.
To achieve the target, he divided the subject into two units :
Firstly, Stations in the life of Sheikh to show the factors of his Islamic law formation and its features
Secondly, features of Fatwa for Imam through showing some styles of them.

مقدمة:

تعتبر الفتوى الشرعية الموجه الأبرز لحياة المسلمين، وبذلك تكتسي خطورة وضرورة في آن واحد، ضرورة شرعية لأن حاجة المسلمين إلى من يجيبهم عن تساؤلاتهم، وما تفرزه المدنية والحياة المعاصرة من إشكالات حاجة ماسة وكبيرة، ولذلك فلابد من وجود من يضطلع بهذه المهمة بأحسن وجه، ويتصدى لتلكم المشكلات برسوخ علم، وثاقب نظر. وهي في نفس الوقت مهمة خطيرة جدا، فقد تودي فتوى متسرعة بعرض أو دم أو مال مسلم بغير حق، وقد تفرق بين أقوام أو تبغض الشريعة لأناس لم يروا العدل والمصلحة والمنطق في فتاوى حوكموا بها.

ولذا توجب على العلماء في كل عصر ومصر توجيه كامل عنايتهم لضبط منهجية الفتوى وتكوين المفتين وتأطير عملية الإفتاء كلها حتى لا يفتن الناس في دينهم ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

والحديث عن مناهج العلماء الراسخين وتجاربهم مع الفتوى ينير الدرب للمجتهدين وطلبة العلم، ويسهم في إرساء معالم واضحة للفتوى المعاصرة.

وتأتي هذه الورقة في هذا الإطار لتبرز تجربة عالم ومصلح معاصر، وهو الإمام الشيخ إبراهيم بيوض، من خلال فتاويه التي تميزت في منهجها وأسلوبها، وأظهرت تمكن الشيخ ورسوخ قدمه في العلم الشرعي.

ولتحقيق هذا الهدف قسم الموضوع إلى محورين: الأول محطات في حياة الشيخ لإبراز عوامل تكوينه الشرعي وميزاته. الثاني: ملامح الفتوى عند الإمام من خلال عرض نماذج من تلك الفتاوى.

أولا: محطات في تكوين شخصية المفتي لدى الشيخ بيوض:

الحفر في حياة الشخصيات العلمية المؤثرة، وتقصي آثارهم بحثا عن عناصر النجاح، عمل شاق لكنه مفيد جدا للجيل المعاصر، في واقع يشهد فوضى في الإفتاء وتصحرا في التضلع بعلوم الشريعة، وتعتبر شخصية الإمام إبراهيم بيوض ثرية في هذا المجال واستجلاء ملامحها مما يعين على الهدف المنشود.

ولعلنا نشير إلى بعض المحطات في تكوين شخصية الإمام كان لها دور مهم فيما وصل إليه من نبوغ علمي لاحقا.

ونجملها فيما يلي:

1-القرآن وعلوم اللغة والجلوس للمشايخ:

اهتمت عائلة الإمام به صغيرا، وأولته رغم صعوبة الظروف الرعاية الكاملة لينشأ على سنن العلم وبين أحضان المعلمين ودور العلم، ليتشبع به في صغره فيحصل له النبوغ في كبره.

فمن كتاب إلى كتاب، ومن شيخ إلى شيخ متمرس، حفظ القرآن الكريم وأخذ مبادئ اللغة العربية، ثم التحق بمجلس الشيخ المربي: الحاج عمر بن يحيى، وعندها تبحر في علوم البيان والآداب، والمنطق والحساب، وتدرج مع علوم الشريعة ومصادرها، وكذا التاريخ والسير.[1]

وهنا يمكن أن نلاحظ أمورا أثّرت في تكوينه وساهمت في تخريجه فقيها مفتيا:

تضلعه في علوم اللغة والبيان: فاللغة العربية لغة التنزيل وبها يفهم كلام الله ورسوله، بل التمكن من ناصية اللغة وفهم أسرارها يساعد جدا في فهم مقاصد الشريعة وإدراك غايات الأحكام ويسهل طريقة التنزيل على الواقع، ولقد أوتي المعاصرون من باب اللغة كثيرا.

مصاحبته للقرآن وسيلة للإصلاح: حفظ القرآن الكريم والتعلق به، ومصاحبته منذ الصغر، والتلذذ بلغة القرآن فهما واستعمالا، والإيمان بأن القرآن هي الوسيلة الأنجع لإصلاح النفوس وتربية الجيل الواعد، ذلك ما ميز الشيخ الإمام ولذلك تراه يستعمل القرآن دواء شافيا، ويخاطب قلوب مستفتيه به، ويقنعهم بأساليبه وبيانه، مدركا أتم الإدراك لسننه في الهداية والإصلاح: كالتدرج والوسطية والاعتدال ونبذ العصبية المقيتة والتزكية الخلقية قبل الالتزام العملي، والأخذ بالأحوط في مجالات العرض والدم والمال... فالمفتي بغير القرآن بعيد عن المنهج متطرف عن الصراط السوي مجانب للحق والعدل.

مجالسته للمشايخ والتتلمذ عليهم: إذا حظيت بالجلوس إلى تلميذ من تلاميذ القطب، متخرج من مدرسته، ثم أولاك الرعاية التامة وتفرغ بكل وسيلة تربوية لتعليمك فإنك محظوظ وحصاد هذه الرعاية رسوخ علم وربانية في السلوك والأدب، تلك كانت حالة الشيخ الإمام مع معلمه الحاج عمر بن يحيى.[2]

فكيف نطمئن بعد ذلك لفتوى شاب أو شيخ غير فقيه لم يتتلمذ على شيخ ولم يحظ بالجلوس للعلم طالبا، كما قال حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنه: ذللت طالبا فعززت مطلوبا.[3]

2-التدريس وحلقات العلم (التفسير خاصّة)

ساهم الشيخ الإمام مع معلمه الشيخ الحاج عمر بن يحيى في مدرسته بالتدريس، فكان يكلفه بخلافته عند غيابه، أو يكلفه ببعض المواد التي رأى تمكنه وقدرته على إيصال المعلومة للطلبة،[4] وبعد وفاة شيخه تحمل

1 انظر: محمد ناصر، الشيخ بيوض مصلحا وزعيما، ص 12. بكير محمد الشيخ بالحاج، مقدمة فتاوى الإمام الشيخ بيوض، ص 6، 7. محمد قاسم بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة، ص 62.

[2] كان من وصايا شيخه الأول الابريكي لما رآه يوما مع الطلبة:" زاحمهم بركبتيك يا بني " انظر كذلك: محمد قاسم بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة، ص 68.

[3] انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج73، ص 185.

[4] انظر: مقدمة فتاوى الشيخ بيوض، ص 8. محمد قاسم بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة. ص 68.

باقتدار مسؤولية طلبة المعهد، بل وطوره فصار معهد الشباب ثم معهد الحياة،[1] إيمانا منه بأن العلم وحلقات العلم وتدريس الجيل إحياة للأمة وبعث لها.

ولقد جعل من المسجد أيضا جامعة مفتوحة بخطبه ودروسه وحلقات العلم فيها، وخاصة دروس التفسير لأزيد من نصف قرن.[2] وقد قام الشيخ كذلك بتدريس مجموعة من الكتب في حلقاته بالمسجد منها: قناطر الخيرات للشيخ إسماعيل الجيطالي في التزكية وروح الدين، ومسند الإمام الربيع، وشرح صحيح الإمام البخاري لابن حجر.[3]

كما كان يجوب قرى ميزاب ومدن الجنوب والشمال الجزائري بدروسه وخطبه وكلماته، فربط بين الفتوى التي تعتبر علاجا وبين التدريس والتعليم الذي يعتبر وقاية.

فأين منه أولئك الذين تصدروا للفتوى في وقتنا جاعلين منها لقمة العيش والهم الوحيد في برامجهم فأفسدوها وأفسدوا بها.

3-فقه الواقع ممارسة ووعيا:

كان شيخ الشيخ بيوض منذ أيام الطلب يلزمه حضور مجالس كبار القوم، وهم يناقشون قضايا الشأن العام، وأحوال الأمة وهمومها،[4] ولقد اختلط بأفراد أمته، وساهم منذ شبابه في توجيه حياتهم، مصلحا اجتماعيا، وكاتبا للوصايا، ومنفذا للتركات، وفاضا للنزاعات، وقائدا لعشيرته، كانت له جلسة يومية في سوق البلد، ومشاورات مع أعيان الأمة وسراتها من جميع القرى والمدن، بالإضافة إلى اطلاعه على الجرائد والمجلات السيارة،[5] وبذلك كله اكتسب خبرة بالواقع، وفهما دقيقا للنفوس وخبايا الأمور، فكان إذا حدث عن شيء يخيل إليك أنه مختص فيه، ومن ذلك جلوسه إلى بعض مدراء وموظفي البنوك ليوم كامل وهم يحدثونه عن المعاملات البنكية وخلفياتها قبل أن يصدر أي فتوى.[6]

4-الارتباط بمؤسسات العلم والفتوى:

تخرج الشيخ من معهد الحاج عمر بن يحي، والتزم بعد وفاة شيخه بمواصلة سير المعهد والاهتمام بشؤون الطلبة، وعين عضوا بحلقة العزابة الهيئة المشرفة على تسيير المجتمع روحيا واجتماعيا، ثم رئيسا لمجلس

---

[1] تولى الشيخ إدارة المعهد والتدريس فيه. وتلاميذه يشهدون له ولطريقته وتمكنه من العلوم التي درسها.

[2] يسمى تفسيره: في رحاب القرآن وقد ابتدأ التسجيل من آية "ولقد كرمنا بني آدم..." سورة الإسراء إلى خاتمة القرآن الكريم في 1127شريطا ، كل شريط حوالي دقيقة ، دونه الشيخ عيسى الشيخ بلحاج في أربعين مجلدا من الحجم الكبير، بمجموع 12500 ص، وقد تكفلت جمعية التراث بعملية طباعتها ونشرها في أجزاء تباعا.

[3] وغيرها من الكتب والمصادر المهمة. انظر: محمد ناصر، الشيخ بيوض مصلحا وزعيما، ص 20. محمد قاسم بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة، ص 80 وما بعدها.

[4] كانت تلك الجلسات سرية في غالبها. ولقد اختاره شيخه ليصحبه في بعض أسفاره.

[5] كذلك التقى الشيخ بمجموعة من العلماء والدعاة وزار مدنا وعواصم عربية وغربية. وكذا مناهضته للاستعمار وأذنابه. انظر: محمد ناصر، الشيخ بيوض مصلحا وزعيما، ص 13.

[6] انظر: مقدمة فتاوى الشيخ بيوض، ص 10.

عمي سعيد أعلى هيئة لشؤون إباضية الجزائر، وأسس جمعيات إصلاحية في كل قرى الوادي، وكان عضوا في المجلس الوطني إبان فترة الاستعمار، وشارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،[1] وفي الحكومة المؤقتة بعيد الاستقلال،[2] واتصل به رجال الدولة وراسلوه وطلبوا رأيه في قضايا الأمة، كل ذلك ساهم في تكوين حس المسؤولية لديه، وأكسبه نضجا فكريا ساعده على عدم الخروج على الخط المنهجي في فتاويه.

أما الفوضى التي تشهدها الساحة اليوم، فمنشؤها عدم الالتزام أو تحمل المسؤولية والشعور بالحرية المطلقة التي تجعل المرء لا يراعي فيما يقول ويفتي ضابطا ولا منطقا ولا مسؤولية، فتصبح فتاويه معول هدم لوطنه ومجتمعه بل وللشريعة الغراء.

ثانيا: ملامح في فتاوى الشيخ بيوض:

اضطلع الإمام الشيخ بمهمة الفتوى، وقصده القريبون والبعيدون للاستفتاء، وكان مرجعا لأتباع مذهبه ولعلماء وطنه الذين عايشوه وعرفوا قدره، وقد جاءته الأسئلة الكثيرة على مدار سنين اشتغاله بعملية الإصلاح والدعوة إلى الله،[3] وترك فتاوى كثيرة جمع نماذج منها بعد وفاته تلميذه فضيلة الشيخ بكير بن محمد باش عادل، بوبها وخرج أحاديثها وأخرجها لطلبة العلم والمهتمين في سفر جميل.[4]

وبالعودة إلى تلك الفتاوى المطبوعة يمكن أن نستشف بعض الملامح ونلاحظ بعض الملاحظات تعبر عن خصوصية وتميز فتاوى الشيخ، ومنها ما يلي:

1-التنوّع في الموضوعات:

بتصفحنا لتلك الفتاوى التي تركها الشيخ الإمام نجد أغلب المواضيع التي تمس حياة المسلم مطروحة فيها، بداية من أبواب العقيدة والإيمان، إلى باب الطهارات، ثم تجد أبواب العبادات كلها، ثم أبواب النكاح والطلاق وما يتبعها والمعاملات المالية بكل أصنافها، أخيرا فتاوى طابعها مختصر في مسائل الحلال والحرام والأخلاق والثقافة الإسلامية.[5]

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على موسوعية الشيخ فهو من الرعيل الأول من العلماء، وعلى تصوره للشريعة باعتبارها حاكمة على حياة المسلم كلها.

2-الدعوة والنصح والإرشاد قبل الفتوى:

---

[1] كان الشيخ عضوا فاعلا داخل جمعية العلماء المسلمين، ونائبا لأمين المال فيها، وكان ذلك سنة 1931م.

[2] كانت تسمى اللجنة التنفيذية المؤقتة وذلك سنة: 1962/ 19/ مارس.

[3] عاش الشيخ ما يقارب 82 سنة: فقد ولد بتاريخ: 11 ذي الحجة 1313هـ21 أفريل 1899م وتوفي: يوم الأربعاء 08 ربيع الأول 1401هـ/ 14 جانفي1981م.

[4] يقع كتاب فتاوى الإمام الشيخ بيوض في مجلد و احد، عدد صفحاته 738 صفحة وقد طبع طبعتين، وقد قام بترتيبه وتخريجه الشيخ بكير بن محمد الشيخ بالحاج، مما يدل على أن الشيخ لم يطلع على الكتاب.

[5] الفتاوى، كله.

مما ميّز فتاوى الشيخ الإمام كذلك بروز شخصيته الدعوية، فإنك تجد بين الفتوى والأخرى عبارات النصح والإرشاد، والتوجيه والتربية، فلم تكن فتاويه عبارة فقط عن: يجوز ولا يجوز، ويحرم ويحل، بل تلمح لمسات الداعية المترس الذي اتخذ الفتوى وسيلة للإصلاح والتوعية والدعوة إلى سبيل الله.

فهو يستغل الفرصة في أي موضوع للتوجيه والتعليم: فتراه لما سئل عن الإلهام وهل يجوز أن يكلف الله عباده من غير كتاب ولا رسول وبعد أن فصل الجواب وذكر الأدلة عليه يعقب:" فتمسكوا أيها الإخوان بالعقيدة الحقة الصحيحة الصريحة من أن حجة الله لم يقمها على عباده المكلفين إلا برسله وكتبه التي جاؤوا بها من عنده. وفقنا الله وإياكم جميعا إلى ما يحبه ويرضاه، وحفظ قلوبنا من الزيغ والزلل، وعقائدنا مما قد يلابسها من باطل، إنه سميع قريب مجيب." [1]

ولما سئل عن بعض مسائل العقيدة التي ليست من أصول الإيمان ولا يترتب عليها عمل عقب بعد الإجابة:" ... والسلام عليك أولا وآخرا، والاشتغال بغير هذا من المهمات الدينية والدنيوية أولى وأحرى، لأن البحث فيما سألت عنه لا يأتي بنتيجة مطلقا مهما طال وامتد فلا يعدو أن يكون تضييعا للعمر فيما لا فائدة فيه..." [2]

وحين يأتيه السؤال من مريض أنهكه المرض، وصار يشكو حالته واهتمامه بأمر العبادة وكيف يتطهر ويصلي ويصوم، يجيبه مرشدا"... وإني أشكرك على اهتمامك بأمر دينك وقد فهمت جميع ما وصفته من حالتك ... " وفي آخر الجواب يعقب:"... واجتهد في تلاوة ما حفظته من سور القرآن ولو في سرك إن عجزت عن تحريك لسانك، وأكثر من ذكر الله بقلبك، وقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اشغل بها قلبك ولسانك إن استطعت، تطرد بها الهواجس والخواطر ووسواس الشيطان، رزقك الله الصبر وعجل لك بالشفاء التام ..." [3]

ومن منهج الشيخ الإمام ربط الفتوى بالدعوة إلى الله، والتركيز على التعليم والتفقيه قبل التصدي للفتوى بالحل أو الإبطال، فلما سئل عن النية في التراويح وهل يصح أن تقول هذه لأبي بكر أو عمر وبعد أن استفاض في بيان معنى النية ومحلها وبيان سنة الرسول في التراويح قال:"... وقد وجدت هذه الطريقة متبعة عندنا كما هي عندكم اليوم فأبطلتها بعد درس في المسجد الجامع، شرحت فيه أمرها، تقبله الناس بارتياح ظاهر، وذلك منذ أن توليت التدريس بالمسجد من قرابة خمسين عاما، فلم يبق لهذا الأمر عندنا ذكر، وعفا الله عن الشيخ عامر رحمه الله ورضي عنه، فقد روى ما بلغه ولم يمحصه عن حسن نية وحسن ظن براويه، ..."[4] وانظر إلى أدبه مع المشايخ والعلماء الذين سبقوه كيف يعقب على اجتهاداتهم ثم يعتذر لهم مع عبارات التقدير والثناء.

3-التأصيل والتفصيل:

[1] الفتاوى، ص 53.

[2] الفتاوى، ص 70.

[3] الفتاوى، ص 166.

[4] الفتاوى، ص 283.

بمراجعة فتاوى الشيخ الإمام وتتبع أجوبته على الأسئلة الواردة إليه تجدها على أنواع، فتارة يطيل في الإجابة ويفصل فيها الوجوه ويعدد النصوص ويذكر الأقوال، وتارة أخرى يكتفي بذكر الحكم واضحا صريحا، وهذا طبعا باختلاف طبيعة الموضوع، فإنك تجد المواضيع ذات الأهمية يفرد لها الصفحات المتعددة.

من ذلك: موضوع نكاح المزنية والعبث بقدسية عقد الزواج،[1] والطلاق بلفظ الثلاث،[2]

والتعامل مع البنوك بوضع المال فيها أو أخذ الفائض،[3] والعدل بين الأولاد في الوصية،[4] وحديث عن حكم حلق كل اللحية.[5]

وفي أجوبة أخرى تجده رحمه الله يستدل لها بالأدلة من الكتاب والسنة ويفصل أقوال العلماء، ولا يخليها من ذكر المقاصد والمصالح أو المفاسد والمضار إن اقتضى الأمر: من ذلك: حديثه عن الولاية والبراءة ولماذا يفصل علماء المذهب فيها،[6] ومسألة الجبر والاختيار وأثرها في سلوكنا،[7] ومسألة التوسل والوسيلة،[8] والتفصيل في أوقات الصلاة وجواز اشتراك الوقت،[9] ومسألة الذكر بعد الصلاة وقراءة الفاتحة،[10]

ولا ننسى أن نشير إلى جوابين حررهما بتفصيل واستدلال وتركيز ومنهجية، أرسل الأول إلى وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية حول موضوع إثبات الأهلة بالرصد الفلكي،[11] والثاني أرسله جوابا إلى المجلس الإسلامي الأعلى حول موضوع: إحرام الحجاج المغاربة الذاهبين إلى الحج بالطائرة من مطار جدة.[12] وفيهما تتجلى منهجيته الفقهية ومقدرته على تحليل النصوص وجمع الأقوال والاستدلال الفقهي.

4-مصادر الفتوى وأدبياتها والمعمول به:

باعتبار الشيخ الإمام شغل منصب المفتي في مدينته، وكان المرجع لإباضية الجزائر رفقة الشيخ المحقق عبد الرحمن بكلي،[13] وراسله العلماء وطلبة العلم والمسلمون من بعض مدن الجزائر وهيئاتها ومن ليبيا وتونس وعمان، فإنه يمكن أن نلاحظ في فتاويه مصطلحات تؤصل للفتوى: كالعمل بالمشهور، والمعتمد عليه، والذي

---

[1] الفتاوى، ص 376.
[2] الفتاوى، ص 428.
[3] الفتاوى، ص 465.
[4] الفتاوى، ص 522.
[5] الفتاوى، ص 629.
[6] الفتاوى، ص 28.
[7] الفتاوى، ص 37.
[8] الفتاوى، ص 53.
[9] الفتاوى، ص 110.
[10] الفتاوى، ص 190.
[11] الفتاوى، ص 269.
[12] الفتاوى، ص 315.
[13] انظر: ترجمته وآثاره في مقدمة فتاويه بتحقيق الدكتور بورقيبة داود.

عليه العمل، والراجح، كما يمكن أن نعرف مصادر فتاويه والكتب المعتمدة لديه، وكذا توجيهاته لمن ابتلي بالفتوى على حد تعبيره رحمه الله. فمن ذلك:

تعداده لعلماء المذهب الذين هم المرجع: إمام المذهب جابر بن زيد وتلميذه أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة،[1] الربيع بن حبيب،[2] الشيخ أبو نصر الملوشائي،[3] الإمام السالمي،[4] قطب الأئمة الشيخ اطفيش،[5]

أمّا فيما يتعلق بمصادر الفقه الإباضي وغيره فيذكر: شامل الأصل والفرع للشيخ اطفيش والذهب الخالص له أيضا،[6] حاشية أبي ستة على المسند، وقواعد الإسلام للجيطالي والإيضاح للشماخي.[7]

النيل للتميني وشرحه للشيخ اطفيش،[8]

النكاح للإمام الجناوني.[9]

استعماله لمصطلحات الفتوى والترجيح فتجد مصطلحات:

" المشهور المعتمد في الفتوى "[10] " المعتمد في المذهب "[11]

"... واستقر عندهم العمل به ..."[12]

"... هذا ما حققه وقرره الشيخ ... وهذا ما ندين به ونفتي به ..."[13]

" ... فنستحسن لك ..."[14]

"... هو الأحسن والأليق والمعتمد عليه والمعمول به عند أصحابنا ..."[15]

".... وعلى هذين القولين يجري العمل اليوم ..."[16]

" ... خلاف المعمول به في المذهب ..." [17]

---

[1] الفتاوى، ص 57.

[2] الفتاوى، ص 86.

[3] الفتاوى، ص 39.

[4] الفتاوى، ص 63.

[5] الفتاوى، ص 50.

[6] الفتاوى، ص 62.

[7] الفتاوى، ص 113.

[8] الفتاوى، ص 125.

[9] الفتاوى، ص 359.

[10] الفتاوى، ص 81. في مسألة الانتظار بعد أيام النفاس المعتادة. ص 108، في مسألة نهاية وقت صلاة العشاء.

[11] الفتاوى، ص 94. في مسألة وصف دار الكفر ووصف دار الإسلام.

[12] الفتاوى، ص 219. في مسألة نصاب الذهب والفضة وتقدير ذلك بالموازين.

[13] الفتاوى، ص 95. في مسألة اتخاذ الأهل والمسكن وتأثيره على الوطن.

[14] الفتاوى، ص 98. في مسألة اتخاذ الأهل والمسكن وتأثيره على الوطن.

[15] الفتاوى، ص 112. في مسألة اشتراك أوقات الصلاة.

[16] الفتاوى، ص 149. في مسألة قضاء سنة المغرب عند الجمع.

[17] الفتاوى، ص 159. في مسألة اتخاذ المساجد في السقوف والسطوح.

" ... وأن الذي عليه جمهور الأمة وهو المعتمد وعليه المعول ببلاد المغرب ..."[1]

ولم تخل فتاوى الشيخ الإمام كذلك من بعض الإشارات إرشادا وتوجيها لمن تصدر للفتوى منها:

ضرورة معرفة المفتي بموازين بلده ومقادير الأشياء وأعرافهم في حساب ذلك ليفتي لهم بما يمكنهم تطبيقه وتنفيذه وفهمه.[2]

وكذلك التفريق عند جواب المستفتين بين ما هو فتوى مؤصلة على القواعد وبين ما هو رأي واستحسان من المفتي.[3]

5-البيان والاستيضاح:

مما يمكن أن يلاحظه القارئ لفتاوى الشيخ الإمام أسلوبه وعباراته، فلغته التي كتب بها تلك الفتاوى، لغة فصحى سليمة، وأسلوبه أدبي متين، تمكن من ناصية اللغة مع استعمال لمصطلحات أهل الفن من الفقهاء والمحدثين، كما لا تخلو عباراته من تشبيهات أدبية ومعان بديعة. مما يدلك على ثقافة الشيخ ومطالعاته الواسعة وإتقانه للغة العربية. وهي من الميزات الظاهرة التي لا يكاد يختلف عليها اثنان ممن قرؤوا تلك الفتاوى.

يقول الشيخ بالحاج مرتب ومخرج تلك الفتاوى:" ... ولذلك برزت أغلب فتاواه حللا من الفن البديع، وقطعا من الأدب الرفيع، تنسيك وأنت تقرأ واحدة منها أنك تطالع فتوى فقهية شرعية، وهو مع هذا لا يجري وراء الخيال ولكنه الوصف الأمين للواقع والتصوير الدقيق للحياة."[4]

يقول الشيخ الإمام في جواب عن مسألة التحبيس على الأولاد، أو وقف الذرية كما اصطلح عليه البعض:" إن الله تبارك وتعالى قد تولى تقسيم تركة الهلكى بنفسه، ولم يكل ذلك إلى ملك مقرب ولا إلى نبي مرسل ولا إلى عالم أو فقيه، فلا وصية لوارث ولا حبس على وارث، وقد أعطى الله تبارك وتعالى لكل ذي حق حقه، وكل تخصيص لأحد الورثة بشيء ما فإنه تعد لحدود الله، وقد ختم الله تبارك وتعالى آية المواريث بقوله: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿13﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ ... وقد أجازه بعض الفقهاء إن جعل له مصرفا ومآلا في بعض وجوه الخير العامة بعد انقراض ذريته وانقطاع نسله، ...، فهو بذلك باطل حتى عند المجيزين بهذا الشرط،

[1] الفتاوى، ص 218. في مسألة نصاب الذهب والفضة وتقدير ذلك بالموازين.

[2] الفتاوى، ص 218.

[3] الفتاوى، ص 230.

[4] الفتاوى، ص 11.

وأما عند المحققون فإنهم يمنعونه مطلقا أو يبطلونه ولو مع وجود هذا الشرط، لأنه كما يقول الشيخ السالمي رحمه الله: نوع مكر لم يقصد به البر، وإنما قصد إيثار الولد، وبناء على هذا فإن حبس جدكم هذا باطل من أصله يجب أن يقسم عينه أو ثمنه على جميع ورثة الجد ... وبهذا فقط تسلم لكم آخرتكم، بتجنب الجنف والإثم، وتسلم لكم دنياكم باتقاء الفتن التي تنشأ غالبا بين أولاد المحبسين وأحفادهم المؤدية إلى قطيعة الرحم، وقد بلونا من ذلك كثيرا وكثيرا، وأخيرا تصلحون ما يمكن أن يقع فيه المحبس من الجنف والإثم ونرجو أن ينفعه ذلك عند الله." [1]

وفي جواب له عن حكم الدخان يقول:" يعجبني تكرار كلمة العادة السيئة مرتين في كتابكم في وصف التدخين وقد جاءت هكذا عفوا، الأمر الذي يدل دلالة عقلية وطبيعية على أن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها لا تضع الدخان إلا في صف الخبائث التي حرم الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ولا تقترب به مطلقا إلى صف الطيبات التي أحلها الله ... وما نظن عاقلا سلم عقله من لوثة وسلمت فطرته من آفة ينآى بالدخان عن الخبائث أو يلزه في قرن مع الطيبات، وكفى بذلك دليلا شرعيا وعقليا وفطريا على حرمته، وقد أجمع عقلاء العالم كله وسالمو الفطرة فيه من العلماء المختصين على أنه مضر بصحة البدن والعقل والقلب، ...، وقد وضعت في مضاره كتب ورسائل ونشرت في الصحف والمجلات العالمية مقالات ودراسات بمختلف اللغات وأذيعت في أجهزة الإعلام ...، على أننا لسنا بحاجة إلى كل هذا فإن ضرر الدخان في الصحة والمال أمر محسوس مسلم به قطعيا لا شك فيه وهو من التبذير المنهي عنه في الكتاب الكريم ...، ولم لم تكن فيه إلا الصورة القبيحة الشوهاء لتعاطيه لكفى منفرا عنه..."[2]

وفي بقية الجواب وباقي الفتاوى صور تشبيهية ونصائح إرشادية وقطع أدبية يجمل قراءتها.

6-الاجتهاد والبحث والتحري:

لعل من الملامح التي يجدر الإشارة إليها ما ميز فتاوى الشيخ الإمام في باب الصنعة الفقهية، فإنك لتجد الشيخ مؤصلا تارة يذكر الأدلة ووجه الاستدلال بها، ويعرج على الواقع تنزيلا وتفريعا، ويناقش وجوه الرأي الأخرى، خاصة فيما يحتمل الوجوه والاجتهاد، وتجده أحيانا يجتهد في تكييف المسألة فقهيا، وينقل نصوص العلماء وأقوالهم بأمانة ومنهجية، ثم يفرع عليها وجه الرأي الذي رجحه، ووجه المصلحة الشرعية أو التيسير أو التخريج على القواعد الفقهية. وإنك لتجد ذلك جليا في أوضح صورة عند مطالعتك لنص الأجوبة المشار إليها:

أحدها في جواب الذي سأله عن جواز قراءة الفاتحة بعد الصلاة والذكر بعدها عموما.[3]

[1] الفتاوى، ص 578.

[2] الفتاوى، ص 683.

[3] الفتاوى، ص 190.

والثاني: في إثبات الأهلة بالرصد الفلكي.[1]

والثالث: جواز الإحرام من جدة للقادمين من المغرب.[2]

ولولا خوف الإطالة لفصلنا ذكر الوجوه الفقهية والمنهجية التي فيها.

مما ينبيك عن منهجية متحكم فيها وباع في الفقه يندر أن تجد مثله لدى كثير من المعاصرين.

7-مسايرة العصر والمستحدثات:

لم يكن الشيخ الإمام حبيس كتب الفقه القديمة، ولا حبيس جدران بيته ومسجده، بل لقد كان نموذجا للمفتي العالم الذي يساير مستجدات عصره، ويتابع ما استحدثه العلم والأنظمة المعاصرة، يحاول فهمها بسؤال المختصين ومطالعة الدراسات والمجلات السيارة، وبذلك اكتسب ثقة المستفتين، واطمأنوا إلى فتاويه.

ويتضح ذلك في فتاوى:

زكاة الأسهم في شركات المضاربة.[3]

الحساب الفلكي وتطور المخابر في دقة الحساب.[4]

اتخاذ الأسنان الاصطناعية من معادن شتى وأثر ذلك في الصلاة والصيام.[5]

معاملات البنوك والصرف و اليانصيب غيرها.[6]

أحكام الذبائح المعاصرة. [7]

تحديد النسل وطرق تنظيمه.[8]

الأدوية الممتزجة بدم أو خمر أو ما شابهه.[9]

نقل الأعضاء أو أجزاء منها.[10]

التأمين.[11]

8-الاختلاف ووحدة المسلمين:

العالم الرباني هو ذاك الحريص على حرمات الدين والمسلمين، المحافظ على مقاصد الشريعة في أحكامه وأقواله، ومهما يكن بين أقوال الفقهاء من اختلاف في المسائل والأحكام، فيما يجوز ويصح فيه الاختلاف

---

[1] الفتاوى، ص 269.

[2] الفتاوى، ص 315.

[3] الفتاوى، ص 258.

[4] الفتاوى، ص 269.

[5] الفتاوى، ص 186 / 298.

[6] الفتاوى، ص 458 / 459 / 474.

[7] الفتاوى، ص 588 وما بعدها.

[8] الفتاوى، ص 406.

[9] الفتاوى، ص 654.

[10] الفتاوى، ص 656.

[11] الفتاوى، ص 719.

الذي هو من طبيعة نصوص الوحي، فلا ينبغي أن يتخذ من أحكام الدين وسيلة لتفريق شمل المسلمين، وتشتيت صفوفهم وتمزيق وحدتهم، فمن مقاصد الدين الكبرى وحدة الكلمة، ولم الشمل، والتعاون على الخير.

وإنك لواجد في فتاوى الشيخ الإمام ما يثلج الصدر ويبهج الخاطر في الحفاظ على وحدة المسلمين، واتخاذ اختلاف آراء الفقهاء وسيلة لإثراء الفقه والتيسير على الخلق والرحمة بالعباد.

فتجده يتأدب وهو يناقش أقوال الفقهاء ويحاول ألا ينسب إليهم ما يسيء إلى سمعتهم ومكانتهم، فحين كان يناقش مسألة المسح على الخفين نقل كلام أحد الفقهاء في أن الأحاديث كلها موضوعة فقال معقبا:"... ولا نرى نحن وضع هذه الأحاديث كلها، وإنما الذي نميل إليه هو أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أولا وترك أخيرا، فروى كل صحابي ما رآه ولم يره غيره، أو علمه ولم يبلغه بعد ذلك ما جد غير ما علمه، وقد تفرق الصحابة في الأمصار وأطراف الجزيرة العربية، فتحدث كل بما سبق إليه علمه وروى الناس عنهم ما سمعوا منهم من أحاديث، وهذا من أعظم الأسباب في اختلاف الأئمة في مسائل كثيرة لا تكاد تعد ولا تحصى، ولعل في هذا الاختلاف رحمة بالأمة..."[1]

ولما جاءه السؤال عن صحة صلاة الجمعة ... أجاب:" ... تصح صلاة الجمعة مع كل إمام مسلم يقيم صلاة الجمعة على وجهها في أي مسجد من أي بلد من بلاد الإسلام..."[2]

وعن جواز الصلاة خلف المخالف يسارع للقول:" ... إن الصلاة تجوز وراء كل إمام مسلم من أي مذهب كان يقيم الصلاة على وجهها المشروع ..."[3]

وعند الحديث عن الاختلاف يوجه السائلين وينصحهم:

"... وهذا التعارض بين الأدلة سبب لاختلاف الناس في أيهما الأفضل ... فالكل جائز فلا يسوغ إنكار البعض على البعض ..."[4]

وفي موضع آخر يقول:" ... اعمل بما اقتنعت به من الأدلة والمسألة لا تخلو من خلاف بين الأئمة المجتهدين رحمهم الله، ومن اطمأن قلبه لقول واحد منهم فقلده غير متبع هواه رجونا له السلامة عند الله ..."[5]

وفي حديثه عن ألفاظ الأذان واختلاف النقل عن الأسلاف يقول ناصحا سائلا مستشكلا:" ... والقول الفصل في هذا أن المسألة فرعية فقهية مما يجوز فيه الخلاف ولا يجوز فيه تخطئة البعض للبعض، ... فالجميع جائز، وأظن أن هذا يكفيك ويكفي أصحابك لتعلموا أنه لا تجوز التخطئة والتغليط في مثل هذا من المسائل

[1] الفتاوى، ص 87.
[2] الفتاوى، ص 120.
[3] الفتاوى، ص 121.
[4] الفتاوى، ص 134.
[5] الفتاوى، ص 143.

الفرعية، وإنما المخطَّأُ هو الذي خطأَ غيره، وقانا الله شر تخطئة المسلمين المتبعين للكتاب والسنة المعتمدين على أقوال الأئمة المجتهدين."[1]

وأصدق عبارة تدل على حرصه رحمه الله على وحدة المسلمين، ما عقب به رأيه في العمل بالرصد الفلكي في ثبوت الأهلة يقول مخاطبا وزير الأوقاف:" ... وبعد فهذه ملاحظة أبديتها لكم رجاء أن يكون لها أثر فيما تقررون في طريقة إثبات الأهلة والإعلان عنها، ولا نكتمكم أننا نحن منذ زمن ومن قبل الاستقلال نعتبر التقاويم الفلكية ونطلبها من مصادرها لنستعين بها في تصحيح الشهادة ولا نزال، ولا نريد أن يكون بيننا خلاف في هذه المسألة المهمة وزحامة في هذا العهد الذي من الله علينا فيه بالوحدة التي لا نزال نعمل لتدعيمها بمختلف الوسائل جاهدين..."[2]

خاتمة:

وبعد: فهذه محطات في حياة الشيخ الإمام بيوض رحمه الله تعالى، نبهتنا إلى ما ينبغي أن يكون عليه تكوين المفتي، وتلك ملامح من منهجه في الفتاوى، كشفت لنا عن التزام منهجي ورسوخ علمي، يجب على المشتغلين بالفتوى التطلع لمثله، والتسابق لبلوغ غايته، ويبقى السؤال مطروحا مشروعا عن واقع الفتوى اليوم؟ وحال المفتين المعاصرين؟ ويأتي الرجاء ملحا في الأخير: أن تضطلع مؤسسات التكوين العلمي بتخريج رجال علماء فقهاء يتحملون مسؤولية الفتوى بأمانة وصدق، ويسهمون في تحسين صورة المسلم الملتزم، وأن تكون لهم مدونات الفتوى التي تركها السادة العلماء معالم في طريق النهوض.

المراجع:

القرآن الكريم.

ابن عساكر، تاريخ دمشق، دار الفكر، 1415هـ/1995م.

بيوض إبراهيم بن عمر، فتاوى الإمام الشيخ إبراهيم بيوض، تح بكير بن محمد الشيخ بالحاج، المطبعة العربية، 1988م.

محمد صالح ناصر، الشيخ بيوض مصلحا وزعيما، ط1، مكتبة الريام الجزائر، 1426هـ/2005م.

محمد قاسم ناصر بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة، ط1، جمعية التراث القرارة الجزائر، 1429هـ/ 2008م.

عبد الرحمن بن عمر بكلي، فتاوى البكري، تح داود بورقيبة، ط1، مكتبة البكري العطف الجزائر، 1424هـ/ 2003م.

[1] الفتاوى، ص 151.

[2] الفتاوى، ص 273.

التعليمُ الشرعي

بين نظام الحلقات القديم والنظام الجامعي الحديث (دراسة مقارنة)

أ.د العربي بن الشيخ، أ. محمد طباخ
جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

إن كل من عاين تجربة التعليم الشرعي في الجامعات الإسلامية، وشهد مخرجاتها وأدوارها في الواقع المعاصر، يتبادر إلى ذهنه سؤال التجديد والتفعيل والتحسين، لهدف ترشيد العملية التعليمية الجامعية، وفي هذا النسق يأتي هذا البحث محاولا تطوير المنهجية التعليمية بمقاربة منهجية جديدة، تجيب عن مدى إمكانية الجمع بين تجربة القدامى في التعليم الشرعي والتجربة الجامعية المعاصرة، وهذا بعد عرض أهم أساسيات نظام الحلقات القديم، والنظام الجامعي الحديث.

الكلمات المفتاحية: التعليم الشرعي، نظام الحلقات، النظام الجامعي.

Abstract

Anyone who ever investigated the experience of Islamic universities on teaching the religious law and witnessed its outcomes and its role on recent real life situations; it comes to his mind the question of innovation, effectiveness, and improvement for the purpose of rationalizing the teaching process at university. On this layout, comes this research trying to develop the teaching methodology with a new approach. After presenting the most important foundations of the old system of coteries and the modern university system; this research shows the possibility of joining the experience of the olds and the contemporary university experience on teaching the religious law.

المقدمة:

إن تدريس العلوم الإسلامية بحقولها المختلفة في القديم والحديث لمن ركائز الأمة الإسلامية التي بها تحافظ على هويتها وأصالتها ومنها تستمد أنفاسها الحضارية، لترتقي وتكون في سُدَّةِ الأمم الخالدة، وَإِنَّ طُرُقَ تعليمها وإيداعها في العقول المتلقية مُتَغيِّرَةٌ بِتَغَيُّرِ المناهج والإرادات والفلسفات، لذا كان من الواجب على العلماء والمثقفين والخبراء على مدى العصور التفكير الجاد في إيجاد وسائل وبدائل وطرق علمية حديثة لتفعيل المنظومة الإسلامية وتسويقها واستثمارها على أحسن حال، يُكْسِبُ الأُمَّةَ مجدا خالدا وغَدًا مشرقا، ولهذا فقد سلك الأوائِلُ القُدَامَى طُرُقًا ومناهِجَ عدة في تدريسها، منذ فجر الإسلام إلى ما قبل ظهور الدولة الحديثة، وَقَدْ عُرِفَتْ طَرِيقَتُهُم بِ: نظام الحلقات العلمية، وفي العصر الحديث تغيرت طرق التعليم تأثرا بروافد الحركة الاستعمارية في البلاد الإسلامية، وَنَتِيجَةَ الانفجار العلمي والتكنولوجي الرقمي، فصار التعليم الشرعي في حَرَمِ مدرجات الجامعات، مختلفا اختلافا جوهريا عن نهج الأقدمين، ثم ظهر ما يسمى بالإدارة والقسم والمناهج والأدوات والوسائل العلمية والرقمنة والمقررات والسداسيات ونظام الامتحانات ...وغيرها، فكان هذا التغير عاملا رئيسيا في ظهور نتائج إيجابية وسلبية في العملية التدريسية للعلوم الإسلامية، فأفقدها بَعْضَ

إيجابياتها الهامة، مما كانت تنعم به في القديم، فكرس (التعليم الشرعي الحديث) عدة قضايا إشكالية وتساؤلات عميقة، تظهر للمثقف عندما يتخرج في الجامعات الإسلامية ويرى مخرجاتها هنا وهناك.

تأتي هذه الدراسة المقارنة بين التعليم القديم والحديث، موظفة المنهج المقارن والمنهج التحليلي، حيث تَقِفُ على طريقَةِ القُدَامَى في التعليم وتستخلص ما يمكن استفادته من نقاط القوة فيها، ثم تبرز الجوانب المضيئة في الطريقة الجامعية المعاصرة، وفي الأخير تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: هل يمكن الجمع بين إيجابيات الطريقتين في منهجية علمية دقيقة تناسب وتنسجم مع طبيعة التدريس بالجامعات الإسلامية في الواقع المعاصر، أم لا ؟.

المبحث الأول: عرض مختصر للحلقات العلمية في الإسلام

1. تعريف الحلقة العلمية:

"الحلقة اسم لجماعة تشتمل على الشيخ، يعلمهم العلم ويلقنهم السِّيَرَ ويبصرهم بالدين، بحسب ما يفتح الله على كل واحد منهم، يحصل البعض وإن أعياه الكل، فإن لم يصبها وابل فطل، فكأنهم محلقون ولو أنهم مفترقون"[1].

ويعرفها آخر بقوله: "كان تقليدا معروفا عند العرب منذ العصر الجاهلي، حيث كان الرجال يجتمعون في مجلس شيخ القبيلة على شكل حلقة يتوسطها الشيخ عن يمينه وشماله وجهاء القبيلة وسراتها، وبعد ظهور الإسلام بقي هذا الاستعمال موجودا، واتسع ليشمل حلقات الدرس في المساجد ودور الكتاب"[2].

نقول بعد إيراد التعريفين إن الحلقة نظام تعليمي عريق له جذوره في التاريخ القديم، وتتكون من شيخٍ يُدِيرُ فعالياتها، ورواد متعلمين يلتفون حوله، حيث تنعقدُ دَوراتها في المساجد ودور الكتاب وغيرهما.

2. أماكن عقد الحلقات العلمية في التاريخ الإسلامي:

كانت مجالس العلم في صدر الإسلام تعقد بالمسجد، والرسول صلّى الله عليه وسلّم هو المشرف عليها، إذ كان يتولى مهمة التبليغ والبيان والإيضاح لجميع شرائح المجتمع، ودعوته كانت في جميع الأماكن والأحوال، إلا أنه كان يُفْرِدُ حلقات متخصصة في المسجد، للكبار والصغار والنساء، تُقَامُ دبر الصلاة، وقد حدثنا القرآن الكريم عن صفة اجتماعات الرعيل الأول بمصطلح المجالس، ومما يدل على أن الاجتماع كان على شكل حلقة دائرية؛ قول الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ**﴾[3]، وهذه المجالس ليست إلا حلقًا للعلم والذكر وتدبير الشأن العام كما ذكرت ذلك أغلب التفاسير القرآنية، وصورةُ حلقةِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مجسدةٌ فيما رواه أبو هريرة عن الرسول ﷺ، قال: "مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ تَعَالَى يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ

[1] أحمد بن سعيد الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، تح: إبراهيم طلاي، ج1، مطبعة البعث قسنطينة، (د.ط)، ص4.
[2] عوض محمد خليفات، النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية في إفريقية في مرحلة الكتمان، دار مجدلاوي، الأردن، (د.ت)، (د.ط)، ص26.
[3] سورة المجادلة، الآية: 11.

الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ"[1]، وقد أُثِرَ أن النبيء صلّى الله عليه وسلّم كان يجلس عند موضع الأسطوانة بعد صلاة الصبح ليحدث صحابته عن جديدِ الوحي، ويعلمهم أمر دينهم، ويجيب عن تساؤلات الناس وإشكالاتهم، تلك الأسطوانة في العصر الحاضر تسمى أسطوانة التوبة[2]، كائنة في الروضة، تقع في المرتبة الرابعة بين المنبر النبوي والحجرة المشرفة[3]، وقد جاء في كتب الأحاديث مشاهد وصور حية لحلقات الرسول صلّى الله عليه وسلّم بالمسجد، ومن ذلك ما جاء في صحيح البخاري عن أبي واقد الليثي: "أن رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر؛ فأقبل اثنان إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وذهب واحد، قال فوقفا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ؛ فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه"[4]، وكذا نجد مشهدا آخر رُكِّزَ فيه على نوع المقاييس المدَرَّسَة وأهميتها، وذلك فيما رواه الربيع بن حبيب عن ابن عباس قال: "خَرَجَ رَسُول صلّى الله عليه وسلّم ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ أَصْحَابَهُ عِزِينَ ذَاكِرِينَ فُنُونَ الْعِلْمِ، فَأَوَّلُ حَلْقَةٍ وَقفَ عَلَيْهَا وَجَدَهُمْ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ فَجَلَسَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «بِهَذَا أَرْسَلَنِي رَبِّي». ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَوَجَدَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَجَلَسَ إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ فَوَجَدَهُمْ يَذْكُرُونَ تَوْحِيدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَنَفْيَ الأَشْبَاهِ وَالأَمْثَالِ عَنْهُ، فَجَلَسَ إِلَيْهِمْ كَثِيرًا، ثُمَّ قَالَ: «بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي»"[5].

وبعد حدث الهجرة النبوية، تأثر المجتمع الإسلامي بالمجتمع اليهودي في طريقة التعليم، فظهر ما يسمى بالكُتَّابِ أو المَكتب، فانفصل التعليم جزئيا عن المسجد، ومما سبَّبَ انفصاله كون الصغار لا يحترزون من النجاسة، وأول من عَلَّمَ الصغار خارج المسجد عامر بن عبد الله الخزاعي بأمر من عمر بن الخطاب رضي الله عنه[6].

وفي فترة الخلافات الراشدة كلها إلى سقوط الدولة العباسية، كان تدريس العلم بالمساجد والكتاتيب[7]، ومن شواهد ذلك ما قاله الإمام مالك: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد النبيء صلّى الله عليه

---

[1] رواه أبي داود، ر ح:1457.

[2] سميت بالتوبة، لربط أبي لبابة الأنصاري نفسه بها، إظهارا لنصح توبته.

[3] محمد الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب (التعليم العربي الإسلامي) دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار السلام، القاهرة، (د،ت)، ط1، 2006، ص40.

[4] رواه البخاري، ر ح: 66.

[5] رواه الربيع بن حبيب، ر ح: 28.

[6] محمد الطاهر ابن عاشور، المرجع السابق، ص49.

[7] المرجع نفسه، ص49.

وسلّم،..."[1]، وما أدلى به الجاحظ في كتابه البيان: "وكان جعفر بن الحسن أول من اتخذ في مسجد البصرة حلقة وأقرأ القرآن فيها"[2].

وفي زمان الدولة العباسية ظهرت المدارس النظامية ببغداد ونيسابور التي أسسها وزير السلطان ألب أرسلان السلجوقي، متأثرين في ذلك بالمدرسة اليونانية يومذاك، وقَبْلَهَا في نيسابور مدرسة البيهقي التي أخذ فيها إمام الحرمين أصول الفقه عن أبي القاسم الإسكافي، والمدرسة السعيدية بناها نصر بن سبكتكين، ومن المدارس الشهيرة في التاريخ الإسلامي "خانقاه" الصوفية، ومن أشهرها خانقاه صلاح الدين الأيوبي، وقد تتابع إنشاء المدارس في جل المناطق الإسلامية الأخرى؛ كمصر التي بها دار العلم اللاصقة بجامع الأزهر لدراسة مذاهب الشيعة؛ حيث يجتَمِعُ فيها سبعة وثلاثون عالما بعد كل صلاة جمعة، وأما أهل السنة بمصر فكانوا يتحلقون في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط، وقد أورد القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك[3] ما قاله القنازعي: "إنه دخل مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط، وفيه من مجالس المالكية في الفقه، والحديث نحو عشرين حلقة"، وفي دمشق أسست المدرسة العادلية، ومدارس نور الدين محمود بن زنكي بحلب 541هـ[4].

هذه نماذج للنشاط العلمي في المساجد والمدارس، والمتتبع للدول المسلمة في التاريخ الإسلامي يجد أغلبها اتبعت هذا السَّنَنَ، لِمَا للمسجد من الأهمية الكبيرة في النشاط الإسلامي، إذ يُعَدُّ قبلةَ المسلمين، وفيه تتم الصياغة الفكرية والأخلاقية للعقل المسلم، والدولة الزيانية -على حسب اطلاعنا- هي الأولى التي انتقلت من التعليم المسجدي الصِّرف إلى التعليم المدرسي المؤسسي، المشرف على التربية والتوجيه والتعليم[5]، ولم نقف على الأسباب الموضوعية التي حولت مسار التعليم، من بيئة المسجد إلى دائرة المدرسة، ويجدر بنا المقَامُ بأن نُذَكِّرَ بأَنَّ مُؤسسي المدارس النظامية -كما أسلفنا- لم يَلْغُوا حلقات المسجد، بل أضافوا إليها لمستهم الحضارية المتمثلة في نظام المدرسة الحديثة.

3. **البرنامج الزمني للحلقات العلمية**

أ. المرحلة الابتدائية (الصغار في الكتاتيب):

التوقيت الأسبوعي لنشاط التعليم في القديم، يبتدأ من صباح يوم السبت وينتهي في عصر الخميس، وقد اعتُمِدَ هذا التوقيت عملا بما قرره عمر بن الخطاب، وقد نَقَلَ إلينا الطاهر ابن عاشور عن الواقدي أصل القصة؛ مفادها "أن عمر خرج إلى الشام عام فتحها وأطال الغيبة فيها واستوحش الناس لفقده، فلما رجع خرج الناس شوقا إليه للقائه على بعد من المسافة وكان خروجهم يوم الخميس غدوة، وأول من اتصل به

---

[1] الخطيب البغدادي، المتفقه الفقيه، تح: عادل بن يوسف العزازي، ج1، دار ابن الجوزي، السعودية، 1417هـ، (د.ط)، ص451.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (د،ت)، ط1، 1968م، ص192.

[3] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: عبد القادر الصحراوي ج2، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، (د،ت)، (د،ط)، ص42.

[4] محمد الطاهر ابن عاشور، المرجع السابق، ص51، 52.

[5] عبد الجليل قربان، التعليم بتلمسان في العهد الزياني، دار جسور، المحمدية (الجزائر)، (د،ت)، ط1، 2011م، ص18.

الأولاد لخفتهم ونشاطهم وفرحهم به، وبات الناس معه ليلة الجمعة في بقية سفره (أي قبل الوصول إلى المدينة) فأصبح به على المدينة ودخل قبل الصلاة فقال للأولاد: أنتم خرجتم وتعبتم يوما في الخروج ويوما في الرجوع وقد جعلت لكم يوم الخميس يوم راحة وكذلك من جاء بعدكم إلى يوم القيامة"[1].

وقد عرض الباحث منير مرسي نموذجا للبرنامج الزمني للصغار، في غالب كتاتيب القرى والمدن المغربية والأندلسية، أنهم يبدؤون يومهم بحفظ القرآن الكريم، لصفاء أذهانهم وقوة نشاطهم إلى الضحى، ثم ينتقلون إلى نشاط تعلم الكتابة إلى الظهر، ثم تكون لهم استراحة وتناول الغداء في بيوتهم، ثم يعودون في المساء لاستئناف نشاطهم في النحو والحساب وأيام العرب وتأريخهم، ويخصص منتصف يوم الخميس للمراجعة والمذاكرة[2].

ولعل أقدم رواية تاريخية تعرَّضَت للبرنامج التفصيلي للصغار، ما كتبه أبو مروان عبد المالك بن حبيب الذي عاش في القرن الثالث الهجري إلى معلم ولده، بقوله: "أطلقهم في النهار ثلاثة أوقات، بعد الفجر للإفطار، وقبل الظهر للغذاء وبعض الراحة، ومع عشية النهار، وذلك بحسب قصر النهار وطوله يوسع عليهم في طوله ويضيق عليهم في قصره، وأطلقهم يوم الخميس بعد كتبهم للألواح وإصلاحها، وليس عليهم رجوع إلى المكتب"[3].

هكذا يتضح لنا أن البرنامج التعليمي للصغار تبتدئ مراسيمه من صباح يوم السبت إلى ظهر يوم الخميس، وأما يوم الجمعة فهو إجازة لارتياح الجسد والعقل من أتعاب الدراسة، وكما لاحظنا أنه مكثف في مضامينه، وهذا بغرض الاستثمار الأمثل لفراغ ذاكرته وقوة استيعابه وقلة أشغاله، فيما ينفعه ويرشده في دنياه وآخرته.

ب. المرحلة العليا (ما بعد استظهار القرآن الكريم):

وهي مرحلة ما بعد استظهار القرآن الكريم، لأنه في القديم كان أول ما يتقنه طالب العلم: حفظ القرآن الكريم، وهذا ما سنبينه لاحقا في منهاج التعليم.

والمرحلة هذه لم يكن لها وقتٌ محدد كمرحلة الصغار، إلا أَنَّ بَرْنَامَجَهَا الزمني مقيدٌ بعاملين اثنين:

الأول: الصلاة، فيكون إلقاء الدروس قبل الصلاة أو بعدها.

الثاني: رغبة الأستاذ، فهو الذي يحدد ميعاد إلقاء دروسه، على حسب ظروفه وأعماله[4].

ولم تغفل كتب التاريخ والتراجم عن الأعلام الأفذاذ المسخرين كامل أوقاتهم اليومية في التدريس والتعليم، ومن أولئك العلماء محمد بن عبد الرحمن كما أورده صاحب الإحاطة بقوله: "مفيد التعليم، متفننه، من فقه وعربية وقراءات وأدب وحديث، عظيم الصبر، مستغرق الوقت، يدرس من لدن صلاة الصبح إلى الزوال.

[1] محمد الطاهر ابن عاشور، المرجع السابق، ص49.

[2] منير مرسي محمد، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، عالم الكتب، القاهرة، 1983، (د،ط)، ص226.

[3] ابن حبيب، رسالة إلى معلم ولده، نشر وتعليق (سعيد أعراب)، مجلة الثقافة المغربية، عدد 7، سنة 1972، نقلا عن: ديب صفية، التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، مؤسسة كنوز الحكمة، (د،ت)، (د،ط) ص135.

[4] ديب صفية، المرجع السابق، ص137.

ثم يسند ظهره إلى طاق[1] المسجد بعد ذلك، فيقرئ، وتأتيه النساء من خلفه للفتيا، فيفتيهن عن حال سؤالاتهن إلى نصف ما بين العصر والعشاء الأولى. ثم يأتي المسجد الأعظم بعد الغروب، فيقعد للفتيا إلى العشاء الآخرة، من غير أن يقبل من أحد شيئاً"[2].

4. المنهاج التعليمي في الحلقات العلمية:

والمتعارف عليه في القديم أن الصغير يبتدئ بحفظ القرآن الكريم، ثم يشرع في حفظ المنظومات العلمية دون شرح، وعندما يتميز في الحفظ والإتقان ينتقل إلى المرحلة العليا – وهي تعادل عندنا اليوم الثانوي والتعليم العالي- ليتلقى الشروحات المتخصصة في الفنون العلمية ويتدرج فيها شيئا فشيئا[3]، ونجد ابن سينا يوصي أخاه عليا بهذا المنهج العلمي فيقول له:

فيا علي اجعله ظهر القلب حتى إذا بلغت سن اللب
عقلت فاستظهرت منه عقلا وصرت للخير الكثير أهلا

وإنه يتعذر علينا في هذا البحث الوجيز أن نستقصي جميع المناهج التعليمية وطرقها ومراحلها في مختلف الحلقات التعليمية بالبلاد الإسلامية قديما وحديثا، وإنما سنكتفي بفترة تاريخية قديمة وأخرى حديثة، أما القديمة فمثلنا لها بالعهد الزياني في الجزائر، معتمدين في ذلك على الدراسة المتخصصة "التعليم بتلمسان في العهد الزياني"، التي بلورت ملامح المنهاج التعليمي على شكل جدول دقيق من خلال جُهُودِ العلامة ابن خلدون، والعلامة عبد الله بن محمد الشريف التلمساني، وأما الفترة الحديثة فاخترنا تجربةً من تجارب دولة الصومال[4].

وفيما يلي المنهاج التعليمي في العهد الزياني بالجزائر[5]:

	عبد الرحمن بن خلدون	عبد الله بن محمد الشريف الحسني التلمساني
المرحلة الأولى	القرآن الكريم: قراءةً وحفظا	القرآن الكريم قراءةً وحفظا
المرحلة الثانية	1. علم القراءات • قصيدتا الشاطبية (اللامية في القراءات)، و(الرائية في الرسم) 2. علم الحديث • كتاب (التقصي لأحاديث الموطإ) لابن عبد البر	1. الحديث • صحيح البخاري • كتاب الموطإ 2. الفقه • كتاب التهذيب • ابن الحاجب الفرعي

[1] الطاقُ: ما عَطَفَ من الأَبنية. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ط1، ص231.

[2] لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ط1، 1424هـ، ص375.

[3] محمد الطاهر ابن عاشور، المرجع السابق، ص45.

[4] اخترت هذه الدولة تحديدا، لأمسح عن الأذهان الصورة النمطية عن تلك الدولة، صورة الجهل والفقر والدمار، وَأُرَكِّبَ صورة حضارية مشرقة متمثلة في النهضة العلمية.

[5] عبد الجليل قربان، المرجع السابق، ص258.

	• صحيح مسلم • كتاب الموطإ • الأمهات الخمس 3. الفقه • مختصر ابن الحاجب • التهذيب لأبي سعيد البرادعي • مختصر المدونة • كتاب المالكية • كتب كثيرة 4. العربية • التسهيل لابن مالك وغيره • شرح كتاب التسهيل لأبي عبد الله بن العربي الحصار • حفظ كتاب (الأشعار الستة) و(الحماسة) و(شعر حبيب) وطائفة من شعر المتنبي.	• المدونة • رسالة أبي زيد 3. العربية • كتاب سيبويه • كتاب التسهيل • جمل الزجاجي • ألفية ابن مالك 4. أصول الدين • الرسالة • الكفيفية • كتاب (التلقين)

المرحلة الثالثة	1. الحديث وعلومه • الأمهات الست • الموطأ • كتاب ابن الصلاح 2. السيرة • السيرة النبوية لابن إسحاق 3. أصول الفقه 4. أصول الدين 5. المنطق 6. سائر الفنون الحكمية والتعليمية	1. الحديث • الصحيحان 2. السيرة: • سيرة ابن إسحاق • الشفاء للقاضي عياض 3. أصول الفقه • كتاب شفاء الغليل للغزالي • كتاب ابن الحاجب المسمى (مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول) • مختصر ابن الحاجب 4. أصول الدين • الاقتصاد في الاعتقاد، المقاصد، للغزالي • محصل الإمام الفخر • بعض كتب النجاة لابن سينا • الطبيعيات والإلهيات من إشارات ابن سينا 5. البيان • كتاب الإيضاح • كتاب التلخيص 6. الجدل • كتاب (المقترح) للبروي

		7. الهندسة • كتاب إقليدس 8. المنطق • جمل الخونجي (مرات عديدة) • مطالع الأنوار للسراج الأرموي 9. التصوف • ميزان العمل للغزالي

وفيما يلي المنهج التعليمي لتجربةٍ حديثةٍ من غرب الصومال[1]:

سطع نجم الحلقات العلمية في مطلع سنة 2013م، بقيادة شيخ الشباب والناشئة عبد الرزاق سلطان غول المشهور بـ(عبدالرزاق الذهبي)، وكان منهجه مماثلا لطريقة القدامى في التدريس، فيبتدئ الطالب بحفظ المتون أولا، عملا بالقول المأثور: "من حفظ المتون حاز الفنون"، ثم ينتقل إلى المبسوطات، وشروحات المتون، ثم يستفيض في دراسة الكتب المتخصصة، في تناسق تراتبي يراعي أعمار الطلبة وقدراتهم ومواهبهم، وفي غضون خمس سنوات يكمل الطالب مشواره الدراسي، بإجازات علمية في الكتب المدروسة، والتي تسمح له في المستقبل بالتدريس.

والمقررات الدراسية المعتمدة هي كما يلي:

- **العقيدة:** الطحاوية، حائية بن أبي داود.
- **الفقه:** سفينتا النجا والصلاة، متن الغاية والتقريب، منظومة زبد بن رسلان، وعمدة السالك وعدة الناسك.
- **متون الحديث:** الأربعون للنووي، عمدة الأحكام، رياض الصالحين، الأدب المفرد، ابن أبي جمرة، وموطأ الإمام مالك.
- **دواوين السنة:** سنن أبي داود، صحيح مسلم، وسنن ابن ماجه.
- **مصطلح الحديث:** منظومة البيقونية، نخبة الفكر، تيسير مصطلح الحديث، تدريب الراوي، ألفية السيوطي.
- **أصول الفقه:** متن الورقات وإمتاع العقول.
- **قواعد الفقه:** منظومة القواعد الفقهية للسعدي، والفرائد البهية في نظم قواعد الفقه.
- **النحو:** متن الآجرومية، نظم العمريطي، الكواكب الذرية، ملحة الإعراب، قطر الندى وبل الصدى وألفية ابن مالك.
- **الأدب:** عنوان الحكم، لاميتا ابن الوردي والشنفرى، لامية العجم، مقصورة ابن دريد، المعلقات العشر، ومقامات الحريري.

[1] عبد الله سعيد عبدلي، ربيع الحلقات العلمية في جرووي، موقع: صومالي تايمز، النشر: 20 ديسمبر 2016، تاريخ الدخول: 2017/04/2، 12:45.

❖ **الصرف:** لامية الأفعال وحديقة التصريف.

❖ **البلاغة:** متن السمرقندية.

❖ **العروض والقوافي:** الكافي في علمي العروض والقوافي.

5.الأنظمة العامة في الحلقات العلمية:

نحاول استعراض بعض الآداب والتنظيمات الأخلاقية التي تقوم عليها الحلقة في القديم، سواء تعلقت بالشيخ، أو المريد، وهي انتقاءات من مختلف الفترات التاريخية:

– توفر الكفاءة العلمية والخلقية في أساتذة العلوم الإسلامية: إذا كان الرسول ﷺ قد أرشد الناس إلى أهلية بعض الصحابة في الجوانب الشرعية بقوله: "أرحم أمتي أبو بكر، وأشدها في دين الله عمر، وأصدقها حياء عثمان، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأقرؤها لكتاب الله أُبَي، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح"[1]، فإن هذا يدل على أهمية التخصص والرسوخ العلمي، وإنَّ الإمام مالكا لم يكن ليجلس للتعليم والفتيا إلا بعد أن تشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وقد قال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر سمعت مالكا يقول: "ما أفتيت حتى شهد لي سبعون شيخا أني أهل لذلك"[2].

– لما يكثر عددُ طلبةِ الحلقةِ، يكون الجلوس أمام الشيخ على شكل أقواس متتابعة، ويجب إخلاء مسافة معينة بين الشيخ والرواد من القوس الأول، لأن الاقتراب من الشيخ إلى حد الالتصاق به يُعَدُّ من سوء التربية، ومهانة للأستاذ، وفي جامع الزيتونة بتونس يدعى الطالب المقابل للشيخ وجها لوجه بالمدَوِّن، يسرُد على الطلبة ما لزم سردُه من الكتاب المقرر، أو الأحاديث النبوية في الدروس الرمضانية[3].

– عدم الاختلاط بين الذكور والإناث في الحلقات العلمية: ومن الشهادات التاريخية على هذا الأمر قول محمد بن سحنون: "وأكره للمعلم أن يعلم الجواري، ولا يختلطن مع الغلمان؛ لأن في ذلك فساداً لهن"[4]، وقد أثر عن الرسول ﷺ فيما نقله إلينا الطاهر بن عاشور أنه خصص أياما معينة للنساء[5].

– يحق للمعلم أخذ أجرة جزاء جهده وتعبه في سبيل تلقين العلوم وملازمة الطلاب، حيث إن العلماء القدامى قد جوزوا ذلك ولم يروا فيه بأسا، فعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول لا بأس بأخذ الأجر على

---

[1] رواه أحمد بن حنبل، ر ح: 12927.

[2] رواه مالك بن أنس، الموطأ (رواية محمد بن الحسن)، دون ذكر رقم الحديث، ج1، ص28. وانظر: الخطيب البغدادي، المرجع السابق، ج3، ص156.

[3] محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص48.

[4] محمد بن سحنون، آداب المعلمين، مطبعة المنار، تونس، 1972، ط2، ص 136.

[5] محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، 24.

تعليم الغلمان الكتابة والقرآن، قال: فقلت لمالك أرأيت إن اشترط مع ماله في ذلك من الأجر شيئا معلوما كل فطر وأضحى؟ فقال: لا بأس بذلك[1].

– للطالب اختيار ما شاء من الحلقات، فلا يُقَيَّدُ بفن أو علم معين، فتجده يغترف من كل فن قبسا، مطلعا على كافة العلوم، لغة، حديث، فقه، أصول فقه، علم كلام، منطق، وحساب ...، ووقع هذا الاستقلال في الطلب حينما ظَهَرَ علماء موسوعيون، كأبي حامد الغزالي، وسعد الدين التفتزاني، والسيد الشريف الجرجاني، فتأثر بهم الطلاب، وقويت عزائمهم لامتلاك نواصي جميع العلوم، وأَمَّا مدى نفع هذه الطريقة على الطالب وتحقيق العلوم وتمحيصها، سيأتي بيانه.

– الرياضة: فكما أن العقل يُرَوَّضُ بملكة التفكير ودراسة العلوم وتحصيلها، فإن الجسم أيضا يَصِحُّ بالأنشطة الرياضية، وقد أدرك العلماء الأوائل العلاقة بينهما منذ القرون الأولى، فخصصوا حصة للرياضة والمرح المفيد ضمن البرنامج التعليمي، لأنه من غير الممكن أن يقدر الطالب بصفة مستمرة على متاعب طلب العلم طوال الأيام والشهور، دون أن يتخلله نشاط ترويحي، والطالب كلما كان في رشاقة جسمية وراحة عقلية تَمَيَّزَ في تحصيله الدراسي، وتفتقت مواهبه، والعكس صحيح[2]، وقد قيل: العقل السليم في الجسم السليم.

– الإجازة العلمية: هي شهادة اعتراف بالتمكن والرسوخ، يكتبها الشيخ لطالبه بعد فراغه من مدارسة كتاب أو فن معين، في ورقة مستقلة أو في آخر الكتاب الذي أجيز فيه الطالب، والهدف منها الحفاظ على الأمانة العلمية، وتكوين طلبة أكْفَاء يوثق في علمهم، ويملكون من القدرة ما يؤهلهم لتصدُّرِ حلقات العلم والفتوى والقضاء وغيره[3]، وقد يجيز العالم الطالبَ ولم يره، وقد قرر هذا العالم المَقَّرِي بقوله: "ولم يزل الفضلاء من الأئمة والنبهاء من أعلام هذه الأمة يستجيزون الأشياخ الأخيار عند تعذر اللقاء وبُعْدِ الديار ولو تتبعنا ذكر من فعل ذلك لضاق عنه هذا الموضوع ولمّا احتمله هذا المجموع"[4].

– التدرج مع الطالب في دروب الفنون والعلوم الإسلامية، فَمِنَ المقدمات التمهيدية الإجمالية إلى التوسع والتعمق لاستيعاب الفن بأكمله، ثم التمكن من ناصية الفن والإجابة عن المبهمات والإشكالات العالقة به، فهي ثلاث مراحل رئيسية، ذكرها العلامة ابن خلدون في مقدمته، كما عاب على الأساتذة الذين يُجْهِدُون طلبتهم في فهم الصعب والعميق قبل تبيين المقدمات الواضحات اليسير فهمُها[5].

– يمتاز نِظَامُ الحلقات العلمية في القديم بالنقاش العلمي المستمر بين الطلبة والمناظرات الهادفة، والتي أثارت فيهم حب التفكير والنقد والبحث والسؤال، فلم يكونوا يقتصرون على السماع والنقل والحفظ فقط -

---

[1] مالك بن أنس، المدونة الكبرى، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان، (د،ت)، (د،ط)، ج3، ص431.

[2] محمد بن سحنون، المرجع السابق، ص35.

[3] ديب صفية، المرجع السابق، ص176.

[4] المقري، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج3، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1980م، ص171.

[5] ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ت)، ط1، 1992م، ص618، 619.

كما هو شائع عنهم بيننا في العصر الحاضر-، وقد اشتهر التلمسانيون في العهد الزياني بهذه الطريقة الفريدة في سير الحلقات[1].

– تستمر دراسة علوم الآلة كاللغة العربية وأصول الفقه مع الطالب طول مراحل تعلمه، فلا يتوقف من دراستها برهةً من الزمن، لأن اللغة آلة فهم الخطاب، والأصول آلة الإدراك والتركيب والتحليل والنقد[2].

هذا عرض إجمالي غير تفصيلي لنشاط الحلقات العلمية في التاريخ الإسلامي، ولا ندعي أننا استقصينا جميع الجوانب، بل شذرات ولفتات انتقائية لإدراك تصور عام نحوها، والغرض الأساسي منها إبراز القيم العلمية والطريقة الدراسية التي نُشِّئ عليها العلماء والأفذاذ الأوائل، للاقتباس منها ما نراه مفيدا ومضيفا إضافة نوعية في التجربة التعليمية الجامعية المعاصرة.

المبحث الثاني: واقع التعليم الشرعي في النظام الجامعي الحديث

لا يأخذنا الحديث في هذا الشطر الثاني من البحث إلى الدخول في تفاصيل النظام (ل.م.د) ودراسة وضعه بالجزائر ومشاكله وآثاره على كليات العلوم الإسلامية، وعلى المستوى الإداري والموارد البشرية والمنهج التعليمي، بل سيقتصر بحثنا على دراسةِ طريقة تناول الدرس الشرعي في قاعة المحاضرات وقاعة التطبيقات للسنة الأولى جذع مشترك، وتقديمِ تحليل لمسيرتها، وذكر أهم إيجابياتها، ونقدِ أَهَمِّ طرائقها، محاولا الإجابة عنْ إمكانية الجمع بين التجربة الحديثة والتجربة القديمة (التعليم بالحلقات)، لاستخلاص ما يتراءى لنا من الآليات والتعديلات التي يمكن مزجها في التعليم الجامعي الحديث.

إيجابيات نظام السنة الأولى جذع مشترك في العلوم الإسلامية:

– دراسة مقدمات مختلف العلوم، الإعلام والاقتصاد والعقيدة واللغة وغيرها، وهذا ليأخذ الطالب تصورا دقيقا عن العلوم ومعارفها ومآلاتها ومخرجاتها، قبل اختيار تخصصه الذي سيلازمه طول حياته.

– السنة الأولى جامعية تجمع أطيافا متنوعة من المجتمع الجزائري وأعراقه، مما يسمح بالتعارف والتلاقح الفكري والثقافي بين الطلبة.

– إجبار الطلبة على حضور الملتقيات العلمية، الدولية والوطنية، التي تنظمها كليات الجامعة والمخابر البحثية، لغرض فتح آفاقهم الفكرية، وتمليكهم آلة النقد والتحليل، وإثراء رصيدهم المعرفي.

– تشجيع الطلبة على إنجاز بحوثهم الفصلية، من خلال المصادر والمراجع المتاحة في مكتبة الجامعة.

وأما فيما يتعلق بنقائص التعليم الجامعي في السنة الأولى جذع مشترك سنعتمد الدراسة العلمية التحليلية النقدية للمنهاج (ل.م.د) الجديد والمقارنة بالنظام الكلاسيكي[3]، التي قام بها الدكتور أحمد عيساوي، حيث

---

[1] عبد الجليل قريان، المرجع السابق، 271.

[2] يستفاد ذلك من الجدول السابق.

[3] دراسة مندرجة في كتاب تأليفي مشترك بين بعض أساتذة كلية العلوم الإسلامية باتنة، وعنوان الكتاب: **منهج البحث في العلوم الإسلامية، دراسات وأبحاث منهجية تطبيقية، أحمد عيساوي وآخرون، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016م، (د.ط).** وعنوان مقال الدكتور عيساوي

قدم معلومات هامة عما يجري في أقسام العلوم الإسلامية، سواء من جهة الأستاذ أو الطالب، والدكتور أحمد عيساوي من الأساتذة الذين تجاوزوا العقدين في تدريس العلوم الإسلامية، وبلغوا سبعة وعشرين مقياسا في التعليم.

وفيما يلي ملاحظات ورؤى حول التعليم الشرعي بالجامعة الإسلامية:

أولا: أركان العملية التعليمية (الأستاذ والطالب)

1. الطالب:

وجودُ نسبة من الطلبة في الجامعات الإسلامية غير راغبين في الانضمام إلى سلك العلوم الإسلامية، وليست من أولوياتهم المختارة بعد النجاح في امتحان البكالوريا، بل أرغمهم عليها التوجيه الإلكتروني الوزاري، وثلة أخرى لم تنجح في تخصصاتها التقنية والدقيقة، فحولت مسارها إلى دراسة العلوم الشرعية، فإن رسخ في قناعاتهم أهمية مجال العلوم الإسلامية اهتموا وأبدعوا، وإن رأوا فيها عدم الحاجة وضاقوا بها ذرعا دَرَسُوا العام الأول في كراهة ويأس، وانفصلوا عن الجامعة الإسلامية في العام الذي يليه.

2. الأستاذ:

مما يلاحظُ الضعف العلمي والتكويني الذي يعتري بعض الأساتذة المحاضرين والمطبقين بالخصوص، ووهن الجانب القيمي الأخلاقي في بعض منهم، والغيابات المتكررة بسبب الملتقيات والأسفار وغيرها، ولسنا هنا نحلل الدواعي الموضوعية التي آلت بهم إلى هذا الوضع غير المرضي، ولكن هذا هو الواقع في ألسن الناقدين والمبصرين، مما أَثَّرَ سلبا في العملية التدريسية، فكيف يفلح من لا يرى مفلحا، والأمر الأخطر في ذلك إن تشبعت قلوب هؤلاء الطلبة بهذه القدوات الضعيفة، فسنرى طلبة ضعافَ التكوين والأخلاق، وفي المستقبل القريب يطلع علينا جيل من الأساتذة غير الذي كان ينشده الأوائل الراسخون وهكذا...

ثانيا: ملاحظات حول البرنامج الدراسي

1. قِصَرُ الحجم الساعي للمقاييس الدراسية، فالمادة السداسية مثلا الأصل فيها أنها مادة سنوية وهكذا ...، وإذا كان الأمر كذلك فإن الطالب سيحصل على معرفة جزئية ضئيلة من فنون العلم والتخصص الدقيق، لا تسمح له بالتأسيس المعرفي الرصين، والرسوخ العلمي المتين.
2. إيعاز مهمة التدريس في الجذع المشترك إلى الأساتذة صغيري السن، قليلي التجربة، غير قادرين على زرع حب العلم في نفوس المؤلفة قلوبهم من الطلبة، وغير ممتلكين نواصيَ العلم بالقدر الذي يؤهلهم لتمكين الطلبة من أساسيات العلوم والمعارف.
3. إغراق الطالب في مقاييس كثيرة ومعارف متقدمة، مما لا يتسنى للطالب الضعيف في القدرات البدنية والنفسية والمعاشية الإحاطة بجميعها، ومعرفة دقيقها وجليلها.

4. طغيان هاجس النقطة والإعداد للامتحانات، تسبب في تشتيت عمل الطالب، ومطالبة الأستاذ بكل إلحاح بالمذكرة، ليتسنى له معرفة أطر الامتحان، فلا يهمه حينئذ توسيع مداركه وتثقيف نفسه بمطالعات وإنجازات لا صفية.

5. التوقف من دراسة علوم الآلة في بعض التخصصات، وفي الحقيقة وجب دراستها على كل طالب يشتغل في حقول العلوم الشرعية، فالمتخصص في العقيدة الإسلامية مثلا نجده لا يدرس اللغة العربية وأصول الفقه في كامل مراحل التدرج وما بعد التدرج.

6. المقررات الدراسية المُعَدَّةُ من قبل الأساتذة، لا تتضمن إلا خلاصات وعصارات ورؤى جزئية عن المادة، فإن اقتصر الطالب عليها مقارنة بما أُلِّفَ من مئات الكتب في العلوم الإسلامية، فهو لم يحَصِّل إلا تعريفًا مختصرا للمادة المقررة[1].

ثالثا: ملاحظة حول الحصة التطبيقية

1. عَدَمُ معرفَةِ أهمية دور الحِصَّةِ التَّطبيقية في المنظومة الجامعية والنظام -ل،م،د- الحديث، مما أدى ببعض الأساتذة إلى ملإ زمن الحصة التطبيقية باجتهادات فردية، تفتقر منهجيتها في الغالب إلى أدوات البحث العلمي ووسائل المتابعة الدقيقة للطالب في تحصيله، فأصبحت تُملَأُ قاعات التطبيق ببحوث مُنْجَزَةٍ –تجاوزا أسميناها بحوثا- يعرضها الطالب على زملائه، وبعد مناقشة يسيرة فيما بقي من وقت الحصة، يُحصِّلُ نقطته التي كان يأمل التقاطها، ثم يجلس الطالب على ربوة كُرْسِيِّهِ طيلة السداسي مكتوفَ اليدين يستمع إلى بحوث زملائه دون نقاش علمي هادف.

المبحث الثالث: مقترح أصول منهج تعليمي جامع بين الدراسة الشرعية الجامعية الحديثة وطريقة الحلقات العلمية القديمة

بعد أن كان الحديث عن ملخصِ تجربةِ القدامى في الحلقات العلمية وبعضِ جوانبِها التاريخية، والتجربة المعاصرة في الجامعات الإسلامية وما تعانيه من عقبات وتحديات، نصل إلى طرح تساؤل جوهري: هل من الممكن إضفاء طريقة القدامى في التعليم على الطريقة الحديثة في الجامعات؟ وكيف السبيل إلى الجمع بينهما؟

ويزداد التساؤل حدّةً، وَيطرح نفسه بقوة وإلحاح، خاصة عندما نستحضر في وعينا تلك العقول الكبيرة التي أنتجتها طريقة القدامى في التعليم[2]، وقد أُعْجِبَ بقوتها وعظمتها العدو والصديق، والقاصي والداني، وكذا حينما نبصر واقع تجربتنا الحديثة في التعليم الشرعي، ذي الخراج القليل والإنتاج الضعيف، يقول الدكتور أحمد عيساوي في هذا الشأن: إذ مَرَّ على افتتاح وتدشين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قرابة ثلاثين سنة (1984م)، وكلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة قرابةُ سبع وعشرين سنة (1987م)، ولم نصادف

---

[1] الملاحظة 3 ـ6 للباحث محمد طباخ، استشفها من خلال الواقع الذي عاشه في حرم الجامعة، أثناء دراسته في مرحلة التدرج.

[2] وكذا لا نهمل الأسباب الأخرى التي أدت إلى تميزهم: كالموهبة وظروف البيئة وغيرها

تخرج عالم ذائع الصيت، واسع الشهرة، غزير العلم، ثري المؤلفات، عميق وأصيل العطاء ... على ما نسمع ونرى ونشاهد في البلاد ذات التقاليد العريقة، كالأزهر في مصر، والقرويين في المغرب، وهذا أمر يدعو للغرابة! والحيرة! والانتباه!".

هنا يقترح الباحث منهجه لفائدة الإدارات الجامعية والأساتذة والطلبة، وهو عبارة عن جملة مقترحات[1] ترشيدية للعملية التدريسية بالجامعات الإسلامية، عَلَّهَا تساهم في رفع مشكلة التحصيل العلمي لدى الطلبة، ولا بد من ملاحظة هامة جوهرية لها علاقة وطيدة بإنزال تلك المقترحات في الواقع، وهي ضرورة تحلي الأستاذ والطالب على السواء بروح التضحية والمجاهدة في سبيل طلب العلم، لأن مقترحنا هذا قد لا ينضوي في بعض جوانبه تحت العملية التدريسية الجامعية لوزارة التعليم العالي، إلا أنه سيساهم في رقي التعليم الشرعي في جامعاتنا إن توفرت إرادات قوية تبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيق رسالة الدين الإسلامي والتعليم.

وفيما يلي توضيح هذه المقترحات:

1. توكيل أمر تدريس السنة الأولى جذع مشترك علوم إسلامية للدكاترة القدامى، الكبيري السن والتجربة، لأنهم الأعرف بنفوس الطلبة وخصائصهم العمرية، والأقدر على زرع حب طلب العلم والصبر عليه، فهم القدوة العلمية والأخلاقية المتميزة، لطلبة هم في أمس الحاجة إلى التوجيه والنصح والإرشاد[2].

2. تولي المجالس العلمية في مرحلة الليسانس والدراسات العليا إعداد برنامج تعليمي، يتمثل في انتقاء أفضل المتون العلمية المتخصصة في الفنون المقررة (كاللغة العربية، وأصول الفقه، والعقيدة الإسلامية، وعلم الحديث وعلوم القرآن)، مع أفضل شروحاتها، وتوزيعها على المستويات الدراسية، وأما العلوم الأخرى التي يتعذر فيها إيجاد المتون، فتُخْتَارَ بعض الكتب الرصينة المفيدة[3]، ويتولى الإشراف عليها وتدريسها إحدى الفئات التالية، على حسب الأحوال والظروف والأمكنة:

- **تدريس أساتذة الجامعة في الإقامات الجامعية**

ومكان عقدها يكون بمصليات الإقامات الجامعية، ويختارُ لها الوقت الأنسب للطلبة والأساتذة، كبعد صلاة العشاء من كل يوم، أو يوم الجمعة صباحا، حيث يلتف الطلبة من كل فن حول شيخ، ليقرئهم مضامين المتن وشرحه، وتليه فترة للمناقشة والتحليل والاستيعاب، ويطالبهم في بعض الأوقات بقراءة المتن جماعيا في

---

[1] لا ندعي أننا قدمنا منهجا كاملا، بحدوده وأدواته ووسائله، كما تدل كلمة المنهج في الفلسفة وعلم الإدارة، بل ما سأقدمه لا يعدو كونه أصولاً وملامح وبوادر ومقترحات عملية للمنهج.

[2] ونفس الملاحظة لاحظها د. أحمد عيساوي في هذا الشأن بقوله: "ولذا نوصي في بداية هذه الدراسة بتكليف الأساتذة الكبار في السن والعلم والتأليف والحذق في التدريس، والذين لهم سابقة في الخير والدعوة والنصح لله ولرسوله وللمسلمين أن يتولوا مكرمين راغبين تدريس السنة الأولى ليرعوها حق رعايتها تعليميا وتربويا وأخلاقيا ومعرفيا ومنهجيا ودعويا" عيساوي وآخرون، المرجع السابق، ص528.

[3] والتجارب العالمية في ذلك لا تعد ولا تحصى، للاستفادة والتحوير، فعلى سبيل المثال المحضرة الموريتانية نموذجٌ راشد في طلب العلم من خلال الحلقات العلمية (وليبحث عنها في شبكة الأنترنت)، وكذا نشاط علمي حافل يُشْرِفُ عليه أساتذة فضلاء من جامعة آل البيت بالأردن بالمسجد، وغير ذلك من التجارب الرائدة.

وقت محدد، ليسهل حفظه وشرحه، ويكون نشاط الأستاذات في إقامات الطالبات، والأساتذة في إقامات الطلاب.

- **تدريس أساتذة الجامعة في قاعات التطبيق**

إن تعذر عقدها بالإقامات الجامعية فتكون منهجيةُ الحلقاتِ العلميةِ محلَّ الأنشطة المقررة في حصة التطبيق، فكما أشرنا من قبل أنه هناك جهود مختلفة متفاوتة النفع والتحصيل العلمي، ولغرض ترشيد هذا الأمر نقترح أن تكون المتون العلمية وشروحها، أو الكتب المقررة في العلم المدروس، نشاطَ حصة التطبيق.

- **تدريس طلبة الدراسات العليا في قاعات الجامعة**

تعين إدارةُ القسم طلبة متميزين جادين من صنف الدراسات العليا لتولي مهمة الإشراف على الحلقات العلمية، ولا شك أنها ستضيف إلى رصيدهم السابق خبرات علمية ومنهجية، وإن تعذر ذلك، فَتُشَكِّلُ إدراةُ القسم من الطلبةِ أفواجا، ويسير كل فوج فعاليات الحلقة التعَلُّمِيَّةِ في دراسة المتون وشروحها أو الكتب العلمية المتخصصة، ويجب أن يترأس الفوج مسؤول جاد وحازم لضبط مساره النظامي، وبين الفينة والأخرى يطالب أستاذ المادة مسؤول الفوج بتقرير كتابي يُضَمِّنُهُ عدد الأبيات المقروءة مع شرحها، والإشكالات المستعصية على الطلبة ليجيب عنها.

3. التقليل من تكليف الطلبة بالبحوث الفصلية، التي تكاد تنعدم فائدتها وقيمتها عند الطالب، لفقده أساسيات البحث العلمي وأصول العلوم (كاللغة والمبادئ الأساسية من كل علم)، فلا يمكن مثلا تكليف طالب ببحث في مقياس تجديد علم الكلام في قسم أصول الدين، وهو لم يفقه أصلا أبجديات علم الكلام ومفرداته ولغة المتكلمين القدامى وماهية مسائلهم الدقيقة، وهكذا...، وإنما تدور البحوثُ العلميةُ المقدَّمَةُ في فلك الإشكالات العلمية التي تفرزها الحلقات العلمية والأسئلة التي تثيرها مضامينُ الكتب المتخصصة المختارة.

4. برمجة علوم الآلة كاللغة العربية وأصول الفقه وعلوم القرآن والحديث في كامل التخصصات الشرعية، لأنها بينةٌ منافعها وثمارها على تكوين الطالب الجامعي.

5. العمل على دفع الطلبة إلى مناقشة المعارف المطروحة في قسم المحاضرة أو التطبيق، وتركيب مهارتي التحليل والنقد فيهم، ولا يمنع من إقامة مساجلات حوارية أو مناظرات بين الطلبة تحت توجيه أستاذ المادة، لإيقاظ قرائحهم الفكرية، وإنماء عقولهم، لتقبل آراء بعضهم، والتحلي بأدب الاختلاف. فالحصص الجامدة الخالية من الزوابع النقاشية الفكرية، المفرزة أفكارا جديدة وآراء قيمة، لا تعد حصصا تعليمية تكوينية، بل إلقائية إملائية مملة.

6. الإجازة العلمية: بعد انتهاء دراسة المتن وشرحه أو كتاب متخصص، يدلي الأستاذ بشهادة كتابية في آخر الكتاب مع خاتم القسم، على أنه درس الكتاب عنده بأكمله، ويجيزه على إقرائه إن كان مستوعبا لمحتوياته، هاضما لحقائقه.

بهذه الأصول المنهجية المقترحة نكون قد حاولنا الجمع بين دراسة المتون والكتب المتخصصة وبين الدراسة الأكاديمية بالجامعة، وفي الحقيقة مهما غَيَّرْنَا وعَدَّلْنَا في المناهج الجامعية، لغرض تحقيق تكوين متكامل رصين، فلا سبيل لنا إلى تمكين الطلبة بالعلم الشرعي إلا بما مُكِّنَ به الأوائل القدامى، من دراسة المتون والكتب المتخصصة (دراسة في كتاب)، وإنَّنَا ندعو أطياف النخب العلمية إلى تطويرِ هذا المنهج بما يناسب طبيعة التعليم العالي، وإضافةِ لمساتهم التجديدية، كما أنهم وجب عليهم حمل أمانة التعليم وتحديثها، مستأنسين في ذلك بما كتبه العلماء المتخصصون، والتجارب النوعية هنا وهناك في بلاد العالم.

خاتمة:

بعد هذا الطواف بأرجاء تاريخ الحلقات العلمية في الإسلام والتجربة المعاصرة في تعليم العلوم الشرعية، واقتراح أصول المنهج الجامع للطريقتين، نقول إن رفع المستوى العلمي للطلبة يتطلب الاهتمام الجدي والمتواصل بطلبة السنة الأولى، وذلك لهدف تكوين أسس قويمة لطلبة الجامعة، ولا تحقيق لهذا المطلب إلا بوجود ترسانة قوية من الدكاترة الرساليين، المؤمنين بالله واليوم الآخر، المتألمين لواقع الأمة الإسلامية المرير، الملهمين الطرق الناجحة في التوجيه والتعليم والتربية والإرشاد، والمسؤول الأول عن استقطاب الأساتذة الأكفاء المخلصين مُوَظِّفُوا أساتذة الجامعات ومناقشوا ملفات التأهيل، الذين يرسمون الغد المشرق للجامعات الإسلامية، ويُعِدُّونَ الطلبة الأقوياء النجباء، العلماءَ الكبار في المستقبل، وفي هذا يقول أحد الباحثين: "إن الطالب الجامعي إذا تحسس أمامه أستاذا مربيا وعالما مثقفا سيدع تقاعسه ويترك غروره، ويستأنف دراسته العلمية لكي يحاكي أستاذا احتل قلبه قبل عقله"[1].

نقول في الأخير إن الحِلَقَ العلميةَ هي جناحا الجامعة الإسلامية، وبها يتحقق الرسوخ العلمي، الذي هو مطمحُ النخبة اليوم، وقد شهد أبناءُ الأمة الإسلامية عظمة عُقول أشياخهم القدامى والمحدثين وما احتوته من غزارة علمية، وتعرفوا على طريقة تعلمهم، فما على الطلبة والأساتذة اليوم إلا إنزال تلك الاعترافات والشهادات إلى أرض الواقع، وإيجاد أوقاتٍ خارج البرنامج الزمني، وفضاءاتٍ علمية جديدة تمارس فيها وظيفة التعلُّم والتكوين والبحث والتأليف.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.
- أحمد بن حنبل، (د،ت)، المسند، (د،ط)، القاهرة، مؤسسة قرطبة.
- أبو داود، (د،ت)، سنن أبي داود، بيروت، دار الكتاب العربي.

[1] عبد القادر الشيخلي، تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي، دار الفكر، عَمّان، 1983، (د،ط)، ص14.

- أحمد عيساوي وآخرون، 2016م، منهج البحث في العلوم الإسلامية دراسات وأبحاث منهجية تطبيقية، (د،ط)، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
- ابن خلدون، (د،ت)، المقدمة، ط1، 1992م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، (د،ت)، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر.
- أحمد بن سعيد الدرجيني، (د،ت)، طبقات المشائخ بالمغرب، (د،ط)، تح: إبراهيم طلاي، قسنطينة، مطبعة البعث.
- البخاري، (د،ت)، الجامع الصحيح، ط1، 1987م، القاهرة، دار الشعب.
- الخطيب البغدادي، 1417هـ، المتفقه الفقيه، (د.ط)، تح: عادل بن يوسف العزازي، السعودية، دار ابن الجوزي.
- الجاحظ، (د،ت)، البيان والتبيين، ط1، 1968م، تح: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب.
- الربيع بن حبيب، (د،ت)، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، (د.ط)، بيروت، دار الفتح.
- ديب صفية، (د،ت)، التربية والتعليم في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، (د،ط)، مؤسسة كنوز الحكمة.
- عبد الجليل قريان، (د،ت)، التعليم بتلمسان في العهد الزياني، ط1، 2011م، المحمدية (الجزائر)، دار جسور.
- عبد القادر الشيخلي، 1983م، تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي، (د،ط)، عمّان، دار الفكر.
- عوض محمد خليفات، (د،ت)، النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية في إفريقية في مرحلة الكتمان، (د.ط) الأردن، دار مجدلاوي.
- القاضي عياض، (د،ت)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، (د.ط)، تح: عبد القادر الصحراوي، المحمدية المغرب، مطبعة فضالة.
- لسان الدين ابن الخطيب، (د،ت)، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط1، 1424هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المقري، 1980م، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، (د،ط)، المحمدية المغرب، مطبعة فضالة.
- مالك بن أنس، (د،ت)، المدونة الكبرى، (د،ط)، تح: زكريا عميرات، لبنان، دار الكتب العلمية.
- محمد ابن سحنون، 1972م، آداب المعلمين، ط2، تونس، مطبعة المنار.
- مالك بن أنس، (د،ت)، الموطأ (رواية محمد بن الحسن)، ط1، 1991م، تح: تقي الدين الندوي، دمشق، دار القلم.
- منير مرسي محمد، 1983م، التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية، (د،ط)، القاهرة، عالم الكتب.

– محمد الطاهر بن عاشور، (د،ت)، أليس الصبح بقريب (التعليم العربي الإسلامي) دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، ط1، 2006م، القاهرة، دار السلام.

– موقع: صومالي تايمز، عبد الله سعيد عبدلي، ربيع الحلقات العلمية في جرووي، النشر: 20 ديسمبر 2016، تاريخ الدخول: 2017/04/2، 12:45.

الذكاء الوجداني لدى عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية-سكيكدة

د. بوعالية شهرة زاد - جامعة لمين دباغين سطيف2
أ. عزوز صونية - جامعة سكيكدة

الملخص:

يعتبر الذكاء الوجداني من أهم المواضيع الأساسية التي ظهرت حديثا، ولاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين، لما له من أثر جلي و ضروري في حياة الأفراد داخل التنظيم (من حيث نمط شخصيتهم وتفكيرهم وتفاعلاتهم الاجتماعية)، فالتوافق القائم بين العاطفة والفكر أو بعبارة أخرى بين القلب والعقل يعد مؤشرا مهما في إتاحة الفرصة للتعرف على مختلف جوانب الحياة النفسية وكل ما يدور في ذوات الأفراد العاملين، فالذكاء الوجداني بهذا المعنى يلعب دورا رئيس في فك شفرة غموض علاقات العمل والفهم الصحيح بشكل مرن وواقعي لكافة الوظائف العقلية والنفسية للأفراد الذين نعمل معهم. لهذا جاءت هذه الورقة البحثية للتعرف على الذكاء الوجداني لدى عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية – سكيكدة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الوجداني- الكفاءة الشخصية- الكفاءة الاجتماعية- كفاءة إدارة الضغوط النفسية- الكفاءة التكيفية- كفاءة المزاج الإيجابي العام.

Abstract:

Emotional intelligence is one of the most important topics that have emerged recently. It has attracted great attention by researchers because it has a clear and necessary effect on the lives of individuals within the organization (in terms of their personality, thinking and social interactions). The compatibility between emotion and thought, Mindfulness is an important indicator in providing the opportunity to learn about the different aspects of psychological life and all that is going on in the working people. Emotional intelligence in this sense plays a major role in deciphering the ambiguity of working relationships and understanding correctly in a flexible and realistic manner for all mental and psychological functions of the individuals with whom we work. Therefore, this paper came to identify the emotional intelligence in a sample of workers in the Directorate of Regional Industrial – Skikda.

Key Words: Keywords: Emotional intelligence- Personal competence- Social competence - Stress management competence - Adaptive competence- Positive overall mood competence.

الإشكالية:

يعتبر الذكاء الوجداني من المفاهيم السيكولوجية الحديثة التي لا تقتصر أهميته على الجوانب الأكاديمية والشخصية فحسب بل تعدت بذلك الجانب المهني، ونخص بالذكر العاملين بالمجال الصناعي. حيث أصبح يشكل حيزا كبيرا في حياة المنظمات الصناعية من خلال ما يستدل عليه من فهم واقعي لسلوك الأفراد العاملين، وبالتالي القدرة على التعرف على استجاباتهم في المواقف الحاصلة في البيئة التنظيمية، مما يعد نقطة تحول تساهم في إرساء قواعد وأسس متينة تحدث توافق الفرد العامل مع زملائه في العمل. وهذا ما أكد عليه دانيال جولمان (1995) في كتابه حيث قال: << أن ما بين 10 إلى 20 % فقط من التباين في

اختبارات النجاح يمكن أن يعزى إلى القدرات العقلية، في حين يتطلب النجاح المهني قدرات أوسع من ذلك كالمهارات الاجتماعية، وضبط الانفعالات، وحفز الذات>>[1] ، كما تشير البحوث إلى أن 90 % من الرسائل الوجدانية هي غير لفظية ومثال ذلك القلق الذي يظهر في نبرة الصوت، والإضراب الذي يظهر في سرعة الحركة، فمفتاح الفهم الدقيق السريع لفهم مشاعر الآخرين بهذا المعنى يكمن في القدرة على قراءة الاتصال غير اللفظي(نبرة الصوت، حركة الجسم، تعبير الوجه...الخ)[2]

ومن بين الدراسات التي اهتمت بمفهوم الذكاء الوجداني والتي ربطته بعدة متغيرات تربوية، نفسية، واجتماعية نجد دراسة محمود مسلم الطلالعة (2007) حيث قام فيها الباحث باستقصاء الخصائص السيكوميترية لمقياس الذكاء الوجداني الذي طوره عثمان ورزق (1998) في البيئة المصرية ودراسة علاقة القلق لدى طلبة جامعة مؤتة، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة دالة بين مقياس الذكاء الوجداني ومقياس التوافق الشخصي والاجتماعي، وكذا وجود علاقة سلبية بين القلق وكل بعد من أبعاد الذكاء الوجداني[3] ، وكذا دراسة غسان الزحيلي(2011) التي تهدف إلى التعرف على الذكاء الوجداني لدى طلاب التعليم المفتوح في قسمي رياض الأطفال ومعلم الصف بجامعة دمشق، كشفت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباطيه بين الذكاء الوجداني وكل من متغيري العمر ونوع الشهادة، وعدم وجود فروق تابعة للنوع الاجتماعي مع وجود فروق في بعد التروي لصالح لإناث عند مستوى دلالة 0.05، وعدم وجود فروق لدى طلبة رياض الأطفال ومعلم الصف في أبعاد الذكاء الوجداني [4]

كما جاءت دراسة انس الطيب الحسين رابح(2011) للتعرف على الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات في ولاية الخرطوم السودانية، وخلصت نتائجها إلى أن الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات بولاية الخرطوم يتصف بالارتفاع، وأنه توجد فروق في الذكاء الوجداني تعزى لمتغير النوع، والدرجة العلمية، كما انه لا توجد علاقة ارتباطيه بين الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات بولاية الخرطوم ومتغير العمر[5].

وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات، والتي ساهمت في البحث حول موضوع الذكاء الوجداني وإبراز أهميته وتأثيره على الحياة الشخصية والمهنية لم يجد الباحثين في حدود علمهم دراسة تناولت الذكاء الوجداني في البيئة الصناعية لهذا فقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة استقصاء واقع الذكاء الوجداني لدى عينة من عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة وقد تبلورت مشكلة الدراسة في طرح الإشكال الرئيسي الآتي:

- ما مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفراق الجنس(ذكر- أنثى) ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفراق الاقدمية في العمل (أقل من 10سنوات – أكثر من 10 سنوات)؟

فرضيات الدراسة:

- مستوى الذكاء الوجداني بدرجة عالية لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الجنس(ذكر- أنثى).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الأقدمية في العمل (أقل من 10سنوات – أكثر من 10 سنوات).

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهداف وأهمية الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة.
- التعرف على الفروق الموجودة في الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الجنس(ذكر- أنثى).
- التعرف على الفروق الموجودة في الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الجنس(أقل من 10سنوات – أكثر من 10 سنوات)
- تسليط الضوء على أهمية دراسة الذكاء الوجداني خاصة في المؤسسات الصناعية.
- إثراء مجال البحث العلمي وخاصة من منظور نفسي.
- الكشف عن مكانة الذكاء الوجداني وأهميته في تحقيق نجاح الأفراد والمنظمات على جميع الأصعدة.

تحديد مفاهيم الدراسة:

- **الذكاء الوجداني:** وهو قدرة الأفراد العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية على استخدام المعرفة الوجدانية بأسلوب سليم يضمن بيئة تنظيمية صحية.
- **العاملين:** وهم الأفراد الذين تم تعيينهم في وظيفة من الوظائف الموجودة على مستوى المديرية بمختلف مناصبهم (إطار سامي، إطار، متحكم، تنفيذ).
- **المديرية الجهوية الصناعية:** وهي مديرية تابعة لمؤسسة سوناطراك بولاية سكيكدة وظيفتها توفير الأمن والحماية للمنطقة الصناعية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

❖ **منهج الدراسة:** إن طبيعة الدراسة هي التي تحدد طبيعة المنهج المستخدم، وكذا الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في إنجازه لدراسته. وبما أن دراستنا هدفت للكشف عن الذكاء الوجداني لدى عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي.

❖ **عينة الدراسة:** تمثلت عينة الدراسة في العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث بلغت عينة الدراسة 20 عاملا ممثلة في الجدول أدناه:

جدول رقم (1): يمثل عدد أفراد عينة الدراسة

المديريــــــــــــــات	عدد العمال
المديريــــــة الجهويــــــة	01
المديرية الماليـــــة والقانونيـــــة	03
مديريـــــة الإدارة العـــامـــة	05
مديـــــريـــــة المنشـــآت	03
مديـــــريـــــة التقنيـــــة	03
مديريـــة النوعية والأمن والصحة والبيئة	05
المجمــــــــــوع:	20

✓ <u>**توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:**</u> ونعرضها حسب الجدول الأتي:

جدول رقم (2): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغيراتهم الشخصية

الجنس				الأقدمية في المنصب			
ذكر		أنثى		أقل من 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
13	**65**	**7**	**35**	**6**	**30**	**14**	**70**

❖ **أدوات الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس الذكاء الوجداني لكل من **BAR-ON & PARKER** يتألف المقياس من (60) فقرة ذات تدرج رباعي موزعة (06) أبعاد، بحيث يتكون كل بعد من (15) مهارة مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3) : يبين أبعاد مقياس الذكاء الوجداني لـ BAR-ON & PARKER

	الأبعاد	أرقام الفقرات
01	الكفاءة الشخصية	7- 17- **28*** -31 -43- **53***
02	الكفاءة الاجتماعية	2- 5- 10- 14- 24-20- 36- 41- 45- 51- 55- 59
03	كفاءة إدارة الضغوط النفسية	3- **6*** -11- **15*** -**21*** -**26*** -**35*** -39- **46*** -**49*** -**54*** -**58***
04	الكفاءة التكيفية	12-16-22- 25- 30- 34-38- 44- 48- 57
05	كفاءة المزاج الإيجابي العام	1- 4- 9- 13- 19-23-29- 32- **37*** -40- 47- 50- 56- 60

06	كفاءة الإنطباع الإيجابي	8- 18- 27- 33- 42- 52

الأرقام الغليظة والمعينة بإشارة (*) تمثل العبارات ذات الاتجاه السالب.

طريقة تطبيق المقياس: يشتمل المقياس إضافة إلى لائحة الأسئلة معلومات ذات علاقة بالمتغيرات الشخصية (الجنس، الأقدمية في المنصب)، إضافة إلى عبارة نطلب فيها من أفراد عينة الدراسة القيام بوضع علامة (x) أمام الفقرة التي تشعره أنها تنطبق عليه، كما قمنا بتوضيح الهدف من هذا المقياس وطمأنتهم بخصوص استخدام استجاباتهم لأغراض علمية بحتة. ويعتمد المقياس على أربعة بدائل بدرجاتها ممثلة في الجدول أدناه:

جدول رقم (4) يمثل بدائل مقياس الذكاء الوجداني لـ BAR-ON & PARKER ودرجاته

تنطبق بدرجة ضعيفة	تنطبق بدرجة متوسطة	تنطبق بدرجة كبيرة	تنطبق بدرجة عالية
1	2	3	4

❖ الأساليب الإحصائية:

بعد تصحيح أدوات الدراسة وفقا للمعايير، تم تفريغ درجاتها وإخضاعها للتحليل الإحصائي، حيث اعتمدنا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية واختبار - T- لحساب الفروق.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

سوف يتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها كما يلي:

❖ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

والتي نصها:" **مستوى الذكاء الوجداني بدرجة عالية لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة"**

لتحقق من صدق الفرضية قمنا باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، على استبيان الذكاء الوجداني، وذلك وفق الجداول (05) كما يلي:

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمقياس الذكاء الوجداني

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحاور	ترتيب المحاور
1	الكفاءة الشخصية	2,12	1,07	53	متوسطة	5
2	الكفاءة الاجتماعية	2,9	0,82	72,5	كبيرة	2
3	كفاءة إدارة الضغوط النفسية	2,11	0,96	52,75	متوسطة	6

4	الكفاءة التكيفية	2,92	0,79	73	كبيرة	1
5	كفاءة المزاج الإيجابي العام	2,86	0,97	71,5	كبيرة	3
6	كفاءة الانطباع الايجابي	2,44	0,9	61	متوسطة	4
المجال الكلي		**2,78**	**0,86**	**69,68**	**متوسطة**	--

يوضح الجدول أعلاه رقم (5) أن المتوسط الحسابي للمجموع لكلي لذكاء الوجداني لدى العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بلغ (2,78) وانحراف معياري (0,86)، وتراوحت قيم المتوسطات لمجالات الدراسة بين (2,92-2,11)، وكان أعلاها مجال الكفاءة التكييقية". بينما أدناها كان لمجال كفاءة "إدارة الضغوط النفسية"، ومن خلال المتوسطات الحسابية يمكن التوصل إلى أن مستوى الذكاء الوجداني لدى العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بدرجة متوسطة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل مجال على حدة والجداول (11.10.9.8.7.6) كما يلي:

أ. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور الكفاءة الشخصية

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الكفاءة الشخصية

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور
7	2,15	0,85	53,75	متوسطة
17	1,85	1,01	46,25	متوسطة
28	2,2	1,08	55	متوسطة
31	2,15	1,11	53,75	متوسطة
43	2,2	0,98	55	متوسطة
53	2,2	1,29	55	متوسطة
مج	**2,12**	**1,07**	**53**	**متوسطة**

يوضح الجدول السابق أعلاه رقم (6) بان المتوسطات الحسابية على فقرات محور الكفاءة الشخصية لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,12) وانحراف معياري (1,07)، وتراوحت قيم المتوسطات للمحور ما بين (2,22-1,85)، وكان أعلى متوسط حسابي للبنود رقم (28-53) والذي نصهم على التوالي" يصعب علي التحدث عن مشاعري الداخلية العميقة " و" لدي صعوبة في البوح للآخرين بأسراري"، في حين كانت ادني الفقرات رقم (17) " استطيع التحدث بسهولة عن مشاعري" بمتوسط حسابي (1,85) وبانحراف معياري (1,01)، ومنه كانت درجة متوسطة لمحور الكفاءة الشخصية.

ب. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور الكفاءة الاجتماعية

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الكفاءة الاجتماعية

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور
2	3,05	0,5	76,25	عالية
5	2,5	1,02	62,5	كبيرة
10	2,55	0,74	63,75	كبيرة
14	3,55	0,59	88,75	عالية
20	2,8	0,87	70	كبيرة
24	3,7	0,46	92,5	عالية
36	2,8	0,68	70	كبيرة
41	2,7	0,84	67,5	كبيرة
45	2,85	0,85	71,25	كبيرة
51	3,25	0,7	81,25	عالية
55	2,95	0,8	73,75	كبيرة
59	2,75	0,77	68,75	كبيرة
مج	**2,9**	**0,82**	**72,5**	كبيرة

يوضح الجدول السابق أعلاه (7) بأن المتوسطات الحسابية على فقرات محور الكفاءة الاجتماعية لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,95)، وانحراف معياري (0,82) وتراوحت قيم المتوسطات لمحور ما بين (3,7-2,5)، وكان أعلى متوسط حسابي للبند رقم (24) والذي نصه" أحاول أن لا أؤذي مشاعر الآخرين"، في حين كانت ادني الفقرات رقم (5) " أهتم بما يحدث للآخرين" بمتوسط حسابي (2,5) وبانحراف معياري (1,02). ومنه كانت درجة كبيرة لمحور الكفاءة الاجتماعية. ويعزو الباحثين ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على إدراك انفعالات الآخرين والتعامل معهم على هذا الأساس وهو مؤشر ينبئ بوجود سمات التفاعل الاجتماعي والقيادة.

ت. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور كفاءة إدارة الضغوط النفسية:

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحور كفاءة إدارة الضغوط النفسية في مقياس الذكاء الوجداني

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور

3	2,85	0,73	71,25	كبيرة
6	1,85	0,73	46,25	متوسطة
11	1,8	0,75	45	متوسطة
15	2,15	0,85	53,75	متوسطة
21	1,16	1,07	40	ضعيفة
26	1,18	0,98	45	متوسطة
35	2	1,05	50	متوسطة
39	2,4	0,73	60	متوسطة
46	2,55	0,92	63,75	كبيرة
49	2,6	0,8	65	كبيرة
54	2	1,1	50	متوسطة
58	1,7	0,78	42,5	ضعيفة
مج	**2,11**	**0,96**	**52,75**	**متوسطة**

يوضح الجدول السابق أعلاه (8) بأن المتوسطات الحسابية على فقرات محور كفاءة إدارة الضغوط النفسية لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,11) ، وانحراف معياري (0,96)، وتراوحت قيم المتوسطات لمحور ما بين (1,16-2,85)، وان أعلى متوسط حسابي كان للبند رقم (3) والذي نصه "لا أتمكن من المحافظة على هدوئي"، في حين كانت ادني الفقرات رقم (21) والذي نصها " أتشاجر مع الناس" والذي كان متوسطه الحسابي (1,16) بانحراف (1,07)، ومنه كانت درجة متوسطة لمحور الكفاءة إدارة الضغوط النفسية.

ث. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور الكفاءة التكييفية

جدول رقم (9): <u>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الكفاءة التكيفية</u>

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور
12	3,1	0,83	77,5	كبيرة
16	3,3	0,71	82,5	عالية
22	2,45	0,86	61,25	متوسطة
25	3,25	0,77	81,25	عالية
30	2,8	0,75	70	كبيرة
34	2,9	0,77	72,5	كبيرة

38	2,8	0,68	70	كبيرة
44	2,75	0,77	68,75	كبيرة
48	2,75	0,62	68,75	كبيرة
57	3,05	0,74	76,25	كبيرة
مج	**2,92**	**0,79**	**73**	**كبيرة**

يوضح الجدول السابق أعلاه (9) بأن المتوسطات الحسابية على فقرات محور الكفاءة التكييفية لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,92) ، وانحراف معياري (0,79)، وتراوحت قيم المتوسطات للمحور ما بين (3,3-2,45)، وان أعلى متوسط حسابي كان للبند رقم (16) والذي نصه " من السهل عليا فهم أشياء جديدة"، في حين كانت ادني الفقرات رقم (22) " باستطاعتي فهم أسئلة صعبة " بمتوسط حسابي (2,45) وبانحراف معياري (0,86). ومنه كانت درجة كبيرة لمحور الكفاءة التكييقية. ويعزو الباحثين ذلك إلى إن أفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على التكيف مع الضغوط وإيجاد الحلول المناسبة لحل المشكلات بطريقة مرنة وهو مؤشر ينبئ بالخبرة الواسعة التي يتمتع بها أفراد عينة الدراسة.

ج. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور كفاءة المزاج الايجابي العام:

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور كفاءة المزاج الايجابي العام

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور
1	2,7	1,1	67,5	كبيرة
4	1,8	0,93	45	متوسطة
9	3,25	0,54	81,25	عالية
13	2,65	0,73	66,25	كبيرة
19	3,05	0,92	76,25	كبيرة
23	3,35	0,85	83,75	عالية
29	2,95	0,8	73,75	كبيرة
32	2,55	0,92	63,75	كبيرة
37	2,15	0,85	53,75	متوسطة
40	3,15	0,85	78,75	كبيرة
47	3,35	0,85	83,75	عالية
50	3,05	0,92	76,25	كبيرة

56	3,1	0,77	77,5	كبيرة
60	2,9	0,99	72,5	كبيرة
مج	2,86	0,97	71,5	**كبيرة**

يوضح الجدول السابق أعلاه (10) بأن المتوسطات الحسابية على فقرات محور كفاءة المزاج الايجابي العام لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,86) ، وانحراف معياري (0,97)، وتراوحت قيم المتوسطات للمحور ما بين (1,8-3,35)، وان أعلى متوسط حسابي كان للبندين رقم (23) و(47) والذي نصه" أحب أن ابتسم" و "أنا سعيد بنوعية شخصيتي" على التوالي، في حين كانت ادني الفقرات رقم (4) " اشعر أنني متهيج " بمتوسط حسابي (1,8) وبانحراف معياري (0,93). ومنه كانت درجة كبيرة لمحور كفاءة المزاج الايجابي العام. ويعزو الباحثين ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على خلق شخصية إيجابية وهو مؤشر ينبئ بوجود سمة الثقة بالنفس.

ح. عرض وتحليل نتائج استجابات العينة لدراسة لمحور كفاءة الانطباع الايجابي

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور كفاءة الانطباع الايجابي

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة المحور
8	2,3	1	57,5	متوسطة
18	2,55	0,86	63,75	كبيرة
27	2,05	0,59	51,25	متوسطة
33	3,2	0,68	80	كبيرة
42	2,5	0,74	62,5	كبيرة
52	2,05	0,92	51,25	متوسطة
مج	**2,44**	**0,9**	**61**	**متوسطة**

يوضح الجدول السابق أعلاه رقم (11) بأن المتوسطات الحسابية على فقرات محور كفاءة الانطباع الايجابي لمقياس الذكاء الوجداني بلغت (2,44) ، وانحراف معياري (0,9)، وتراوحت قيم المتوسطات للمحور ما بين (2,05-3,2)، وان أعلى متوسط حسابي كان للبند رقم (33) والذي نصه "على قول الحقيقة"، في حين كانت ادني الفقرات رقم (27) والذي نصه " لا شيء يزعجني" والذي كان متوسط حسابه (2,05) بانحراف معياري (0,59). ومنه كانت درجة كبيرة لمحور كفاءة الانطباع الايجابي. ويعزو الباحثين ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على انعكاس مزاجهم الإيجابي على الآخرين وهو مؤشر ينبئ بقدرة أفراد عينة الدراسة على استقطاب علاقات إيجابية مع الآخرين.

تبين النتائج أن مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة كان متوسطا على مقياس الذكاء الوجداني ككل وقد نفت فرضية البحث بان العاملين يتمتعون بدرجة ذكاء وجداني عالية، في حين اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة انس الطيب الحسين رابح(2011) للتعرف على الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات في ولاية الخرطوم السودانية، وخلصت نتائجها إلى أن الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات بولاية الخرطوم يتصف بالارتفاع، ويعزو ذلك بان العاملين لا يتعاملون مع مشاعرهم في المنظمة بصورة جيدة وايجابية فهم حيث أكدوا على عدم تمكنهم من المحافظة على هدوئهم، كما صعب عليهم التحدث عن مشاعرهم الداخلية العميقة مع زملاءهم، فالذكاء الوجداني وهو قدرة الأفراد العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية على استخدام المعرفة الوجدانية بأسلوب سليم يضمن بيئة تنظيمية صحية، كما أنه كيفية توظيف انفعالاتنا بطريقة صحيحة ويشمل معرفة الفرد بعاطفته ووجدانه والتحكم في العاطفة وتحفيز الفرد لذاته لإيجاد الدافعية وملاحظة انفعالات الآخرين وإقامة العلاقات مع الآخرين.

❖ **عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:**

– والتي نصها:" **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الجنس(ذكر- أنثى)"**

لتحقق من صدق الفرضية قمنا باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، على استبيان الذكاء الوجداني، وذلك وفق الجدول رقم(12) كما يلي:

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت لمجالات مقياس الذكاء الوجداني تبعا لمتغير الجنس

محاور المقياس	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت
المحور 1	ذكور	13	1,72	1,04	-1,977
	إناث	7	2,88	2,62	
المحور2	ذكور	13	2,81	0.9	-1,002
	إناث	7	3,23	0.6	
المحور3	ذكور	13	2,09	1,05	-0,109
	إناث	7	2,14	0,79	
المحور4	ذكور	13	2,85	0,87	- 0,58
	إناث	7	3,09	0,6	
المحور5	ذكور	13	2,69	1,04	- 0,96

	إناث	7	3,13	0,79	
المحور6	ذكور	13	2,46	0,97	0,135
	إناث	7	2,40	0,76	
الدرجة الكلية للمقياس	ذكور	13	2,5	1,05	-0,757
	إناث	7	2,85	0,82	

قيمة " ت" الجدولية عند مستوى الدلالة (0,05) = 2,101

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة T المحسوبة = -0,757 وهي أقل من القيمة الجدولية 2,101 عند مستوى الدلالة (a= 0,05) في حالة الاختبار بذيلين، وانه نقبل الفرض الذي يقول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة حسب الجنس(ذكر- أنثى)، وتتفق نتائج البحث مع دراسة غسان الزحيلي(2011) التي تهدف إلى التعرف على الذكاء الوجداني لدى طلاب التعليم المفتوح في قسمي رياض الأطفال ومعلم الصف بجامعة دمشق حيث كشفت نتائج الدراسة إلى وعدم وجود فروق تابعة للنوع الاجتماعي(ذكر-أنثى) على أبعاد الذكاء الوجداني (الإتقان، التفاؤل، والتعامل الفعال مع الذات، التعامل مع الآخر)، في حين اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة انس الطيب الحسين رابح(2011) للتعرف على الذكاء الوجداني لطلاب بعض الجامعات في ولاية الخرطوم السودانية، بأنه توجد فروق في الذكاء الوجداني تعزى لمتغير النوع.

❖ **عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:**

– والتي نصها:" **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الاقدمية(اقل كمن 10 سنوات- اقل من 10 سنوات)"**

لتحقق من صدق الفرضية قمنا باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة من العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، على استبيان الذكاء الوجداني، وذلك وفق الجدول رقم(13) كما يلي:

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ت لمجالات مقياس الذكاء الوجداني تبعا لمتغير الاقدمية

محاور المقياس	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت
المحور 1	اقل من 10 سنوات	6	3	0,58	2,715
	أكثر من 10	14	1,75	1,01	

	سنوات				
المحور2	اقل من 10 سنوات	6	3,32	0,57	1,196
	أكثر من 10 سنوات	14	2,8	0,88	
المحور3	اقل من 10 سنوات	6	2,15	0,81	0,125
	أكثر من 10 سنوات	14	2,09	1,02	
المحور4	اقل من 10 سنوات	6	3,1	0,65	0,554
	أكثر من 10 سنوات	14	2,86	0,84	
المحور5	اقل من 10 سنوات	6	3,17	0,84	0,693
	أكثر من 10 سنوات	14	2,86	0,84	
المحور6	اقل من 10 سنوات	6	2,44	0,8	- 0,945
	أكثر من 10 سنوات	14	2,86	0,84	
الدرجة الكلية للمقياس	اقل من 10 سنوات	6	2,86	0,70	0,736
	أكثر من 10 سنوات	14	2,53	0,90	

قيمة " ت" الجدولية عند مستوى الدلالة (0,05) = 2,101

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة = 0,736 وهي اقل من القيمة الجدولية 2,101 عند مستوى الدلالة (a= 0,05) في حالة الاختبار بذيلين، وانه نقبل الفرض الذي يقول انه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة حسب الاقدمية (اقل من 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات).

❖ **نتائج الدراسة:**

– عدم تحقق الفرضية الأولى والتي نصها مستوى الذكاء الوجداني بدرجة عالية لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة، أي أن درجة الذكاء الوجداني متوسط لدى العمال.

– تحقق الفرضية الثانية والتي نصها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الجنس (ذكر- أنثى) .

– تحقق الفرضية الثانية والتي نصها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الذكاء الوجداني لدى عمال المديرية الجهوية الصناعية لولاية سكيكدة بفارق الاقدمية (اقل من 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات).

❖ **توصيات الدراسة:** في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يقترح الباحثين التوصيات الآتية:

1. تكرار مثل هذه الملتقيات والندوات حول موضوع الذكاء الوجداني وإبراز أهميته في تنمية قدرات الأفراد في فهم إنقعالاتهم والسيطرة عليها.
2. عقد دورات تدريبية متخصصة حول الذكاء الوجداني لعمال القطاع الصناعي وخاصة بالنسبة للعمال الذين يشغلون مراكز حساسة(يملكون سلطة اتخاذ القرار في المنظمة)
3. تطبيق مقياس الذكاء الوجداني لكل من **BAR-ON & PARKER** على قطاعات أخرى وعينات مختلفة.
4. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الذكاء الوجداني وعلاقته بالمتغيرات الديموغرافية
5. ضرورة اهتمام الجامعات بموضوع الذكاء الوجداني ولما لا برمجته كمقياس يدرس للطلبة من اجل تقوية مهاراته لدى أفراد المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

1. معتوق خولة، **الذكاء الوجداني وعلاقته بكل من التكيف المدرسي ودافعية الإنجاز لدى المعاقين سمعيا**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014.
2. صفاء الأعسر، علاء الذين كفافى، **الذكاء الوجداني**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، دط.
3. محمود مسلم الطلالعة، **تحري الخصائص السيكومترية لمقياس الذكاء الانفعالي و إيجاد علاقته بالقلق لدى طلبة جامعة مؤتة**، رسالة ماجستير غير منشورة في القياس والتقويم، قسم الارشاد والتربية الخاصة، جامعة مؤتة، 2007.

4. غسان الزحيلي، **دراسة الفروق في الذكاء الوجداني لدى طلبة التعليم المفتوح في جامعة دمشق وفق بعض المتغيرات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3+4، كلية التربية، 2011.

5. أنس الطيب الحسين رابح، **الذكاء الوجداني للعاملين ببعض الجامعات في ولاية الخرطوم السودانية**، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد 2، العدد 3، 2011.

6. عمر جعيجع، هامل منصور، تقنين **مقياس الذكاء الوجداني بار-آون وجيمس باركر على البيئة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، 2015، الجزائر.

استبانة الدراسة:

	الفقرات	بدرجة	بدرجة	بدرجة	بدرجة
.1	استمتع بالتسلية				
.2	أجيد فهم مشاعر الآخرين				
.3	لدي القدرة على تهيئة نفسي				
.4	اشعر أنني متهيج				
.5	أهتم بما يحدث للآخرين				
.6	من الصعب علي أن أسيطر على غضبي				
.7	من السهل عليا إخبار الناس بمشاعري				
.8	أتقبل كل من التقي به				
.9	اشعر بالثقة بنفسي				
.10	أتفهم عادة كيف يشعر الآخرين				
.11	لا أتمكن من المحافظة على هدوئي				
.12	أحاول استعمال طرائق مختلفة للإجابة عن الأسئلة الصعبة				
.13	اعتقد أن معظم الأشياء التي أنجزها سوف أكون مرضية				
.14	لدي القدرة على احترام الآخرين				
.15	انزعج بشكل مبالغ به من بعض الأمور				
.16	من السهل عليا فهم أشياء جديدة				
.17	استطيع التحدث بسهولة عن مشاعري				
.18	أفكر بأي شخص أفكارا ايجابية				

.19	لدي أمل بما هو أفضل				
.20	الحصول على الأصدقاء أمر هام				
.21	أتشاجر مع الناس				
.22	باستطاعتي فهم أسئلة صعبة				
.23	أحب أن ابتسم				
.24	أحاول أن لا أؤدي مشاعر الآخرين				
.25	أحاول تفهم المشكلة حتى أتمكن من حلها				
.26	أنا عصبي				
.27	لا شيء يزعجني				
.28	يصعب علي التحدث عن مشاعري الداخلية العميقة				
.29	اعلم أن الأمور ستصبح على ما يرام				
.30	استطيع تقديم إجابات جديدة على أسئلة صعبة				
.31	باستطاعتي وصف مشاعري بسهولة				
.32	اعرف كيف اقضي أوقاتا جيدة				
.33	علي قول الحقيقة				
.34	استطيع الإجابة بطرائق عديدة عن السؤال الصعب عندما أريد				
.35	اغضب بسرعة				
.36	أحب أن اعمل من اجل الآخرين				
.37	لا اشعر سعادة كبيرة				
.38	استخدم بسهولة طرائق مختلفة في حل المشكلات				
.39	يتطلب كثيرا من الوقت حتى اغضب				
.40	مشاعري جيدة تجاه نفسي				
.41	أكون أصدقاء بسهولة				
.42	اعتقد أني الأفضل في كل ما أنجز مقارنة بغيري				
.43	يسهل على البوح بمشاعري				
.44	عند الإجابة عن الأسئلة الصعبة أحاول التفكير بحلول عديدة				
.45	اشعر بالاستياء عندما تؤذي مشاعري للآخرين				

46.	عندما اغضب من احد ابقي هكذا مدة طويلة				
47.	انأ سعيد بنوعية شخصيتي				
48.	أجيد حل المشكلات				
49.	يصعب علي الانتظار في الدور				
50.	استمتع بالأشياء التي اصنعها				
51.	أحب أصدقائي				
52.	ليس لدي أيام سيئة				
53.	لدي صعوبة في البوح للآخرين بإسراري				
54.	اغضب بسهولة				
55.	اعرف ما إذا كان صديقي غير سعيد				
56.	أحب شكلي (راضي عن جسدي)				
57.	لا أتهرب من الأمور الصعبة				
58.	عندما اغضب أتصرف من دون تفكير				
59.	اعرف متى يكون الآخرين غير سعداء حتى ولو لم يختبروني				
60.	أنا راضي عن الشكل لذي أبدو عليه				

دورمكونات جهاز"الوصايا" Tutoratفي تحقيق جودة التعليم الجامعي نظامLMD

- دراسة ميدانية بجامعة المسيلة-

د. طه حمود – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
د. ملياني عبد الكريم – جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الملخص:

يحتاج نظام التدريس في مسار LMD إلى عدة طرق واستراتيجيات لتحقيق تدريس فعال ونوعي، لتحقيق جودة التعليم الجامعي؛ وهذا ما سعت اليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ من خلال وضع آلية متكاملة في التكوين والتدريس والتكفل بالطالب، خاصة في السنة الأولى ليسانس، ومن بين طرق التكفل خصصت حصص لتدريس الطلبة كل ما يتعلق بالجامعة من تعليم، انشغالات، هياكل الدراسة، والفضاءات المتعلقة بحياته الجامعية، ومشروعه المهني. هذه الآلية تسمى "المرافقة البيداغوجية" أو "**الوصايا**" Tutorat. من أجل تحقيق أهداف التدريس في نظامLMD. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التأكد من تحقق هذه الأهداف من خلال التحقق من جوانب الوصايا: الإعلامية، البيداغوجية، المنهجية، النفسية، التقنية، المهنية. لمعرفة درجة مساهمة كل جانب، وترتيبه في عملية التكفل. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، على عينة من 20 أستاذا بقسم علم النفس درَسوا الوصايا، باستخدام أداة الاستبانة الاستطلاعية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: احتل الجانب البيداغوجي الرتبة الأولى، الجانب الإعلامي ثانيا، الجانب المنهجي ثالثا، الجانب النفسي رابعا، الجانب المهني خامسا، الجانب التقني أخيرا.

الكلمات المفتاحية: مكونات جهاز الوصايا، جودة التعليم العالي، نظام LMD

Summary :

The LMD education system needs many ways and strategies to achieve effective and qualitative education ,to achieve the quality of university education ,and this what the Ministry of Higher Education and scientific research is looking . for through and integrated mechamism in training ,teaching and takecare of the student ,epecially deving the first year of the license . And among the ways is providing session to teach the students all what is related to univercty from education ,concerns, study stunctures and spaces related to universcty life and the his proffessional project .This mechanism is called Tutoring.

In order to system .we have tried through this study, to ensure that the objectives were achieved by checking the aspects of the tutorat : commucative ,pedagogical, methodological, , psychological, technical ,and professional , to know the degree of contribution of each aspect and its order in the process . The study used the descriptive approach, on a sample of 20 teachers in the departement of psychology who studied Tutoring, by using an exploratony questionnaire. tne study revealed the folowing resutrs : the pedagogical aspect has ranked the ferst, the communicative one came in second, the third one is the methodological, the psychological one was the forth , the preffessional was the fifth , and the last one is technical aspect.

Keywords: Tutoring apparatus compositions, Higher education quality, LMD system

مقدمة:

تعد الجودة أحد الأسبقيات التي تسعى لتحقيقها أي مؤسسة جامعية عصرية ، فهي سلاح تنافسي تستخدمه لتحقيق الريادة والتميز، وهي تحتل في نظام التعليم العالي صدارة اهتمامات جميع الدول، من اجل الحصول على خريجين ذوي كفاءات عالية ، متمكنين من تلبية حاجات مجتمعاتهم من اجل التنمية المستدامة في جميع مناحي الحياة.

وسعيا منها لتطوير الجامعة ومواكبتها لمستجدات التطور التكنولوجي، تحاول الجزائر الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، والتي أثبتت نجاعتها، فاعتمدت إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين، من أجل الجودة الشاملة وتطوير الاهتمام بالبحث العلمي، ولأجل هذا جاء إصلاح التعليم العالي باعتماد نظام جديد يسمى LMD(ليسانس. ماستر. دكتوراه)، ولنجاح هذا النظام ولتحقيق جودة التعليم الجامعي، سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال وضع آلية متكاملة في التكوين والتدريس والتكفل بالطالب، خاصة في السنة الأولى ليسانس، ومن بين طرق التكفل خصصت حصص لتدريس الطلبة كل ما يتعلق بالجامعة من تعليم، انشغالات، هياكل الدراسة، والفضاءات المتعلقة بحياته الجامعية، ومشروعه المهني. هذه الآلية تسمى "المرافقة البيداغوجية" أو "**الوصايا**" Tutorat، هذه الأخيرة التي تعتبر أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام (LMD) والتي تهدف الى تحسين نوعية تكوين الطالب في إطار الجودة الشاملة من خلال مرافقته بداية من مساره التكويني إلى غاية إدماجه في سوق العمل.

أولا- الإطار العام للدراسة:

1-الخلفية النظرية للدراسة:

تعتبر الخلفية النظرية لأية دراسة نظرية كانت أم ميدانية ، ضرورية جدا، ذلك لأنها هي التي تعطي لها إطارها النظري الذي بدوره يحدد أبعاد المشكلة ويمنع وجود تناقضات في تحليل وتفسير النتائج ، فهي ذلك النظام التصوري المسبق الذي يعمل كأساس لاختيار وتنظيم وإعطاء الحقائق دلالتها وملاءمتها وعلميتها المقبولة.

هذا وقد عالجت العديد من الدراسات موضوع إصلاح التعليم العالي واعتماد نظام (LMD) ، وقد زاد الاهتمام به أكثر خاصة في السنوات الأخيرة وهذا لما لعبته الوسائل التكنولوجية الحديثة من دور، فالجامعة :" هي المصدر الأساسي للخبرة ، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الادب والعلوم والفنون..."**(ولد خليفة،1989،ص177)**.

كما " تشكل في علاقتها بالمجتمع دورا أساسيا من خلال قيامها بالمهام العديدة الموكلة إليها، وكانت عبر التاريخ والأزمنة علاقة وطيدة بينها وبين المجتمع..."**(هوسين،1999،ص203)**.

وعليه برزت ضرورة التفكير في طريقة تقرب وتسهل عملية تكيف الطالب في محيطه الجديد وذلك بوضع آليات ضمن العملية بيداغوجية في شكل جديد أطلق عليها اسم المرافقة البيداغوجية أو الوصاية،الهدف منها التركيز على تقريب الفوارق بين الطالب والأستاذ أثناء تكوينه لشخصيته كطالب جامعي، ومن قدراته

على تحديد هويته المعرفية و العلمية و الاختيار الأحسن للفرص مع استغلال الأمثل للكفاءات والمهارات اللازمة في بناء مشروعه التكويني ضمن رحاب الجامعة .

في هذا المجال تؤكد دراسة يحي مخالدي (2012) حول :" نظام (LMD) في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى نجح نظام (LMD) منذ تطبيقه في 2004، وكذا معرفة قدرة وزارة التعليم العالي في إرساء إدارة الجودة الشاملة بالجامعة وبمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وقد توصل الباحث إلىأن نظام (LMD) قد حقق نتائج مهمة في الدول المتقدمة، إلا انه في الجزائر مازال يطرح إشكالا واسعا خاصة في عدم ملاءمته مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعة الجزائرية، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري وإجراءات تطبيقه في الواقع.

وفي نفس السياق تؤكد دراسة الباحثة أسماء هارون(2010) والتي كانت تحت عنوان:" دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية"، حيث عملت الباحثة من خلال دراستها على تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر واختارت نظام (LMD) أنموذجا ، وهدفت الباحثة من خلال دراستها إلى التعرف على معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ، وكذا تشخيص واقع تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية، بالإضافةإلى معرفة التجارب الأولية لنظام (LMD) في الميدان، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- مدة التكوين في نظام (LMD) غير كافية لترقية معارف الطلبة العلمية والمهنية.
- نظام (LMD) يفتقر إلى الوضوح لدى الطالب والأستاذ.
- عدم وجود دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية والبشرية لتطبيقه.

ومن بين التوصيات التي أوصت بها الباحثة نذكر منها:

- ضرورة إيضاح معالم المرافقة البيداغوجية وترجمتها ميدانيا ، وإعطائها الأهمية القصوى.

وفي دراسة ميدانية على مستوى جامعة البليدة للباحثة كركوش فتيحة (2012) حول:" اتجاهات الأساتذة نحو نظام LMD "، والتي حاولت من خلالها معرفة استجابة أساتذة سعد دحلب بجامعة البليدة نحو تطبيق هذا النظام، وكذا معرفة مدى استعداد الأساتذة لتنفيذ وتجسيد هذا المشروع.وقد أظهرت نتائج دراستها إلا أن معظم الأساتذة لم يبدوا دافعية كبيرة اتجاه هذا النظام الجديد بسبب عدم تكوينهم ومعرفتهم الجيدة بكيفية تطبيقه وكذا لقلة توفير الآليات المختلفة من تجهيزات بيداغوجية وعلمية وبشرية وهيكلية وإعلامية لإنجاح هذا المشروع، كما كانت اتجاهاتهم نحو هذا النظام في معظمها سلبية، وهذا راجع حسب الباحثة إلى عدة صعوبات وتخوفات من قبل الأساتذة .

وفي نفس الإطار تؤكد دراسة الباحثان عبد الرزاق سحنون و فتيحة بن زروال (2014) حول:" المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشادالأكاديمي في الجامعة "، حيث هدفت دراستهما إلىإبرازأهمية المرافقة البيداغوجية خاصة فيما تعلق بتحقيق الفعالية النوعية لتكوين الطالب الجامعي الجزائري، وكذا تحديد أهم الاحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في مجال المرافقة البيداغوجية ، وخلصت دراستهما الى ضرورة

توفير الإمكانيات المادية والأطر القانونية الكفيلة لتنظيم سير العملية التعليمية وتكريس الاهتمام بالأستاذ فهو المرافق الذي اسند إليه التكفل بالطالب في مختلف الجوانب، وكذا تهيئته لمهام المرافقة بالتدريب والتكوين.

من خلال الدراسات السابقة يتضح لنا أن هناك صعوبات تواجه الأستاذ الجامعي في التأقلم مع نظام LMD ، وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها الباحثة **اليزيد نذيرة (2015)**حول:" صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية" ، حيث حاولت الباحثة من خلال دراستها هذه الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء العديد من المتغيرات منها الهياكل والتجهيزات، البرامج، التاطير، التسيير والتمويل، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد في الجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين.

- الصعوبات برزت على مستويات عديدة منها الهياكل والتجهيزات ، البرامج، التاطير، التسيير والتمويل.

2- مشكلة الدراسة وأسئلتها: لقد قادنا الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي بشكل حتمي للنظر بعمق إلي متطلبات التكفل والمرافقة للطالب الجديد العهد بالجامعة وتعقيداتها ومتطلبات التكوين الجامعي والتي يمكن تحديدها التالية: ضمان تكوين نوعي؛ تحقيق التناغم الحقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل؛ تدعيم المهمة الثقافية للجامعة؛ الانفتاح أكثر على التطورات العالمية؛ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين؛ إرساء أسس الحكم الراشد المبني على المشاركة والتشاور؛ إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية. وهو ما أدى إلى خلق نظام الوصايا أو المرافقة البيداغوجية. **(نادية بوضياف بن زعموش، حورية تارزولت عمروني: 2013/2012، ص1)**

تعتبر الوصاية "tutorat" أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام LMD والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي؛ وعليهفالمرافقة البيداغوجية والتي تسمى أيضا"الوصاية" هي عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأستاذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة كمتابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم**(www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité)**.ويأخذ شكل المرافقة والتعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني**(Abou Fofana, p40)**.ودعمهم في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم. وكذلك تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في استعمال التقنيات متعددة الوسائط. من خلال تعريف وشرح نظام LMD المعتمد بالكلية من مسارات، تخصصات، نظام الانتقال والتقويم، عروض التكوين...الخ من أجل مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث والاطلاع على المراجع...الخ). مع الاستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ

من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية. من أجل التقليص من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل.**(dz.guelma-www.univ)**

لقد أولى نظام (ل.م.د) الذي اعتمدته الجزائر منذ 2004، والذي جاء كما ذكرنا من اجل تحقيق تلك القفزة النوعية في ميدان التكوين العالي، أولى اهتماما كبيرا بالطالب واعتبره محور العملية التعليمية التعلمية من بين المكونات الثلاث (طالب، إدارة، أستاذ)، ومن بين مظاهر هذا الاهتمام نجد كما ذكرنا إرساء ما يسمى بالمرافقة البيداغوجية، وهي من بين الأنشطة التي أسندت إلى الأساتذة، حيث تكفل للطالب الرعاية النفسية والاجتماعية والمهنية والعلمية، من خلال إمداده بالمعلومات الدقيقة عن كل ما يدور بخاطره من تساؤلات ، سواء حول التخصص أوالمتطلبات الأكاديمية، أو البرامج الدراسية، وهذا من اجل مساعدته على تحقيق مشروعه العلمي والمهني.

تعتبر المرافقة البيداغوجية ضرورة وحتمية تمليها علينا فلسفة نظام (ل.م.د) في حد ذاته، حيث أن البرامج تركز على عنصر النشاط الشخصي للطالب الذي يحتاج إلى مهارات لاستغلال مرافق البحث العلمي من مكتبات ومخابر و المشاركة في النشاطات العلمية من ندوات، محاضرات وملتقيات؛ ومنه القضاء على سلبية الطالب لضمان ديناميكية فعالة بين الطالب والأستاذ والإدارة ، تترجم إلى مخرجات ذي جودة عالية.

ومن أجل التحقق من دور مكونات جهاز الوصايا بجوانبها المختلفة في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD، سنحاول صياغة هذه الدراسة بحثيا فيالإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة مكونات جهاز الوصايا في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

و تتفرع عنه التساؤلات التالية:

1- هل ساهم الجانب الإعلامي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

2- هل ساهم الجانب البيداغوجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟؟

3- هل ساهم الجانب المنهجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

4- هل ساهم الجانب النفسي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

5- هل ساهم الجانب المهني في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

6- هل ساهم الجانب التقني في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**؟

3- فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤلات السابقة نطرح الفرضية العامة التالية:

تساهم جوانب المرافقة البيداغوجية في شرح آليات التكوين وفق نظام التدريس LMD

وتتفرع عنها الفرضيات الجزئية التالية:

1- يساهم الجانب الإعلاميفي ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

2- يساهم الجانب البيداغوجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

3- يساهم الجانب المنهجي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

4- يساهم الجانب النفسي في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

5- يساهم الجانب المهني في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

6- يساهم الجانب التقني في ضمان جودة التعليم العالي نظام **LMD**

3- أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع الذي تناقشه، إذ أصبح من الضروري التطرق إلى مثل هذه المواضيع خاصة من خلال الملتقيات العلمية، وكذا دراسة أهم السبل التي من شانها الارتقاء بتكوين الطالب الجامعي من جهة، ومن جهة أخرى، النهوض بقطاع التعليم العالي على المستوى العربي، وكذا الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

أهداف الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- التعرف على ترتيب مكونات الوصايا حسب درجة مساهمتها في مساعدة الطالب على فهم نظام LMD.
- التعرف على تقييم الأساتذة لهذه الجوانب حسب الأهمية والأكثر تأثيرا.
- التأكد من اتجاهات الطلبة نحو جهاز الوصايا.
- التعرف على الجوانب التي لا تهم الطالب لبناء تصور على جدوى هذه الأبعاد.

ثانيا- أدبيات الدراسة:

1- مصطلحات الدراسة:

1-1- مكونات جهاز الوصايا: نقصد بها درجة مشاركة جوانب الوصايا على جودة التعليم الجامعي، كما نقصد بها الفائدة التي يكتسبها الطالب من هذه الخدمة.

1-2- جودة التعليم الجامعي: ونقصد به تحسين نوعية التعليم الجامعي؛ بما يتماشى والمعايير العالمية.

1-3- نظام LMD:هو عبارة عن هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر يتمحور حول ثلاث شهادات هي: ليسانس، ماستر، دكتوراه، LMD، بدأ العمل به بالجزائر منذ سبتمبر 2004. **(جامعة غرداية: 2016. www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html).**

2- مفهوم الوصايا:

* الوصايا شكل من أشكال المساعدة المشخصة للطالب ومتابعته ومراقبته الدائمة.

كما أنها عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأستاذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة كمتابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.

* المرافقة (الوصاية/Tutorat): هو شكل من المساعدة المشخصة، والمقدمة إما من أجل مرافقة متعلم يعاني مصاعب، وإما من أجل تقديم تكوين خاص، مكمل أو عن بعد. وبهذا المعنى فإنالإشراف (الوصاية) هو فضاء حوار بين الأساتذة والطلبة تقدم فيه إجابات مناسبة ومشخصة عن موضوعات مختلفة**(www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité).**

إذن: هي مساعدة الطلبة في نظام ل م د أثناء تكوينهم الجامعي من طرف أستاذ يشرف عليهم يسمى المرافقأو الوصيtuteur LE، حيث تكون عملية الإشراف على مجموعة من بداية التكوين إلى غاية تخرجهم.

2-1-الأهداف الأساسية للوصايا:

يمكن حصر أهم أهداف الوصايا في النقاط التالية:

-تمكين الطالب من الاندماج في المحيط الجامعي وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل

- تقليص نسبة الإخفاق والتسرب.
- تمكين الطالب من الاندماج في الحياة الجامعية.
- المساعدة على إدماج الطلبة في الحياة الجامعية، من خلال معرفة جيدة للفضاءات (مكتبات، مخابر فضاءات ،تقنيات الإعلام والاتصال) و طرائق استعمالها بالشكل الملائم .
- المساعدة في تنظيم العمل الشخصي.
- المساعدة على التحكم في مناهج العمل الخصوصية.
- مقاربة أولى في مجال التوجيه.
- تحديد أولي لمشروع مهني.
- إعلام الطلبة الجدد بمضامين برامج مختلف عروض التكوين، ونظام التقويم، ومنافذ الشغل المحتملة.

-متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجى من خلال التكفل بنقائصهم المحتملة (دروس دعم، ...).

- تعريف الطلبة بالبحث البيبليوغرافى واستعمال التقنيات متعددة الوسائط.
- مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية .
- إشراك الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم(**النظام الداخلي للجامعة: الفصل الخامس، الوصايا dz.guelma-www.univ)**.

2-2- المحاور الرئيسية لبرنامج الوصايا:

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة وبمستوى عال من الكفاءة والمردودية، فإنه يتعين على الأستاذ الوصي تنظيم حصص دورية على مدار الموسم الجامعي مع الطلبة وهذا وفق التوزيع المقترح التالي:

الثلاثي الأول: تركز هذه الحصص على استقبال واندماج الطلبة في الحياة الجامعية، حيث يمكن للأستاذ الوصي القيام بـ:

1- شرح مهمته والتعريف بالأهداف المنشودة من نظام الوصايةtutorat .

2- قراءة تقديم النظام الداخلي.

3- شرح نظام LMD على مستوى الكلية وما يتيحه ويوفره من آفاق.

4- التعريف بطرق التقييم والتوجيه في هذا النظام.

الثلاثي الثاني:في هذا الثلاثي توجه الحصص للتركيز على آليات التقييم والتحضير للامتحانات، حيث يمكن للأستاذ الوصي القيام بـ:

1- تحضير الطلبة وفق مناهج العمل المعتمدة في الامتحانات.
2- العمل على إقناع الطلبة على تقبل قرارات أي لجنة من اللجان على مستوى الكلية.
3- إعلام الطلبة بحقوقهم كالاطلاع، الطعن وفحص أوراق الامتحانات والإجابة النموذجية.
4- دعم وتشجيع الطلبة وتقديم مختلف النصائح لهم وكذا متابعة تطور أدائهم ونتائجهم.

الثلاثي الثالث: توجه هذه الحصص بصفة خاصة لكي تكون للطالب القدرة على النجاح والتفوق بالاعتماد على إمكانياته وقدراته الشخصية وهذا من خلال:

1- السماع و الفهم الجيد في آن واحد.
2- البحث وإيجاد المعلومة.
3- الاندماج في فوج العمل.
4- تنظيم المهام في إطار أهداف محددة.
5- التعرف وتحديد مكامن النقص لدى الطالب والعمل على معالجتها.

(www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html)

3-2- مكونات الوصايا:

تكتسي مهمة الوصايا جوانب عديدة منها على الخصوص:

1- الجانب الإعلامي والإداري: ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة،وإعلام الطلبة عن التكوين، خطوات التسجيل، الشعب، الكتب الموجودة، (عبر دليل Guide)،وتنظيم زيارات لاستكشاف المكتبة ويكون عن طريق مجموعات من الطلبة لمعرفة محتويات المكتبة، القاعات، الفضاءات، الكتب، تسجيلات الطلبة ....

2- الجانب البيداغوجي: ويأخذ شكل المرافقة والتعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني(**Abou Fofana: p40-55**). فحصص الوصايا للتكفل البيداغوجي تعطي فرصا للمتكفل الواقعي حول الدروس ووسائل الإيضاح والمواضيع والوسائل المستعملة من طرف الأساتذة. قد ينصح الطالب من قبل المعلم بالخطوات التي يجب اتخاذها في مختلف الخدمات الجامعية. وسيتم توعيته لدوره من طرف المشرف. فإنه يأخذ شكل دعم للتعلم، تنظيم عمل الطلاب والمساعدة الشخصية. تدوين ملاحظات.إعادة تنظيم الأقسام، إعداد التمارين له، إعداد مهامه، السعي والتشاور حول الكتب (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de le Recherche Scientifique2013-2014, p 1-6)

3-الجانب المنهجي: ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية.

4- الجانب التقني: ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية.

5- الجانب النفسي: ويأخذ شكل تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني.

6- الجانب المهني: ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني(**دليل الاستاذ المشرف Tutorat، www.univ-guelma.dz،2012**).

4-2- تنظيم الوصايا :

تنظم الوصاياTutoratعن طريق لجنة إشراف في الجامعة يرأسها رئيس الجامعة، تسهر لجنة المرافقة لدى الجامعة على سير عملية المرافقة لفائدة طلبة السنة الأولى ليسانس. وعلى الكلية عن طريق رئيس القسم مساعدة فريق ميدان التكوين في تعيين قائمة الطلبة والمرافقين لهم (Tuteurs)، حيث يتم:

- ضبط رزنامة اللقاءات مع كل مرافق.
- وضع المؤسسة تحت تصرف المشرف وسائل ضمان مهمته وتقدم له على الخصوص، فضاء ملائما للاتصال بالطالب.
- النصوص التنظيمية التي تحكم السير البيداغوجي والإداري للمؤسسة.
- المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من طرف مؤسسات التكوين العالي الأخرى
- كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي، الاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني و في مشروعه المهني. **(دليل الاستاذ المشرف Tutorat، 2012، www.univ-guelma.dz).**

5-2- الاطار القانوني للوصايا:

هناك خلفية قانونية تنظم عملية المرافق نذكر منها:

-**(المرسوم التنفيذي رقم 09- 03 المؤرخ في 06 محرم 1430 الموافق لـ 03جانفي2009)**،عملية المرافقة البيداغوجية ،أسسها وكيفيات استغلالها.حيث ورد في المادة 02 تحديد لمهمة (المرافقة البيداغوجية) الإشراف البيداغوجي الدائمة للطالب، بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل مهمة حصوله على المعلومات حول عالم الشغل.

هذه النصوص الواجب تبليغها للمسترشد

-نسخة من **(القرار رقم 711 مؤرخ في03نوفمبر2011)**يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس والماستر.

-نسخة من **(القرار رقم 712)**يتضمن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر.

-نسخة من **(القرار رقم 136 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009)** يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس والماستر.

-نسخة من **(القرار رقم137 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009)** يتضمن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر.

-نسخة من المرسوم التنفيذي رقم : 09 -03 مؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق لـ 03 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها.

-نسخة من (دليل Guide du tuteurتم تصميمه لها الغرض) نسخة من النظام الداخلي للجامعة.-نسخة من نظام معلومات خاصة بالكلية (العلوم الانسانية والاجتماعية) نسخة من الدليل التطبيقي LMD

-نسخة من دليل الطالب Le Guide. نسخة من برنامج التوزيع الأسبوعي لطلبة السنة الأولى.

-نسخة من بطاقة السداسي الخاصة بمقاييس والأرصدة والمعاملات وكيفية حساب المعدل للسداسي الأول والثاني ومعدل السنوي نسخة من القوائم الاسمية للطلبة ورقم الفوج في المرافقة يتم الإعلان عنها للطلبة وتسلم للأستاذ.

-نسخة من وثيقة تشكيلات الفرق واللجان القائمة على العملية البيداغوجية للقسم. (تم تصميمها لهذا الغرض).

-نسخة من محتويات البرامج للسنة الأولى علوم اجتماعية. نسخة من بطاقة المتابعة للمرافقة (يتم تصميمها لهذا الغرض).

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 23، الفقرة الأولى: تحديد المهام/ المادة 33: من بين مهام الأساتذة بمختلف الرتب " استقبال الطلبة 3 ساعات في الأسبوع من أجل نصحهم وتوجيههم" **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 23، 4 مايو 2008، ص22).**

ثالثا- الجانب الميداني للدراسة:

1- منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الملائم لهذا النوع من الدراسات، من خلال ترتيب أبعاد الخاصية المراد دراستها، وتحليل البيانات تحليلا وصفيا للحصول على رتب الأجزاء المكونة للخاصية (الوصايا).

2- عينة الدراسة: نظرا لحداثة موضوع الوصايا وتطبيقاته في الجامعة الجزائرية من خلال تفعيل نظام LMD، فإن تطبيقات الوصايا لم يكن له توسعا كبيرا سواء على مستوى الجامعات أو الأساتذة الذين درسوا هذا الجهاز.

لذلك اقتصرت عينة دراستنا على بعض الأساتذة الذين رافقوا الطلبة في السنوات الخمس الأخيرة، من أساتذة قسم علم النفس تحديدا، بحيث كانت دراستنا استطلاعا لآرائهم حول جوانب الوصايا. وتكونت العينة من 20 أستاذا.

3- أداة الدراسة: هي عبارة عن استبانة استطلاعية مغلقة مكونة من ستة أسئلة حول مكونات الوصايا، وهي الجانب الإعلامي، الجانب البيداغوجي، الجانب المنهجي، الجانب النفسي، الجانب المهني، الجانب التقني. وهي الآليات الجوهرية التي تقوم عليها الوصايا؛ وفي نفس الوقت هي المؤشرات التي من خلالها يمكننا قياس مدى نجاعة عملية المرافقة البيداغوجية. وذلك بصياغة ستة أسئلة في الجوانب السابقة، ونطلب من الأساتذة عينة الدراسة إعطاء رتبة لكل جانب من الرتبة 1 إلى الرتبة 6، للتعرف على الجانب الأكثر مساهمة حسب الترتيب.

استبانة استطلاعية

في إطار انجاز دراسة علمية حول "دور مكونات جهاز الوصايا في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD"، أتقدم إليك زميلي الأستاذ (ة) بهذه الاستبانة، بغرض ترتيب مكونات الوصايا حسب مساهمتها في ضمان

جودة التعليم العالي نظام LMD من وجهة نظركم، لكونكم قمتم بتدريس الوصايا، وذلك بترتيب الجوانب من 1 إلى 6.بوضع علامة (X) في الرتبة المناسبة.

الرتبة / الجانب	1	2	3	4	5	6
الجانب الإعلامي						
الجانب البيداغوجي						
الجانب المنهجي						
الجانب النفسي						
الجانب المهني						
الجانب التقني						

التعليمة: رتب المكونات التالية حسب درجة مساهمتها في ضمان جودة التعليم العالي نظام LMD

4- الصدق: قام الباحث بعرض الأداة على ستة (6) محكمين من نفس القسم، وقد تجاوبوا مع الفكرة وطريقة صياغة الأسئلة، ومدى خدمة أسئلة الاستمارة لغرض الدراسة، وتوافقها مع الجانب النظري. وتم قبول الأسئلة كما هي من قبل الخبراء.

5- الحدود الزمانية والمكانية: أجريت الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 15 ديسمبر2016 إلى 15جانفي2017، بقسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

6- الأساليب الإحصائية: استخدمنا التكرارات والنسب المئوية.

7- عرض النتائج:

جدول رقم 1: ترتيب أبعاد المرافقة البيداغوجية حسب المساهمة في شرح LMD

الرتبة / الجانب	1	2	3	4	5	6
الجانب الإعلامي	5	**8**	2	4	1	0
الجانب البيداغوجي	**13**	6	0	1	0	0
الجانب المنهجي	0	2	**10**	7	0	1

الجانب النفسي	1	3	8	**8**	0	0
الجانب المهني	1	0	0	0	**11**	8
الجانب التقني	0	1	0	0	8	**11**

نلاحظ من خلال الجدول رقم01 ما يلي:

- تكرارات **المرتبة الأولى** كانت لصالح **الجانب البيداغوجي** بـ 13 تكرارا، وهو ما يعادل نسبة 65% من مجموع التكرارات.

- تكرارات **المرتبة الثانية**كانت لصالح **الجانب الإعلامي** بـ 8 تكرارات، وهو ما يعادل نسبة 40% من مجموع التكرارات.

- أن تكرارات **المرتبة الثالثة** كانت لصالح **الجانب المنهجي**بـ 10 تكرارات، وهو ما يعادل نسبة 50% من مجموع التكرارات.

- أن تكرارات **المرتبة الرابعة** كانت لصالح **الجانب النفسي** بـ 8 تكرارات، وهو ما يعادل نسبة 40% من مجموع التكرارات.

- أن تكرارات **المرتبة الخامسة** كانت لصالح **الجانب المهني**بـ 11 تكرارات، وهو ما يعادل نسبة 55% من مجموع التكرارات.

- أن تكرارات **المرتبة السادسة** كانت لصالح **الجانب التقني** بـ 11 تكرارات، وهو ما يعادل ونسبة 55% من مجموع التكرارات.

8- مناقشة النتائج:

بما أن الوصايا هي عملية من عمليات التدريس كانت مساهمة مكوناتها قوية في ضمان جودة التعليم العالي نظامLMD. ولأن المرافق يتصل مباشرة بالطالب المنخرط في العملية، وكذلك مدى وضوح متطلبات التدريس أكثر من الجوانب الأخرى، كون الطالب يملك خلفية عن التدريس عموما.

أما الجانب الإعلامي فقد جاء في المقام الثاني كون عملية التواصل والاتصال لها فعالية قوية ومؤثرة سواء بين المشرف والطلبة أو الإدارة والطلبة أو حتى بين الأستاذ والإدارة، والطالب يعتقد ويؤمن كثيرا بما يتناول الإعلام، وبه يتعرف على العديد من المتطلبات وبمختلف وسائل الاتصال؛ اللفظي أو الإعلانات أو الاجتماعات....

وما يفسر احتلال الجانب المنهجي للمقام الثالث على حساب الجانب النفسي هو اقتراب طبيعة موضوعاته بالجانب البيداغوجي، لأنه عملية تعلمية وليست تعديلا للسلوك مثلا، ولأنه يأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي بصفة فردية وجماعية، وعملية التلقين تكون أقرب للفهم من العمليات الأخرى.

وفيما يخص تفسير الجانب النفسي في المقام الرابع هو كونه يهتم بمجال النصح والإرشاد والتوجيه للطالب نحو تحقيق مشروعه المهني، والطالب عموما يفكر في الدراسة وكيفية النجاح والانتقال من سنة إلى

أخرى، فهو في الغالب لا يملك مشروعا مهنيا؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو تصورات الطلبة للمرافقة النفسية، حيث ينظرون إليها نظرة سلبية ولا تعنيهم بقدر كبير، لاعتقادهم أن هذا التكفل موجه لفئات معينة وقليلة يصفونها بغير المتكيفة.

ونفسر تواجد الجانب التقني والمهني في المراتب الأخيرة كون الأول يهتم بالوسائل والأدوات والدعائم التعليمية، وهنا الطلبة يتحكمون بقدر كبير في هذه الجوانب بسبب التطور التكنولوجي، فهم يمتلكون قدرات عالية في هذا المجال مما يجعلهم يعزفون عن التقنية عموما، كما أن هذا الدور قد يؤديه أي شخص وليس بالضرورة الوصايا. أما الجانب المهني في مؤخرة الترتيب فتفسيره أن الطالب لم ينضج مهنيا، ولم يصل بعد إلى درجة الاختيار المهني كما يعتقد علماء التوجيه والإرشاد. بل ينظر إلى التكوين المهني نظرة سلبية، فهو يفكر في مساره الأكاديمي ولا يرتبط بعالم الشغل إلا يوم التوظيف، مما يجعل الكثير من الطلبة يصطدمون بوظائفهم، لأنهم إما أنها لم تكن ضمن مشاريعهم المهنية أو يقصدها دون اختيار، وهذا ينعكس على المعارف التي اكتسبها فيLMD لأنه لم يوظفها، مما ينبئ بفشل مشروعه المهني أيضا، لأن المسار التكويني في نظام LMD يكمل المشروع المهني الذي يتوج بوظيفة. وعموما يمكن القول أن تسمية الوصايا بالمرافقة البيداغوجية جعلت الجانب البيداغوجي الأكثر أهمية والهدف الأول من عملية المرافقة. وهذا يتفق مع الدراسات النظرية التالية:النظام الداخلي لجامعة قالمة الذي تحدث عن الوصايا، ومقال نظري لـ Abou Fofana التي ترى أن حصص الوصايا للتكفل البيداغوجي تعطي فرصا للمتكفل الواقعي حول الدروس ووسائل الإيضاح والمواضيع والوسائل المستعملة من طرف الأساتذة.وبعض المعلومات في دليل الأستاذ المشرف Tuteur. ومقال نظري لنادية بوضياف وحورية تارزولت، بحيث اعتبرتاالوصاية "tutorat" أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام LMD والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني. بالإضافة إلى الإشارات التي وردت في النصوص القانونية من مراسيم وقرارات.

خاتمة:

إن المهم من تدخل الوصايا لا يعني نجاحها الشخصي، بل هو نتيجة لنوع من انخراط الطلبة في الحياة الجامعية الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في مسارهم التكويني ويحتسب كتربص وهو من نتائج مبادئ نظام LMD الذي يسمح للطالب أن يكتسب معارف في عالم الشغل عبر تربص استكشافي في حدود شهرين قبل نهاية دراسته، لتكوين فكرة واضحة عن مساره الجامعي والدخول في سوق الشغل ببعض الخبرات. والوصايا يمكن أن يقوم بها طلبة الماستر المثبتين أو طلبة الدكتوراه والمهندسين وطلبة معاهد تكوين أساتذة التعليم الثانوي تحت الوصايا ومسؤولية الأساتذة الجامعيين. وحصص التكفل Tutorat من نوع الوظائف التي تقدم مجانا وهي من نوع الأنشطة المقترحة من حيث التمويل الجامعي.

قائمة المراجع:

1-اليزيد نذيرة:(2015)،صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10،مارس2015،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

2- كركوش فتيحة: (2012)،اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية،العدد8.

3- محمد العربي ولد خليفة :(1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- تورستن هوسين :(1999)، فكرة الجامعة وأدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل.

-www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité -5

6- (النظام الداخلي للجامعة: تنظيم سير الدراسات، الفص الخامس: الوصايا)

أو على الرابط:www.univ-guelma.dz

www.univ-guelma.dz/règlement-intérieur-de-luniversité

-www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html -7

8- Abou Fofana: pour une organisation pratique du tutorat dans le système LMD en Afrique –plan de formation et d'autoformation du tuteur-EPU, Edition publibook, Amazon, France, p40-55.

9- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de le Recherche Scientifique Université Abou BekrBelkaid – Tlemcen, cellule tutorat,GUIDE DU TUTEUR, Année universitaire 2013-2014, p 1-6.

10- دليل الاستاذ المشرف Tutorat /21 يناير 2012(www.univ-guelma.dz)

11- المرسوم التنفيذي رقم 09- 03 المؤرخ في 06 محرم 1430 الموافق لـ 03جانفي 2009

12- نسخة من القرار رقم 711 مؤرخ في03نوفمبر 2011

13- نسخة من القرار رقم 712يتضمن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر.

14- نسخة من القرار رقم 136 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009

15- نسخة من القرار رقم137 المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1430 الموافق لـ: 20 جوان 2009

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 23، 4 مايو 2008، ص22.

lissan.3oloum.org -17

18- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de le Recherche Scientifique Université Abou BekrBelkaid – Tlemcen, cellule tutorat,GUIDE DU TUTEUR, Année universitaire 2013-2014, p 1-6.

19- المرافق البيداغوجي: 17 فبراير 2012، دليل المرافقة البيداغوجية

accomppedag.blogspot.com/2012/02/blog-post.html

20- نادية بوضياف بن زعموش، حورية تارزولت عمروني: 2012/2013، /.../fshs.univ-ouargla.dz

21- جامعة غرداية، نيابة المديرية للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج، 10 نوفمبر 2016.
www.univ-ghardaia.dz/formation-ar/ident-lmd-vrfs12-ar.html

صدى ثورة الريف المغربية في صحيفة النجاح القسنطينية (1923-1926)

د.تاونزة محفوظ
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الملخص:

اهتمت صحيفة النجاح الجزائرية بتغطية أحداث ثورة الريف المغربية خلال فترة(1923-1926)،مبرزة ظروفها وأسبابها وتطوراتها، وتداعياتها على المحتل الإسباني في المرحلة الأولى، من خلال الخسائر التي تكبدها، كاشفة بذلك عن موقفها-النجاح- المساند لكفاح الريفيين التحرري. لكن موقف الصحيفة من التدخل الفرنسي في حرب الريف في مرحلتها الثانية كان مغايرا، حيث راحت تبرره دوافعه الاضطرارية، والتي تلخصت في خشية الفرنسيين من امتداد الثورة الى مناطق نفوذهم بالمغرب الأقصى، لذلك تجنبت انتقاد الموقف الفرنسي، بل تورطت في الدعاية لصالحه في بعض الأحيان، مع تحايلها إعلاميا في نشر الأخبار بشكل مستفيض حول الثورة وإبراز المواقف المختلفة سواء كانت مؤيدة لكفاح الريفيين ومطالبهم المشروعة أو المواقف الرافضة لذلك. وساهمت بذلك في تنوير القراء الجزائريين بأخبار الثورة، وتوعيتهم.

الكلمات المفتاحية: صحيفة النجاح وثورة الريف المغربية، محمد بن عبد الكريم الخطابي، الريف، الاستعمار الإسباني.

Abstract

Ennadjah paper from Algeria gave importance to the revolution of Erif, Morocco from 1923 to 1926.the paper not only spoke about its conditions and causes but also about its development and consequences on The Spanish Colonialism in its first period.
Ennadjah paper reported the losses afflicted to the Spanish army and unveiled its sympathy to liberation fight of the inhabitants of the Rif. However, the position of Ennadjah paper was not against the French military interference in the second period of the Liberation War of the Rif. The newspaper explained the urgent need for a military action by the French who were obliged to use force to avoid the expansion of the Liberation war to the rest of Morocco according to the paper.
The paper sometimes involved itself into the defence of the French military action. Moreover, the newspaper used cunning in publishing the news in such way overusing details on the war and the different positions on the war. The paper contributed a lot in informing the The Algerian Readers with the news of the revolution.

مقدمة :

لم يعد الإعلام المكتوب مع مطلع القرن 20م حكرا على الإدارة الاستعمارية والمستوطنين بما تميزه من تعتيم للحقائق وتقزيم وتشويه لنضال الشعب الجزائري، بهدف تعزيز الوجود الاستعماري بالجزائر، حيث تشجع الجزائريون في هذه الفترة وقاموا بإنشاء صحف خاصة بهم ناطقة باللسانين العربي والفرنسي دفاعا

عن حقوقهم ومطالبهم، وللتعبير عن تضامنهم ومساندتهم لأشقائهم في نضالهم التحرري بالمغرب والمشرق العربيين.

وكان في مقدمة هذه الصحف، جريدة النجاح(1919-1956) التي أولت اهتماما منقطع النظير بقضايا المغرب العربي عامة، وأحداث المغرب الأقصى خاصة، أبرزها ثورة الريف خلال فترة (1923-1926).

فما مدى مواكبة وتفاعل النجاح مع أحداث وتطورات ثورة الريف في هذه الفترة؟ وما هي استراتيجيتها في التعاطي الإعلامي مع أحداث الثورة؟ وإلى أي مدى وفقت النجاح في رسالتها الإعلامية بين عدم تجاوزها الخطوط الحمراء للإدارة الاستعمارية، وتأدية رسالتها الإعلامية التنويرية؟ وهل تورطت النجاح في الدعاية الاستعمارية ضد ثورة الريف بزعامة عبد الكريم الخطابي؟ أم قدمت خدمة إعلامية لهذه الثورة؟ وفيم تمثل دور النجاح في تعميق وعي الجزائريين بالواقع الاستعماري لسكان الريف المغربي؟

1- الأهمية الإعلامية لجريدة النجاح:

من المذكر به أن جريدة النجاح تأسست سنة 1919 بمدينة قسنطينة على يد عبد الحفيظ بن الهاشمي[(1)]، وأسند رئاسة تحريرها إلى السيد مامي إسماعيل[(2)]. وهي صحيفة إخبارية باللغة العربية، كانت تصدر مرة في كل الأسبوع-يوم الجمعة- لغاية مطلع سنة 1925[(3)]. وابتداء من شهر أكتوبر سنة 1925 أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع –الجمعة والثلاثاء-، واستمرت في ذلك حتى جوان 1926، حيث أصبحت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع -الجمعة، الأحد، والأربعاء-[(4)]. وابتداء من العدد 666 سنة 1928 أصبحت تصدر أيام: الاثنين الجمعة والخميس، وبداية من العدد669 سنة 1928 أصبحت تصدر خلال أيام : الأربعاء، الجمعة والاثنين ولغاية العدد830 الصادر بتاريخ1929/12/25.ثم تحولت الى جريدة يومية ابتداء من العدد831 الصادر بتاريخ 1930/01/4. [(5)]

هذا وقد استمرت النجاح في الصدور حتى أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية[(6)] وإلى غاية سنة 1956،حيث توقفت نهائيا تحت تأثير ثورة أول نوفمبر 1954 الجزائرية المباركة.

---

(1)- من مواليد 1892 م بطولقة، وبعد أن أتم حفظ القرآن بزاوية أسلافه بطولقة هاجر الى تونس سنة 1911،والتحق بالزيتونة، ثم عاد إلى الجزائر عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وأسس جريدته النجاح سنة 1919 ،توفي 11أوت 1973 ودفن بمسقط رأسه طولقة. للاستزادة في الموضوع،راجع: سليمان الصيد، **نفح الازهار عما في مدينة قسنطينة من الأخبار**،ط1،الجزائر 1994،ص 158

(2)- ولد بقسنطينة عام 1899،تلقى تعليمه بنفس المدينة،ثم انتقل الى تونس، وبعد عودته إلى الجزائر أسندت له رئاسة تحرير جريدة النجاح من 1919و لغاية توقفها سنة 1956،و"أظهر نجاحا باهرا لما يتحلى به من مرونة ودهاء.ل م يكن له اتجاه معين غير النزعة الانتفاعية". توفي سنة 1956. أنظر: محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، وأعلامها من 1903 إلى 1931**،المجلد الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1978،ص 224.

(3)- من خلال اطلاعنا على أعدادها الصادرة خلال سنة 1925

(4)- من خلال تصفحنا لأعداد الجريدة الصادرة ما بين اكتوبر 1925 وجوان 1926

(5)- أنظر: النجاح،"**النجاح، يتقدم للشعب بأول عدد من عهده اليومي الجديد**،"،ع831 ،السبت 1930/01/4 (الافتتاحية)

(6)- عكس ما ذهب اليه الأستاذ محمد ناصر بأن الجريدة توقفت خلال الحرب العالمية الثانية(في مرجعه الصحف العربية....ص50)،فأعدادها الصادرة خلال فترة(1939-1945) موجودة في شكل ميكروفيلم، وقرص مضغوط بالمكتبة الوطنية(الحامة)

وتكمن أهمية النجاح من خلال أنها تعد أطول الجرائد العربية الجزائرية عمرا، بحيث لم تتوقف عن الصدور طوال فترة(1919-1956)، وتوفرها على مصادر أخبار ومعلومات متنوعة، بحيث كانت تعتمد على الصحافة الكولونيالية الصادرة بالجزائر[1]،والصحافة الغربية من إنجليزية، ومتروبولية فرنسية ،وأمريكية[2]،إضافة الى الصحافة العربية المشرقية :كالمصرية[3] ،والعراقية والسورية[4]و الصحافة المغاربية[5].كما حازت على مراسلين خاصين بها في فرنسا(باريس)، والاستانة بتركيا، وفي المغرب والمشرق العربيين[6]، واشتراكها في الوكالة العالمية للأنباء(هافاس) الفرنسية، كما توفرت على تلغراف خاص بها[7]،ومكتبة ضمت مراجع متنوعة المعارف العلمية[8] ،كل ذلك مكنها من تغطية الأحداث والأخبار محليا ودوليا. ولم يقتصر توزيعها على أرجاء القطر الجزائري فحسب، بل كانت كذلك توزع في المغرب وتونس، وبلدان من المشرق العربي [9].

ورغم الانتقادات التي وجهت لها حول علاقتها بالسلطة الاستعمارية، بحيث اتهمت بخدمتها ومهادنتها[10]،الا أنها كانت مفيدة بالنسبة للقراء الجزائريين المحرومين من القراءة والاطلاع على مستجدات الساحة المحلية والدولية في ظل الاحتكار المطلق للساحة الإعلامية من قبل الصحافة الكولونيالية، ومحدودية الصحف الجزائرية المكتوبة باللغة العربية خلال العشرينيات، أما صحف الثلاثينيات فكان عمرها قصيرا [11] هذا من جهة، كما أن صدورها باللغة العربية أعتبر مكسبا هاما ودفعا قويا لهذه اللغة أمام خطر الفرنسة المهدد

---

[1]-مثل:صدى الجزائر**L'Echo D'Alger** (1912-1963)، البرقية الجزائرية**La Dépêche Algérienne**(1885-1963)،البرقية القسنطينة **La Dépêche Constantine**(1908-1963)،و صدى وهران **L'Echo D'ORAN**(1885-1963).تتواجد هذه الصحف بالمكتبة الوطنية(الحامة، وتليملي). في شكل ميكروفيلم ،واقراص مضغوطة، ومجلدات.

[2]- على سبيل المثال الصحف: (الديلي) الانجليزية، و(لومانيتي) ،و(لوموند) ،و (لوفر)الفرنسية، والشيكاغو تريبون ،والتايمز الامريكيتين.

[3]- مثل:البلاغ، والأهرام، والعرفان والمنار

[4]- مثل :المقتبس الدمشقية.و مجلة الشرق الأدنى من العراق. والسياسة العامة التركية.وأم القرى وكوكب الشرق

[5]- مثل :صدى المغرب(الرباطية)،وجريدة لابريس التونسية

[6]- من خلال ما كانت تشير إليه النجاح في تغطيتها للحوادث الخارجية ،حيث تذكر عبارة مراسلها الخاص بالبلد الفلاني.

[7]- كانت تخصص لذلك ركنا تحت عنوان(الأنباء التلغرافية)،و(تلغرافات النجاح الخصوصية) حول مستجدات الساحة الدولية(أوروبا،ايران،الهند،الولايات المتحدة الأمريكية......أنظر على سبيل المثال: "**تلغرافات النجاح الخصوصية**"، ع834 (1930/01/8) ص 1

[8]- جاء في إحدى أعداد النجاح: "**مكتبة النجاح:قائمتها ترسل مجانا لمن يطلبها**"، أما عناوين الكتب التي توفرت عليها، فقد تمثلت في: مصاحف، كتب حديث، أدب، انشاء، نحو، تاريخ....أنظر: النجاح، ع491، (1927/9/7)، ص 02

[9]- سيما وأن الجريدة كانت تحدد ضمن افتتاحية كل عدد تصدره ثمن الاشتراكات داخليا وخارجيا،نذكر على سبيل المثال ما جاء في العدد833 الصادر بتاريخ (1930/01/7) كالأتي:الاشتراكات في شمال افريقيا 70فرنكا للسنة و40لنصفها،وفي سائر الاقطار الأجنبية 1000فرنكا للسنة و70 لنصفها.

[10]- أنظر:علي مرحوم،"**نظرة على تاريخ الصحافة العربية**"،مجلة الثقافة ،السنة 07،ع42،الجزائر،ديسمبر/يناير 1978،ص29

[11]- أنظر:حمدان محمد ،و آخرون **الموسوعة الصحفية العربية**،ج04،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،1995،ص ص 72-76

للهوية الوطنية الجزائرية، خاصة وأن المحتل لم يتوان في محاربة اللغة العربية منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر سنة 1830 [(1)].

ولدراسة هذا الموضوع وتوثيقه علميا قمنا بعملية مسح شامل لأعداد الجريدة[(2)] الصادرة خلال فترة(1923-1926) ،أما أعداد فترة(1919 -1922)،فهي غير متوفرة[(3)].

1) موقف جريدة النجاح من ثورة الريف في مرحلتها الأولى ضد الاحتلال الإسباني:

تجدر الإشارة أن الشعب المغربي أبى الاستسلام للحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية منذ أن فرضت عليه سنة 1912[(4)]،معبرا عن ذلك بحركات جهادية في جميع أنحاء البلاد، تطلعت إلى تحرير أرضه من الأجانب المستعمرين[(5)]،وكان أبرزها ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي[(6)] ضد الاستعمار الإسباني، الذي حاول التوغل من قواعده الموجودة في المدن والموانئ الساحلية بمنطقة الريف نحو الداخل[(7)]،ما أدى الى اصطدامه بقبائل الريف[(1)] المناهضة له بقيادة الخطابي الذي بلغ العالم صدى

---

(1)- للتوسع في هذا الموضوع،أنظر: نور، سلمان **الأدب الجزائري في رحاب الرفض** والتحرير دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (دون تاريخ طبع)، ص ص 39-61

(2)- توجد النسخة الاصلية للجريدة(جميع الاعداد متوفرة ،ماعدا أعداد فترة (1919-1922 التي لاتزال مفقودة) مصورة في شكل ميكرو فيلم ،وقرص مضغوط بالمكتبة الوطنية بالعاصمة. تحت رقم: م ر31

(3)-و هذا من خلال عملية المسح التي قمنا بها على مستوى المراكز الأرشيفية الوطنية والولائية والمكتبات الوطنية والأرشيف الفرنسي(أرشيف ماوراء البحر بـ:أكس أون بروفانس)

(4)-في 30مارس 1912 أرغم السلطان المغربي عبد الحفيظ على توقيع معاهدة مع فرنسا ،وضع بموجبها المغرب تحت الحماية الفرنسية،وفي 27 نوفمبر من نفس السنة أبرمت فرنسا مع إسبانيا اتفاقا يقضي بوضع الجزء الشمالي(الريف) ومنطقة جنوبية(إفني ،طرفية) تحت الحماية الاسبانية.وكانت المعاهدة قد نصت كذلك على اعتبار طنجة منطقة دولية.وقد تقرر في اتفاقيات دولية أخرى جرت بباريس خلال سنوات 1923،1925،1938 بين فرنسا وانجلترا وإسبانيا وإيطاليا،جعل طنجة منطقة دولية مع الاعتراف بسيادة السلطان المغربي عليها..للتوسع في هذا الموضوع،راجع:شوقي عطا الله الجمل،**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب)**،مكتبة الأنجلو المصرية،مصر،1977،ص ص 334-338

(5)-عن استبسال الوطنيين المغربيين في ثورتهم ضد الحماية الفرنسية خلال سنة 1912،راجع: يحي جلال **المغرب الكبير، (الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**،ج03،الدار القومية للطباعة والنشر ، ،الاسكندرية،1966،ص ص 927-941.

(6)-هو محمد بن عبد الكريم الخطابي، ولد سنة 1882بـ:أجدير شمال شرق المغرب ،تنتمي عائلته إلى قبيلة بني ورغل،تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه كما زاول دراسته بجامع القرويين بفاس وبمدينة مليلة التي تولى بها منصب قاضي القضاة سنة 1914.سجنه الإسبان بمدينة مليلة سنة 1915 بتهمة التآمر مع الألمان ضد فرنسا وحلفائها. وبعد اطلاق سراحه انتقل في سنة 1919 إلى مسقط رأسه ،وحاول تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الإسباني في منطقة الريف. وبعد وفاة والده سنة 1920 قادة الثورة ضد الاستعمارين الإسباني أولا،ثم الفرنسي ثانيا وذلك خلال فترة (1920-1926).وبعد استسلامه خلال شهر ماي 1926 نفي الى جزيرة ريونيون بالمحيط الهندي التي ظل بها الى غاية سنة 1947،وقد تمكن خلالها من الفرار الى مصر أثناء نقله الى فرنسا على متن باخرة فرنسية عند توقفها بقناة سويس. وبمصر واصل نضاله في سبيل تحرير أقطار المغرب العربي وأسس لهذا الغرض لجنة تحرير المغرب العربي اللتي ترأسها وذلك بتاريخ 1947/12/9.واستمر في النضال بمصر الى غاية وفاته بالقاهرة سنة 1963. أنظر: محمد الدرعي **التطورات السياسية في الوطن العربي**،ج02 ،دار مدني للطبع والنشر والتوزيع،الجزائر،1995،ص ص 113-115.

(7)- تقع شمال المغرب ،وهي منطقة وعرة المسالك، بحيث تتكون من سلاسل جبلية معقدة وتتخللها منحدرات سحيقة وأودية،. من أبرز مدنها:الناظور،الحسيمة، بركان شفشاون، تاونات، تطوان،وأغلب سكانها من الأمازيغ. وتعد قبائل بنو وراغل التي ينتمي إليها البطل محمد بن عبد

انتصارات ثورته في معركة أنوال الشهيرة خلال شهر جويلية 1921[2]،وقد عزز النصر إرادة الثائرين الذين أخذوا في الانضمام إلى صفوف الثورة من كل أنحاء المغرب ،معلنين بذلك تأييدهم لها، وهذا في الوقت الذي أصيبت فيه السلطة الإسبانية بخيبة أمل مريرة وتكبدت خسائر فادحة.

وأخذ محمد عبد الكريم سنة 1924 في تصعيد عملياته وتحويل حرب العصابات الى حرب نظامية مصمما على رفض الحماية الإسبانية وتحقيق الاستقلال الشامل، فحقق عدة انتصارات على القوات الإسبانية المتفوقة عدة وعددا، ولم تنقض هذه السنة حتى أصبحت معظم المناطق الإسبانية بالريف تحت سيطرة عبد الكريم، الذي لم يتوان في إعلان استقلال الريف وإنشاء جمهورية تولى رئاستها وأخذ يمارس سلطاته ويدعم مكانة ثورته[3]،"وأصبح اسمه علما من أعلام التحرر في بلاد المغرب الكبير وفي كل بلاد العروبة"، كما أدت سرعة انتشار ثورته في المناطق المحيطة بها إلى تهديد الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا، والاستعمار الإيطالي في ليبيا، والنفوذ البريطاني في المشرق العربي[4].

أما عن موقف النجاح من أحداث وتطورات ثورة الريف خلال فترة(1919-1922)، فكما أشرنا سابقا أن أعداد الجريدة الصادرة في هذه الفترة غير متوفرة، مما حال دون معرفتنا لموقفها من الثورة، لكن المتتبع لأعداد الجريدة الصادرة خلال فترة (1923-1925) والمهتمة بمتابعة مستجدات هذه الثورة وتداعياتها، وذلك في العديد من الأخبار بعناوين متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:(الريف)،و(حرب الريف)، و(انتصار الريف)،والمقالات الموقعة باسم كتاب النجاح، يتجلى له بوضوح أن الجريدة آزرت الثورة الريفية ،و أشادت باستبسال مقاتليها في وجه العدو الإسباني، فنورد في هذا الصدد ما جاء في إحدى العناوين(انتصار الريفيين): «... لم تزل أبطال الريف تبدي من الشجاعة في معترك الحروب ما جعل الأمة الإسبانية في تحرج عظيم ومركز وخيم، وقد جاء أن الهزائم تتوالى على الإسبان في منطقة تيطوان، وأن الزعيم الريفي عبد الكريم يباشر تنظيم الجنود بأتم الاتفاق...» [5]

الكريم ،من أكبر وأشهر قبائل الريف التي كانت تسكن المنطقة المواجهة لميناء الحسيمة، ومما زاد في قوتها هو امتلاكها الأراضي الزراعية،كما اشتهرت المنطقة بالثروة المعدنية ،لذلك ظلت محل الأطماع الغربية الاستعمارية.أنظر:يحي جلال،**المرجع السابق**،ص ص 957-958

[1]- عددها اثنتا عشر قبيلة تحالفت فيما بينها وأعلنت الجهاد ضد المحتل الاسباني،وهي:-مطوية الريف،أولادبوشبول، بني غويل، بني عطوف، بوكايس، بني ورغال (وهي أشد وأشهر قبائل الريف بلاد عبد الكريم الخطابي)، تمسمان، بني وليشك، تفرمست، بني سعيد، بني عمريت. لمزيد من التوسع في هذا الموضوع، راجع: جريدة النجاح، "**بلاد الريف**"، ع218، (1925/7/24)، ص 2

[2]-كانت نتائجها كارثية على الجيش الاسباني وقائده سلفستير،حيث فقد حوالي 14772 من أفراد جيشه،و29504 بنادق،و392 مدفعا رشاشا،و129 مدفع ميدان،و570 أسير."ولم يكن أي جيش أوروبي قد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمة القوات الايطالية في عدوة سنة 1896 ".أنظر: يحي جلال، **المرجع السابق**، ص ص 962-969.

[3]- هاني الهندي،**الحركة القومية العربية في القرن العشرين(دراسة سياسية)**،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012،ص326

[4]- يحي جلال، **المرجع السابق**، ص 957

[5]-النجاح،ع166،(الجمعة 1924/7/11)،ص02

ونجدها تصف الإسبان بالأعداء: «.. ونشرت الصحف الرسمية بالمغرب أن الجنود هاجمت العدو بالمنطقة الغربية وتكبد خسائر جسيمة فيها... ».[1] بينما وصفت الثوار الريفيين بالمجاهدين: «...وجاء في خبر رسمي من مدريد أن المجاهدين قطعوا المواصلات بين تطوان وعدة مدن أخرى وأن الحالة ليست على ما ينبغي... ».[2]

وتأكيدا لموقفها هذا، كتبت النجاح تحت عنوان "عبد الكريم يهجم"، أظهرت من خلاله إعجابها بشجاعة الثوار الريفيين، وعبرت عن ذلك بقولها: «... اشتدت عصبية المجاهدين بالريف، فأصبحوا لا يفكرون إلا في الانتصار أو الموت الشريف ،و بهذه القوة العظيمة جعلوا يتقدمون كلما هاجموا، ويهجمون كلما برزوا للميادين لا يحسبون الجندي الإسباني شيئا مذكورا.... ».[3]

واستمرت النجاح في دفاعها عن محمد عبد الكريم الخطابي قائلة : «...وقد اشغل بال الدول العظمى انتصار الريفيين وتقدمهم في كل معمعة ،فالسلطان عبد الكريم اليوم هو الذي ينادي باسم الإسلام ويعمل لتسييده، ولنا دليل على ذلك وهو إطباق الأمم الإسلامية بمشارق الأرض ومغاربها على محبته والدعاء له بالنصر المبين عل الإسبان أعداء الإسلام... ».[4]

وكتبت الجريدة في سنة 1925 تحت عنوان "نكبة إسبانيا في الريف"، مشيرة الى الانتصار الباهر الذي حققته ثورة الريف ضد الإسبان ،الأمر الذي أثار مخاوف فرنسا: «...دخلت حرب الريف في دور فصل فقد فاجأتنا تلغرافات بأنباء لم تكون في الحسبان، تدل على عظم النكبة التي استهف لها الإسبانيون بتنفيذهم خطة الجلاء الجزئي عن المغرب الأقصى، وعلى خوف الدول الغربية من مهاجمة طنجة، وما ستشعر به فرنسا خاصة من القلق على المنطقة الواقعة تحت حمايتها .و المفهوم من هذه الأنباء أن الإسبانيين لم يبلغوا في انسحابهم الى الخط الذي قرروا الوقوف عنده حتى قامت القبائل القاطنة وراء هذا الخط في المنطقة الإسبانية من تيطوان إلى حدود طنجة بثورة ألقت الرعب في نفوس الإسبانيين، وهددت الجيش كله بنكبة عظيمة... ».[5]

وذهبت النجاح إلى تفسير دوافع لجوء الحكومة الإسبانية إلى التعتيم على هذه الهزيمة، وهو خشيتها من تبعاتها: «...ولم ترد تفاصيل هذه الثورة بعد، لأن حكومة مدريد أقامت مراقبة شديدة على الصحف والتلغرافات، فلا يذاع إلا ما تريد إذاعته من أخبار... »[6].

وفي مقال أخر تحت عنوان: "عويصة الحرب الريفية"، بينت من خلاله النجاح الصدى الذي باتت تتركه انتصارات ثورة الريف في السياسة العالمية بقولها: «... لا حديث في الأندية السياسية اليوم إلا عن مسألة

[1] -النجاح،ع165،(الجمعة 1924/7/4)،ص3.
[2] - النجاح،ع166،نفس المصدر
[3] - النجاح ،ع 174،(الجمعة 1924/09/12)،ص 02
[4] - النجاح ،ع191،(الجمعة 1924/7/16)،ص2
[5] - النجاح ،ع192،(الجمعة 1924/7/23)،ص1
[6] - نفس المصدر

الريف، تلك المسالة بلغت ما بلغت من الأشكال بعد لم تعط الأهمية باعتبار مجاهدي الريف، ثوار يمكن قمعهم ولكن الأمر جاء عكس المتوقع. الريف بلاد جبلية يقطنها قوم تجافت جنوبهم عن مضاجع الترف والنعيم لا يتمتعون ما تتمتع به الشعوب الناعمة، و(هذا دينهم) من قديم التاريخ، وبما أنهم بفطرتهم يميلون الى شن الغارات وحماية الحمى ،فهم في تلك الجبال الشامخة حربيون بحكم الطبيعة وذلك أحد الأسباب التي استطالت بها محاربتهم مع إسبانيا وفرنسا... »[1].

كما كشفت النجاح عن المخاوف التي أظهرتها جريدة ليكو دالجي(صدى الجزائر) الاستعمارية الفرنسية من انتصارات ثورة الريف وامتدادها الى مناطق النفوذ الفرنسي بإفريقيا الشمالية ،مشيرة لذلك بقولها: «...كيف تمكنت المقاومة تحت جدران فاس إذا زلقت الأرجل في نهر ورغة؟ يضيع لنا الغرب، ونخسر الجزائر، وتونس، وسائر إفريقيا الشمالية...»[2].

2)-تفاعل النجاح مع أحداث ثورة الريف في مرحلتها الثانية ضد الاحتلال الإسباني والتدخل الفرنسي(1924-1926):

2-1-النجاح وأحداث ثورة الريف العسكرية:

تجدر الإشارة أن المادة الصحفية المتعلقة بالموضوع المدروس، جاءت متنوعة، بحيث شملت الافتتاحيات التي احتوت على مقالات منسوبة لأصحاب الجريدة، وأخرى منقولة عن الصحافة الأوروبية والعربية المشرقية، وأركانا بعناوين خاصة، منها ركن(العمليات العسكرية بالريف)، والذي هو في الأساس منسوب للصحافة الاستعمارية الفرنسية قامت النجاح بترجمته الى العربية، لتمكين القراء من الاطلاع عليه، وركن آخر بعنوان (حول حرب الريف)،المتضمن مقالات لصاحب الجريدة عبد الحفيظ الهاشمي ممضاة باسمه، وركن(السياسة العامة)، الذي عادة ما يعلق فيه على الأحداث أحد كتاب الجريدة باسم مستعار(القسنطيني)،وركن (أصداء الصحافة العالمية).

فالنجاح كانت تأتي بالأخبار والتعاليق والمواقف المختلفة حول ثورة الريف من مصادر متعددة، لذلك يجب التمييز بين الكتابات المحسوبة على كتاب الجريدة، والأخبار والتعاليق المنسوبة للمصادر الأجنبية، لاسيما الصحافة الاستعمارية الفرنسية المدافعة عن الاستعمار الفرنسي حيثما وجد.

ففي مقال بعنوان: "حول الريف : نصيحة الى أميره عبد الكريم"، كتبه المولود الصديق الحافظي الأزهري[3] أحد كتاب الجريدة، أشاد في مستهله بانتصارات ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي ضد

---

(1)- النجاح،ع314،(الجمعة 1925/6/26)،ص 1

(2)- نفس المصدر

(3)- من مواليد عام 1880 بقرية آيت حافظ الجبلية، حفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة الفرنسيةُ، ثم التحق بالأزهر سنة 1906،وتحصل شهادة العالمية ،ثم عاد إلى قريته سنة 1922 ليهتم بنشر التعليم الديني.كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم انشق عنها وأسس جمعية علماء السنة سنة 1932 التي ترأسها،كما أنشأ جريدة الإخلاص لسان حال هذه الجمعية، له مقلات كثيرة ومتنوعة، نشرها في الصحافة العربية الجزائرية مثل :الشهاب،البصائر،صدى الصحراء،البلاغ...الخ.كان كثير المطالعة والكتابة. توفي سنة 1948.أنظر:محمد حمدان،وآخرون،**الموسوعة**

العدو الإسباني خلال فترة(1921-1925) ،بحيث لم يتردد في التذكير بالهزائم الفادحة التي تكبدها وحطمت أمانيه الاستعمارية في المنطقة. حيث كتب قائلا: «...كانت بالأمس قبائل الريف[1] وعلى رأسها أميرها البطل عبد الكريم في حرب طاحنة، استنفذت منها كل قواتها ضد حكومة إسبانيا، التي تحاول منذ أمد طويل الاستيلاء عليها دون سبب سوى نشوة الاستعمار الممقوت، الذي يدوس على كل الحقوق الشرعية الوطنية بالقوة الغشومة عن أيادي رجال يزعمون أنهم ينشرون المدنية والأمن العام هكذا يقولون. فكانت حرب إسبانيا للأماني الاستعمارية ،و حرب الريف للأماني الوطنية فاضطرمت نيرانها، بعد أن وضعت الحرب الكبرى أوزارها إلى أوائل هذه السنة1925. فكانت المعارك في عموم أدوارها ضد إسبانيا، فانهزمت تجر أذيال الانكسار...وتمني نفسها بإعادة الكرة عند سنوح الفرصة... »[2]

ثم أفصح الكاتب عن موقفه من مواجهة عبد الكريم الخطابي لإسبانيا وفرنسا في الحرب في مرحلتها الثانية، مبديا معارضته لدخول الخطابي الحرب من جديد ،مبررا ذلك باستنزاف القوة القتالية المادية والبشرية لهذا الأخير في المواجهة الأولى ضد العدو الإسباني ،ورأى أنه من الأولى على الخطابي الاهتمام بتنمية الأوضاع الداخلية لجمهوريته الفتية، بدل الدخول في الحرب التي قد يجني منها عواقب وخيمة.[3]

وعلى عكس هذا الموقف نشرت النجاح سنة 1925 مقالا بعنوان: "العمليات العسكرية بالريف" نقلا عن جريدة إيكو دالجي(صدى الجزائر) [4] الاستعمارية، مشيدة فيه باستبسال الجيش الفرنسي وانتصاراته في الحرب ضد الريفيين وقائدهم عبد الكريم الخطابي الذي وصفته بالعدو: «... توافينا الأخبار الريفية بأن القتال سجال بين الجنود الفرنسية والريفية في ساحة الوغى، وقد أظهرت في المدة الأخيرة جنود فرنسا الباسلة شجاعة نادرة في ميادين الحرب. ولئن جاء عبد الكريم بجنود جرارة تحدوها نشوة الانتصار الجزئي الذي أحرز عليه ببعض نواحي وزان وعين معطوف ،فإن القوة الفرنسية جاءت بما يعادل ذلك...وقد أحرزت الجنود الفرنسية على انتصار عظيم ليلة 06 الجاري، عندما هجم العدو بناحية تازة بجنود كثيرة فوقع دفعه وإلحاق خسائر به، وقد أقامت القبائل الخاضعة لنا مظاهرات ودادية بهذه المناسبة...» [5]

الصحفية العربية،**أعلام الصحافة في الوطن العربي**،المجلد الأول، الجزء السادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة،تونس،1997،ص ص 132-133

[1]- لمعرفة هذه القبائل أنظر: الهامش رقم 26

[2]-النجاح، (الجمعة 1925/07/02)،ص02

[3]- نفس المصدر

[4]-صدى الجزائر**L'Echo D'Alger** (1912-1961):أسسها وترأس تحريرها المعمر الصحفي إيتيان بايلاك(**Etienne Bailac**) بمدينة الجزائر ،عرف عنها بدفاعها عن الاستعمار ومصالح المستوطنين بالجزائر، ومعارضتها لفكرة إعطاء حقوق المواطنة للجزائريين واصلاح أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وهجومها على المقاومة الوطنية بأشكالها المتعددة. للتوسع في الموضوع، أنظر: سعيد زهار **الحركة الوطنية الجزائرية في الصحافة الاستعمارية بين(1919-1939) من خلال جريدة ليكو دالجي L'Echo D'Alger**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر2010/2011،

[5]- النجاح،ع216،(الجمعة 1925/07/10)،ص 02

وتستمر النجاح في نشر مستجدات الأخبار والمعطيات المتعلقة بالثورة الريفية نقلا عن الصحافة الاستعمارية الصادرة بالجزائر لاسيما صحيفة ليكودالجي(صدى الجزائر) المعروفة بدفاعها المستميت عن الاستعمار الفرنسي، فقد نسبت لها هذا الموقف المندد بالثورة: «... توجهت العناية إلى تعزيز الحامية الفرنسية بقوات حصينة، واتخذت الاحتياطات الهجومية ضد العدو، وبعدها قامت جنودنا بأعمال مهمة ،فخلصت سائر الطريق التي بين فاس إلى عين عيشة. وجاء من طنجة بتاريخ 20 الجاري أن نشاط الريفيين لم يزل مستمر بناحية تيطوان وأن مراكزنا مهددة نوعا ما بتلك الناحية... أن العدو ظهرت فيه حركة الضعف أثناء هجومه على الواجهة الشمالية وقد استمر على هجومه على مراكزنا المجاورة لوزان ،و الواقعة بالناحية الغربية، غير أن هجوماته هذه لم تقر نتيجة محسومة» [(1)]

لكن سرعان ما تغير موقف الصحافة الاستعمارية الفرنسية إزاء الأحداث والوقائع العسكرية بالريف بحيث أصبحت تعترف بصمود واستبسال الريفيين في مقاومتهم، وتدرك خطورة الوضع في المنطقة: «...أن الريفيين يزدادون صلابة كلما دخلوا معمعة، وذلك بنشر الدعوة والتأثير على الفكر بخطب وإغراءات أتباع عبد الكريم ... » [(2)]

وفي السياق نفسه، نشرت النجاح مرة أخرى اعترافات صحيفة ايكو دالجي الاستعمارية الفرنسية باستبسال الريفيين في ثورتهم، فأشارت لذلك تحت عنوان: "الحالة الحربية"، مؤكدة فيه قولها: «... أن من يطلع على البلاغات الرسمية يعتريه القلق والاضطراب فيما يتعلق بمركزنا في المغرب الأقصى، ولا يستطيع ان يتجاهل حقيقة موقفنا هنالك ،و أن جيشنا يهدده تشعب الآراء، وتنهك قواته محاربة شهرين ونصف في وسط جبال قاحلة دون راحة. وقد ارتكبت الحكومة أغلاطا عديدة بإفلاتها بعض الفرص السانحة دون أن تستفيد منها ،و يصعب على أعظم جيش حربي مؤلف من ثمانين ألفا أن يقاوم عدوا باسلا على جبهة يبلغ طولها 300 كيلومتر... »[(3)]

وبدوره عبد الحفيظ الهاشمي صاحب النجاح كتب سنة 1925 مقالا بعنوان: "الحرب الريفية في دور حرج ماذا يكون أمرها في المستقبل؟"، بين من خلاله المخاطر الناجمة عن هذه الحرب وانعكاساتها السلبية على العلاقات الأوروبية، مشيرا لذلك بقوله: « حرب تطورت إلى شكل جديد، فالتهمت ما حولها من القبائل ومدت لسانها الى ما يحاذيها من الأفاق ثم قالت هل من مزيد أضرمتها إسبانيا في النشأة الأولى وأرسلتها في المغرب عاملا فعالا لإثارة الخوف في ذلك القطر. وقد تطفو أمواج القلاقل الى شواطئ أوروبا فتحدق بها وتحيط بها إحاطة السوار بالمعصم أو تعمرها، فتروح المعاهدات التي يقال عنها أنها منقوشة على الصخر طافحة على الغمر فتذهب إلى أعماق البحار، ويخلو الجو الى الأغراض فما أتت على شيء إلا جعلته كالرميم. حرب مرت عليها أشهر سفكت في خلالها أنهر من الدماء، وضاعت فيها أموال لا تعد وإلى الأن لم يزل كل لباسا

[(1)]- النجاح،ع218،(الجمعة 1925/07/24)،ص 02

[(2)]- النجاح،ع220،(الجمعة 1925/08/07)،ص 02

[(3)]- نفس المصدر

إليها جلاها والمدافع تتجاوب من سفح الجبل والمكامن الحربية أخذة في التحصين.....وأن زمر الاعداء توالت وتوارت بالجبال الشامخة المشجرة بالأشجار العريقة التي تحجب الأبصار من بعيد عن ادراك شبح الريفي رجل الجبل... »[1]

ولم يتوان صاحب المقال في التأكيد على اضطرار فرنسا دخول حرب الريف لحماية نفوذها في المغرب أمام تمسك الخطابي بالاستقلال الكامل لبلاده: «...ولكن م.بيتان[2] صرح غير مرة بأن فرنسا مدفوعة بعامل الاضطرار إلى خوض غمار هذه الحرب وأعطى لها في كثير من تصريحاته اسم الحرب الدفاعية، ومن جهة أخرى فإننا نسمع من عبد الكريم ما يدل على أنه مضطر أيضا لهذه الحرب، وليس في إمكانه أن يعدل عن سبيل الدفاع ما دام لم يحصل على استقلاله لبلاده الذي تشبث به، ولم يرض بالاستقلال الاداري الذي عرضته عليه حكومة إسبانيا وفرنسا... »[3]

واصلت النجاح تغطية الأخبار والأحداث المرتبطة بثورة الريف في جميع أعدادها الصادرة خلال سنة 1926،لاسيما الأركان المخصصة لذلك، والمعبرة عن موقف الجريدة، نذكر منها : "في الريف"،"بلاد الريف"، "السياسة العامة"، "المسألة الريفية"، مشيرة من خلالها الى صمود مقاومة الريفيين [4]

أما ركن "العمليات العسكرية بالريف"، لا يكاد يخرج عن تعبير وموقف الصحافة الاستعمارية الفرنسية الصادرة بالجزائر، الذي عادة ما يظهر إشادة بقتال الجيوش الفرنسية والإسبانية واستبسالها في وجه مقاومة الريفيين وقائدهم الخطابي، الذين كانت تصفهم بالأعداء، كما جاء في هذا الركن ضمن العدد239 ،الصادر بتاريخ 1925/10/16، مؤكدة فيه فشل عبد الكريم في الحرب وانقلاب عدة قبائل ريفية عليه والتحاقها بمعسكر العدو. [5]

وعلى نقيض هذا الموقف، نجد النجاح تنشر من حين لأخر ضمن ركن خاص" بلاد الريف"، أخبار انتصارات وصمود مقاومة الريف بقيادة الخطابي ،مؤكدة على التفاف القبائل الريفية حوله، بقولها: «... والقبائل التي يأخذ منها عبد الكريم الجنود، هي الإثنى عشرة قبيلة وخصوصا بني وارغل، وتمسمان، وبوكابيس. ولعبد الكريم الثقة التامة في هذا الجيش المنظم الذي يدعى المخزن ويستعمل في المهمات، وفي ترتيب الجيوش الأتية من القبائل المحالفة كصارة وقبائل الجبالة، وهم الذين يوصلهم للقبائل الخاضعة ليحثوهم على الثورة....»[6]

---

[1]- النجاح،ع234،(الجمعة 1925/09/25)،ص 02

[2]- الماريشال الفرنسي الذي خلف ليوتي المقيم العام في المغرب (المعين منذ سنة 1912)، الذي عزل، بسبب فشله في التصدي لهجمات ثوار الريف، الذين اخترقوا خط التحصينات الفرنسية واقتربوا من تازة سنة 1925،مهددين بذلك القوات الفرنسية ،وهذا ردا على دخول فرنسا الحرب لمساعدة إسبانيا. أنظر:المصدر نفسه

[3]-النجاح،ع234،(الجمعة 1925/09/25)،ص 02

[4]- النجاح،ع265،(الثلاثاء 1926/01/19)،ص 02

[5]- النجاح،ع239،(الجمعة 1925/10/16)،ص 02

[6]- النجاح،ع219،(الجمعة 1925/07/31)،ص 02

وكثيرا ما كانت النجاح تذكر بالانتصارات الساحقة التي حققها عبد الكريم الخطابي على الإسبان خلال سنتي 1921و1923[1].ومنه نستنتج أن النجاح عبرت بطريقة أو بأخرى عن إعجابها بمقاومة الخطابي.

2-2-النجاح وموقف الصحافة الغربية من ثورة الريف:

لم تتردد النجاح في نشر كل ما يتعلق بثورة الريف من أخبار ومعلومات والمواقف المختلفة إزاءها، إيجابية كانت أم سلبية ،وفي هذا الصدد أشارت إلى الدعاية الصحفية المضادة لمقاومة الريف بقيادة الخطابي، نذكر منها ما كان ينشر في جريدة إيكودالجي(صدى الجزائر)، التي حاولت تشويه سمعة المقاومة في العديد من المرات ،ومفسرة صمودها وانتصاراتها في بعض الأحيان بدعم الشيوعية ،وتركيا، وألمانيا لها، وتواجد أجانب متعددي الجنسيات في صفوف المقاومة، ونذكر على سبيل المثال ما ورد في المقال المعنون "عبد الكريم والحرب" ،قامت النجاح بتعريبه للقراء ،نقتطف منه ما يلي: «...من المحقق أن عبد الكريم يموله أقوام مختلفة الأجناس، وأن الشيوعية والتعصب الإسلامي اللذين اتحدا وقتيا لإثارة الفتن والأحقاد جاز عملهما حدود الريف ووادي ورغة الأعلى...فالهلال الأحمر التركي يعتبر محالفا لعبد الكريم، حيث أنه أعطى لعبد الكريم ستين مليونا ليرة تركية والإعانة الصادرة من وزارة (ألمانيا)، قد ظهرت ببعث أسلحة يزيد قيمتها عن مليون ونصف مارك وأدوات المستشفيات تزيد قيمتها عن ذلك...وضباط الترك والألمان كثيرون بجيش الريف...فهذه الأسماء والتفاصيل تظهر لنا كيف صار عبد الكريم يعلن الحرب...إلا أن ذلك لا يحفظه من الهزيمة ...». [2]

وحول موضوع دعم الخارج لثورة الريف الذي روجت له الصحافة الاستعمارية الفرنسية، كتب صاحب النجاح عبد الحفيظ الهاشمي تحت عنوان: "حول حرب عبد الكريم : انخراط الأجانب في ضابطيته" ،محاولا تفنيد ادعاءات هذه الصحافة، بتأكيده على أن قوة ثورة الريف مردها بالدرجة الأولى إلى التنظيم والتخطيط اللذين وفرهما لها الداهية الخطابي كما وصفه بقوله : «... ما برحت الصحف الأوروبية تعلق على هذه الحروب شروحا طويلة، واعترفت بأنها حرب نظامية لا ينبغي التهاون بها كما أن صحف إسبانيا حذرت حكومتها من الخطر المحدق بالسلطة الإسبانية من داهية الريف... ». [3]

كذلك قامت النجاح بنشر ما جاء في رسالة عبد الكريم الخطابي التي فند من خلالها الإشاعات والأكاذيب المروجة حول المقاومة الريفية:«...وجاء في (الكوتيديان جريدة لومانيتي)(الفرنسية)، نشرت رسالة لعبد الكريم صرح فيها بأن فرنسا هي التي بدأت بمهاجمة الريف، الذي لا يطلب الاستقلال إلا لبلاده ،وأن الريف لا تجول به البلشفية أبدا، لأن البولشفية والمبادئ الإسلامية لا يتفقان، فالأقاويل التي تتداولها الأندية في شأن وجود البولشفيك في الريف لا نصيب لها من الصحة...». [4]

---

[1]- نفس المصدر

[2]- النجاح،ع217،(الجمعة 1925/7/17)،ص 02

[3]- النجاح،ع219،(الجمعة 1925/7/31)،ص 01

[4]- النجاح، "**حرب الريف**"، ع225، (الثلاثاء 1925/08/25)،ص 02

وحاول صاحب النجاح إبراز انتقادات الصحف الفرنسية المتروبولية للموقف الحربي الفرنسي والإسباني في الريف ،ودعوتها في نفس الوقت إلى ضرورة الاحتكام للمفاوضات وإنهاء الحرب: «... أن قيادة فرنسا قد أخذوا الحيطة واتخذوا وسائل جديدة لإبادة الخلاف وأن التدبير الحربي الذي أصدره بيتان كان موضع الأمال في تدارك العمل وإرجاع الهدوء الى واجهة الريف، وها هي جرائد الشمال تنتقد الحالة وتقترح العدول الى طرق المسالمة ،و فتح باب المذكرات ليرتكز الأمير عل قرار مكين، اذ لا فائدة في سفك الدماء الذي تغضب منه الإنسانية والعدالة. تذهب صحف الشمال هذا المذهب وتوجه اللائمة الى قادة الحكومتين وتعتمد في كلامهما على أنه لا موجب للفتن ما دام إمكان المفاوضات...». (1)

وفي هذا السياق ،نشرت النجاح رسالة لمراسل جريدة أمريكية(الشيكاغو تريبيون)، بينت فيه استقبال عبد الكريم له بإحدى المباني التابعة لمركز القيادة في منطقة أغادير ،وإعجاب هذا الأخير بشخصية عبد الكريم المتواضعة: «... أنه من سلالة النبي (صلهم) ،و في الواقع فإن هيئته وجسمه، تدل على أنه أقرب الى العرب من الريفيين، وهو واسع العينين طويل شعر الهدنين. ومما زاد في بياض أسنانه المتناسقة قصر لحيته وشربيه الأسودين...واستقبلني بمنتهى الحفاوة وصافحني على الطريقة الأوروبية...» (2)

ثم انتقل مراسل الصحيفة الأمريكية إلى شرح أسباب اللقاء بعبد الكريم، و الدوافع الحقيقية للثورة الريفية،وموقفه من نفوذ فرنسا في المغرب ،فيذكر: «... فبدأت أشرح الغاية من هذه الزيارة ،و هي أن أقف على الاسباب التي دعته إلى مهاجمته الفرنسيين، وما شروط الصلح التي يطلبها، وماهي نياته السياسية والاقتصادية فيما لو كانت له النجاح ،و ما هي خطته إزاء حملة الامتيازات الأجانب في الريف وطالبت أن يفضي إلى كل ما في وسعه من نتائج القتال في منطقة الورفاء، وكان يجيبني على كل سؤال بإسهاب، قائلا من حين لأخر دعني أفكر.عبد الكريم يعرض على فرنسا الصلح على قاعدة الحدود التي وضعتها معاهدة الجزيرة بشرط الاعتراف باستقلال الريف القديمة بما فيها سبتة ومليلة، لكن علمت أن عبد الكريم مستعد لأن يغير فيما بعد المطالب الخاصة بالجلاء عن تيطوان في مقابلة الاعتراف باستقلال الأراضي التي في حيازته استقلالا تاما.وقد أكد لي عبد الكريم أنه إنما يخوض حربا دفاعية ولا ينطبق هذا على فرنسا .و قد أغرق في الضحك عندما أنبأته بأن الصحف الفرنسية تتهمه بمحاولة الاستيلاء على فاس وإعلان نفسه سلطانا إن لم يكن خليفة...» (3)

ويستمر المراسل في توضيح مواقف عبد الكريم قائلا: «...يقال لدي-الخطابي- من المشاكل في الريف ما يغنيني عن الجري وراء مشاكل جديدة في الخارج، فلم يخطر لي مطلقا الاستيلاء على فاس ولا أن أكون سلطانا على مراكش ولا خليفة، أن هذا جنون....»(4)

(1)-النجاح،ع234،(الجمعة 1925/09/25)،ص 01

(2)- المصدر نفسه ص 01

(3)-نفسه

(4)-نفسه

ويسترسل المراسل في حديثه عن خلفيات ثورة الريف ،من خلال الحديث الذي دار بينه وبين عبد الكريم الذي وضح له ذلك بقوله: «...واليك الحقيقة: تسألني عن الباعث أولا لقد حاربت إسبانيا لأننا لا نعترف بمعاهدة الجزيرة التي قسمت بلاد الريف الى مناطق تحت الحماية وألغت الاستقلال التي كانت الدول العظمى معترفة به ،فكانت النتيجة التي يمكنك ان تراها بنفسك، فقد أصبح جزء على الأقل في الريف مستقلا.

ولقد كانت علاقتي بفرنسا الى العهد الأخير على غاية ما يرام ولكنها شرعت منذ عامين تطرد ممثلي وتقتص من رسلي وتضربهم وتصادر مجاراتي بمجرد اجتياز الحدود ومنذ بدأ الحركة الاستقلالية وأنا لا أفتأ أطلب فرنسا تعيين الحدود ولكنها رفضت كل طلب من هذا القبيل ...إن الفرنسيين عقدوا النية على تقديم منابرهم الى ما وراء نهر الورعا، وأنهم أمروا جنودي بالانسحاب من تلك المنطقة التي كانوا يتاجرون فيها وكم كنت مشغولا وقتئذ بمقاتلة الإسبان....»[1]

كما اهتمت النجاح بإبراز صدى الصحافة العالمية سنة 1926 حول الصلح ضمن ركن خاص ومما جاء في إحداها: «... ولقد اتفقت كلمة الصحافة على أن الصلح أصبح اليوم متوقع الحصول أكثر مما كان قبل أسابيع ،حيث أن المذكرات التي فتحها ابن عبد الكريم هذه المرة ،تدل على ما يظهر دلالة واضحة على ميله النهائي لوضع حد إلى هذه الحرب، التي أهلكت كثيرا من الأموال والأنفس...» [2]

2-3-النجاح وموقف الإدارة الاستعمارية وبعض الجزائريين من ثورة الريف:

تحت عنوان: "منشور من الولاية العامة"، أشارت النجاح إلى لجنة إغاثة الجرحى الأوروبيين والأهليين من عساكر الجزائر" المقاتلين في المغرب، والتي أوكلت لها "جمع الاكتتابات ومراقبة استعمال المال والحكم في المنح التي تعطى للعائلات والجرحى أو المرضى" [3].

وقد علقت النجاح على عمل هذه اللجنة بقولها: «...خدمة للإنسانية وإغاثة لمنكوبي الأهالي ،يتعين على الأمة أن تشارك في هذا الاكتتاب الإحساني كيف لا تمديد الإسعاف لإخواننا، الذين يدافعون عن أوطاننا ورجاء كافة الأمة أن لا تقصر في هذا المشروع... »[4].

وقامت الجريدة ضمن عددها 216 الصادر بتاريخ 1925/07/10 بالترويج للاكتتاب الذي دعت إليه اللجنة المذكورة، من خلال العنوان الآتي: " لجنة التبرعات على جرحى ومنكوبي المغرب"، جاء فيه: « باستدعاءات

---

[1]-المصدر السابق

[2]-النجاح،ع288،(الجمعة 1926/04/09)،ص 02

[3]- حسب ما جاء في المنشور أن اللجنة تكونت ممن الأعضاء الأتية أسماؤهم:

-الرئيس الشرفي: السيد الوالي العام(موريس فيوليت)

-الرئيسة: عقيلة السيد الوالي العام

-نوابها: عقيلة الجنرال بواشو رئيسة اتحاد نساء فرنسا، وعقيلة أرديو رئيسة جمعية النساء الفرنسيات، ومجموعة أخرى من الموظفين، للتوسع في هذا الموضوع، راجع: النجاح، ع215،(الجمعة 1925/07/03)،ص 02

[4]-نفس المصدر

من طرف السيد عامل العمالة وقعت عدة اجتماعات من أعيان ورؤساء إدارات أهالي وفرنسيين، وبعد المفاوضات وقع انتخاب لجنة لجمع التبرعات، ولجان للبحث عن العائلات المنكوبة، وغير ذلك وسيشرع الجميع في الاكتتاب .هذا وأن لجنة عمالة قسنطينة التي تضم نيفا ومليونين من السكان لا شك تكون متفوقة على غيرها مهما كانت المهمة إنسانية خيرية»[1]

وثمنت النجاح تبرع عقيلة السيد الوالي العام(موريس فيوليت) بمبلغ 3ألاف فرنك افتتاحا للاكتتاب، الذي هو مشروعها، وبدوره المجلس المالي بالجزائر تبرع بـ10 آلاف فرنك. وتضيف الجريدة قائلة: «...أما الجمعيات والاحتفاليات التي وقعت بالمغرب لهذا الغرض الشريف فإنها لا تحصر ولذلك نرجو جميع السكان أن يظهروا مساعداتهم القوية...»[2]

وفي صدد إبراز مواقف بعض الجزائريين إزاء الأحداث في المغرب وتداعياتها، نشرت النجاح تصريحات النائب السيد محمد المصطفى بن باديس[3] بالمجلس الأعلى بالجزائر يوم 1925/6/24 ردا على تصريحات رئيس وزراء فرنسا ،الذي اتهم من خلالها الجزائريين بقتلهم الفرنسيين بالمغرب للحصول على الغنائم، بقوله: «...هذا الكلام كدرنا جدا وأنا متحققون بأن هناك غلطا واقعا من المواصلات مما نأسف عليه، فإننا نرفض كما أنه لا يتخيل في فكرنا أنه جاء في عقل السيد رئيس الوزراء الشك في سكان الجزائر المسلمين ويخلف الظن بأن هؤلاء الأخيرين ينتظرون الغنيمة في أول فرصة لقتل إخوانهم الفرنسيين. فرباط الأخوة والمحبة الجامعين بيننا في الوداد الوحيد لفرنسا والعزيمة الجارية بيننا والتضحيات التي قدمناها جميعا في ميادين القتال برضانا. ولازلنا لتجديدها كلما دعتنا إليها الظروف لنهدر دماءنا....» [4]

يتبين مما سبق ذكره أن النجاح تورطت في الترويج لأعمال الاكتتاب لصالح الجيوش الفرنسية التي كانت تخوض الحرب ضد مقاومة الريف، وهذا يعود بطبيعة الحال لكون الجريدة كانت تصدر تحت الرقابة الاستعمارية، وأن مشروع الاكتتاب هو مبادرة الإدارة الاستعمارية التي كانت تحوز الإمكانيات اللازمة لتجسيده في الميدان فكيف يمكن للنجاح ان تعترضه؟ فهي مجبرة على تأييده رغم أنافتها.

كذلك يجب التأكيد على أن بعض الجزائريين شاركوا مع إخوانهم الريفيين في ثورتهم ضد الجيشين المحتلين الإسباني والفرنسي وأبلوا بلاء حسنا، وكان في مقدمتهم علي الحمامي[5]"إيمانا منه بأن كفاحه يجب أن يكون كفاح المغرب العربي بأكمله" [1].وهذا ما لم تشر اليه الجريدة خوفا من ردة فعل الإدارة الاستعمارية.

---

[1]-النجاح،216،(الجمعة 1925/07/10)،ص 02

[2]-نفس المصدر

[3]-والد المصلح عبد الحميد بن باديس، من مواليد 1868 بقسنطينة، حفظ القرآن الكريم،ودرس الشريعة الاسلامية،وامتلك أراضي شاسعة في قسنطينة وضواحيها، وكان نائبا بمجلس العمالة المالي .توفي سنة 1951.

[4]-أنظر: النجاح، "**ملاحظات السيد ابن باديس بالمجلس الاعلى بالجزائر**"، ع216، الجمعة (1925/07/10)، ص 01

[5]- من مواليد سنة 1902 بتيارت، انتقل الى باريس وناضل في صفوف العمال الجزائريين عامة، وحركة الامير خالد خاصة، وأثناء تواجده بباريس علم باندلاع ثورة عبد الكريم الخطابي فانظم اليه وشاركه في القتال. حول هذا الموضوع،راجع:حمانة البخاري ،"**الثورة العربية في الأدب الجزائري المعاصر**"،مجلة الثقافة،العدد98،وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، مارس، أفريل، 1987، ص 139.

2-4- النجاح ومفاوضات الصلح واستسلام الأمير عبد الكريم الخطابي:

يظهر لنا أن النجاح كانت منذ اندلاع ثورة الريف مع فكرة ضرورة إنهائها والاحتكام لشروط الصلح، من خلال الكتابات التي نشرتها في هذا الاتجاه، نذكر منها على سبيل المثال: "صلح الريف، "المسألة الريفية"، "الصلح الريفي" ،وذلك في جميع أعدادها الصادرة خلال سنتي 1925 و1926،لكن كيف كانت النجاح ترى ترتيبات الصلح بين الطرفين؟

مما جاء في العدد 255 للنجاح الصادر سنة1925 نقلا عن جريدة الأهرام المصرية أن عبد الكريم أظهر رغبته واستعداده لعقد الصلح وفق الشروط الي يراها مناسبة، وأفصحت عن ذلك من خلال قولها:« تخلى عن مطالبه التي يتعذر تنفيذها، لكنه يصر على ما يضمن استقلال الريف كشرط لازم قبل الهدنة. فإذا قبلت هذه الشروط فإنه مستعد أن يعترف لمولاي يوسف بالسيادة الروحية. أما المنطقة التي تؤلف منها الولاية الجديدة فتكاد تكون الأراضي التي يحكمها عبد الكريم الأن، تاركا لإسبانيا شبه جزيرة مليلة والمنطقة الواقعة على شاطيء المحيط الأطلسي، والأراضي الواقعة شمال طريق تيطوان، وطنجة. ويصر عبد الكريم أن تسجل الضمانات التي تكفل استقلاله التام في عصبة الأمم...» [2]

كما جاء ضمن العدد 283 للنجاح، الصادر سنة 1926: «...وراسل ابن عبد الكريم رسالة لجريدة (التايمز الامريكية) يقول فيها أنه مستعد أيما استعداد لعقد الصلح حالا ،وإذا لم يقبل منه الصلح وأصر أعداؤه على حربه فإنه سيحارب للنهاية...» [3]

وتواصل النجاح الحديث عن استعداد عبد الكريم لإبرام الصلح مع إسبانيا وفرنسا، مشيرة في نفس الوقت إلى العقبات التي قد تعترضه: «...قد تأكد بأنه قد وقعت مذكرات بين الطرفين جارية الأن...حيث أن المذكرات التي فتحها ابن عبد الكريم هذه المرة تدل على ما يظهر دلالة واضحة على ميله النهائي لوضع حد إلى هذه الحرب التي أهلكت كثير من الأموال والأنفس....وكان الأمير الريفي مصمما على إحراز الاستقلال التام المطلق، الأمر الذي يجر إلى مراجعة معاهدة الجزيرة، ونقضها بالمرة وذلك ما لا ترضاه فرنسا وإسبانيا بأي حال من الأحوال... » [4]

وتؤكد النجاح أن استعداد الريفيين لقبول الصلح ليس من باب أن موقفهم الحربي متزعزع، وإنما هم في موقع قوة وعلى أهبة الاستعداد لأي طارئ: «... على أن الريفيين أرادوا أن يظهروا أن طلبهم للصلح وفتحهم لمذكراته من جديد ليس ذلك صادر عن ضعف ،فجهزوا حملة كبيرة، وباشروا بعض عمليات حربية موضعية

[1]-نفسه

[2]-النجاح ،ع 255،(الثلاثاء 1925/12/15)،ص 1

[3]-النجاح،ع283،(الجمعة 1926/3/26)

[4]-النجاح،**"المسألة الريفية"**،ع288،(الجمعة 1926/4/9)،ص 2

ولايزالون يوالون التجهيز، وإعداد المعدات. والقصد الأكبر من ذلك هو التأثير على خصومهم سياسيا ليضطروهم الى قبول الصلح، خشية أن تعود الأعمال الحربية بقوة مثل ما كانت عليه... »[1]

و واصلت النجاح متابعتها مستجدات المفاوضات بين أطراف حرب الريف، مؤكدة على انعقاد الجلسة الأولى لمؤتمر وجدة يوم الأحد 1926/04/12، الذي دامت جلساته ثلاث ساعات، وأبرزت الشروط الفرنسية والإسبانية قبل مباشرة تحقيق الصلح، وهي:

1-تقدم الجند الفرنسي والإسباني نحو 7 كيلومتر في بلاد الريف، واحتلال بعض نقط عسكرية

2-خروج الأمير ابن عبد الكريم من الريف والتزامه بأنه لا يسكن أي أرض إسلامية

3-مبادلة الأسرى حالا[2]

وتطرقت إلى احتجاج الوفد الريفي على" هذه الشروط الثقيلة وأنه يريد التحصيل على الصلح برغبة صادقة، لكن على أن تكون شروط الصلح معقولة"[3].ثم بينت تعليقات الوفد الريفي على هذه الشروط ،والتي وردت على النحو الاتي:

1-أنه لا يمكن في كل الأحوال أن يسمح الريفيون بتقدم الجند الفرنسي والإسباني، إذ تمت مذكرات الصلح. إذ لا يعقل أنهم قبل كل شيء يسلمون مراكزهم فإذا لم تنجح المذكرات أصبحوا لا قوة لهم على الدفاع

2-نزع السلاح يقع كذلك بعد الصلح مع إيفاد قوة لضبط حالة الأمن بالبلاد

3-مسألة خروج ابن عبد الكريم، لا تقع المفاوضة بعد مذكرات الصلح وحتى يتبين هل خروجه مفيد أو هو مضر لنفس فرنسا وإسبانيا ،فإذا خرج هو فمن يضمن تنفيذ الصلح

4-مبادلة الأسرى يقع كذلك بعد الصلح[4].

وأضافت النجاح في هذا الصدد قائلة: «...يوم الخميس 22أفريل(1926) ستنعقد جلسة أخرى ويتبين اثرها هل ينعقد الصلح حقيقة أو يفضل الريفيون الموت على الرضوخ إذا أصر أعداؤهم على شروطهم...» [5].

وبينت النجاح كذلك موقف عبد الكريم من شروط الصلح الأولية التي سلمها له إياه الوفد الريفي المفاوض، بقولها: «.. لكن جواب الأمير كان على غاية من المهارة كما قالت الصحف الفرنسية بأنه قبل مبادئ الصلح، التي هي الأصل ورفض قبول شروط الهدنة القاضية بتقدم الفرنسيين والإسبان نحو 7 كيلومتر، واحتلال واجهة كرت وإرجاع الأسرى وتسليم القواد الذين حاربوا. »[6].

---

[1]-المصدر نفسه

[2]-النجاح،ا"**الصلح الريفي**"،ع291،(الجمعة 1926/4/23)،ص 2

[3]-نفس المصدر

[4]-نفسه

[5]-نفسه

[6]-النجاح،"**الصلح الريفي**"، ع292،(الثلاثاء 1926/4/27)،ص2

وعندما افتتح مؤتمر وجدة للمذكرات في الصلح ،كتبت النجاح قائلة: «و المظنون أن هذا الصلح وإن كان أمره صعبا، فإنه لابد أن ينعقد لأن لكل من الفريقين رغبة كبيرة فيه. والمسائل التي تدور عليها المذكرات اليوم أربعة:

1-إبعاد عبد الكريم وأخيه من الريف

2-نزع السلاح من القبائل الريفية

3-مبادلة الأسرى

4-الإعتراف بسيادة السلطان. [(1)]

وتعلق النجاح على هذه الشروط بقولها: «..هذه هي القواعد التي حررتها إسبانيا، وفرنسا ووجهة النظر في كل منها محل نزاع كبير بين نواب الريف ونواب الدولتين، لكن إذا تنازل كلا الطرفين قليلا أمكن الصلح وأمكن الاتفاق...»[(2)].

و أشارت النجاح في عددها 292 الصادر بتاريخ1926/5/4 الى إخفاق المفاوضات في مؤتمر وجدة لرفض الوفد الريفي الشروط التي قدمتها فرنسا وإسبانيا سابقا ،حيث" وسمها بالشروط الثقيلة "، على حد تعبير النجاح [(3)].

وفي مقال أخر بعنوان" صلح الريف"، جاء فيه: "وصل المؤتمر كما أعلمنا في العدد السابق الى مضيق يصعب الخروج منه لتشدد إسبانيا وإتباع فرنسا في ذلك حول الشروط الأربعة السالفة الذكر"[(4)].

وبعدما اطلع الوفد الريفي- المنسحب من المؤتمر- الأمير ابن عبد الكريم على الشروط الإسبانية والفرنسية من جديد[(5)]،ثم عاد الى مؤتمر وجدة بقيادة آرزقان وسلم للجنرال سيمون رئيس المؤتمر رد ابن عبد الكريم مكتوبا ،و هو في نفس الوقت إجابة على الإنذار الفرنسي الإسباني الموجه له، والذي يؤكد فيه إصراره على رفضه لتلك الشروط[(6)] : «..وبما أن الفرنسيين والإسبانيين لم يحرزوا على الترقية التي يطلبونها ،فقد أشعر الجنرال سيمون بأن مذكرات الصلح قد انتهت وأن مؤتمر وجدة قد أخفق..» [(7)].

وتعلق النجاح مرة أخرى على هذا الإخفاق بقولها: «..هكذا أخفق مؤتمر وجدة والفرنسيون والاسبانيون يقولون أنه أخفق لشدة الشروط الإسبانية والفرنسية وعدم إمكانهم قبولها.و الهدنة انتهت يوم 7 ماي عند

---

(1)-النجاح،"**الصلح الريفي**"،ع293،(الجمعة 1926/4/30) ص 2

(2)-نفس المصدر

(3)-النجاح،ع294،(الثلاثاء 1926/5/4)،ص 2

(4)-للتوسع في هذا الموضوع، راجع: النجاح،"**صلح الريف**"،ع295،(الجمعة 1926/5/7)،ص 2

(5)-لما تفاقم أمر الخلاف في المؤتمر (وجدة) حاول الوفد الريفي الإتصال بالأمير لمعرفة رأيه وموقفه من تلك الشروط،ما دفع بأعضاء الوفد وعلى رأسهم: آرزقان والقايد حدو ألى السفر بحرا إلى الريف وكانت فرنسا وإسبانيا قد حددتا تاريخ 3ماي 1926 يوم انقضاء الهدنة. أنظر: المصدر نفسه،ع 295

(6)-النجاح،ع296،(الثلاثاء 1926/5/11)،ص2

(7)-نفس المصدر

منتصف الليل. وقد أخذ كل من الفريقين يجهز تجهيزاته بصفة هائلة. ولئن عادت الحرب من جديد، فإنها ستعود شديدة خصوصا في الواجهة الإسبانية. أما في الواجهة الفرنسية فلربما وقعت كذلك، ولربما لم تقع إلا عمليات بسيطة، لأن الريفيين اظهروا في المؤتمر بأن الخلاف لا يوجد كبيرا بينهم وبين الفرنسيين...» (1).

ولما تجددت الحرب بين الطرفين ،تابعت النجاح أحداثها وتطوراتها بإسهاب كبير، بقولها: «..اشتدت وطأة الحرب هذا الأسبوع، وتفاقم أمر الهجوم الفرنسي الإسباني أكثر...لكن الريفيين قد استعملوا وسائل دفاع مختلفة الشدة ،فهم من جهة لا يقاومون مقاومة عنيفة ويكتفون بالوقوف قليلا أمام أعدائهم، ثم ينسحبون، ومن جهة أخرى في بعض مواقع من الواجهة يقاومون مقاومة المستميت، ولا يسلمون ما بأيديهم من التراب إلا شبرا بشبر...» (2)

وعندما تراجعت مقاومة الريفيين علقت النجاح على ذلك بقولها: «ضاقت الأبواب في وجه زعيم الريف، ولم يجد له مخرجا من المأزق الحرج الذي وقع فيه أو بالأحرى أوقعته فيه تصاريف الوقائع العسكرية إلا مفاوضة أعدائه فأرسل مكتوبه إلى فرنسا وإسبانيا، يطلب منهما توقيف القتال وإعادة مذكرات الصلح من حيث انتهت بوجدة. لكن مجلس وزراء فرنسا قرر أنه لن يفاوض أبدا ابن عبد الكريم.... وأنه سيقع تتبعه الى أن يقضى عليه...» (3)

وتضيف: «...وكان أمير الريف قد انتقل بعد أن فقد عاصمته تارغيث إلى تراب بعض القبائل المجاورة، وكانت الجنود الفرنسية والإسبانية متمادية على تقدمها والقبائل تنفض من حولة الواحدة تلوى الأخرى...فعلم أنه خسر الصفقة، وأنه ببقائه في بلاد الريف سيجر أهلها محن وويلاتها، إذ أنه ما دام في البلاد إلا أن تتعقبه الجنود الفرنسية الإسبانية في الوقت الذي سئمت فيه أكثر القبائل أتباعه، وزال أكبر سلطانه، الذي تحصل عليه بفضل الانتصار ....ولم يبق له أي وجه إلا التسليم، لئلا يكون سببا في مصائب البلاد ونكبتها، فراسل (م.استيف) يقول أنه يسلم ويضع نفسه وماله وعياله تحت حماية فرنسا... » (4)

وفي مقال آخر تحت عنوان" مسألة الريف" أشارت فيه النجاح إلى استسلام الخطابي: «..تبين إلى أن عبد الكريم قد سلم للفرنسيين نفسه ،عندما أيقن أنه لا يستطيع أن يؤمل من وراء القتال أي أمل، ولكيلا يجر الحرب إلى داخل البلاد التي لم تقع من قبل احتلالها أبدا لأنه ما دام في الريف فالحرب تجري ولا مقدره له على دفعها فيكون على البلاد التي حاول استقلالها شرا وبلاء...» (5)

هذا، وقد كشفت النجاح عن الخسائر التي ألحقتها مقاومة الريف بالعدو الإسباني، وأن هذا الأخيرة ما كان ينتصر لو لا مساعدة فرنسا لها: «.....وقد أحرزت إسبانيا بفضل مساعدة فرنسا على حسم مشكلة لم

---

(1)-نفسه

(2)-نفسه

(3)-النجاح،ع302،(الثلاثاء 1926/6/1)،ص 2

(4)-للمزيد من الاطلاع حول ظروف استسلام عبد الكريم الخطابي ،أنظر:نفس المصدر

(5)-النجاح،ع303،(الجمعة 1926/6/4)،ص2

تزل تثير بلابلها وأحزانها منذ مدة طويلة، وهي وقوف الريف إزاءها وقفة العدو ...، وكبدها خسائر باهظة استنزفت ماليتها وأهزلت جندها ولما اضطرت فرنسا الى محاربة عبد الكريم علمت إسبانيا أن الحمل الثقيل عليها قد شرع يخف عن كاهلها، وقد قالت صحف مدريد يومئذ الأن نتحقق أنا لسنا بالمغلوبين وأن أوحالنا صفقت تتبدد قليلا لمشاطرة غيرنا في الدفاع....حتى كاد أن يدحرها الى السواحل فساءت سمعتها الحربية في العالم.... .» [(1)]

وتطرقت النجاح الى عدم استقرار المنطقة حتى بعد استسلام عبد الكريم الخطابي ،حيث بات النفوذ الاسباني مستهدفا من طرف بعض قبائل الريف ،و على عكس ذلك فإن النفوذ الفرنسي فهو في منآى عن مخاطر تلك القبائل : «..لا تزال القلاقل في بلاد الريف ولئن فقدت الحركة الريفية صبغتها الأولى التي أكسبها إياها عبد الكريم فإنها لا تزال محافظة على شكلها الواقعي، وهو الشكل الحربي ضد الاحتلال الإسباني...وهذه الحركات الجديدة إنما هي موجهة ضد إسبانيا أكثر منها فرنسا لأن قبائل الريف والجبالة ليست لها مع الدولة الفرنسية عداوة كبيرة ،إنما عداوتها الحقيقية مع إسبانيا وأسباب ذلك يرجع الى قرون ...» [(2)]
و تضيف قائلة: «...هنالك قبائل بقيت في بلاد الريف ملازمة للمقاومة بعد استسلام ابن عبد الكريم ولم تشأ أن تسلم سلاحها فبقيت مشاغبة... » [(3)]

كما أهتمت بتتبع أخبار عبد الكريم وعائلته ووصفته في بعض الأحيان بالزعيم الريفي، مشيرة إلى نفيه الى جزيرة رونيون بالمحيط الهندي. [(4)]،وأظهرت إعجابها به ،كونه" الرجل الذي أشغل بال السياسة الأوروبية منذ عام 1920،ولعب في تاريخ المغرب خصوصا وتاريخ البحر المتوسط عموما دورا خطيرا" [(5)]
وحللت التداعيات التي أفرزتها حرب الريف خاصة على مستوى العلاقات الأوروبية(اسبانيا، فرنسا، انكلترا) لاسيما بالنسبة لمشكلة طنجة[(6)] وذلك ضمن أعدادها الصادرة في سنة 1926،وبداية 1927[(7)]
ولم تتوقف النجاح عن الاهتمام بمسألة الريف حتى بعد نفي عبد الكريم الخطابي،بل نجدها تولي اهتماما منقطع النظير بمستجدات الأحداث في المنطقة الريفية في سنة 1927،مبرزة تعاطفها مع سكان المنطقة ضد الاحتلال الإسباني، من ذلك ما جاء تحت عنوان: "مات شهيدا"، أشاد من خلاله كاتبه(قسنطيني) بمقاومة خلفاء ابن عبد الكريم، الذين رفضوا الاستسلام:«... وكان على رأسهم أحمد خريرو....اشتهر في سائر قبائل الريف، وأصبح لابن عبد الكريم الذراع الأيمن، والساعد المتن المعاضد. بقي بعد استسلام أميره محافظا

(1)-عبد الحفيظ الهاشمي،."**حرب المغرب**." النجاح ع308،(الأحد1926/7/20)،ص1
(2)-النجاح،ع316،(الأحد 1926/7/11)،ص 2
(3)-النجاح،ع338،(الأربعاء 1926/9/1)،ص 2
(4)-بينت النجاح بشكل مستفيض ظروف استسلام محمد بن عبد الكريم، ونفيه رفقة أهله وذويه إلى جزيرة رويونيون بالمحيط الهندي.للاستزادة في الموضوع،أنظر: أنظر: المصدر نفسه، ص 1
(5)-نفسه
(6)-نفسه
(7)-أنظر على سبيل المثال:ع340،"**إسبانيا وجمعية الأمم**".(الأحد 1926/9/5)، ص 2.و ع367،مسألة طنجة،(الجمعة 1926/11/13)،ص 2

على بلاد الجبالة جامعا شعث بعض المقاتلين من رجال الجبل، مصمم التصميم كله على الدفاع النهائي الى أخر رجل وأخر قطرة من الدماء. ويحول الإسبانيون على التقدم، فتعرض لهم خريرو برجاله، ودارت رحى الحرب بشدة بين الطرفين، وتغلب الإسبانيون على الجبليين فثبت هؤلاء أمامهم حتى قتلوه، وكان في طليعتهم عند الموت أحمد خريرو... »[1]

وتضيف النجاح قائلة: «... لقد مات خريرو وعمره 28 عاما موتة الأبطال الشجعان، وهي في طليعة فرسانه الجبليين. ولاريب أن قبائل الجبالة بموت القائد أحمدة خريرو، قد خسرت رجل المقاومة والقتال، ولاريب انها لن تستطيع بسرعة أن تجد قائدا يقوم مقامه له نفس شهرته ونفس مهارته. ونحن نعتقد أن روح المقاومة التي كانت تبديها تللك القبائل في وجه إسبانيا قد ماتت الأن بموت هذا الرجل... »[2].

ونجد النجاح في سنة 1927،تدافع عن بطل الريف عبد الكريم الخطابي وهو في منفاه، من حلال نشرها موضوعا عن مواقفه، نقلا عن جريدة الأهرام المصرية، جاء فيه: ما يلي: «...و ليس صحيحا ما أذيع عن عبد الكريم من أنه سلم إنقاذا لنفسه ،فإنه لم يفعل ذلك الا مكرها، وهذه إحدى الإشاعات التي كان يروجها خصومه للحط من قيمته وتصويره في أقبح الصور... »[3]. ونشرت ذات الصحيفة تصريحات عبد الكريم الخطابي في منفاه بجزيرة رينيون، نقلا عن إحدى الصحف الأوروبية(الماتان) التي أكد فيها هذا الأخير رفضه الاحتلال الإسباني للريف بقوله: «...أن الريف لن يرضخ أبدا للسلطة الإسبانية وأن الريفيين ينتظرون أن تسحب إسبانيا بعض فرقها العسكرية هناك ليهاجموها الهجوم العنيف... »[4]

3-دراسة وتقييم اهتمامات النجاح بثورة الريف(1923-1926):

(1) –أشادت النجاح بثورة الريف وزعيمها عبد الكريم الخطابي في مرحلتها الاولى ضد الاحتلال الإسباني، حيث أبرزت شجاعة الريفيين واستبسالهم في المقاومة، وكثيرا ما كانت تصفهم بالمجاهدين الشرعيين في الدفاع عن سيادتهم وأرضهم ضد الاسبان الذين نعتتهم بالأعداء.

(2) -إذا كانت النجاح قد أبدت موقفا محايدا،وسلبيا في بعض الأحيان من التدخل الفرنسي في حرب الريف،بحيث تورطت بطريقة أو بأخرى في الدعاية الاستعمارية لهذا الأخير،وربما يعود ذلك إلى استراتيجيتها الإعلامية التي تقوم على المهادنة وتجنب انتقاد فرنسا كلما كانت طرفا في الصراع أو النزاع داخل الجزائر أو خارجها،إرضاء لها وضمانا لاستمرارية صدورها ،مستفيدة في نفس الوقت من تجربة الصحف الجزائرية الإصلاحية والوطنية التي تعرضت للقمع الإستعماري لما كشفت عن نزعتها الوطنية والقومية على غرار ما حدث لصحيفة المنتقد سنة 1925 لما تعاطفت مع ثورة عبد الكريم الخطابي. لذلك كانت النجاح تؤكد في

---

[1]-النجاح،ع369،(الاربعاء1926/11/18)،ص 02

[2]-نفس المصدر

[3]-النجاح ،ع399،(الأربعاء 1927/1/26)،ص1

[4]-النجاح،ع417،(الأربعاء 1927/3/9)،ص2

بعض الأحيان أن فرنسا كانت مضطرة للدخول الحرب الى جانب إسبانيا ضد الريفيين خشية من ضياع نفوذها في المغرب.

(3) –وعلى نقيض هذا الموقف انتقدت النجاح إسبانيا التي حملتها مسؤولية عدم استقرار المنطقة وأنها كانت على وشك الإنكسار لولا مساعدة فرنسا لها.

(4) –قدمت النجاح خدمة إعلامية لثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي،من خلال فضحها للقمع الذي مارسته الجيوش الاستعمارية الفرنسية والإسبانية ضد سكان الريف المقاومين أمام القراء داخل الجزائر وخارجها، لاسيما على مستوى المغرب وتونس أين كانت توزع وتتوفر على مراسلين هناك، كما كشفت الوجه الحقيقي المتطرف والحاقد للصحافة الاستعمارية الصادرة بالجزائر إزاء ثورة الريف، وأبرزت كذلك بعض الصحف الغربية(المتروبولية الفرنسية، والبريطانية والإنجليزية) في معالجتها الموضوعية لأحداث الثورة، ومواقفها المؤيدة للمطالب الشرعية للريفيين، ودعوتها المستمرة لإنهاء الحرب عن طريق مفاوضات ترضي الطرفين.

(5) –أطلعت النجاح القراء الجزائريين على أحداث حرب الريف واستبسال مقاومة عبد الكريم الخطابي ضد الجيوش الاستعمارية الإسبانية والفرنسية من خلال الأخبار والتقارير التي كانت تنقلها عن الصحافة الأوروبية والعربية المشرقية، كما دونت دون تحريف أو تعديل أحداث الثورة، ونشرتها في أركان خاصة: (صدى الصحافة العالمية)، (السياسة العامة)، (حوادث خارجية)...الخ، مساهمة بذلك في تنوير وتوعية الجزائريين بالواقع الاستعماري لأشقائهم المغربيين، لاسيما وأن الجزائريين كانوا خلال تلك الفترة محرومين من قنوات الاتصال ومصادر الأخبار في ظل الاحتكار المطلق للساحة الإعلامية من قبل الإعلام الاستعماري وامتناع الصحف الاصلاحية والوطنية الجزائرية الأخرى عن الاهتمام بمثل هذه المواضيع خشية من سطو الادارة الاستعمارية. لذلك كانت الأخبار التي تأتي بها النجاح مفيدة للجزائريين بغض النظر عن مصادرها.

(6) يجب التمييز بين المقالات والكتابات الممضية بأسماء الطاقم التحريري للجريدة على غرار صاحب الجريدة عبد الحفيظ الهاشمي،والكاتب الذي كان يمضي باسم مستعار(القسنطيني)، التي عبرت على مواقف معتدلة وفي بعض الأحيان متعاطفة مع ثورة الريف خاصة كتابات القسنطيني. وعلى نقيض من ذلك كانت الكتابات المنسوبة للصحافة الاستعمارية الصادرة بالجزائر مثل ليكو دالجي والتي كانت تتصدر ركن-العمليات العسكرية بالريف- تتميز بالتطرف والإنحياز المطلق للتدخل الفرنسي في حرب الريف.

(7) –المادة الصحفية للنجاح كانت غزيرة ومتنوعة اذ شملت مقالات ومواضيع منسوبة لأصحاب الجريدة، وأركان خاصة للصحافة الاستعمارية وأخرى للصحافة الأوروبية، وتحقيقات واستطلاعات وأحاديث، وخرائط، وافتتاحيات ،و هو ما يعكس مدى مواكبة النجاح وتفاعلها مع أحداث ثورة الريف في هذه الفترة.

خاتمة:

إن اهتمام جريدة النجاح بأحداث ثورة الريف المغربية(1923-1926) يندرج ضمن التوجه المغاربي لهذه الصحيفة خاصة، والصحافة العربية الجزائرية عامة،حيث لم تثنهما القضايا الوطنية عن الانشغال بهموم وقضايا الأشقاء في المغرب وتونس ،وليبيا لتقاسمهم مع الجزائريين ظروفا استعمارية واحدة، ووحدة المصير والأمل في التحرر واسترجاع السيادة الوطنية المفقودة هذا من جهة.وأن موقف الجريدة من سياسة فرنسا الاستعمارية سواء في الجزائر أو خارجها، فهو لا يخرج عن خط المهادنة والتأييد في بعض الأحيان في ظل الرقابة الاستعمارية الشديدة المفروضة على الصحافة لجزائرية الناطقة باللغة العربية، سيما وأن الإدارة الاستعمارية كانت ترى في استعمال اللغة العربية دفاع عن وجودها، ومن ثمة الحفاظ على مقوم أساسي للشخصية الوطنية وهو ما يتعارض مع سياسة المسخ الاستعماري الذي سعى المحتل الفرنسي الى تجسيدها بشتى الوسائل. لذلك كانت النجاح تنتهج نوع من التحايل الإعلامي لتوصيل رسالتها الإعلامية للقراء حتى تفرض وجودها وديمومتها في الساحة الإعلامية الخاضعة للرقابة الاستعمارية والاحتكار المطلق للمستوطنين هذا من جهة أخرى.

-المصادر ة المراجع

أولا-المصـادر: تم الاعتماد أساسا على جريدة النجاح التي شكلت المصدر الأساسي الأول في إنجاز الموضوع:

-جريدة النجاح:لصاحبها عبد الحفظ الهاشمي، قسنطينة(1919-1956).الأعداد التالية:

-ع165 (1924/7/11)، -ع166 (1924/7/11)، -ع174 (1924/9/12).

-ع191 (1924/7/16)، -ع192 (1924/7/23)، -ع214 (1925/6/26).

-ع215 (1925/7/3)، -ع216 (1925/7/10)، -ع217 (1925/7/17).

-ع218 (1925/7/24)، -ع219 (1925/7/31)، -ع220 (1925/8/7).

-ع225 (1925/8/25)، -ع234 (1925/9/25)،-ع239 (1925/10/16).

-ع255 (1925/12/15)، -ع265 (1926/1/19)،-ع283 (1926/3/26).

-ع288 (1926/4/9)، -ع291 (1926/4/23)،-ع292 (1926/4/27).

-ع293 (1926/4/30)،-ع294 (1926/5/4)،-ع295 (1926/5/7).

-ع296 (1926/5/11)،-ع302 (1926/6/1)،-ع303،(1926/6/4).

-ع316 (1926/7/11)،-ع338 (1926/9/1)،-ع340،(1926/9/5).

-ع369،(1927/1/26)، -ع417 (1927/3/9)،-ع491 (1927/9/7).

- ع831 (1930/1/4)،-ع834 (1930/1/8).

ثانيا-المراجـع:

1- البخاري،حمانة،(مارس،أفريل،1987)،" **الثورة العربية في الأدب الجزائري المعاصر**"، مجلة الثقافة،العدد98،الجزائر:وزارة الثقافة والسياحة

2- الجمل،عطاء الله ،1977،**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** ،مصر:مكتبة الأنجلو المصرية

3- جلال،يحي ،**المغرب الكبير(الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال)**، ج03، مصر، الاسكندرية: الدار القومية للطباعة والنشر،الاسكندرية

4- حمدان،محمد وآخرون،1995، **الموسوعة الصحفية العربية**،ج04،تونس:المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

5- حمدان،محمد،وآخرون،1997،**الموسوعة الصحفية العربية،أعلام الصحافة في الوطن العربي**،المجلد الأول، الجزء السادس،تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة.

6- الدرعي،محمد،1995، **التطورات السياسية في الوطن العربي**،ج02،الجزائر: دار مدني للطبع والنشر والتوزيع

7-ناصر،محمد،1978،**المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903 إلى 1931**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

8- مرحوم،علي، ديسمبر/يناير 1978، "**نظرة على تاريخ الصحافة العربية**"، مجلة الثقافة، ،العدد42 ،الجزائر:وزارة الثقافة والسياحة، ص 29،

8-سلمان،نور، (دون تاريخ طبع)،**الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرر**، لبنان ،بيروت:دار الملايين.

9- الصيد،سليمان ،**نفح الازهار عما في مدينة قسنطينة من الأخبار**، ط1،الجزائر 1994.

10-زهار،سعيد،2011/2010،**الحركة الوطنية الجزائرية في الصحافة الاستعمارية بين(1919-1939)**من خلال جريدة ليكو دالجي،رسالة ماجستير(غير منشورة) في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجزائر.

11- الهندي،هاني، 2012، **الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية)**، ط1، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الضريبة على الثروة في الجزائر بين معوقات التطبيق وآليات التحصيل
-اقتراح البدائل والحلول-

د. تواتي مريم - أ.معمري أسامة
جامعة البليدة 2

الملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة البحث عن المعوقات التي حالت دون إدراج الضريبة على الثروة ضمن النظام الضريبي الجزائري في طيات قانون المالية لسنة 2018، وعلى إثر هذه المعوقات تُحاول الورقة إيجاد السُبل والآليات الممكنة لإدراج الضريبة على الثروة ضمن النظام الجبائي وتطبيقها فعلياً في المستقبل القريب. فوجدنا أن تطبيق هذه الضريبة مستقبلا يبقى مرهوناً بمدى توفر آليات تحصيلها من خلال توجه الجزائر فعليا للاقتصاد الرقمي ؛ الذي سيُسهِم في عصرنة النظام الضريبي، هذا وبالإضافة الى إدخال ثقافة التصريح بالممتلكات.

الكلمات المفتاحية :الضريبة على الثروة، مشروع قانون المالية 2018، معوقات التطبيق، آليات التحصيل.

Abstract:
In this study, we try to find the possible ways and mechanisms to include the tax on wealth within the fiscal system and to apply it effectively in the near future. We found that the application of this tax in the future remains dependent on the availability of mechanisms of collection through Algeria's approach to the digital economy, which will contribute to modernizing the tax system, in addition to the introduction of the culture of property authorizatio

key words: Tax on Wealth, Bill of Finance 2018, Obstacles of Application, Collection Mechanisms.

المقدمة:

إنَّ من أهم آليات الإصلاح المطروحة على المستوى المحلى والدولي لزيادة العدالة الاجتماعية إصلاح النظام الضريبي، وبصفة خاصة الضرائب على الثروة. وتتمثل المعضلة الكبرى التي يتعين التعامل معها عند تصميم وتنفيذ الإصلاحات الضريبية فى حل التعارض الذي كثيرا ما ينشأ بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة.

وبالرجوع إلى حالة الجزائر في الوقت الراهن، وباستقراء الأوضاع الحالية فإن من أهم المشكلات والتحديات التى تواجهها الدولة (منذ سنة 2014) ارتفاع عجز الموازنة وقصور الموارد العامة للدولة،

فبات اليوم همُها هو الوفاء بمتطلبات الإنفاق الاجتماعي والاستثماري وتحقيق أهداف النمو والعدالة الاجتماعية. فها هي اليوم تعاني من فجوة ضريبية كبيرة وضعف في موارد الميزانية العامة، تزايدت حدتها بشكل تدريجي منذ مطلع سنة 2014، فأصبحت الحكومة تبحث عن موارد جديدة لتمويل الميزانية العامة من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجزائريين من خلال توزيع العبء الضريبي بعدالة من جهة أخرى. وقد قامت الحكومة في مقترحها لقانون المالية 2018 بضرورة إدخال الضريبة على الثروة ضمن النظام الضريبي والتي تندرج في إطار الإنصاف الجبائي، إلا أنه الأغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني صوّتوا لصالح إلغاء البند المقترح من قبل الحكومة حول فرض الضريبة على الثروة.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي المعوقات التي حالت دون فرض الضريبة على الثروة في مشروع قانون المالية 2018 ؟ وما هي الآليات المقترحة لتطبيقها في المستقبل القريب ؟

وتتشعب من الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأنواع الثروة الخاضعة للضريبة على الثروة ؟ وما هي الفئات المعنية بها حسب مقترح الحكومة ؟
- ما هي أسباب الجدل الكبير الواقع حول تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر؟

وكإجابات قبلية عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، اقترحنا **الفرضية الرئيسية** التالية:

- استحالة تطبيق الضريبة على الثروة في الوقت الراهن، نظرا لعدم جاهزية السلطات الضريبية لتطبيقها، في ظل تخلف النظام الجبائي الجزائري.

تتمثل **أهداف الدراسة** في توضيح مفاهيم وخصائص تطبيق الضريبة على الثروة بالمفهوم العام والواسع، والوقوف على عيوب ومزايا تطبيقها والجدل الكبير الذي يدور حاليا حول فرضها، إلا أنه يبقى الهدف الأساسي هو تبيان الصعوبات والعراقيل التي حالت دون تطبيق الضريبة على الثروة وإدراجها ضمن النظام الجبائي مطلع سنة 2018، ومن خلال هذه المعوقات البحث عن الآليات الممكنة لتطبيقها مستقبلا.

تعود **أهمية الدراسة** في توضيح الدور الذي تلعبه تطبيق الضريبة على الثروة في تحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، ومدى توفيقها في ضمان سيولة إيجابية لتمويل الميزانية العامة للدولة، في ظل المعاناة من الفجوة الضريبية ونقص موارد تمويل الخزينة العمومية.

اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي والتحليلي** في كافة إطار الورقة البحثية للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع، فالباحث بغية معالجته للموضوع الهام، اعتمد في المحور الأول على تغطية الخلفية للضريبة على الثروة كمدخل، وفي المحورين الآخرين اعتمد على التحليلات كمحاولة منه لتبسيط الموضوع والوصول لأهداف الدراسة.

ولتسليط الضوء الكامل على هذا الموضوع ارتأينا إلى دراسة معوقات تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر، والآليات الممكنة لتحصيلها، **فقسمنا البحث** كما يلي:

- **المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الضريبة على الثروة**
- **المحور الثاني: جدلية تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر -معوقات التطبيق-**
- **المحور الثالث: الآليات الممكنة لتطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر**

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الضريبة على الثروة

تعد الضريبة على الثروة من أكثر أنواع الضرائب ارتباطاً بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فهى من أقل الضرائب شيوعا، سواء فى مجال التطبيق الفعلي أو حتى فى مجال الدراسات الأكاديمية، وعلى هذا سنحاول من خلال هذا المحور أن نتناول الضريبة على الثروة -المفهوم والأشكال-، ومن تمّ نبرز أهميتها وكذا أهدافها، ثم تبين مزايا تطبيقها وكذا العيوب الناجمة عن تطبيقها[1].

أولا: الضريبة على الثروة –مفهومها وأنواعها

تعتبر الضريبة على الثروة ضريبة على الرصيد المتراكم للأصول المالية والعينية والمعنوية، وهو ما يختلف عن الضرائب المفروضة على الدخل، وبشكل عام ومتفق عليه تمثل الضريبة على الثروة ما يتم فرضه على القيمة الإجمالية للأصول التي يحوزها أعضاء القطاع العائلي، أو على نوع أو أكثر من هذه الأصول[2].

1التطور التاريخي للضريبة على الثروة : الضرائب على الثروة تعتبر من أقدم أنواع الضرائب، ومع ذلك فقد تم اهمالها نسبياً فى السنوات الأخيرة. ففى بدايات القرن العشرين قامت الدول

---

[1] سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق في مصر-**"، ورقة بحثية مقدمة في إطار متطلبات بحث "بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر" تمهيدا للنشر في "كراسات السياسات" معهد التخطيط القومي، السنة لم تذكر، ص: 3.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 4.

الاسكندنافية وبعدها الدول الأوروبية الأخرى بفرض ضرائب سنوية متواضعة على الثروة. وتبعتهم الهند فى 1957. ومع ذلك تم التخلى بشكل كبير عن هذه الضرائب فى معظم الدول الأوروبية فى العقدين الأخيرين[1].

وفى واقع الأمر أن الضرائب على حيازة الثروة تراجعت بشكل مستمر فى العقود الأخيرة. ففى 1990 كان نصف دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يفرض ضرائب سنوية على صافى الثروة، وفى 2010 لم تعد تفرض هذه الضرائب إلا فى فرنسا وفى النرويج وفى سويسرا. وقد أعادت بعض الدول الأوروبية فرض هذه الضريبة على أساس مؤقت نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية فى 2008. على سبيل المثال، أعادت ايسلاندا فرض الضريبة لفترة محددة فى 2010 بعد أن ألغتها في 2006، وكذلك أعادت اسبانيا فرض الضريبة بشكل مؤقت فى 2011 بعد أن ألغتها في 2008[2]. كما حاولت قبرص إعادة أحد أشكال الضريبة على أحد أنواع الثروة، وهي المدخرات بالبنوك كجزء من ترتيبات برنامج الإصلاح فى إطار منطقة اليورو في 2013، ولكن البرلمان رفض هذه الضريبة، وتعد هذه الأمثلة استثناءات على الاتجاه العام بتراجع الضريبة على الثروة[3].

فالواقع أن الضرائب على الثروة لم يكن لها على مدار التاريخ نفس الشعبية (القبول) التى تحظى بها الأنواع الأخرى من الضرائب، وخاصة النوعين الرئيسيين وهما الضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق والتى تمثل حصيلتهما النسبة الأعظم من اجمالى الإيرادات الضريبية فى معظم دول العالم. ومن ناحية أخرى فإن الضرائب على الثروة لا تشكل فى الدول التى تفرضها إلا نسبة ضئيلة من جملة الإيرادات الضريبية[4].

2- مفهوم الضريبة على الثروة

الضريبة على الثروة هي ذلك الاقتطاع الذي يحسب من الثروة الإجمالية للفرد، أي إجمالي قيمة الأصول المملوكة قبل خصم اي ديون أو خصوم، ويمكن أن تتضمن الثروة أصولاً مادية مثل الأرض والعقارات والسيارات وغيرها، أو أصول غير مادية مثل حقوق الملكية الفكرية والحقوق فى المعاشات. وقد تختلف الأصول من جوانب أخرى مثل أن بعض الأصول قابل للتحويل لشخص آخر وبعضها غير

---

1 Howard Glennerster, **“Why was a wealth tax for the UK abandoned? Lessons for the policy process and tackling wealth inequality”**, London School of Economics, Department of Social Policy and Centre for Analysis of Social Exclusion. 2012

2 Dieter Brauninger, **“Income and wealth taxes in the euro area. An Initial Review”**. Deutsche Bank, Research Briefing, European Integraton. August 2012.

3 The New York Times**. “Rejecton of Deposit Tax Scutles Deal on Bailout for Cyprus”**, (12/01/2018), Web site: http://www.nytimes.com/2013/03/20/business/global/cyprus-rejects-tax-on-bank-deposits.html

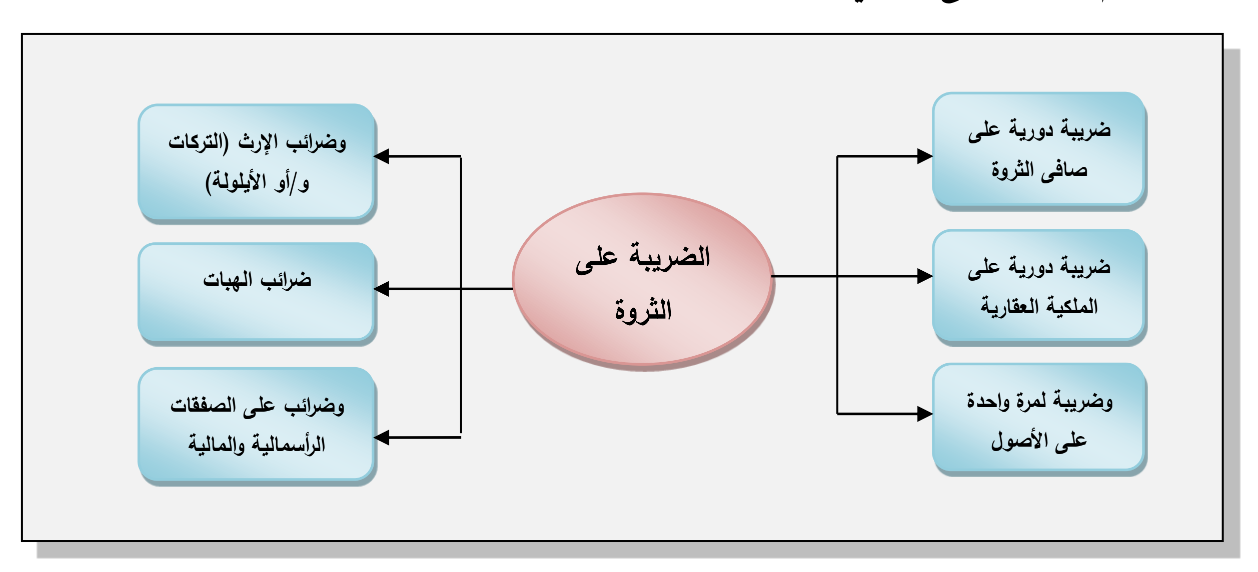
4 ibid, Op-cit.

قابل للتحويل، وبعضها منقول والبعض الآخر عقار. ويعبر مفهوم صافى الثروة عن اجمالى الثروة مخصوماً منها كل الديون[1].

3- أنواع الضريبة على الثروة

يمكن أن نجد الضريبة على الثروة في أنواع متعددة وفقاً لنوعية الأصول التى تفرض عليها ووفقاً لطبيعة ملكية هذه الأصول، يمكن إبرازها في الشكل التالي[2]:

الشكل رقم (01) : أنواع الضريبة على الثروة



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على دراسة سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق في مصر-**"، ص: 5.

ثانيا: أهمية الضريبة على الثروة وأهدافها

1- أهمية الضريبة على الثروة

تلعب الضريبة على الثروة أهمية كبيرة، فهي مناسبة لتحقيق العدالة الجبائية من خلال التوزيع المثالي للتكاليف العمومية، كما تشجع قيم التضامن والتآزر بين فئات المجتمع، وتسهم في دعم التماسك الاجتماعي، وإقرار العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة في إطار تضامني بين مختلف فئات المجتمع، كما أن لضريبة الثروة وقع سيكولوجي أكثر منه اقتصادي حيث يؤثر على نفسية

---

[1] سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق في مصر-**"، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 5

الملزمين، حين يشعرون بأن شريحة الأغنياء تعبر على نوع من التضامن اتجاه الطبقات الأخرى بواسطة هذه الضريبة. ومن مبررات تضريب الثروة المساهمة في إعادة توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة، من أجل تقليل تركيز الثروة وتراكمها في يد طبقة معينة، كما ان فرضها يسهم في تحريك الثروات المعطلة وغير المستخدمة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل، كما يمكن اعتبار الثروة مؤشر فعال لمدى قدرة الفرد على دفع الضريبة، وهي مناسبة لتأدية واجب الخدمة المقدمة من طرف الدولة لحفظ ثروات الأفراد.[1]

2- أهداف الضريبة على الثروة

تلخص دراسة لصندوق النقد الدولي الأهداف التي يمكن التطلع إلى تحقيقها من خلال فرض ضريبة على الثروة فيما يلي[2]:

الشكل رقم (02) : أهداف الضريبة على الثروة

الضريبة على الثروة تهدف إلى:				
تخفيض متواضع للتركيز الحالى فى الثروات الكبيرة	تخفيض متواضع لتركيز الثروة فى المستقبل	تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية	الآثار الإيجابية الاجتماعية والسياسية لفرض هذه الضريبة	زيادة الحصيلة الضريبية

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على دراسة Rebecca S. Rudnick, IMF. **"Tax Law Design and Drafing"**. Volume 1. 1996. Chapter 10,**Taxaton of wealth**, P: 5.

ثالثا: مزايا وعيوب تطبيق الضريبة على الثروة

[1] عبد النبي الطوسي، "**الضريبة على الثروة بالمغرب**"، مقال علمي متاح في" بيان اليوم" المغربية، يوم: 30-01-2014، متاح على الموقع: https://www.maghress.com/bayanealyaoume/40134 تاريخ التصفح: 2018/01/25 الساعة 19:35

[2] Rebecca S. Rudnick, IMF. **"Tax Law Design and Drafing"**. Volume 1. 1996. Chapter 10,**Taxaton of wealth**. P: 5, Site web: https://www.imf.org/external/pubs/nft/1998/tlaw/eng/ch10.pdf

يُثار جدل كبير حالياً فى كثير من دول العالم حول فرض الضريبة على الثروة ما بين مؤيد يرجح مزاياها ومحاسنها ومعارض لها يرجح عيوبها ومساوئها[1].

1- مزايا الضريبة على الثروة هناك كثير من الحجج القوية التى تثار لصالح فرض ضرائب على الثروة سواء أكانت على الحيازة أم على الانتقال أم على الزيادة فى قيمة الثروة، ومن أهم مزايا فرض هذه الثروة ما يلي[2]:

1.1. وجود حجج تستند إلى قاعدة العدالة الأفقية أى المعاملة المتساوية لمن لديهم نفس القدرة على دفع الضريبة. إذ ينظر إلى ضرائب الثروة على أنها مطلوبة لتكمل ضرائب الدخل، باعتبار أن القدرة الضريبية تتوقف على الدخل وعلى الثروة بغض النظر عما إذا كانت تدر دخلاً أم لا.

1.2. يرتبط بما سبق فكرة العدالة الرأسية أي تحميل ضرائب أكبر على من يملك قدرة ضريبية أكبر من خلال الضرائب التصاعدية. وباختصار فإن الضرائب على الثروة يمكن أن تخفض من عدم المساواة فى الثروة.

1.3. تأييد الضريبة على الثروة يضعه الاقتصاديون وهو فكرة **الكفاءة**. وتستند هذه الفكرة على أنه لما كانت الضريبة على الثروة تفرض على الأصول بغض النظر عما إذا كانت تدر دخلاً أم لا، فإن فرضها يشجع أصحاب الأصول على استغلالها استغلالاً منتجاً للحصول على دخل منها، لأنه يدفع عليها ضريبة، فمن غير المجدى بالتالي تركها بدون استغلال، (أي تحصيل إيرادات لتغطية عبء الضريبة).

1.4. يرى البعض أن الضريبة على انتقال الثروة يمكن اعتبارها مكملة لضرائب الدخل، حيث أن الدخل هو الزيادة فى الثروة، وأن ما يتم تحويله هو أيضاً زيادة فى الثروة ويصعب تعريضه للضريبة من خلال الضرائب على الدخل وبالتالى فإنه من الأنسب تحصيله من خلال الضرائب على انتقال الثروة[3].

2- عيوب الضريبة على الثروة

تطبيق الضريبة على الثروة أثار ذلك عدة عيوب، نذكر أهمها[4]:

1.2. الضريبة على الثروة يمكن أن تؤدى إلى هروب رأس المال، وهو ما يؤدى إلى نقص الوظائف وهجرة العقول، وبالتالى انخفاض النمو ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية. كذلك ارتفاع التكلفة الإدارية لتحصيل الضرائب على الثروة، وخاصةً الضريبة على صافى الثروة. وان كانت المشاكل الإدارية

---

[1] سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق-**"، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-، ص:8.

[2] سهير أبو العينين، مرجع سبق ذكره ، ص: 8-10.

[3] Rebecca S. Rudnick, IMF. **“Tax Law Design and Drafing”**. Op-cit.

[4] أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

فى تحصيل الضريبة على الثروة كبيرة فى الدول النامية بصفة خاصة، مما يعوق تطبيق أو جدوى الضريبة على الثروة.

2.2. إن أصحاب الثروات غير الضخمة والمجمدة فى أصول مادية قد لا يجدون ما يكفى من السيولة لدفع الضريبة، ما يدفعهم بتسليل جانب من أصولهم نحو الخارج.

3.2. فى مجال التطبيق هناك مشكلتان أساسيتان تعرقلان فرض ضريبة على الثروة، وبصفة خاصة على حيازة الثروة، وهما الإفصاح والتقييم.

المحور الثاني: جدلية تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر -معوقات التطبيق-

أثارت الضريبة على الثروة المقترحة من طرف الحكومة في مشروع قانون المالية 2018 جدلية واسعة بين مؤيد لتطبيقها نظرا لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وأهميتها في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة من جهة اخرى، ومعارض لها. فسنتناول من خلال هذا المحور الضريبة على الثروة في الجزائر -الفئات المعنية بتسديدها وكيفية توزيع العائدات المتأتية منها-، ثم توضيح الجدل الواقع في تطبيقها، ومن ثم نبرز أسباب إلغائها من مقترح الحكومة لقانون المالية 2018، وفي الأخير نوضح الآثار السلبية الناتجة عن تطبيقها.

أولا: موقع الضريبة على الثروة في النظام الجبائي للجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية المتتالية

عرف النظام الجبائي المطبق في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث يبرر المشرع تطبيقه لهذا النظام بهيكلته الحالية بأنه حتمية وأنه لم يكن هناك خيار آخر، حيث لجأت الدولة إلى تسوية بعض العراقيل الجبائية وهذا نتيجة لنقص الموارد المالية للخزينة العمومية في ظل الاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات، فجاءت الإصلاحات الجبائية المتتالية للجزائر كنتيجة حتمية للتغيرات الجذرية في البيئة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم هذا الإصلاح على عقلنة الأداء الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها للواقع الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها لإفرازات السوق مهما كانت طبيعته في بلد شهد تغيرات سياسية واجتماعية جمة[1].

إلى أنه في ظل كل هذه الإصلاحات والتعديلات الجبائية المتتالية، لم تفكر الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على تطبيق الضريبة على الثروة، فالنظام الجبائي بهيكلته وخصوصيته خال من الضريبة على الثروة.

ولكن مؤخرا ومنذ مطلع سنة 2014 أين شهد انخفاض حاد لأسعار المحروقات، ما أدى ذلك إلى انخفاض في الموارد المالية للخزينة الدولة، أقرت الحكومة الجزائرية في قانون المالية لسنة 2018، على

---

[1] بن عياد صورية، "**الجباية والتنمية الإقتصادية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص مالية-، المركز الجامعي زيان عاشور– الجلفة-، 2004-2005، ص: 75.

فرض "الضريبة على الثروة" للمرة الأولى في تاريخ البلاد، بعدما رفضت إقرارها خلال عرضها في السنوات الماضية، مكتفية بـ "الضريبة على الممتلكات" التي كانت تشمل السيارات والعقارات[1].

ثانيا: إلغاء الضريبة على الثروة من مشروع قانون المالية 2018

أقرت الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2018، على تطبيق الضريبة على الثروة، في خطوة تهدف إلى البحث عن السبل لتأمين مصادر جديدة للتمويل بعد الانخفاض الحاد في إيرادات الطاقة.

لكن تعرضت مساعي الحكومة بفرض هذه الضريبة على أصحاب الثروة لانتكاسة شديدة، بقرار اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني بإلغائها من مشروع قانون المالية لسنة 2018 في إطار سياستها فرض عدالة اجتماعية بين الجزائريين. فقررت اللجنة المالية بالمجلس الشعبي في قراءتها الأخيرة للقانون المالية 2018، إسقاط مقترح الحكومة من أساسه وهو فرض الضريبة على الثروة في الجزائر. وقد كانت الأغلبية لأعضاء اللجنة قد صوّتوا لصالح إلغاء المادة المقترحة من قبل وزارة المالية[2]، وهذا لأسباب عديدة سنبرزها لاحقا.

ثالثا: نوع الثروة الخاضعة للضريبة، الفئات المعنية بها وكيفية توزيع العائدات المحققة من الضريبة

تضمن مشروع قانون المالية 2018 إدخال ضريبة على الثروة من خلال تحديد نوع الثروة الخاضعة لهذه الضريبة و الجدول و وجهة مداخيل هذه الضريبة.

تحدد نسبة الضريبة على الثروة بداية من تراكمات مالية تمثل معيارا للثراء، حيث كانت ستدعم الخزينة العمومية بموارد مالية هامة، إلى أنه المادة المحددة لذلك تم التصويت بالأغلبية الساحقة بإلغائها، فتبخرت بذلك الملايير من التحصيلات المتوقعة. وتمثل الأملاك المعنية أساسا في الأملاك العقارية وسيارات الخواص التي تفوق سعتها 2000 سم^3 (بنزين) و 2200 سم^3 (المازوت) والياخوت، سفن النزهة، خيول السباق، الطائرات السياحية والقطع الفنية التي تفوق قيمتها 500000 دج وكذا

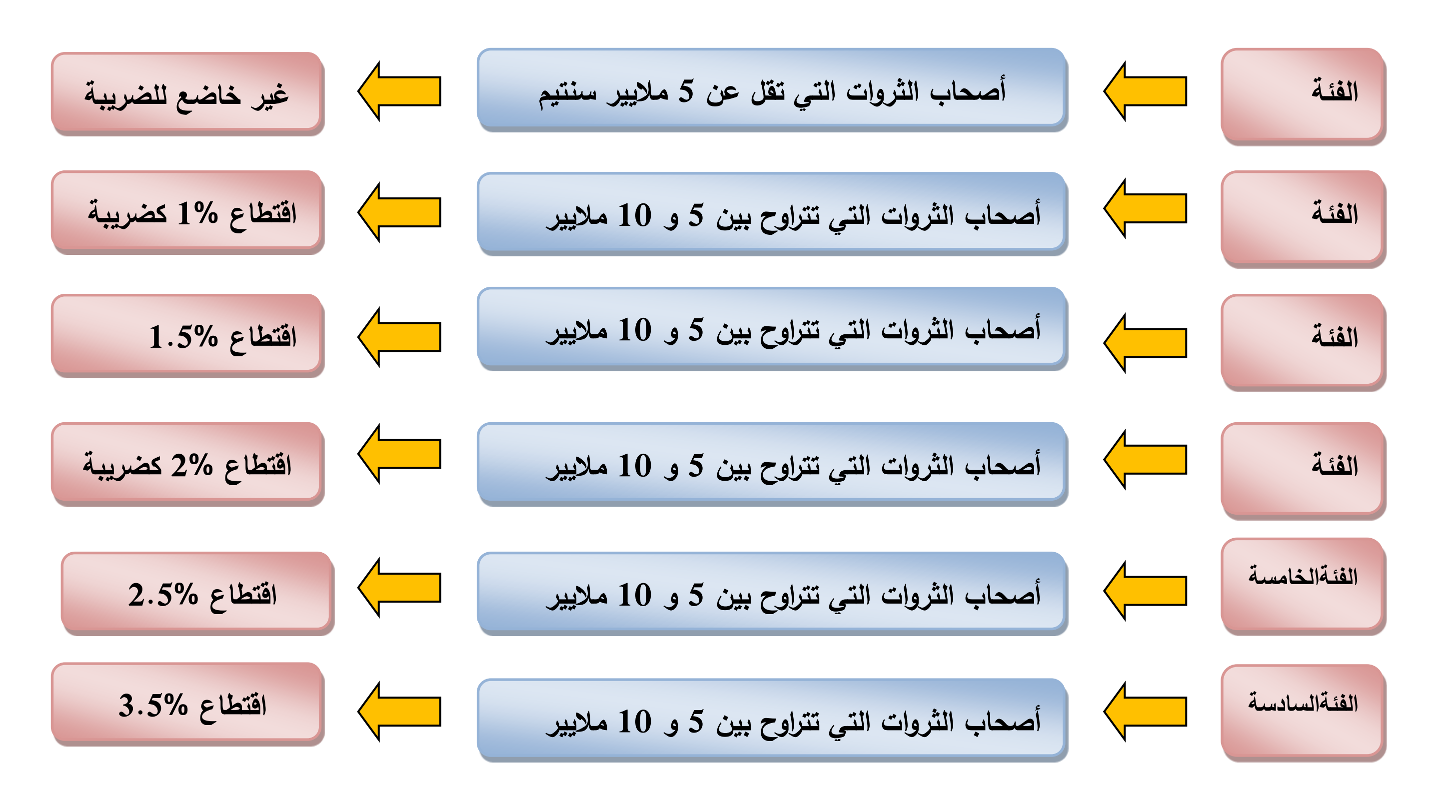
[1] حمزة كحال، "**الضريبة على الثروة -شكوك حول آلية التحصيل**-"،مقال علمي متاح في موقع "العربي"، 30 سبتمبر 2017، الرابط الإلكتروني: الضريبة-على-الثروة-في-الجزائر-شكوك-حول-آلية-التحصيل/https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/9/29 ، تاريخ التصفح: 2018/01/26، 21:44

[2] ج.فنينش، "**لا ضريبة على الثروة**"، مقال علمي متوفر في موقع "الخبر"، 18 نوفمبر 2017، الرابط الإلكتروني: لا-ضريبة-على-الثروة/http://www.elkhabar.com/press/article/128967 ، تاريخ التصفح: 2018/01/26، 22:06.

المجوهرات والأحجار الكريمة و المعادن النفيسة حسب نص مشروع القانون، وفي المقابل، تعفى السكنات الرئيسية من هذه الضريبة[1].

أما فيما يتعلق بالفئات المعنية بتسديد الضريبة على الثروة فكان مقررًا لو تم تمرير المادة في قانون المالية وتطبيق الضريبة بداية مطلع سنة 2018، كان مقررا أن توجه لفئات معينة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : الفئات المعنية بالضريبة وتوزيعها حسب النسب



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على نص مقترح الحكومة لمشروع قانون المالية 2018، المتحصل عليه من موقع المديرية العامة للضرائب DGI، " **مشروع قانون المالية 2018 : ما تنص عليه الضريبة على الثروة**"، الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453

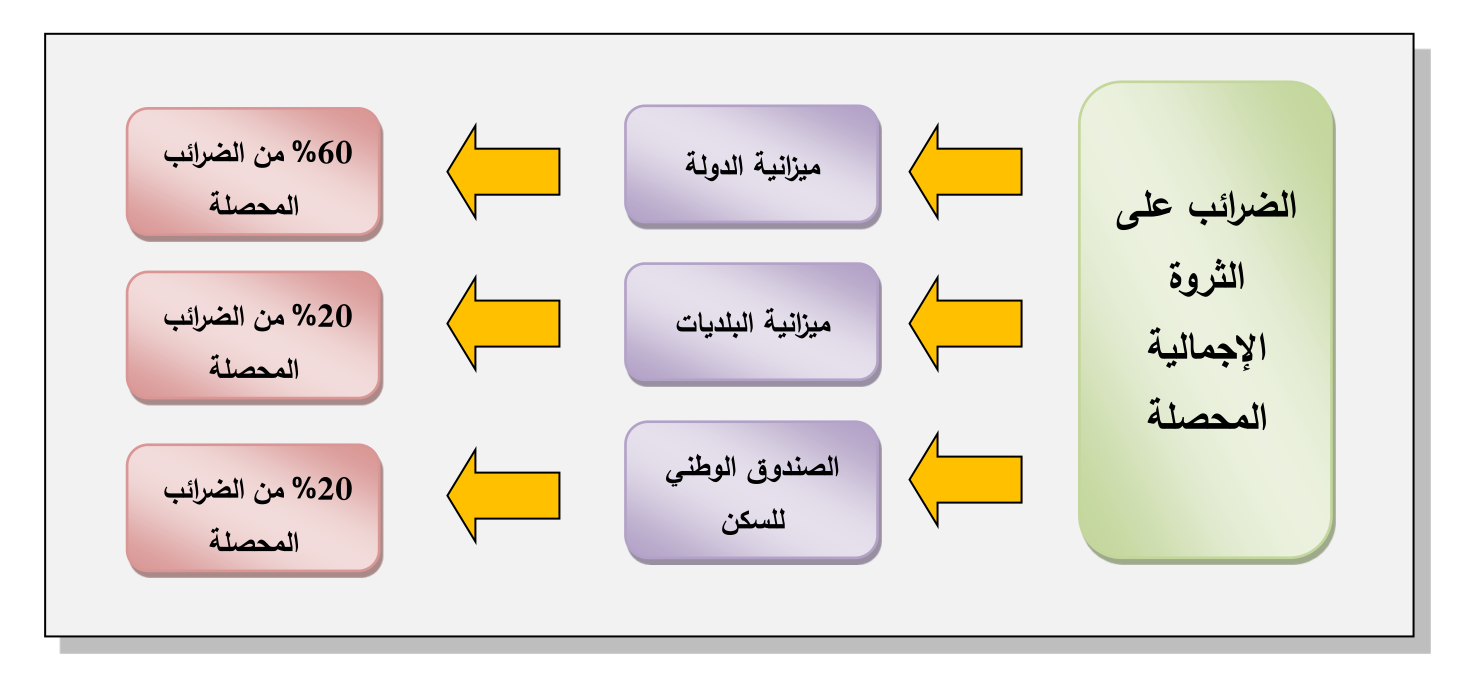
يتبين لنا من هذا التقسيم أن الأشخاص الذين يمتلكون ثروة أقل من 5 ملايير سنتيم غير معنيين بدفع الضريبة على الثروة فهم معفيين من دفعها، وفي هذا الاتجاه تم اقتراح تغيير تسمية "الضريبة

[1] موقع المديرية العامة للضرائب DGI، " **مشروع قانون المالية 2018 : ما تنص عليه الضريبة على الثروة**"، الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453

على الأملاك" إلى "الضريبة على الثروة" بهدف السماح للمجتمع بفهم بأن هذه الضريبة تمس الطبقة الغنية فقط والتي تفوق ثروتهم 5 ملايير سنتيم. وبخصوص الفئات المعنية بدفع الضريبة على الثروة فنسبة الرسم تتراوح ما بين 1% و 3.5% حسب قيمة الثروة.

أما العائدات المحققة من الضريبة على الثروة، فقد كان مقرر حسب مقترح الحكومة المقدم في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2018، توزيعها على ثلاثة (03) أجزاء، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : توزيع عائدات الضرائب المحققة حسب الاحتياجات



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على نص مقترح الحكومة لمشروع قانون المالية 2018، المتحصل عليه من موقع المديرية العامة للضرائب DGI، " **مشروع قانون المالية 2018 : ما تنص عليه الضريبة على الثروة**"، الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453

يتبين من خلال الشكل بأن توزيع العائدات المتأتية من الضريبة على الثروة في مجملها توزع على ثلاث ميزانيات، حيث تم تخصيص 60% منها وتوجهها كتمويل لميزانية الدولة، في حين تم تخصيص 20% من العائدات إلى ميزانية البلديات (الجماعات المحلية les communes)، وهذا ما يثبت أن الضريبة على الثروة تعتبر كمصدر من مصادر الجماعات المحلية، فيما يتم توجيه الباقي إلى الصندوق

الوطني للسكن، نظرا لكون الجزء الأكبر من عائدات الضريبة على الثروة تُحصَّل من العقارات (السكنات).

رابعا:الأسباب الجوهرية في إلغاء الضريبة على الثروة من مشروع قانون المالية 2018 -معوقات التطبيق-

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2018، أكّد البرلمانيون استحالة تطبيق الضريبة على الثروة في الوقت الراهن، نظرا لعدم جاهزية السلطات الضريبية لتطبيقها، في ظل تخلف النظام الجبائي الجزائري. وقال عضو في اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني عقب مناقشة قانون المالية 2018: "عند القراءة الأولى لمشروع قانون المالية، تم التصويت بالرفض من قبل الأعضاء، وخلال النقاش العام وقفنا على تحفظات كثير من المتدخلين، وبالتالي كان علينا أن نلغي المادة المقترحة من قبل الحكومة." وتابع عضو اللجنة: "رأينا أنه لا حاجة لفرض هذه الضريبة في الوقت الحالي، لعدم وجود جدوى من وضع تشريع غير قابل للتطبيق، وأمام الحكومة فرصة لإعادة برمجة المقترح متى انتهت من مشاريع عصرنة النظام الجبائي، وخصوصا توفير بنك معلومات بخصوص الثروة" [1].

يرى خبراء في الاقتصاد أن استحداث ضريبة على الثروة التي وردت لأول مرة في مشروع قانون المالية 2018 تدخل في إطار الإنصاف الضريبي، غير أنهم أكدوا صعوبة تحصيلها في الوقت الحالي[2]، وتعود أسباب ذلك إلى:

1- التنظيم الحالي وطريقة عمل الإدارة الجبائية: يعتبر عمل الإدارة الجبائية حاليا من أبرز أسباب فشل تشريع الضريبة على الثروة وتطبيقها واقعياً في الوقت الراهن، فلا يمكن إحصاء كافة الأثرياء في الوقت الحالي، نظرا لتأخر النظام المعلوماتي، وعدم تحديثه[3].

2- ثقافة التصريح بالممتلكات: تعتبر ثقافة التصريح بالممتلكات غائبة في الجزائر على جميع المستويات، فيتحايل بعض الأثرياء في عدم تقديم تصريح حقيقي بخصوص ممتلكاتهم ولجوء البعض الآخر لتحويل أموالهم إلى الخارج[4].

[1] زولا سومر، "**من الصعب تطبيق ضريبة على الثروة في غياب التصريح بالممتلكات**"، يوم 2018/01/28 ، الرابط الإلكتروني: https://el-massa.com/dz/ الحدث/الوطن/من-الصعب-تطبيق-ضريبة-على-الثروة-في-غياب-التصريح-بالممتلكات

[2] زولا سومر، نفس المرجع السابق .

[3] إسماعيل للماس، "**من الصعب تطبيق ضريبة على الثروة في غياب التصريح بالممتلكات**"، الرابط الإلكتروني: -https://el massa.com/dz/ الحدث/الوطن/من-الصعب-تطبيق-ضريبة-على-الثروة-في-غياب-التصريح-بالممتلكات.

[4] نفس المرجع أعلاه

3- مشكلة التقييم: لتحديد القيمة الحقيقية للعقار في تاريخ معين يجب توفر القيمة السوقية له[1]، بكل مصداقية وهذا لا يكون إلاّ إذا توفر سوق مالي نشط، وبما أن الجزائر لا تتوفر على هذا السوق فبالتالي لا يمكن تحديد قيم العقارات بكل دقة ومصداقية.

4- مشكلة الشفافية والإفصاح: ذلك من السهل إخفاء الكثير من عناصر الثروة سواء كانت مادية كالمجوهرات أو معنوية مثل الحسابات في البنوك[2].

5- اتساع دائرة السوق الموازية: يحاول بعض الأثرياء ممارسة بعض النشاطات الخفية بهدف تجنب القوانين الضريبية وبالتالي تكوين ثروات يستحيل إحصائها، مع غياب آليات تحديدها[3].

6- عدم وجود جدوى من وضع تشريع غير قابل للتطبيق على أرض الواقع: لا بد من الحكومة الاستفادة من التجارب السابقة في تشريع القوانين دون دراسة مفصلة قبلية للبيئة التي سيشرع فيها القانون، فإذا كانت البيئة لا تسمح بتطبيق تشريع، فمن المستحسن عدم تشريعه[4].

خامسا: الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر

تطبيق الضريبة على الثروة واقعيا في الجزائر، من شأنه أن يخلق آثار سلبية أهمها:

1- فرار رؤوس الأموال إلى الخارج: من الممكن أن تؤدي الضريبة على الثروة إلى انتقال رؤوس الأموال للخارج، كما حدث في دول أخرى عملت بهذه الضريبة كفرنسا، زيادة ومنه نقص الوظائف وهجرة الأدمغة وبالتالي انخفاض الحصيلة الضريبية[5].

2- زيادة التهرب الضريبي: تطبيق الضريبة على الثروة، سيؤدي ذلك لانتهاج أغلبية الأثرياء إلى استخدام طرق غير قانونية بهدف إخفاء ثروتهم قصد التهرب من دفع الضرائب، كما أن جل الأثرياء لا يقدمون تصريحات حقيقية بخصوص أملاكهم، وأغلبهم يحوّلون أموالهم إلى بنوك أجنبية بأوروبا وبالتالي فمن الصعب تعريف كل الأثرياء وتطبيق هذه القوانين عليهم لإجبارهم على دفع الضريبة على ثروتهم[6].

---

[1] سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق-**"، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-، ص:11.

[2] سهير ابو العينين، نفس المرجع، ص:10-11.

[3] حمزة كحال، "**الضريبة على الثروة -شكوك حول آلية التحصيل-**"، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

[4] ج.فنينش، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

[5] سهير ابو العينين، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[6] زولا سومر، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

3- الإضرار بسوق العقارات في الجزائر: وهو السوق المعني أساساً بتطبيق الضريبة على الثروة[1].

4- الضغط الجبائي على المكلف بالضريبة على الثروة: حيث سيقلل المكلف بالضريبة من العزيمة والطموح في تشكيل ثروة بشفافية، وسيجبره على تكوينها عن طريق التبييض[2].

المحور الثالث: الآليات الممكنة لتطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر

لتحقيق مقترح الحكومة بإدراج الضريبة على الثروة في النظام الجبائي، يتطلب بالدرجة الأولى تهيئة المناخ، وتوفر بيئة تسمح بتطبيق هذه الضريبة، مع توفر آليات لتحصيلها. وفي سبيل تحقيق ذلك سنقوم من خلال هذا المحور تبيان واقع توجه الجزائر للاقتصاد الرقمي، ثم نبرز الآليات الممكنة والضرورية لإدراج الضريبة على الثروة في النظام الجبائي، وتحقيق مساعي الحكومة بتطبيقها بشكل رسمي.

أولا: حتمية توجه الجزائر نحو الاقتصاد الرقمي

مازالت الجزائر تحاول استدراك ما فاتها واللحاق بالركب الحضاري المتعولم لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، إلا أنها مجبرة على تحضير آليات الانتقال الإيجابي نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد الجديد القائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي وميزة تنافسية، رغم عدم القدرة على مواجهة افرازات العولمة من خلال نقص الاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، وهجرة ألمع الأدمغة نحو الخارج، وغيرها من معوقات الاندماج في اقتصاد المعرفة[3].

أمام هذا الوضع لم يبق للسلطة الاقتصادية و العلمية الجزائرية اي مجال للتردد او المماطلة، فهاهي تسعى فعلا للاندماج بسرعة و بشكل ايجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو هذا الاقتصاد الجديد[4].

من خلال ما تقدم نرى بأن تبني الجزائر للاقتصاد الرقمي أو ما يعرف باقتصاد المعرفة، أصبح أمرا إجباري لا مفر منه، حيث هذا التبني سيمس النظام الجبائي بالدرجة الأولى، من خلال عصرنة الأنظمة الجبائية، وتطوير الشبكة المعلوماتية (تبني أنظمة المعلومات العصرية المواكبة لتكنولوجيا المعلومات)، كما يسمح بالتنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى (ادارة الجمارك، إدارة البنوك...).

---

[1] ج.فنينش، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

[2] زولا سومر، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

[3] جمال سالمي ، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، العدد الثامن، جوان 2005، ص:2.

[4] غنية بركات ، "**الإقتصاد المعرفي -وضعية الجزائر-**"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2008/2007، ص: 3.

ثانيا: ثمانية (08) آليات ممكنة لتطبيق الضريبة على الثروة واقعياً في الجزائر

لإدراج الضريبة على الثروة في النظام الضريبي، لا بد من توفر ثمانية آليات مقترحة وهي كالتالي:

1- إعطاء أهمية أكبر للرأس المال الفكري: لضمان إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات ومواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، للوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة مما سيسمح بالاندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة. وتتجلى أهمية إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية ونماءها ونجاحها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية[1].

مما سبق، يمكن أن يستفاد من امكانية استغلال رأس المال الفكري في إبداع الموظفين داخل الإدارة الجبائية، من خلال مثلا تطوير برامج معلوماتية موجهة للإدارة، كتطوير برامج تسمح في تصريح الضرائب عن بعد، فما يُعاب اليوم من أنظمة الرقابة الداخلية في الإدارات بما فيهم الإداراة الجبائية، هو وجود إجراءات وظوابط متكررة لا تسمح للموظف بتفجير طاقته الفكرية وخلق الإبداع، وعليه يستوجب الاستثمار في الرأس المال الفكري.

2- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية: من خلال خلق صناعة محلية لبرامج معلوماتية وتوجيهها للهيئات المكلفة بالإحصاء عن بيانات الأصول التي يمتلكها القطاع العائلي، كما توجه كذلك للإدارة الجبائية. يسهم هذا في تعظيم المنافع واستغلال تكنولوجيا المعلوماتية من جهة، كما يخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل وأساليب الانتاج، وتسهيل عملية الحصول على المعلومة بكل دقة وفي الوقت المناسب[2].

3- عصرنة النظام الجبائي الجزائري -تبني أنظمة معلومات عصرية-: إصلاح وتطوير نظم المعلومات وأساليب تقييم الثروة وتقدير الضرائب، وضرورة الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المعلوماتية العصرية المعتمدة على التكنولوجيا المعلوماتية.

---

[1] جمال سالمي ، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 11.

وفي هذا السياق من المطلوب أن يتضمن البحث الدقيق للدخل والإنفاق الذى تجريه الهيئة المكلفة به، بهدف تحديد البيانات عن الأصول التى يمتلكها القطاع العائلى بدقة لا متناهية، وإتباع الإجراءات والمناهج الكفيلة بزيادة درجة الاستجابة لإعطاء هذه البيانات من جانب الأثرياء ذات الدخل العالي[1].

4- إدخال ثقافة التصريح بالممتلكات: قصد تطبيق الضريبة على الثروة، يجب على وكلاء السيارات تزويد الإدارة الجبائية بقائمة مفصلة (الاسم والعنوان) للزبائن الذين اقتنوا سيارات سياحية يتجاوز سعرها 10 مليون دج. كما يتعين على بائعي المجوهرات إرسال قائمة مفصلة للإدارة الجبائية حول الأشخاص الذين اشتروا مجوهرات. كما يخضع محافظي البيع لنفس الإلزام عندما يتعلق الأمر بزبائن اقتنوا أشياء قيمة خلال عمليات البيع بالمزاد. من جهة أخرى، يجب على مصالح الجمارك تزويد الإدارة الجبائية بكشف مفصل لعمليات الاستيراد من طرف الخواص والسيارات التي تفوق قيمتها 10 ملايين دج والياخوت و سفن النزهة و مقطورات و خيول و طائرات سياحية و مجوهرات و أحجار كريمة ولوحات لكبار الرسامين[2].

5- تنشيط السوق المالي (البورصة): بورصة الجزائر اليوم مازالت سوق غير نشط، لا تتوفر فيها القيم الحقيقية للعقارات على وجه الخصوص، فيستحيل تحديد هذه القيم بمصداقية وموثوقية، وعليه لا يمكن تقييمها وفق القيمة السوقية، وبالتالي لا يمكن أن تتحدد ثروة الشخص المكلف بالضريبة على الثروة نظرا لغياب آلية التقييم. وعليه لتحديد الوعاء الضريبي بكل دقة لابد من تنشيط السوق المالي (بوصة الجزائر)، ومنه يكون الأساس في تحديد الثروة عادل.

6- تشديد إجراءات الرقابة الجبائية: تمارس الإدارة الجبائية مجموعة من العمليات قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات الكتابية من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التهرب عن دفع الضريبة[3].

كما نقترح في هذا الخصوص اعتماد التصريح عن بُعد وكذا الدفع عن بُعد، أو ما يسمى بـ "**التصريح الإلكتروني**" وهو ما يجنب دافعي الضرائب التنقل وتضييع الوقت[4].

---

[1] سهير أبو العينين، مرجع سبق ذكره، مستنبط من "**شروط نجاح التعديلات الضريبية المقترحة والإصلاح الضريبي بشكل عام**". -بتصرف-، ص: 28.

[2] موقع المديرية العامة للضرائب DGI، " **مشروع قانون المالية 2018 : ما تنص عليه الضريبة على الثروة**"، مرجع سبق ذكره، الرابط الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21-2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453

[3] صالح حسن كاظم، "**التهرب الضريبي -ضرورة ملحة في الحد من الفساد-**"، قسم البحوث والدراسات -دائرة الشؤون القانونية-، عدم ذكر السنة، ص: 43.

[4] عبد الرحمان بن خالفة، مرجع سبق ذكره، -بتصرف-.

7- تبسيط الاجراءات والقوانين الضريبية مع تبني سياسة الردع في آن واحد: وجب على المشرع الضريبي أن يتفادى أدنى إزعاج ممكن للمكلف لكي لا يستفزه فيلجأ إلى التهرب من دفع الضريبة، ولا يتحقق له ذلك إلا بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بفرض الضريبة وحساب مقدارها وتحصيلها، لذا يجب أن يعتمد التشريع على لغة بسيطة ومتناسقة ويحاول من خلالها التقرب إلى المكلفين وتسهيل إجراءات التزامهم اتجاه الإدارة الضريبية، وبالتالي فتبسيط لغة النصوص تُسهم في تجنب التفسيرات الفردية التي تختلف من فرد إلى آخر، فبها يتوقف نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب[1]. وفي نفس الوقت بات لزاماً على مصلحة الضرائب تبني سياسات الردع في حق المتهربين عن دفع الضرائب.

8- التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى: وهذا من خلال تحقيق الاتصال والترابط بين الإدارة الجبائية والإدارات الاخرى (إدارة الجمارك، إدارة البنوك....)، وذلك بتقديم هذه الادارات بطلب للإدارة الجبائية بخصوص مؤسسة قيد التحقيق سواء أكانت مؤسسة خاصة أو عامة، من أجل معرفة قيمة السلع (المصدرة أو المستوردة) ومقارنتها بتلك المصرح بها، لتوضيح الفروقات إن وجدت وذلك لما لها من إمكانية استقصاء للمعلومات بشأن حركة رؤوس الأموال والتحويلات المشبوهة من قبل المؤسسات المالية، باعتبارها حلقة وصل بين الداخل والخارج،كما تلزم إدارة الجمارك التبليغ التلقائي للإدارة الجبائية بكل المعلومات التي تخص الاستيراد الأثرياء[2].

خاتمة:

أثار مقترح الحكومة في مشروع قانون المالية 2018 جدلية واسعة حول تنفيذ تطبيق الضريبة على الثروة بداية مطلع سنة 2018، فكانت كلمة السلطة التشريعية عند مناقشة هذا المشروع بالرفض واستحالة تطبيق هذه الضريبة واقعيا نظرا لعدم كفاية التشريع الجبائي من جهة وعدم توفر الآليات الممكنة لتحصيلها من جهة أخرى.

فالإصرار المتواصل من قبل الحكومة لسنوات حول تطبيق الضريبة على الثروة يرجع بالأساس لكونها مصدر جديد لتمويل خزينة الدولة في ظل العجز لها، ولو أنها لا تشكل حجما كبيرا مقارنة بالضرائب الأخرى، وكذلك لتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى **النتائج** التالية:

---

[1] ناصر مراد، "**فاعلية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 165.

[2] عبد الرزاق عباس ، "**التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي**"، دار الهدى -الجزائر-، لم يتم ذكر سنة النشر، -بتصرف-، ص: 72.

1. تلعب الضريبة على الثروة أهمية كبيرة، فهي مناسبة لتحقيق العدالة الجبائية من خلال التوزيع المثالي للتكاليف العمومية، كما تعتبر مصدرا هاما لتمويل خزينة الدولة التي تعاني العجز في ميزانيتها.

2. تهدف فرض الضريبة على الثروة بالخصوص إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الحصيلة الضريبية؛ كما تسهم في تخفيض متواضع للتركيز الحالي في الثروات لمختلف الشرائح.

3. فرض الضريبة على الثروة يحقق عدة مزايا ومحاسن أهمها أنها تسهم في تحقيق العدالة الأفقية والمعاملات المتساوية لمن لديهم نفس القدرة على دفع الضريبة، أي تحميل ضرائب أكبر على من يملك قدرة ضريبية أكبر من خلال الضرائب التصاعدية، فتسهم في التخفيض من عدم المساواة في الثروة.

4. تطبيق الضريبة على الثروة تنجر عنها عدة عيوب على رأسها هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، مما يؤدي ذلك إلى نقص الوظائف وهجرة العقول، وبالتالي انخفاض النمو ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية، كذلك من عيوبها زيادة التهرب الضريبي من خلال انتهاج أغلبية الأثرياء إلى استخدام طرق غير قانونية بهدف إخفاء ثروتهم قصد التهرب من دفع الضرائب .

5. تناول مشروع قانون المالية لسنة 2018 (قبل مناقشته على مستوى البرلمان بغرفتيه) اقتراح الحكومة في إدخال ضريبة جديدة للنظام الجبائي لأول مرة، تتمثل في الضريبة على الثروة، تدخل في إطار الإنصاف الضريبي.

6. إسقاط مقترح الحكومة من أساسه حول فرض الضريبة على الثروة، بتصويت الأغلبية لأعضاء اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني بإلغائها من مشروع قانون المالية لسنة 2018، وبالتالي تعرض مساعي الحكومة بفرض هذه الضريبة على أصحاب الثروة لانتكاسة شديدة.

7. إلغاء الضريبة على الثروة من مشروع قانون المالية 2018 جاء ليؤكد من استحالة تطبيقها في الوقت الراهن، نظرا لعدم جاهزية السلطات الضريبية لتطبيقها، في ظل تخلف النظام الجبائي الجزائري، ولعدم وجود جدوى من وضع تشريع غير قابل للتطبيق.

8. كذلك من الأسباب المساهمة في إلغاء الضريبة على الثروة نذكر:

❖ **التنظيم الحالي وطريقة عمل الإدارة الجبائية حاليا:** حيث لا يمكنه من إحصاء كافة الاثرياء.

❖ **ثقافة التصريح بالممتلكات**: فهي غائبة في الجزائر، فيتحايل بعض الأثرياء في عدم تقديم تصريح حقيقي بخصوص ممتلكاتهم ولجوء البعض الآخر لتحويل أموالهم إلى الخارج.

❖ **مشكلة التقييم:** عدم توفر قيمة السوقية للعقارات، نظرا لعدم توفر سوق مالي نشط، وبالتالي يستحيل تقييم هذه العقارات وإعطائها قيمة حقيقية.

❖ **مشكلة الشفافية والإفصاح:** من خلال إخفاء الكثير من عناصر الثروة وعدم الإفصاح عنها.

❖ **اتساع دائرة السوق الموازية:** حيث يحاول بعض الاثرياء في ممارسة بعض النشاطات الخفية بهدف تجنب القوانين الضريبية وبالتالي تكوين ثروات يستحيل إحصائها مع غياب آليات تحديدها.

من خلال ما سبق يمكن وضع جملة من **التوصيات**، نبرزها كالتالي:

1. التوجه الفعلي والحقيقي نحو الاقتصاد الرقمي؛

2. حتمية عصرنة النظام الجبائي بمختلف هيكلته من خلال تبني أنظمة معلومات عصرية مواكبة لتكنولوجيا المعلومات؛

3. الاستغلال الأمثل للرأس المال الفكري في تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية تلبية لمتطلبات النظام الجبائي لعصرنته؛

4. توفير بنك معلومات بخصوص الثروة؛

5. إيجاد ميكانيزمات ناجعة لتحسين التحصيل الجبائي العادي؛

6. إدخال ثقافة التصريح بالممتلكات؛

7. تنشيط السوق المالي (بورصة الجزائر)، بهدف التقييم الدقيق للعقارات والممتلكات المادية المسعرة في البورصة، فتنشيط بورصة الجزائر معناه توفر قيم سوقية بكل دقة ومصداقية، ومنه تتحدد ثروة الشخص المكلف بالضريبة على الثروة بكل دقة انطلاقا من القيمة السوقية لها، وعليه يكون الأساس في تحديد الثروة أمرا عادلاً.

8. الممارسات السليمة في الافصاح عن الممتلكات بكل أنواعها؛

9. التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى (إدارة الجمارك، إدارة البنوك،....)؛

10. اعتماد التصريح عن بُعد وكذا الدفع عن بُعد، وهو ما يجنب دافعي الضرائب التنقل وتضييع الوقت؛

11. محاربة السوق الموازية، في محاولة لإحصاء كافة الثروات.

في الأخير، نشير إلى أنه أمام الحكومة فرصة لإعادة برمجة المقترح (فرض الضريبة على الثروة) متى انتهت من مشاريع عصرنة النظام الجبائي، هذا إن كانت هناك جدية في التوجه نحو عصرنة هذا النظام من خلال تكاثف الجهود صراحة، وتسخير كافة الإمكانات المادية، المالية والبشرية، في سبيل عصرنة النظام الجبائي، ما يسهم ذلك بشكل كبير في إمكانية تطبيق الضريبة على الثروة بشكل فعلي.

المراجع:

أ. بالعربية:

1. ج.فنينش (2018/01/26) ، "**لا ضريبة على الثروة**"، مقال علمي، الرابط الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/128967/لا-ضريبة-على الثروة

2. جمال سالمي (2005)، "**سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، العدد الثامن، جوان.

3. حمزة كحال (2018/01/26) ، "**الضريبة على الثروة -شكوك حول آلية التحصيل-**"، مقال علمي متوفر في موقع "العربي"، الرابط الإلكتروني: الضريبة-على-الثروة-في-الجزائر-شكوك-حول-آلية-التحصيل/https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/9/29-

4. زولا سومر(2018/01/28) ، "**من الصعب تطبيق ضريبة على الثروة في غياب التصريح بالممتلكات**"، الرابط الإلكتروني: /https://el-massa.com/dz الحدث/الوطن/من-الصعب-تطبيق-ضريبة-على-الثروة-في-غياب-التصريح-بالممتلكات

5. سهير أبو العينين، "**الضرائب على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية –المفاهيم وإمكانيات ومشكلات التطبيق في مصر**"، ورقة بحثية مقدمة في إطار متطلبات بحث "بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر" تمهيدا للنشر في "كراسات السياسات" معهد التخطيط القومي.

6. صالح حسن كاظم (عدم ذكر السنة) ، "**التهرب الضريبي -ضرورة ملحة في الحد من الفساد-**"، قسم البحوث والدراسات -دائرة الشؤون القانونية-.

7. صورية بن عياد (2004-2005) ، "**الجباية والتنمية الإقتصادية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص مالية-، المركز الجامعي زيان عاشور–الجلفة-.

8. عبد الرزاق عباس(لم يتم ذكر سنة النشر) ، "**التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي**"، الجزائر، دار الهدى.

9. عبد النبي الطوسي(2018 /01/25) "**الضريبة على الثروة بالمغرب**"، مقال علمي متاح في موقع " بيان اليوم" المغربية يوم: 30-01-2014، متوفر على الموقع: https://www.maghress.com/bayanealyaoume/40134

10. غنية بركات (2008/2007)، "**الإقتصاد المعرفي -وضعية الجزائر-**"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-

11. موقع المديرية العامة للضرائب DGI، (2018/01/02) " **مشروع قانون المالية 2018 : ما تنص عليه الضريبة على الثروة**"، الرابط الإلكتروني: -https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/21 2014-05-14-10-16-29/1325-2018-215453

12. ناصر مراد (2003) ، "**فاعلية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، الجزائر ، دار هومة

ب. باللغة الأجنبية:

1. Dieter Brauninger (2012) , **"Income and wealth taxes in the euro area. An Initial Review"**. Deutsche Bank, Research Briefing, European Integraton. August.

2. Howard Glennerster (2012) , **"Why was a wealth tax for the UK abandoned? Lessons for the policy process and tackling wealth inequality"**, London School of Economics, Department of Social Policy and Centre for Analysis of Social Exclusion.

3. The New York Times(12/01/2018). **"Rejecton of Deposit Tax Scutles Deal on Bailout for Cyprus"**, Web site: http://www.nytimes.com/2013/03/20/business/global/cyprus-rejects-tax-on-bank-deposits.html.

4. Rebecca S. Rudnick, IMF(12/01/2018). **"Tax Law Design and Drafing"**. Volume 1. 1996. Chapter 10,**Taxaton of wealth**. P: 5, Site web: https://www.imf.org/external/pubs/nft/1998/tlaw/eng/ch10.pdf.

الصورة الذهنية للمرأة السياسية لدى منتخبي المجالس الشعبية المحلية
دراسة ميدانية على عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي لولاية الأغواط

أ.علال عبدالقادر – د.بكاي رشيد
جامعة عمار ثليجي- الأغواط -.

الملخص:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تواجدا غير مسبوق للمرأة في المجالس المنتخبة على الصعيدين المحلي والولائي كنتيجة لإرادة السلطات العليا في هذا المجال والتي ترجمتها المادة 31 مكرر من الدستور المعدل في 15 نوفمبر 2008، ثم تفسير كيفيات تجسيد هذا التوجه ضمن القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 يناير2012، غير أن هذا " التطور " الحاصل خلف جدلا واسعا بين كافة الأطياف ورسم صورا معينة عن المرأة المتواجدة في الحقل السياسي عموما لدى النخب والمنتخبين والمواطنين على حد سواء.

وبما أن المنتخب المحلي هو أكثر الفاعلين قربا وتعاملا مع المرأة السياسية فإنه من الأجدر معرفة ماهية التمثلات والتصورات ونوعية الآراء والأفكار وملامح الصورة التي تكونت لديه عنها خصوصا تلك المرأة المنتخبة داخل المجلس الشعبي الولائي، وهنا يبرز هدف دراستنا في معرفة طبيعة الصورة الذهنية التي ارتسمت لدى المنتخب المحلي اتجاه المرأة المنتخبة معه من خلال عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط .

الكلمات المفتاحية : الصورة الذهنية– المشاركة السياسية - المرأة السياسية الجزائرية .

Abstract :

In recent years, Algeria has known an unprecedented presence of women in the elected councils in their local and state levels as a result of the will of the higher authorities in this field, which has been issued according to Article 31 of the amended Constitution on 15th November, 2008 and then explained how this trend was reflected in the organic law 03/12 of 12 January 2012, but this "development" resulted a wide debate between all the spectrum and drew certain images of women in the political field in general to the elites, the elected and the citizens . Since the local electoral council has the most active and close to deal with women political, it’s better to know what are representatives, the perceptions,the quality of views, ideas and the features of the image that formed them, especially the elected woman by the People's Assembly State, and here we highlight the goal of our study which is focusedon know the nature of mental image that characterized the local direction Women elected through a sample of the People's Assembly members of Laghouat .

Keywords: mental image – the political participation - the Algerian political woman.

مقدمة :

يكتسي موضوع الصورة الذهنية أهمية قصوى ويأخذ حيزا واسعا من الدراسات لانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على سيرورة المجتمعات وعلى تطور الهيئات والمنظمات والمؤسسات باعتباره يؤثر

تأثيرا حاسما على قرارات وتوجهات وسلوكات ومواقف الأفراد والجماعات، ومن ثمة أصبح رسم الخطط الكفيلة بتكوين صورة جيدة وفق ما يتماشى واحتياجات الجماهير والمتلقين هدفا يسعى لتحقيقه الجميع ، ويمتد هذا المعنى إلى شتى الظواهر على اختلافها، فما من قضية إلا وتتشكل إزاءها صورة ذهنية لدى المحيطين بها ومن ذلك القضايا ذات الصلة بالمجتمع والسياسة على غرار ولوج المرأة للحقل السياسي وما يترتب عنه من تمثلات نحوها ونقاشات وجدالات حولها.

والمرأة الجزائرية كنظيراتها من باقي نساء العالم لم تكن في منأى عن هذا النقاش القائم ، غير أن التحاقها بهذا المجال لم يكن وليد اللحظة فقد كانت قائدة عظيمة وصورها التاريخ أحيانا في أشكال أسطورية على غرار " تينهنان "، وتولت الحكم وقادت المقاومات الشعبية وتركت البصمة في كافة المجالات السياسية والثورية بالرغم من معاناتها من شتى أنواع التعذيب والقهر والفقر والحرمان، وواصلت مشاركتها السياسية وتدرجها في هذا الفضاء إلى أن بلغت مناصب قيادية وتوسعت رقعة شغلها لمواقع النضال والمسؤولية داخل الأحزاب وفي المراتب العليا العامة .

ومن بين الهيئات المنتخبة التي حجزت ضمنها المرأة مكانا لنفسها هناك المجالس الشعبية المنتخبة وفي مقدمتها المجلس الشعبي الولائي، حيث تمارس فيه عضويتها ومهامها جنبا لجنب مع زميلها الرجل كمنتخبين محليين بكل ما يحمله المنصب من تداخل في الوظائف واشتراك أو اختلاف في التوجهات السياسية .

وقد ارتأينا من خلال هذه الدراسة معرفة ملامح الصورة الذهنية التي يحملها منتخبو المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط (عينة) عن زميلاتهن عضوات ذات الهيئة وأبعاد التعامل معهن وهل هو اقتناع بأنهن قادرات على تحمل المسؤولية وإبراز كفاءتهن في التسيير، أم استجابة لضرورة قانونية في التمثيل النسوي فقط، وتفسير كل ذلك باعتماد دراسة ميدانية على أعضاء المجلس المذكور، مع محاولة الوصول في الأخير إلى نتائج تجيب على التساؤل الرئيسي التالي :

ما طبيعة الصورة الذهنية المرتسمة عن المرأة السياسية (المنتخبة) لدى المنتخبين المحليين ؟ .

وتسعى الدراسة أيضا إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة أهمها :

- كيف يرى منتخبو المجلس الشعبي الولائي التمثيل النسوي للمرأة في نفس المجالس ؟.
- هل يؤيد المنتخبون المحليون (العينة) زيادة نسبة التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الولائي؟.
- ما مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع ؟.
- ما هي نظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة ؟
- هل يثق المنتخبون بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة ؟
- كيف يقيم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن ؟ .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة ملامح الصورة التي يحملها المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي عن النساء المتواجدات معه في نفس الهيئة .
- تحديد وجهة نظر المنتخب المحلي نحو قانون التمثيل النسوي .
- الوقوف على مدى استعداد المنتخب المحلي لتقبل إشراك المرأة له في تولي مناصب المسؤولية .
- معرفة ما إذا كان للمنتخب المحلي صورة نمطية عن المشاركة السياسية للمرأة من عدمه لا سيما من ناحية الأداء والتأثير في القرارات .

أداة الدراسة :

اعتمدنا استمارة المقابلة كأداة للبحث وتحديداً المقابلة المقننة، بغية الحصول على إجابات دقيقة من المستجوب والحيلولة دون تشعبه بإعداد أسئلة مسبقة ومحددة وطرحها شخصيا على المستجوبين من عينة البحث وتدوين الإجابات ثم تفريغها في الجداول وإخضاعها للتفسير والتحليل .

- مجتمع البحث :

يتشكل من أعضاء المجلس الشعبي الولائي (رجال) لولاية الأغواط والمقدر عددهم ب 28 عضوا على اعتبار أن موضوع الدراسة يخص المنتخبين بهذه الهيئة، حيث يضم المجلس 39 عضوا من بينهم 11 امرأة، يتوزعون على أربعة كتل سياسية موزعة كالآتي :

- حزب جبهة التحرير الوطني : 13 عضوا (9 رجال و 4 نساء) .
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي : 11 عضوا (8 رجال و 3 نساء)
- حزب جبهة المستقبل : 8 أعضاء (6 رجال وامرأتان)
- حركة مجتمع السلم : 7 أعضاء (5 رجال وامرأتان)

- عينة الدراسة :

اعتمدنا أسلوب **الحصر الشامل** لجميع المنتخبين الرجال بالمجلس الشعبي الولائي والمقدر عددهم ب 28 عضوا، غير أننا تمكنا من الحصول على إجابات 24 عضوا، فيما تعذر الوصول إلى أربعة آخرين نتيجة رفض اثنين منهم التجاوب معنا وعدم التمكن من مقابلة العضوين المتبقيين .

التعريفات الإجرائية :

أ - **الصورة الذهنية:** يقصد بالصورة الذهنية في هذه الدراسة مجموعة الآراء والأفكار والتصورات والقيم المرسخة بفعل التجربة أو التلقي عند المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الأغواط اتجاه المنتخبات معه في نفس المجلس .

ب - **المشاركة السياسية:** هي جملة الأساليب الطوعية الإرادية التي ينتهجها المواطن بغض النظر عن جنسه أو عرقه بغرض المساهمة في رسم السياسات العامة وضبط الخطط الحكومية سواء بالاقتراح أو بالنقد أو بالتفويض (الانتخاب) أو بالترشح أو بالتسيير الفعلي .

ج - المرأة السياسية :سعي المرأة من خلال النضال والترشح ضمن الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة إلى بلوغ عضوية المجالس الشعبية المنتخبة المحلية، ثم محاولة الولوج إلى مناصب المسؤولية والتغلغل داخل هياكل تلك المجالس ومنها المجلس الشعبي الولائية .

المحور الأول :الجانب النظري للدراسة

1 - الصورة الذهنية

1 –أ – مفهوم الصورة الذهنية :

إن التقديم العقلي والانطباع الذهني التجريدي الخالص عن الأشياء هو ما يعرف بالصورة الذهنية، " وقد ظهر كمصطلح متعارف عليه في أوائل القرن العشرين وأطلقه (والترليبمان walterlippman) ويصلح أساسا تفسير لكثير من عمليات التأثير التي تعمل بها وسائل الإعلام وتستهدف بشكل رئيسي ذهن الإنسان"[1].

وعرفها "علي عجوة" ب "الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي تتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين، أو نظام ما، أو شعب أو جنس بعينه، أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية، أو مهنة معينة أو أي شيء آخر يمكن أن يكون له تأثير على حياة الإنسان، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التحارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب فهي تمثل بالنسبة لأصحابها واقعا صادقا ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه أو يقدرونه على أساسها"[2].

وما يلاحظ على هذا المصطلح أنه يستعمل في مجالات الاقتصاد من حيث الترويج الجيد للمنتج وترسيخ الصورة الإيجابية عن المنظمة لدى زبائنها ومتعامليها، ويستغل في السياسة من ناحية الدعاية الإيديولوجية وإعطاء الصورة اللائقة عن السلطة أو النظام القائم أو الحزب أو الفاعلين السياسيين لدى المواطنين والرعية والمناضلين وباقي الشركاء ليتقاطع في ذلك مع مهمة العلاقات العامة اقتصاديا وسياسيا، وتصنع الصورة الذهنية في الإعلام من جانب تفنن القائمين على العملية الاتصالية بما فيهم مالكو وسائل الإعلام في رسم الصور وترسيخها عند الجمهور وفق ما يتناسق وخطوطهم الافتتاحية.

1 –ب – أنواع الصورة الذهنية :

تصنف الصورة الذهنية حسب(بيتش Beach) إلى أربعة أنواع للصورة الذهنية هي :[3]

- الصورة الذاتية :هي تلك الصورة التي تضم مجموعة المعتقدات والأخلاقيات والمعايير والقيم المقبولة داخل نظام المؤسسة وعلى أساسها تبنى أهداف المنظمة .

[1]- صالح الشيخ، تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقات العامة فيها، بحث مقدم لنيل درجة الديبلوم في العلاقات العامة ، الأكاديمية السورية الدولية، 2009،ص5 .

[2]- علي عجوة،العلاقات العامة والصورة الذهنية، (ط 2، القاهرة: عالم الكتب، 2014) ، ص 9 - 10.

[3]- سليمان صالح، وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية، (ط 1 ، الأردن : عمان ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005) ص 25 .

- الصورة المستقبلية للمنظمة:مقترنة بأهداف وخطط المنظمة المراد تحقيقها.
- صورة أعمال المنظمة(الصورة الفعلية الواقعية): تقوم على الممارسات والسلوكات الفعلية للمنظمة .
- صورة مشاريع المنظمة :تبنى على الأحداث المتوقعة التي يمكن أن تصنعها المنظمة أو تشارك في صنعها .

ومن هذا التصنيف الذي يعد واحدا من تصنيفات كثيرة من وجهات نظر متعددة، يتجلى لنا كيف أن الصورة تقترن بالمنظمة أو بالهيئة في حد ذاتها بغض النظر عن طبيعة نشاطها إن كان سياسيا أو اقتصاديا بالتركيز على القيم السائدة داخلها أو من خلال علاقاتها مع جمهورها وزبائنها برسم التعاملات الحالية أو الخطط المعدة للمستقبل.

ويرى الباحث أن هذا التصنيف يستمد مضمونه من المؤسسة أو المنظمة في حد ذاتها سواء من خلال جملة القيم التي تسود داخلها أو من خلال تعاملها مع جماهيرها عن طريق الأفعال والأعمال الحالية أو الاستراتيجيات والبرامج المرسومة للمستقبل، ما يحيلنا على التمييز بين صورة حالية مدركة وأخرى منشودة مبتغاة .

ومن تصنيفات الصورة الذهنية هناك أيضا:[1]

- الصورة الذهنية الإيجابية : وهي نتاج سمات إيجابية تثير الإعجاب والتأييد لدى المتلقين، وللوصول إلى هذا النوع من الصور فإن المنظمة تحتاج إلى شروط معينة تؤدي إلى قبولها من طرف الجمهور واقتناعه بها .
- الصورة القومية أو صورة الدولة : وتلخص في جهود السلطة القائمة أو الدولة من أجل تشكيل صور إيجابية عنها وهو ما يحتاج إلى استراتيجيات اتصالية وقوى إعلامية فعالة وفاعلة .
- الصورة النمطية (المقولبة) : وهي صورة سلبية راسخة تكون دائما بمثابة حاجز أمام تعرض الجمهور لرسائل جديدة لتحافظ على الصورة الأولى .

ويظهر لنا من هذا التصنيف أن الصورة الذهنية تستمد نوعها وطبيعتها من ماهية الرسائل الموجهة والمشكلة للصورة المراد تبليغها عن موضوع معين ومن الأثر الذي تحدثه في أوساط الجماهير.

ويمكن استنباط خصائص الصورة الذهنية على أنها خلاصة خبرات متراكمة وتتعلق بالجانب الداخلي للفرد، مما يعني أنها نفسية محضة تمر في تشكلها بمراحل تتداخل وتتأثر ببعضها البعض وهي مرآة عاكسة للواقع السائد داخل المجتمع، تشتمل على الوعي واللاوعي فنحن لا نستطيع إدراك كل أجزاء الصورة في نفس الوقت بنفس الدرجة وبنفس الكثافة، وبالموازاة مع ذلك تتسم بالديناميكية والتفاعل والتغير والتطور وتتكون ضمن نسق اجتماعي وثقافي ومعرفي معين .

2 –المشاركة السياسية :

2 – أ - مفهوم المشاركة السياسية :

---

[1]- سليمان صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

لا يزال موضوع المشاركة السياسية يثير اهتمام الباحثين والدارسين شأنهم في ذلك شأن الحكام والممارسين السياسيين والمواطنين لكونه مؤشرا تقييميا حاسما لدرجة تقدم الشعوب وتخلفها ومعيارا فاصلا لسيادة الشعوب ومدى قدرتها على اختيار مسؤوليها وتعيين حكامها .

ويدل مصطلح المشاركة على المساهمة في أمر من الأمور بصورة مادية أو معنوية .

أما مصطلح السياسة، فيقال : " ساس الناس أي تولى رئاستهم وقيادتهم ، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها "[1]، ومن حيث المفهوم فيقصد بالمشاركة السياسية " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر " [2].

وتعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية أنها" تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعنى إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، ويؤكد هذا التعريف على أن هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة " [3] .

ومن بين التعاريف الأكثر شمولا هناك تعريف (وينر Weiner) فهي – حسبه - " كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، أو منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية " [4].

وبرأي الباحث أن المشاركة السياسية هي سلوك ذو طابع سياسي يمارسه الأفراد أو الجماعات بشكل طوعي إرادي بغية المساهمة في صنع القرارات واختيار الحكام في مختلف المناصب ومواقع القيادة والمسؤولية، مع مراقبة عمل الحكومة والتعبير عن المواقف والقضايا التي تشغل الرأي العام في فترات محددة، ويمكن إقرانها بمراقبة الحكومات والتعبير عن الآراء عبر وسائل الإعلام من خلال مراقبة الأداء الحكومي والتعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا ذات الاهتمام الواسع لدى الرأي العام .

2 – ب – خصائص المشاركة السياسية :

---

[1]- **المعجم الوسيط** : ط4،مصر، مكتبة الشروق الدولية 2004 ،ص 480 .

[2]-كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، (الكويت، شبكة ربنعان للنشر والتوزيع ، 1987) ، ص 340.

[3]- بادي سامية، **المرأة والمشاركة السياسية** التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، ص 27، نقلا عن ، طارق محمد عبد الوهاب ، **سيكولوجية المشاركة السياسية**،(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2000) ، ص108.

[4]- فريد فؤاد فاطمي، **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران**-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 37 .

تتسم المشاركة السياسية بجملة من الخصائص هي:[1]

-حق وواجب في آن واحد لكل فرد من أفراد المجتمع.

-عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية في المعرفة ،الفهم، التخطيط، التنفيذ، الإدارة، الاشتراك التقويم، تقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

-سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث يقوم المواطنون بتقديم جهودهم التطوعية نتيجة لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

-سلوك مكتسب، يتعلمها الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

- سلوك إيجابي واقعي،أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

- لها مجالات مختلفة، اقتصادية،اجتماعية،سياسية،يمكن أن يشارك الفرد في أحدها أو في كلها في آن واحد،وقد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية، بمعنى أن مجالاتها تعدد كما تتعدد أشكالها وحجمها ونطاقها .

-المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد،فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، هذا ما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بهاته المسؤولية، كما أنها كذلك وسيلة لتمكين الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية، علاوة على أنها تقوم بتوحيد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تعمل على بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها .

والجدير بالذكر – حسب رأي الباحث - أن المشاركة السياسية تختلف ظروف وآليات وقناعات تجسيدها من مجتمع لآخر وفق ذهنيات أفراد ومن نظام سياسي لثان كنتيجة حتمية لطبيعة النظام القائم وجراء ذلك تتفاوت نجاعة هاته المشاركة ومصداقيتها، فلا يعقل مقارنة المشاركة السياسية في الغرب كنظيرتها في البلدان العربية مثلا لاعتبارات كثيرة بعضها متوارث والبعض الآخر نتيجة لراهن الغالب والمغلوب .

3 – المرأة السياسية الجزائرية :

تتخذ المشاركة السياسية للمرأة عموما أشكالا متعددة كناخبة وكمرشحة وكمستشارة وكمشرعة وكإدارية وقائدة [2]، لتصل في بعض البلدان ومنها الجزائر إلى مراتب أعلى وأوجها أخرى للعمل السياسي .

[1] - نفس المرجع السابق، ص 84 - 85.

[2] - خالد حمود العزب ، **المشاركة السياسية للمرأة ، رؤية شرعية وتنموية** ، (ط 1 ، اليمن : مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية ، 2012)،ص12،(بتصرف) .

وعهد المرأة الجزائرية بالسياسة قديم سجلته الحقب المتعاقبة بداية من زمن الكاهنة إلى العهد الإسلامي ومنه في الدولة الزيانية تحديدا حيث تصدرن المجالس العلمية والأدبية مثل " غزالة أم شبيب " و " أم ماطوس " وفي العهد العثماني ذكر التاريخ " علجية بنت بوعزيز " التي كانت سببا في هزيمة قوات باي قسنطينة سنة 1724 م، وكذا " الدايخة بنت محمد بن قانة "، وصولا إلى " لالا فاطمة نسومر "، وبعدها الكثيرات من الشهيدات والمجاهدات والمناضلات والسياسيات[1].

وكانت مساهمتها قوية في الكفاح بطريقة مباشرة وغير مباشرة، سواء في الأرياف أو داخل المدن وتكفلت وفقا لذلك بعدة مهام داخل اللجان السياسية وكفدائية وممرضة وغيرها من المهام التي تتطلب التضحية والصبر، وتجلى نضالها السياسي ضمن :

✓ اتحاد النساء الجزائريات :ظهر سنة 1943وهو التنظيم الذي استمر إلى غاية 1955 تاريخ حله .

✓ جمعية النساء المسلمات الجزائريات :والتي تأسست في 24 جويلية 1947 وكانت أول منظمة نسائية تكونت من نساء مسلمات فقط .

وتقسم مهام المرأة إبان الثورة التحريرية إلى ثلاثة أصناف :

✓ المناضلات : عن طريق التكفل بالتعبئة والتحسيس وبث الوعي الوطني والروح النضالية لصالح القضية الأم على مستوى الخلايا والأقسام والأفواج،وهي أدوار قامت بها المرأة في الوسطين الحضري والريفي .

✓ الفدائيات : تتكفلن بمهام تدمير مراكز العدو بما في ذلك المشاركة في الهجومات على الثكنات ومراكز الدرك والحرس وأماكن تجمع المعمرين كالملاهي والمقاهي .

✓ المسبلات: وتشمل مهامهن والتي غالبا ما كانت في المدن حراسة المجاهدين وتمهيد الطريق لهم أثناء عملياتهم في المدينة، وإخفاء العتاد والوثائق.

وبعد الاستقلال مباشرة اقتحمت المرأة الجزائرية المجال السياسي، لكن بصور محتشمة عكسها وجودها في الهيئات المنتخبة ومن ذلك

تواجد عشرة نساء في أول مجلس وطني تأسيسي (1962 - 1964) .

✓ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات :وجد كفضاء لهيكلة العنصر النسوي وتوعيته وتمكينه من مواجهة الصعوبات التي قد تعترضه فضلا عن إشراكه في التنمية الوطنية الشاملة مع تفعيل دور المرأة وإعطائها المكانة الاجتماعية اللائقة بها، وهو تنظيم ركز كافة جهوده على المرأة داخل المدينة متجاهلا نظيرتها في الريف .

---

[1]- جميلة خيذر، مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي ، دراسة ميدانية على عينة من حزب ت.ث.د و ج.ت . و "حمس"، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص ص 95 . 96.

✓ قانون الأسرة :حيث أتاح هذا القانون الفرصة لبروز مشاهد النضال السياسي للمرأة وظهور حركات نسوية وطنية كتلك التي عارضت قانون سنة 1966، وأخذت في الانتشار عبر كبرى ولايات الجمهورية مطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات ورفض الزواج الإجباري .

وكعينة عن تطور التمثيل النسوي للنساء نجد أن عددهن في برلمان 1997 بلغ 11 امرأة ثم ارتفع إلى 27 امرأة سنة 2002، فيما شكلن 30 برلمانية من مجموع 389 نائب سنة 2007 ، ثم القفز إلى 31,60 بالمائة في عهدة 2017/2012 أي حوالي 146 امرأة نائب ، محتلة بذلك المرتبة28 في العالم في نسب تمثيل المرأة في البرلمان عام (2012)،وبهذا تعد الدولة العربية الأولى في هذا المجال"[1]، وبدورها أفرزت انتخابات 4 ماي 2017 الأخيرة حوالي 120 امرأة على مستوى الغرفة التشريعية الثانية بتراجع قدره 25 مقعدا مقارنة بالعهدة السابقة .

وأهم ما يميز فترة ما بعد الاستقلال هو ضعف تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وفي المناصب القيادية العليا، والدليل على ذلك تأخر تعيين أول امرأة في منصب وزاري إلى غاية 1982 ممثلة في السيدة زهور ونيسي، ليتأرجح من حكومة لأخرى ويبلغ عددهن حاليا أربع وزيرات برسم آخر تعديل حكومي (ماي 2017) .

وفي تعبير واضح عن إرادة الدولة في الرفع من مكانة المرأة هناك تعيين يوم 5 جويلية2017 أول امرأة (بودواني فاطمة) في رتبة لواء بالجيش الوطني الشعبي طيلة تاريخ الجزائر، مع تسجيل منحى تصاعدي من ناحية تواجد المرأة في المجالس المنتخبة كواجهة للعمل السياسي وتضاعفها من عشرة نساء برلمانيات إلى ما يزيد عن 145 امرأة سنة 2012 و 120 برلمانية سنة 2017 .

وبولاية الأغواط فإن عدد منتخبات المجلس الشعبي الولائي ومن أصل 39 عضوا عرفت العهدتين السابقة والحالية تواجد 12 و 11 عضوة في كل عهدة على التوالي ب[2]ما يمثل ثلث تشكيلة المجلس بالتقريب وينتمين لمختلف الكتل السياسية الممثلة بالمجلس، وأتيحت الفرصة لهن للظفر بمنصب رئاسة لجنتين دائمتين ونيابة غير دائمة خلال عهدة 2012 ونفس المهام في بداية العهدة الحالية .

المحور الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة

1 – تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

السؤال 01 : ما هي الفئات العمرية الممثلة في عينة الدراسة ؟.

الهدف منه :التعرف على تركيبة الفئات العمرية كسمة من سمات عينة الدراسة .

جدول (01) : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية .

التكرارات والنسب	ك	%

[1]- رماء دعاس ، نهاد علي، **التفاضل والتماهي في الفضاءات الثقافية - السياسية وتأثيره في التمثيل السياسي للمرأة العربية في الداخل الفلسطيني**، مجلة إضافات، العدد 35، صيف 2016، ص 107 .

الفئات		
ما بين 30 و 40 سنة	04	%16.66
ما بين 41و 50 سنة	06	%25.00
من 50 سنة فما فوق	14	% 58.34
المجموع	24	% 100

تبرز النتائج المتحصل عليها أن فئة 50 سنة فما فوق استحوذت على نسبة مئوية تزيد عن 58 بالمائة، بينما تشكل كلا من فئتي ما بين 41 و 50 سنة و ما بين 30 و 40 سنة ما نسبته 25.00 و 16.66 على التوالي .

ويمكن إرجاع هذا التوزيع في التركيبة البشرية للمنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي إلى تحكم هذه الفئة بالذات من القرار داخل الأحزاب السياسية خصوصا عند إعداد قوائم الترشيحات لمختلف الاستحقاقات.

السؤال 02 :ما هي المستويات الدراسي لعينة الدراسة ؟

الهدف منه :تحديد المستويات الدراسية للمستجوبين .

جدول (02) : توزيع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية .

التكرارات والنسب الفئات	ك	%
ابتدائي	00	00.00%
متوسط	03	%12.50
ثانوي	09	%37.50
جامعي	12	% 50.00
المجموع	24	% 100

يوضح لنا هذا الجدول كيف أن المستوى الجامعي يسيطر على نصف عدد أعضاء (العينة) المجلس الشعبي الولائي بنسبة 50 بالمائة، يتبعه المستوى الثانوي بنحو 37.5 بالمائة وأخيرا المستوى المتوسط بنسبة 12.5 بالمائة، في حين ينعدم تمثيل المستوى الابتدائي .

وتعد هذه الإحصائيات مبررة ومنطقية إلى حد ما على اعتبار أن هيئة المجلس الشعبي الولائي تتشكل من نخبة سكان الولاية لذا فلا ضير من أن يكون المستوى الجامعي هو السائد بها .

السؤال 03 :كيف ترى حجم التمثيل للحجم النسوي للمرأة في المجالس المنتخبة ؟ .

الهدف منه :معرفة رأي منتخبو المجلس الشعبي الولائي في حجم التمثيل النسوي بذات الهيئة .

جدول (03) توزيع آراء المنتخبين حول حجم تواجد المنتخبات بالمجلس الشعبي الولائي .

التكرارات والنسب الفئات	ك	%
كبير	18	%75.00
متوسط	06	%25.00
ضئيل	00	00.00%
المجموع	24	% 100

تبين المعطيات المسجلة إلى أن 75.00 بالمائة من المستجوبين يرون أن حجم تواجد النساء داخل هيئة المجلس الشعبي الولائي هو كبير، في الوقت الذي يعتبر فيه 25.00 بالمائة منهم أن هذا الحجم هو متوسط، مع عدم تسجيل أي نسبة بخصوص ضآلة التواجد .

ويحيلنا هذا إلى أن حجم التمثيل الذي أخذته المرأة أصبح واقعا ملموسا والاختلاف حوله يبقى من ناحية الحجم وهذا انطلاقا من عوامل قانونية بالدرجة الأولى.

السؤال 04 :هل تؤيد زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي ؟ .

الهدف منه :الاطلاع على موقف أعضاء المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة .

جدول (04) : توزيع مدى تأييد زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي .

التكرارات والنسب الفئات	ك	%
مؤيد	02	%08.33
معارض	17	%70.83
متحفظ	05	%20.83
المجموع	24	% 100

تشير النسب الموجودة إلى أن 70.83 بالمائة من المستجوبين يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل المجلس الشعبي الولائي، فيما يتحفظ 20.83 بالمائة منهم على الإدلاء بالرأي، لتبقى نسبة المؤيدين هي الأقل بما يزيد عن 8.33 بالمائة .

وتعطي هذه النتائج الانطباع إلى صورة الامتعاض المتولدة لدى أعضاء المجلس الشعبي الولائي من التزايد المستمر لتواجد المنتخبات رفقتهن بنفس الهيئة .

السؤال 05 :ما مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع ؟ .

الهدف منه :تحديد اتجاه المنتخبين المحليين من موضوع تعارض تواجد المرأة في المجالس مع خصوصيات المجتمع من عدمه .

جدول (05) : توزيع اتجاه المنتخبين المحليين من موضوع تعارض تواجد المرأة في المجالس مع خصوصيات المجتمع من عدمه .

التكرارات والنسب الفئات	ك	%
دائما	02	% 08.33
أحيانا	17	% 70.83
أبدا	05	% 20.83
المجموع	24	% 100

يلاحظ ومن خلال النتائج المتوفرة أن 70.83 بالمائة من المنتخبين المحليين يرون أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة يتعارض مع خصوصيات المجتمع في بعض الأحيان، أما من يرون أن هذا التعارض لا يحصل أبدا فيمثلون نسبة 20.83 بالمائة، ليتذيل الرأي القائل بوجود دائم للتعارض بنسبة 08.33 بالمائة.

وتحيلنا هذه النتائج إلى التباين الحاصل بين الأعضاء فيما بينهم حول وجود تعارض من عدمه بالرغم من أنهم خضعوا لتنشئة اجتماعية واحد ويعيشون في محيط واحد ويتعرضون لمواقف سياسية واجتماعية يومية متشابهة.

السؤال 06 :ما هي نظرة المنتخب المحلي (العينة) لتواجد المرأة في المجلس الشعبي الولائي ؟.

الهدف منه :معرفة نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي نحو ممارسة زميلاتهم لمهامهم الانتخابية .

جدول (06) :توزيع نظرة المنتخب المحلي (العينة) لتواجد المرأة في المجلس الشعبي الولائي

التكرارات والنسب الفئات	ك	%

سطو على صلاحيات الرجل	03	% 12.50
تعبير عن ذاتها الاجتماعية	09	%37.50
إبراز كفاءتها	12	%50.00
المجموع	24	% 100

يتضح من خلال الإحصائيات المتحصل عليها أن هناك 50.00 بالمائة من المستجوبين من منتخبي المجلس الشعبي الولائي ينظرون إلى تواجد العنصر النسوي بذات الهيئة على أنه محاولة من هذه الأخيرة لإبراز كفاءتها، و 37.50 بالمائة على أنه تعبير منها على ذاتها الاجتماعية، بينما 12.50 بالمائة يعتبر ممارستها للعمل السياسي (العهدة الانتخابية) كشكل من أشكال السطو على صلاحيات الرجل .
ويمكن فهم ذلك بأنه وعي من المنتخبين المحليين للدور الذي بإمكان المرأة أن تقوم به ولدوافعها من وراء ولوج الفضاء السياسي وبلوغ مقاعد التمثيل الشعبي .

السؤال 07 :هل تستطيع المرأة تولي مناصب المسؤولية داخل هيئات المجلس الشعبي الولائي ؟.
الهدف منه :الوقوف على مدى ثقة أعضاء المجلس الشعبي الولائي في قدرة عضوات ذات الهيئة على تحمل المسؤولية داخلها .
جدول (07) : توزيع مدى ثقة أعضاء المجلس الشعبي الولائي في قدرة عضوات ذات الهيئة على تحمل المسؤولية داخلها .

التكرارات والنسب الفئات	ك	%
مطلقا	12	50.00%
نسبيا	12	50.00%
المجموع	24	% 100

بحسب الجدول فإن 50 بالمائة من أعضاء الهيئة المنتخبة ولائيا يقرون بطاقات المرأة المنتخبة معهم على تحمل المسؤولية داخل هياكل المجلس بصفة مطلقة، ونفس النسبة ترى أن هذه القدرة هي نسبية تنطبق على بعض النساء ولا تنطبق على البعض الآخر وعلى مناصب بعينها دون أخرى.

السؤال 8 :كيف يقيم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن ؟ .
الهدف منه :محاولة فهم دور المرأة المنتخبة إذا ما كان مؤثرا وفعالا أم شكليا وصوريا .
جدول (08) : توزيع تقييم منتخبو المجلس الشعبي الولائي أداء زميلاتهن .

التكرارات والنسب	ك	%

الفئات		
سلبي	05	%20.83
إيجابي	00	00.00%
نوعا ما	19	%79.17
المجموع	24	% 100

يتضح من خلال المعطيات المدونة في الجدول أن 79.17 بالمائة من المستجوبين يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية وهو المعبر عنه بعبارة " نوعا ما "، فيما يرى 20.83 بالمائة منهم على أنه أداء سلبي في الوقت الذي تنعدم فيها نسبة المقيمين تقييما إيجابيا، وهو تقييم ينسحب على أداء المرأة وتأثيرها في القرارات على حد سواء .

تعطي هذه النتائج صورة معينة عن مكانة المرأة في المجالس المنتخبة فمن جميع المستجوبين ولا واحد رأى بأن أداءها كان إيجابيا في مشهد يختزل ملامح الأداء الذي هو شكلي .

2– تفسير وتحليل نتائج الدراسة وفقا لتساؤلات الدراسة :

سبق وأن تناول الباحث النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة والرامية إلى التعرف على ملامح الصورة التي يحملها المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط عن المرأة التي تمارس مهامها الانتخابية معه تحت قبة نفس المجلس.

وانطلاقا مما سبق سنتعرض إلى مناقشة النتائج وفق التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة.

الفرع الأول :تفسير وتحليل النتائج المتعلقة برأي منتخبي المجلس الشعبي الولائي في حجم التمثيل النسوي للمرأة في نفس المجالس .

من خلال حصيلة الاستبيان المنجز يتبين أن غالبية أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط أو ما يعادل 75.00 بالمائة منهم يرون في حجم النساء المنتخبات معهم في المجلس المذكور " كبير" مما يعني أنهم يرون في هذا الحجم تجاوز للحد الذي يجب أن يكون عليه، ولذلك خلفيات عديدة منها أن المرأة التي تلج المجلس لا تمثل بالضرورة فئة النخبة وتواجدها خاضع لتوافق مع النسبة المحددة قانونا والمقدرة ب 33 بالمائة .

هذا الرأي يقاربه حوالي 25.00 بالمائة من المشكلين للمجلس ذاته ممن يرون في عدد "النساء" متوسط "بحكم أنه يمثل ثلث مجموع المنتخبين وبإمكانه التشجيع على مساهمة المرأة في المجال السياسي،

كما يمكن اعتبار هذه النسبة كدعامة للقائلين بكثرة عدد النساء من منطلق أنها نسبة تفيد بتمثيلية هذا الحجم ولا تحمل مظاهر لإقصائهن من الحياة السياسية .

وعلى النقيض من ذلك لا يوجد ولا مستجوب واحد يرى في حجم التواجد بأنه " ضئيل " ومفاد ذلك أن المكاسب المحققة للمرأة من هذه الناحية " معتبرة " وإجماع بين كافة الأعضاء على أن "الكوطة" الممنوحة للنساء " **كبيرة**" .

الفرع الثاني :

تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بموقف منتخبي المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي .

تثبت نتائج الدراسة أن معظم أعضاء المجلس الشعبي الولائي وبما نسبته 70.83 بالمائة يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل المجلس الشعبي الولائي ومرد هذه المعارضة هو بلوغ العدد حدا لم يسبق له مثيل، ثم أن هذا العدد يراعي الكم على حساب الكيف فالكثير من المنتخبات لا يملكن مؤهلات علمية عالية ولا يمثلن بحق الإطارات النسوية الموجودة في المجتمع، وفوق كل هذا تواجد النساء فرضته جملة قوانين بداية من الدستور (تعديل 15 نوفمبر 2008) وصولا إلى التعليمات مرورا بالقوانين العضوية وفي كل مرة من هذه المراحل تغيب معايير الكفاءة والمستوى العلمي والدعم الاجتماعي والتفويض الشعبي فوصول غالبيتهن هو ضمن الأحزاب وتبعا ل " شعبية " الرجل، بل في كثير من الأحيان وتنفيذا لمحتويات القانون تأخذ المرأة مكان الرجل الذي حظي بالتزكية الفعلية من الشعب .

وبنسبة أقل بكثير وهي حوالي 20.83 بالمائة يتحفظ المنتخبون عن إبداء أي رأي وفي هذا التحفظ أصلا موقف من طريقة الترشيح والإدراج في القوائم إلى حين إحراز المقعد بالمجلس الشعبي الولائي، لتبقى نسبة التأييد لزيادة التمثيل ضئيلة جدا ولا تتجاوز 8.33 بالمائة .

الفرع الثالث :

تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بمدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع .

تؤكد النتائج التي وفرتها الدراسة أن عدد كبيرا من المنتخبين بالمجلس الشعبي لولاية الأغواط أو ما يزيد عن 70.83 بالمائة يرون أن المرأة المنتخبة تواجهها أحيانا صعوبات من الناحية الاجتماعية تتجلى في التصادم مع خصوصيات المجتمع، حيث أن الكثير من المواطنين لا يتقبلون فكرة إسناد أمر تسييرهم للعنصر النسوي لكنهم يقبلون بمساعدته لهم عند حاجتهم له، والكثير أيضا يرى في بقاء المرأة واهتمامها بالشؤون المنزلية هو المهمة الأولى والأخيرة التي يتوجب عليها القيام بها، ويساندون بذلك مبدأ تكريس بقاء الشأن السياسي حكرا على الرجل، وكلها أفكار تتفاوت بين محيط اجتماعي وآخر فالتجمعات الحضرية ليست كالريفية أو شبه الريفية وهكذا....

وهناك عدد من المنتخبين والذين يمثلون نسبة 20.83 بالمائة من مجموع أعضاء المجلس يرون أنه لا يحدث أي تصادم أو تعارض بين مهام المرأة كسياسية أو كمنتخبة وبين خصوصيات المجتمع، ليحتل

الرأي القائل بوجود دائم للتعارض بنسبة 08.33 بالمائة المرتبة الأخيرة، وفي هذا نظرة منفتحة ولو – بسيطة - وتقبل من الرجل لوجود المرأة جنبا إلى جنبا معه داخل الهيئات المنتخبة .

الفرع الرابع :

تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بنظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة.
توضح الإحصائيات المتحصل عليها من خلال الدراسة أن هناك 50.00 بالمائة من منتخبي المجلس الشعبي الولائي يرون في اقتحام المرأة للمجال السياسي وتواجدها إنما هو نابع من رغبتها الجامحة في إبراز كفاءتها وإظهار طاقاتها الكامنة ورفضها لمجمل الأفكار التي تصورها على أنها عالة على الرجل وبأنها تظهر دائما في مظهر الشخص الضعيف الذي لا يمكن أن يفيد الآخرين ولا يؤدي أدوارا اجتماعية غير تلك التي وضعتها له الممارسات المتوارثة والأعراف والتقاليد .

وفي نفس الاتجاه تقريبا وبما يعادل 37.50 بالمائة من المستجوبين يرون أن هذا التواجد أملته محاولة المرأة التعبير عن ذاتها الاجتماعية وبأنها كيان قائم وقادر على إثبات ذاته بكل ما يحمله المعنى من أداء للمسؤوليات والواجبات ومطالبة بالحقوق ومساهمة في تطوير المجتمع وتنمية الفرد وتزويده بالأفكار والآراء ورسم السياسات وتنفيذ البرامج وإحداث الإقلاع التنموي وغيرها من المفاهيم الوظيفية للنسق الاجتماعي، ويناقض هذا الرأي عدد قليل جدا يضاهي نسبة 12.50 بالمائة من المنتخبين بالهيئة المنتخبة ولائيا من حيث أن ينظرون إلى تواجد زميلاتهم في نفس الهيئة على أن سطو على صلاحيات الرجل وهو امتداد لنظرة اجتماعية ظلت ردحا من الزمن ماكثة في عقول الناس لكنها سرعان ما أخذت بالتلاشي .

الفرع الخامس :

تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بمدى ثقة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة .

تبرهن نتائج الدراسة على أن هناك نوعا من التوازن في نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي من ناحية قدرة زميلاتهم على تولي المناصب التنفيذية داخل هيئات المجلس بحيث 50 بالمائة منهم يرون في قدرتهن أمرا مطلقا على اعتبار أن الكثير من النساء يملكن من الإمكانيات واكتسبن من الخبرة والتمرس ما يؤهلهن لشغل أي منصب بما فيها الرئاسة، إذ توجد منهن من لها رصيد أربع عهدات متتاليات .
أما النصف الآخر من المستجوبين فيرى بأن القدرة على تولي المناصب بالهياكل هو أمر نسبي يعود لبعض المنتخبات ولا ينطبق على البعض الآخر، ضف إلى ذلك إمكانية شغل مناصب دون أخرى، وكل ذلك وفق معايير الأقدمية في النضال السياسي والانحدار من مجالات تتلاءم ووظيفة الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، وكذا درجة الإلمام بخبايا المجلس وبخبايا القطاعات التنموية ووضعية البلديات في شتى المجالات والميادين .

الفرع السادس :

تفسير وتحليل النتائج المتعلقة بتقييم منتخبي المجلس الشعبي الولائي لأداء زميلاتهن .

تبين الدراسة أن 79.17 بالمائة من المستجوبين يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية وهو المعبر عنه بعبارة " نوعا ما "، ويفسر ذلك بأنه أداء محدود ويختلف من منتخبة لأخرى وفي أحسن الأحوال يتضمن نقل الانشغالات والتعبير عن تطلعات المواطنين لكن لا يصل إلى درجة اقتراح الحلول النوعية والناجعة أو التأثير في قرارات المجلس لسببين اثنين أولاهما نوعية التكوين السياسي ضمن الأحزاب السياسي والذي لا يعطي الأهمية اللائقة للمرأة مما ينعكس على أدائها في الهيئات المنتخبة ومنها المجلس الشعبي الولائي، وثانيهما سيطرة العنصر الذكوري على مفاصل كل تلك الهيئات بداية من تشكيل الكتل وتوزيع المناصب وضبط المخططات وصولا إلى اتخاذ القرارات بها.

ومن جهة ثانية هناك حوالي 20.83 بالمائة من أعضاء المجلس يرون في أداء العنصر النسوي سلبيا لا يستجيب لمسؤوليتها كممثلة للشعب ويتلخص ذلك في بقائها رهينة إشارات رؤساء الكتل ومسؤولي الأحزاب ويصل الأمر أحيانا حد الإمضاء بدلها أو التصويت نيابة عنها وكذا حضور الجلسات بتوكيل منها عدا قلة قليلة منهن، مع عدم تسجيل ولا رأي واحد لصالح إيجابية أداء المرأة مما يؤكد أن هناك إجماعا بين المنتخبين بالولاية على أن تواجد النساء في الهيئات المنتخبة لا يعدو أن يكون صوريا شكليا.

الاستنتاج العام للدراسة :

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحديد طبيعة الصورة الذهنية التي يحملها المنتخبون بالمجلس الشعبي الولائي عن النساء المنتخبات معهم في ذات الهيئة باعتماد أداة استمارة المقابلة مع عينة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي للإجابة على الأسئلة المطروحة .

فقد أبرزت الدراسة في البداية وكجانب تكميلي لموضوع البحث سمات التركيبة البشرية للأعضاء المستجوبين من ناحيتي السن والمستوى الدراسي، وكشفت سيطرة فئة أكثر من 50 سنة والمستوى الجامعي عليه، ليشمل الفرع الأول من استمارة المقابلة والذي يتطابق مع فحوى أسئلة رأي منتخبي المجلس الشعبي الولائي في حجم التمثيل النسوي للمرأة في نفس المجالس، إذ **تبين أن غالبية أعضاء المجلس الشعبي يرون في حجم النساء المنتخبات معهم في المجلس المذكور " كبير "**، مما يعني أنهم يرون في هذا الحجم الذي يتناغم مع القوانين المستحدثة لأجله تجاوز الوضع الذي يجب أن يكون عليه، وبالرغم من النسب المسجلة بين المستجوبين إلا أن هناك إجماع بين كافة الأعضاء على أن " الكوطة " الممنوحة للنساء " كبيرة " .

أما الفرع الثاني الذي تناول موقف منتخبي المجلس الشعبي الولائي من موضوع زيادة نسبة التمثيل النسوي للمرأة في المجلس الشعبي الولائي، فأثبت أن **معظم أعضاء المجلس الشعبي الولائي يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل هذا المجلس**،ومرد هذه المعارضة هو بلوغ العدد حدا

لم يسبق له مثيل ثم أن هذا العدد يراعي الكم على حساب الكيف فالكثير من المنتخبات لا يملكن مؤهلات علمية عالية ولا يمثلن بحق الإطارات النسوية الموجودة في المجتمع وفوق كل هذا تواجد النساء فرضته جملة قوانين بداية من الدستور (تعديل 15 نوفمبر 2008) في مادته 33 مكرر .

وتطرق الفرع الثالث إلى مدى تعارض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة مع خصوصيات المجتمع ، حيث أكدت النتائج التي وفرتها الدراسة أن عدد كبيرا من المنتخبين بالمجلس الشعبي لولاية الأغواط أو ما يزيد عن 70.83 بالمائة يرون أن **المرأة المنتخبة تواجهها أحيانا صعوبات من الناحية الاجتماعية** تتجلى في التصادم مع خصوصيات المجتمع، وكلها نتاج أحكام مسبقة توارثها المجتمع في نظرته للمرأة، وهي نظرة تختلف من محيط اجتماعي لآخر.

واهتم الفرع الرابع بنظرة المنتخب بالمجلس الشعبي الولائي لتواجد المرأة في ذات الهيئة، وجاءت النتائج شارحة ومن خلال ما نسبته 50.00 بالمائة من منتخبي المجلس الشعبي الولائي لاقتحام المرأة للمجال السياسي وتواجدها على أنه **نابع من رغبتها الجامحة في إبراز كفاءتها** وإظهار طاقاتها الكامنة، وكتكملة لهذه القناعة فسر 37.50 بالمائة من المستجوبين هذا التواجد كمحاولة من المرأة للتعبير عن ذاتها الاجتماعية وبأنها كيان قائم وقادر على إثبات ذاته وأداء واجباتها والمطالبة بالحقوق والمشاركة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج والمخططات .

كما عالج الفرع الخامس مدى ثقة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي في إمكانيات زميلاتهم لتولي مناصب المسؤولية داخل هياكل ذات الهيئة المنتخبة، وقد أوضحت النتائج أن هناك **تساويا في نظرة المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي إزاء قدرة زميلاتهم على تولي المناصب التنفيذية داخل هيئات المجلس**، إذ يرى 50 بالمائة منهم أنهن باستطاعتهن ذلك وبصفة مطلقة بحكم ما تملكه الكثير من النساء من الإمكانيات وخبرة وتمرس تتفوق فيه على الكثير من الرجال، أما القائلون بنسبية ذلك فحجتهم أن قدرتها من عدمه مرتبط ببعض المنتخبات دون البعض الآخر ضف إلى ذلك إمكانية شغل مناصب دون أخرى، احتكاما معايير الإلمام بوضعية الولاية والتحكم في الملفات .

وفي الفرع السادس والأخير من الدراسة تم تسليط الضوء على تقييم منتخبي المجلس الشعبي الولائي لأداء زميلاتهن، وثبت أن 79.13 بالمائة من المستجوبين **يقيمون أداء النساء المنتخبات على أنه يتأرجح بين السلبية والإيجابية** نتيجة اختلافه من منتخبة لأخرى ويقتصر على نقل الانشغالات والتعبير عن تطلعات المواطنين ولا يصل إلى التأثير في قرارات المجلس لسببين اثنين أولاهما نوعية التكوين السياسي ضمن الأحزاب السياسي والذي لا يعطي الأهمية اللائقة للمرأة مما ينعكس على أدائها في الهيئات المنتخبة ومنها المجلس الشعبي الولائي، وثانيهما تمكن العنصر الذكوري من مفاصل كل تلك الهيئات بداية من تشكيل الكتل وتوزيع المناصب وضبط المخططات وصولا إلى اتخاذ القرارات داخلها.

وعليه فالصورة العامة للمنتخبين اتجاه زميلاتهم هي صورة نمطية لا تختلف كثيرة عن صورة المجتمع التي ترى في المرأة " قاصرة " وتحت وصاية دائمة للرجل .

خاتمة

بينت هذه الدراسة التي أجريت على عدد من أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية الأغواط حول الصورة التي يحملونها عن المرأة الممارسة للعهدة الانتخابية معهم إلى أن غالبيتهم يستكثرون عليها العدد الممنوح لها ضمن الهياكل المنتخبة وغالبيتهم أيضا يعارضون زيادة التمثيل النسوي للمرأة داخل هذا المجلس، ويرون أن تواجدها وبالرغم من أنه محاولة منها لإبراز كفاءتها وإثبات ذاتها الاجتماعي، إلا أنه يتصادم أحيانا مع خصوصيات المجتمع الذي لا يزال – ذكوريا – يضع المرأة في زاوية معينة، وهو ما جاءت القوانين للحد منه، ومن جانب آخر هناك تباين بين المنتخبين حول قدرة النساء المنتخبات على الظفر بمناصب المسؤولية ضمن هيئات المجلس الشعبي الولائي، كما أنه يميلون إلى التسليم بسلبية دورها وأنها لاز الت باقية تحت وصاية الرجل على الرغم من أن لها نفس المرتبة القانونية والسياسية معه، وتواجدها في الهياكل صوريا شكليا يحاول محاكاة مجتمعات غربية لا تتسم بنفس سمات وخصوصيات مجتمعاتنا .

المراجع والمصادر:

أ – المعاجم والقواميس :

1. **المعجم الوسيط** : ط 4، مصر ، مكتبة الشروق الدولية 2004 .

ب - الكتب :

2. خالد حمود العزب (2012) المشاركة السياسية للمرأة، رؤية شرعية وتنموية، (ط 1)، اليمن، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية .

3. سليمان صالح(2005) **وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية**،(ط 1) ، الأردن، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

4. صالح الشيخ(2009) **تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقات العامة فيها**، (ب ط)، سوريا،الأكاديمية السورية الدولية.

5. طارق محمد عبد الوهاب (2000)**سيكولوجية المشاركة السياسية** ،(ب ط)،القاهرة،دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع.

6. علي عجوة(2014) **العلاقات العامة والصورة الذهنية** ، (ط2)، القاهرة،عالم الكتب.

7. كمال المنوفي(1987) **أصول النظم السياسية المقارنة** ، (ب ط)،الكويت، شبكة رينعان للنشر والتوزيع .

جـ- المذكرات ورسائل التخرج :

8. بادي سامية(2005) **المرأة والمشاركة السياسية** التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

9. جميلة خيذر(2001) **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي، دراسة ميدانية على عينة من حزب ت.ث.د و ج.ت . و" حمس** "جامعة الجزائر، **رسالة ماجستير (غير منشورة).**

10. فريد فؤاد فاطمي(2007/2008) **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران-** ،جامعة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير.

جـ - المجلات :

11. رماء دعاس، نهاد علي(2016) **التفاضل والتماهي في الفضاءات الثقافية - السياسية وتأثيره في التمثيل السياسي للمرأة العربية في الداخل الفلسطيني**، فلسطين،مجلة إضافات.

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة الجزائرية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر

د.أحلام سوداني-د. وداد بورصاص
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى توافر المتطلبات الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، من خلال تقييم مدى توافر المتطلبات التنظيمية الداعمة، المتطلبات التكنولوجية الداعمة ومتطلبات الموارد البشرية الداعمة بالاعتماد على إجابات وآراء عينة من موظفي البنك تقدر ب 40 موظف، من خلال استمارة اشتملت على ثلاث أبعاد مكونة من 30 فقرة. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن أغلبية افراد العينة يؤكدون أن المتطلبات الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية مجتمعة تتوافر بدرجة ضعيفة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية، المتطلبات الداعمة للإدارة الالكترونية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

The objective of this study is to examine the availability of support requirements for the application of electronic management at the Agriculture and Rural Development Bank in the state of Guelma in Algeria, by assessing the availability of supporting regulatory requirements, supporting technological requirements and supporting human resources requirements, based on the responses and opinions of a sample of 40 employees, using a questionnaire consisting of three dimensions of 30 paragraphs.

The study found that the majority of the respondents confirm that the supporting requirements for the application of e-administration combined are weak in the Agriculture and Rural Development Bank of Guelma state.

Keywords: electronic administration, support requirements for e-administration, agriculture and rural development bank.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تقدما هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات ما جعل من عصرنا يعرف بعصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، فقد غزت الحاسبات كل مجالات النشاط الإنساني وأحدثت تغيرات هائلة في طرق الاتصال وإنجاز الأعمال، وعليه فقد غيرت كثيرا في نمط الحياة اليومية، حيث أدت تقنيات المعلومات والاتصالات إلى إحداث تطورات هائلة على مستوى تطلعات الأفراد ورغباتهم في الحصول على خدمات ومنتجات أكثر تطورا.

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى اللحاق بالركب، من خلال تبني أحدث التكنولوجيات وبناء نظم معلومات إلكترونية متكاملة من أجل تطبيق فعال للإدارة الإلكترونية بمختلف مؤسساتها، وبالأخص على مستوى بنوكها.

إشكالية الدراسة:

يعتبر تطبيق الإدارة الإلكترونية عملية منظمة وهادفة، تسعى من خلالها المنظمات والحكومات إلى تحقيق جملة من الأهداف، ومن بين هذه المنظمات نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، من خلال ما سبق فإن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي السابق نعتمد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر على درجة عالية من متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية .

وتتفرع الى الفرضيات التالية:

- يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على درجة عالية من المتطلبات التنظيمية الداعمة للإدارة الإلكترونية؛
- يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على درجة عالية من المتطلبات التكنولوجية الداعمة للإدارة الإلكترونية؛
- يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على درجة عالية من المتطلبات البشرية الداعمة للإدارة الإلكترونية.

منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الجمع بين الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية، حيث تسعى الدراسة المكتبية إلى جمع معلومات حول الادارة الالكترونية ومتطلباتها. أما عن الدراسة الميدانية فقد تم اختبار صحة فروض البحث واشتقاق الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة لمشكلة الدراسة، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لاستقصاء آراء موظفي البنك(الملحق رقم 01)، ومن ثم الحصول على البيانات الأولية من مصادرها المدروسة، ومعالجتها باستعمال جهاز الإعلام الآلي باستخدام الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية(**Statistical Package For Social Sciences**) الإصدار22 (**SPSS IBM 22**)، والذي بفضله تم استخراج المقاييس الإحصائية المناسبة لتحديد درجة توافر المتطلبات الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع المعاصرة والمتمثلة في الإدارة الإلكترونية والتي جاءت على إثر التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، وانتشار تطبيقات الإنترنت وشبكة المعلومات العالمية، ويمكن استخلاص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لعملية تطبيق الإدارة الإلكترونية؛

– قد تفيد الدراسة في إبراز مختلف النقاط التي يجب مراعاتها من أجل تطبيق ناجح للإدارة الإلكترونية؛

– كما قد تفيد الدراسة في إبراز مختلف المعوقات التي يمكن أن تواجه عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر.

أهداف الدراسة:

✓ تحديد الأسباب الداعية للتحول إلى الإدارة الإلكترونية ؛

✓ الوقوف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ؛

✓ الوقوف على مدى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر.

محاور الدراسة:

بغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة، تم تقسيم المقال إلى المحاور الآتية:

أولا- مفهوم الإدارة الإلكترونية

ثانيا- الأسباب الداعية للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

ثالثا- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

رابعا- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر

اولا- مفهوم الإدارة الإلكترونية

كثيرا ما يربط مصطلح الإدارة الإلكترونية بالعديد من المصطلحات الأخرى كما يطرح في بعض الأحيان بشكل مترادف مع عدد منها، مثل : الحكومة الالكترونية، الأعمال الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، النشر الإلكتروني، التعليم الإلكتروني، التسويق الإلكتروني، .... إلى غير ذلك من المصطلحات التي تتشارك كلها في طابعها الرقمي.

ونظرا لاختلاف النظريات والمداخل الفكرية للإدارة المعاصرة، فإن علماء الإدارة والممارسون للعمل الإداري لم يتفقوا على مفهوم موحد لمصطلح الإدارة الإلكترونية، وذلك لاختلاف المنظور أو لاختلاف الوجهة، لذا سنحاول أولا فهم مصطلح الإدارة الإلكترونية.

يمكن تناول مصطلح الإدارة الإلكترونية من عدة زوايا وعدة منظورات، وأحد منظوراتها أن الإدارة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة وهي ترتكز في عملها على الشبكات، وتهدف إلى الرفع من كفاءة وفعالية الأداء. وفي هذا السياق يعبر عن الإدارة الإلكترونية بأنها "منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونيا وعبر الشبكات." [(1)] ويضيف آخرون أن :"الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما، بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة" [(2)]، وفي نفس السياق يؤكد البعض الآخر على أن: "الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق حيث لا يستخدم الورق بكثافة أين يعوضه كل من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم وتطبيقات المتابعة الآلية [(3)]، ويتفق مع هذا التوجه باحثين آخرين إذ يعبرون عن الإدارة الإلكترونية بكونها "عبارة عن عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المنظمة الإدارية، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق، وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات ،لتكون كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا" [(4)]، ليأتي باحثون آخرون ويؤكدون على هذا التوجه ويعبرون عن الإدارة الإلكترونية عل أنها "هي جميع عمليات التحول إلى أداء الأعمال المؤسسية الكترونيا عن طريق إعادة هيكلة أداء تلك الأعمال بما يحقق التطور في الأداء، الاقتصادية، المرونة، حسن استغلال الموارد" [(5)].

ثانيا- الأسباب الداعية للتحول إلى الإدارة الإلكترونية:

أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يعتبر حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأية مؤسسة، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

- ✔ كلفة الإجراءات الإدارية [(6)].
- ✔ ازدياد التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به[(7)].
- ✔ توجهات العولمة وترابط المجتمعات الإنسانية [(1)].

([1]) ياسين سعد غالب، (2010): **الإدارة الإلكترونية**، عمان، الأردن، دار اليازوري. ص 27.

([2]) محمد سمير محمد، (2009): **الإدارة الإلكترونية**، عمان، الأردن، دار المسيرة، ص 42.

([3]) الوليد بشار يزيد ، (2009): **المفاهيم الإدارية الحديثة**، عمان، الأردن، دار الراية، ص 145.

([4])السالمي علاء عبد الرزاق ، (2009): **الإدارة الإلكترونية**، ط02، عمان، الأردن، دار وائل، ص34.

([5])عامر طارق عبد الرؤوف ، (2007): **الإدارة الإلكترونية**، نماذج معاصرة، القاهرة، مصر، دار السحاب، ص28.

([6])الرضوان هيثم، (2003): **الإدارة الإلكترونية**، مؤتمر الحكومة الإلكترونية، شبكات المؤسسات، عمان، الأردن، ص06.

([7]) إبراهيم خالد ممدوح ، (2005): **ابرام العقد الالكتروني**، الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، ص 49.

✓ تخفيف حدة البيروقراطية[2].
✓ التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات وتوقعات اجتماعية[3].
✓ الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال و صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
✓ القرارات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
✓ ضرورة توحيد البيانات على مستوى المنظمة .
✓ التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
✓ ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
✓ حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل [4].

ثالثا- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يمكن إدراج متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجموعة من الأبعاد تعكس مدى نجاعة وفعالية تطبيق هذه الأخيرة، ويمكن تحديد أهم أبعاد الإدارة الإلكترونية على النحو التالي:

1. البعد التنظيمي: يتطلب تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية إلى توليفة متكاملة من العناصر التنظيمية، التي تسمح لها بالعمل، وتضم هذه التوليفة مجموعة من العناصر نذكر منها:

- الهيكل التنظيمي الإلكتروني والأفراد والقوى البشرية وإجراءات وسياسات العمل؛
- أن يكون قادر على إدارة العلاقات التبادلية فيما بينهم حيث يعملون بمنطلق التشابك والتكامل والترابط؛
- أن يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية وحرية الحركة للإدارات والموظفين؛
- الثقافة التنظيمية للمنظمة وخاصة المنظمة الإلكترونية التي يطلق عليها الثقافة الحاسوبية أو المعلوماتية أو الإلكترونية؛
- مستوى المنظمة الإلكترونية وفهم الأبعاد الفنية للتقنية التي يمكن أن تقدم الحلول الإدارية والتنظيمية التي تفرضها البيئة لتساعد على تأمين القيمة للمنظمة؛

---

(1) كوهين ستيفن، براند رونالد، ترجمة عبد الرحمان بن أحمد هيجان، (1997): **إدارة الجودة الكلية في الحكومة**، الرياض، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، ص23.

(2)أيوب نادية حبيب، (1996): **نموذج عام لنظام المعلومات الاستراتيجي**، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية (المجلد 8، العدد04).

(3)العوالمة نائل عبد الحافظ ، (2002): **الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة**، مجلة دراسات، (مج29، العدد1)، ص 151.

(4)القدوة محمود ، (2010): **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة** ، ط 01، عمان، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص ص 203-202.

- مستوى وحدات الأعمال الأساسية وإدارة العلاقات فيما بينها، وإدارة التحالفات والعلاقات الخارجية مع عناصر المناخ والمحيط[1]؛
- العملية الإلكترونية الناتجة عن تحويل الارتباطات المادية والمهام الجزئية المجمعة في بنية العملية العادية إلى سلسلة قيمة من الأنشطة الرقمية المصممة على أساس تدفق جديد للمعلومات والعمليات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات شبكات الإنترنت؛
- الاستراتيجية الإلكترونية والتي تغطي أنشطة التحليل الاستراتيجي لبيئة الأعمال، التصميم والاختيار الاستراتيجي وتطبيق استراتيجية الأعمال الإلكترونية[2].

2. **البعد التكنولوجي:** يعكس هدا البعد الأدوات المستخدمة في التكيف مع التغيرات البيئية، والتي تتكون من المكونات المادية والأجهزة والبرمجيات بمختلف أجزائها وأنواعها والمكونات البرمجية التي تمثل البرامج التطبيقية المختلفة وتكنولوجيا التخزين، إضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات والشبكات.

يقترن مستوى نجاح وتطور الإدارة الإلكترونية بمستوى التطور التقني المستخدم، فتوفير البنية التحتية من أجهزة الحاسوب والأجهزة والمعدات بالنوعية المطلوبة وتوفير شبكات ووسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية لتأمين المعلومات بالكمية والوقت المناسب، كذلك استخدام أساليب العمل وفق البرامج المطلوبة، كل ذلك يعد شرطا أساسيا لنجاح الإدارة الإلكترونية[3].

كما أصبح للمعلومة أهمية بالغة وكبيرة في حياة المنظمات، إذا تم استخدامها وتوظيفها بالشكل الصحيح. وعليه لابد لمنظمات اليوم من تولي جمع واقتناء المعلومات الضرورية لها، والعمل على معالجتها من أجل تحقيق الفائدة المرجوة، وصولا إلى تحقيق الإضافة المعرفية لصالحها[4]

3. **البعد البشري:** يرى بعض الباحثين أن العنصر البشري أصل ثابت من أصول المنظمة يجب الاهتمام به، وتنمية إبداعاته، بل يرى آخرون أن القوى البشرية في الإدارة الحديثة من أكثر الأصول أهمية وخطورة [5].

4. يعتبر الأفراد من ذوي المعارف هم رأس المال الحقيقي في المنظمة الإلكترونية، حيث يتميزون في الأداء والاستجابة لمتطلبات العملاء ومتطلبات المناخ، فضلا عن الاستيعاب التام لمتطلبات وتقنيات الاتصالات والمعلومات والفرص التي تتيحها والتي تتطلب ضرورة التعامل بسرعة، ويتطلب ذلك العديد من السمات التي يجب أن يتحلى بها العاملون في مجال الإدارة الإلكترونية، نذكر منها ما يلي:

([1])الشريف عمر أحمد أبو هاشم ، عبد العليم أسامة محمد، بيومي هشام محمد (2013): الادارة الالكترونية- مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة- عمان، الاردن، دار المناهج، ص ص71-74.

([2])ياسين سعد غالب ، (2010)، المصدر سبق ذكره، ص ص303-304.

([3])الشريف عمر أحمد أبو هاشم ، عبد العليم أسامة محمد، بيومي هشام محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص71-74.

([4]) مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد،(2014): **الادارة الالكترونية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ص182-183.

([5])الحسن حسين محمد ، (2011): **الإدارة الإلكترونية**، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق، ص ص71-72.

- أن يكون لديهم مستوى عالي من الخبرات والمعرفة تترجم في شكل مهارات وقدرات على الأداء والإبداع في تنفيذ المهام وخدمة العملاء والابتكار والتجديد[(1)].
- ان يكونوا قادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات وصيانة الاجهزة الالكترونية.

وبالتقصي عن القوى البشرية التي تحتاجها المنظمة التي تتبنى مفهوم الإدارة الإلكترونية، نجدها تضم القيادات الرقمية من مديرين ومحللين للموارد المعرفية والكوادر الإدارية من أصحاب التخصص الذين لهم خبرتهم في تطبيقات التقنية في الإدارة الحديثة وهم في الغالب من دارسي علم الإدارة الحديثة القائمة على تعظيم
قيمة التقنية والاستفادة من إمكاناتها والتواصل مع دوائر الإدارة محليا وعالميا عبر تلك التقنيات الرقمية الحديثة[(2)].

رابعا- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر:

1- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مديرية ووكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية قالمة والذين بلغ عددهم 68 موظف، تم اختيار عينة عشوائية شملت 40 موظف
وموظفة، ومن خلال مقارنة مجتمع الدراسة بحجم العينة نجد ان نسبة العينة تشكل 58%.

2- خصائص مفردات عينة الدراسة:

الجدول رقم (01): خصائص مفردات عينة الدراسة

المتغير	البيان	النسبة %	التكرارات	مجموع النسب%
الوظيفة	**مدير** **نائب مدير** **رئيس مصلحة** **موظف**	01 03 08 28	2,5 7,5 20 70	100
الاقدمية	**أقل من 5 سنوات** **من 5 الى 10 سنوات** **أكثر من 10 سنوات**	03 13 24	7,5 32,5 60	100
المؤهل العلمي	**ثانوي** **مهني** **جامعي** **دراسات عليا**	08 08 24 00	20 20 60 00	100

([1]) الشريف عمر أحمد أبو هاشم ، عبد العليم أسامة محمد، بيومي هشام محمد ، المصدر سبق ذكره، ص ص71-74.

([2]) الحسن حسين محمد ، المصدر سبق ذكره، ص72.

المجموع	**المجموع**	40	100	

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج تفريغ الاستبيان

يتبين من معطيات الجدول أعلاه أن فئة الموظفين هم الغالبون على مفردات العينة بنسبة 70%، في حين نجد فئة المدراء (مدير، نائب مدير، رئيس مصلحة) مجتمعة تمثل 30%. ويعود ذلك إلى أن هذه الفئة تتحجج بكثرة الانشغالات. كما ان ما نسبته 60 % من مفردات عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات، وما نسبته 32,5 % من مفردات عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم من 5إلى 10سنوات، مما يدل على أن أغلب المبحوثين يتمتعون بأقدمية معتبرة تمكنهم من تأدية مهامهم بفعالية، ويكونون على دراية شاملة بجميع الوظائف والقدرات الموجودة داخل البنك. وبالنسبة للمؤهل العلمي نجد اغلب مفردات العينة هم جامعيين بنسبة **60%**، مما يدل على أن مفردات العينة تتمتع بمؤهلات علمية عالية، مما يزيد من مصداقية الاعتماد على إجاباتهم، كما يتضح ان البنك يتبنى سياسة توظيف خريجي الجامعات.

3-أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة: تم استخدام الأساليب التالية في تحليل بيانات الدراسة:

- ✓ **المتوسط الحسابي:** من أجل معرفة متوسط إجابات المبحوثين حول بنود الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي.
- ✓ **الانحراف المعياري**: لقياس تشتت إجابات عينة الدراسة.

من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر المتطلبات الداعمة لتطبيق للإدارة الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، تم استخدام مقياس ليكرت Likert الخماسي بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية وفق الأوزان التالية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
5	4	3	2	1

- ✓ **مقياس الفاكروبانخ :** للتعرف على الاتساق الداخلي لعبارات مقياس الدراسة.
- ✓ **اختبار Test-T sur échantillon unique :** من أجل التأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول بنود الاستبيان، والهدف الرئيسي منه هو قياس مدى صدق فروض الدراسة، وعن سبب اختيار هذا الاختبار فيعود إلى كون التعامل مع بيانات كمية لعينة واحدة، مع قيمة t تقدر بـ: 1.96

وتم تحديد مستوى الدلالة الحرج بـ 0.05 الذي عنده تقبل أو ترفض فرضيات العدم. حيث تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج أكبر من مستوى الدلالة الحرج، ولكن إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الحرج ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

4-اختبار الثبات (Reliability): لتحقيق إمكانية الحصول على نفس البيانات عند استخدامها على عينة الدراسة نفسها وفي نفس الظروف، وبعد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي والمكونة من (30) فقرة، (الملحق رقم 01) قامت الباحثة باستخراج معامل الاتساق الداخلي معامل ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha) باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): قيمة معامل الثبات (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق=الجذر التربيعي للأداة	مستوى القياس
المتطلبات التنظيمية الداعمة	8	0,878	0,937	ممتاز
المتطلبات التكنولوجية الداعمة	15	0,784	0,885	جيد
متطلبات الموارد البشرية الداعمة	7	0,790	0,888	جيد
الأداة ككل	**30**	**0,676**	**0,822**	**جيد**

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 22

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات تتراوح ما بين(0,784- 0,878) والثبات الكلي للاستبيان هو 0,676 وهي جميعها مرتفعة، وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا: 0.60 وبالتالي تفي بأغراض الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة والاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كذلك الصدق مرتفع لكل منها، ويتراوح بين (0,885 -0,937) والقيمة الكلية هي 0,822، وهذا يعني أن معامل الصدق مرتفع أي صحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

5- التحليل الاحصائي لفقرات الاستبيان:

5-1- نتائج تحليل درجة توافر المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق للإدارة الإلكترونية:

الجدول (03): تحليل إجابات موظفي البنك حول بعد المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق للإدارة الإلكترونية:

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوافر	الترتيب حسب الأهمية
تميل الإدارة العليا بالبنك نحو التأكيد على تطبيق الادارة الالكترونية.	2,98	1,25	0,900	متوسطة	5
يدعم البنك إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين حيث يعملون بمنطلق التشابك والتكامل والترابط.	3,13	1,34	0,560	متوسطة	4
يتدرج البنك في تطبيق الإدارة الإلكترونية	3,18	1,35	0,420	متوسطة	3
يقوم البنك بتوفير الدعم المالي لدعم مشاريع الإدارة الإلكترونية.	3,18	1,279	0,392	متوسطة	2
يوفر البنك درجة عالية من الاستقلالية وحرية الحركة للادارات والموظفين.	3,23	1,02	0,173	متوسطة	1
يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة بما يتناسب ومتطلبات الإدارة الإلكترونية.	2,90	,92	0,500	متوسطة	6

يجيد جميع العاملون استخدام البرامج المكتبية ومعالجة النصوص وقواعد البيانات.	2,20	1,11	0,000	منخفضة	8
يحقق البنك الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت.	2,30	,939	0,000	منخفضة	7
نتيجة المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية	2,88	0,85	0,398	**متوسطة**	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، بأن الفقرة" يوفر البنك درجة عالية من الاستقلالية وحرية الحركة للإدارات والموظفين " تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,23) وانحراف معياري (1,02)، مع درجة معنوية بلغت (0,173) وهي أكبر من الخطأ المسموح به مما يعني أنها تتوافر بدرجة متوسطة. وهذا ما تم ملاحظته عند توزيع الاستبيان على موظفي البنك، تليه في المرتبة الثانية الفقرة" يقوم البنك بتوفير الدعم المالي لدعم مشاريع الإدارة الإلكترونية " بمتوسط حسابي (3,18) وانحراف معياري (1,27)، مع درجة معنوية بلغت (0,392) مما يعني أنها تتوفر بدرجة متوسطة، تليه الفقرة في المرتبة الثالثة " يتدرج البنك في تطبيق الإدارة الإلكترونية " بمتوسط حسابي (3,18) وانحراف معياري(1,35)، مع درجة معنوية بلغت (0,420) مما يعني أنها تتوافر بدرجة متوسطة، تليه في المرتبة الرابعة الفقرة " يدعم البنك إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين حيث يعملون بمنطلق التشابك والتكامل والترابط" بمتوسط حسابي (3,13) وانحراف معياري (1,34)، مع درجة معنوية بلغت (0,560) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، مما يعني أن درجة التوفر متوسطة، تليه في المرتبة الخامسة الفقرة " تميل الإدارة العليا بالبنك نحو التأكيد على تطبيق الادارة الالكترونية " بمتوسط حسابي (2,98) وانحراف معياري (1,25)، مع درجة معنوية بلغت (0,900) مما يعني أنها تتوفر كذلك بدرجة متوسطة، تليه في المرتبة السادسة الفقرة " يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة بما يتناسب ومتطلبات الإدارة الإلكترونية " بمتوسط حسابي (2,90) وانحراف معياري (0,928)، مع درجة معنوية بلغت (0,500) مما يعني أنها تتوفر بدرجة متوسطة، ويأتي في المرتبة السابعة والثامنة على التوالي الفقرتين " يحقق البنك الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت." " يجيد جميع العاملون استخدام البرامج المكتبية ومعالجة النصوص وقواعد البيانات "بمتوسطات حسابية (2,30)،(2,20) وانحرافات معيارية (939,)،(1,11) على التوالي، مع درجة معنوية بلغت (0,000)،(0,00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05)، مما يعني أن درجة التوفر لهذين الفقرتين منخفضة.

من تحليل الفقرات السابقة، ومن الجدول رقم (03) نجد أن المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ (2,88)، وقد بلغت دلالة هذا المتوسط (0,398) وهي أكبر من الخطأ المسموح به، مما يعني أن المتطلبات التنظيمية قد حققت توافر بدرجة متوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، وتعتبر غير كافية لتبني الادارة الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري.

2-5- نتائج تحليل درجة توافر المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة - الجزائر:

الجدول رقم (04): تحليل إجابات مدراء المؤسسات حول بعد المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية:

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر	الترتيب
يعتمد البنك على الحاسوب في أداء مختلف أعماله.	3,85	0,92	0,000	عالية	3
يوفر البنك أجهزة حاسبات آلية حديثة لمختلف الادارات والاقسام.	4,33	0,97	0,000	عالية	1
يوفر البنك العدد الكافي من أجهزة الخادم.	3,65	1,64	0,017	عالية	5
يوفر البنك البرامج اللازمة للاتصالات الادارية الالكترونية.	3,05	1,51	0,836	متوسطة	8
يوفر البنك العدد الكافي من الطابعات لمختلف الادارات.	4,13	1,15	0,000	عالية	2
يوفر البنك العدد الكافي من الماسحات الضوئية لمختلف الادارات.	2,43	1,05	0,000	منخفضة	10
يوفر البنك العدد الكافي من الكاميرات الرقمية لمختلف الادارات.	1,78	,69	0,001	منخفضة	14
يوفر البنك خط هاتف DSL ذو سرعة عالية.	1,63	,58	0,000	منخفضة	15
يعتمد البنك على شبكة الأنترانات لتنفيذ عملياته اليومية وبشكل مستمر.	2,08	1,09	0,000	منخفضة	13
يوفر البنك خدمة اتصال الأنترنت بشكل كاف عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية.	2,58	1,17	0,028	منخفضة	9
يوفر البنك الاتصال المستمر بينه وبين الأطراف الخارجية عبر شبكة الاكسترانت.	2,28	1,132	0,000	منخفضة	11
يستخدم البنك البريد الالكتروني في الربط بين اداراته واقسامه بما يخدم العمل.	3,48	1,32	0,028	عالية	6
يحفظ البنك البيانات والمعلومات في نظم معلومات إلكترونية بشكل دائم.	3,75	0,95	0,000	عالية	4
يتواصل البنك مع الجمهور الخارجي عبر موقع الكتروني رسمي ويرد على استفساراته.	2,28	1,15	0,000	منخفضة	12
يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لحماية بياناتها ومعلوماتها	3,38	1,29	0,075	متوسطة	7
نتيجة المتطلبات التكنولوجية الداعمة	2,97	0,56	0,783	**متوسطة**	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، بأن الفقرة" يوفر البنك أجهزة حاسبات آلية حديثة لمختلف الادارات والاقسام " تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,33)، مع درجة معنوية بلغت (0,000) مما يعني أنه يتوفر بدرجة مرتفعة، يليه في المرتبة الثانية الفقرة " يوفر البنك العدد الكافي من الطابعات لمختلف الادارات " بمتوسط حسابي (4,13) ، مع درجة معنوية بلغت (0,000)، مما يعني أنه يتوفر بدرجة عالية، يليه في المرتبة الثالثة الفقرة " يعتمد البنك على الحاسوب في أداء مختلف أعماله

" بمتوسط حسابي (3,85)، مع درجة معنوية بلغت (0,000) مما يعني أنه يتوفر كذلك بدرجة عالية في البنك، تليها في المرتبة الرابعة الفقرة " يحفظ البنك البيانات والمعلومات في نظم معلومات إلكترونية بشكل دائم "بمتوسط حسابي (3,75)، مع درجة معنوية بلغت (0,000)، مما يعني أنها تتوفر بدرجة عالية، ثم يليها في المرتبة الخامسة الفقرة " يوفر البنك العدد الكافي من أجهزة الخادم " بمتوسط حسابي (3,65) مع درجة معنوية بلغت (0,0170)، مما يعني أن هذه الفقرة تتوفر بدرجة عالية تليها في المرتبة السادسة الفقرة " يستخدم البنك البريد الالكتروني في الربط بين اداراته واقسامه بما يخدم العمل بمتوسط حسابي (3,48) مع درجة معنوية بلغت (0,028)، مما يعني أنها تتوفر بدرجة عالية، وجاءت الفقرتين" يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لحماية بياناتها ومعلوماتها " يوفر البنك البرامج اللازمة للاتصالات الادارية الالكترونية " في المرتبة السابعة والثامنة على الترتيب بدرجة توفر متوسطة لأنها بمستويات معنوية (0,0750) (0,836) على الترتيب أكبر من الخطأ المسموح به(0,05)، وجاءت الفقرات "يوفر البنك خدمة اتصال الأنترنت بشكل كاف عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية " "يوفر البنك العدد الكافي من الماسحات الضوئية لمختلف الادارات"" يوفر البنك الاتصال المستمر بينه وبين الأطراف الخارجية عبر شبكة الاكسترانات". يتواصل البنك مع الجمهور الخارجي عبر موقع الكتروني رسمي ويرد على استفساراته" في المراتب التاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر على الترتيب، بمتوسطات حسابية(2,58) (2,43) (2,28) (2,28) على الترتيب ودرجات معنوية بلغت (0,028) (0,000) (0,000) (0,000) على الترتيب وهي اقل من الخطأ المسموح به، مما يعني أن درجة التوفر منخفضة، وجاءت الفقرات "يعتمد البنك على شبكة الأنترانات لتنفيذ عملياته اليومية وبشكل مستمر" " يوفر البنك العدد الكافي من الكاميرات الرقمية لمختلف الادارات" "يوفر البنك خط هاتف DSL ذو سرعة عالية" في المراتب الاخيرة بمتوسطات حسابية (2,08) (1,78) (1,63) على الترتيب ، ودرجات معنوية (0,000) (0,000) (0,000) وهي اقل من الخطأ المسموح به، والمتوسطات الحسابية أقل من المتوسط الفرضي وبالتالي تكون درجات توافرها منخفضة.

من تحليل المؤشرات السابقة، ومن الجدول رقم(04)، نجد أن المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ (2,97)، وقد بلغت دلالة هذا المتوسط (0,7830) وهي أكبر من الخطأ المسموح به؛ مما يعني أن المتطلبات التكنولوجية الداعمة جاءت بدرجة متوسطة ولكنها غير كافية لتطبيق الادارة الالكترونية.

5- 3- نتائج تحليل درجة توافر متطلبات الموارد البشرية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية:

الجدول رقم (05): تحليل إجابات موظفي البنك حول توافر متطلبات الموارد البشرية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر	الترتيب حسب الأهمية

يتم التركيز على استقطاب الكفاءات المتخصصة في التعامل مع الادارة الالكترونية.	1,68	0,79	0,000	**منخفضة**	6
يوجد بالبنك موارد بشرية ذات مستوى عالي من الخبرات لها القدرة على على الإبداع في تنفيذ المهام وخدمة العملاء.	1,88	0,96	0,000	**منخفضة**	4
يتم تدريب الموارد البشرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات.	1,70	0,82	0,000	**منخفضة**	5
يتوفر البنك على الفنيين القادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الالكترونية.	2,93	1,43	0,743	**متوسطة**	2
يتوفر البنك على مبرمجين في مجالات الحاسوب والاتصالات.	3,18	1,17	0 ,352	**متوسطة**	1
يوجد بالبنك عدد كاف من المحررين الذين يقومون بادخال وإخراج البيانات والمعلومات بشكل مستمر وذلك لتوجيه جهود العاملين وأنشطتهم	2,10	1,05	0,000	**منخفضة**	3
يقدم البنك حوافز مادية ومعنوية للموظفين الذين يتقنون الاعمال الالكترونية	1,70	0,82	0,000	**منخفضة**	5
نتيجة متطلبات الموارد البشرية الداعمة للادارة الالكترونية	2,16	0,68	**0,000**	**منخفضة**	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

تُبَيِّن النتائج في الجدول أعلاه، أن الفقرة " يتوفر البنك على مبرمجين في مجالات الحاسوب والاتصالات "جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3,18) مع درجة معنوية بلغت (0,352) يعني بدرجة توفر متوسطة؛ يليها مباشرة في الترتيب الفقرة " يتوفر البنك على الفنيين القادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الالكترونية " في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي قدره (2,93) مع درجة معنوية بلغت (0,743) أي بدرجة توافر متوسطة، يليها مباشرة في المرتبة الثالثة الفقرة" يوجد بالبنك عدد كاف من المحررين الذين يقومون بادخال وإخراج البيانات والمعلومات بشكل مستمر وذلك لتوجيه جهود العاملين وأنشطتهم" بمتوسط حسابي قدره (2,10) مع درجة معنوية بلغت (0,000) يعني بدرجة توفر منخفضة، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " يوجد بالبنك موارد بشرية ذات مستوى عالي من الخبرات لها القدرة على الإبداع في تنفيذ المهام وخدمة العملاء" بمتوسط حسابي قدره (1,88) مع درجة معنوية بلغت (0,000) يعني بدرجة توفر منخفضة، يليها في المرتبة الخامسة الفقرتين " يتم تدريب الموارد البشرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات " يقدم البنك حوافز مادية ومعنوية للموظفين الذين يتقنون الاعمال الالكترونية" بمتوسط حسابي قدره (1,70) مع درجة معنوية بلغت (0,000) يعني بدرجة توفر منخفضة، وفي المرتبة الأخيرة نجد الفقرة" يتم التركيز على استقطاب

الكفاءات المتخصصة في التعامل مع الادارة الالكترونية"، بمتوسط حسابي قدره (1,68)، مع درجة معنوية بلغت (0,000)، أي بدرجة توافر منخفضة، وبالتالي فان سياسة الاستقطاب والتدريب والتحفيز في البنك لا تخدم التوجه نحو الادارة الالكترونية ، وبالتالي هذه الفقرات تعتبر من المعوقات.

من تحليل المؤشرات السابقة، ومن الجدول رقم(05) نجد أن المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ (2,16)، وقد بلغت دلالة هذا المتوسط (0,000) وهي اقل من الخطأ المسموح به؛ مما يعني أن متطلبات الموارد البشرية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية تتوافر بدرجة متدنية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري.

4-5- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات:

سيتم في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج وتفسيرها، وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة من عدم صحتها تم استخدام اختبار(T) لعينة واحدة:

-اختبار الفرضية الفرعية الأولى: " يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة - الجزائر على درجة عالية من المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية"

لاختبار هذه الفرضية أُسْتُخْدِم اختبار(T) لعينة واحدة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): درجة توافر المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الإدارة الالكترونية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر
نتيجة المتطلبات التنظيمية الداعمة للإدارة الإلكترونية	2,88	0,85	0,398	متوسطة

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

يتضمن الجدول أعلاه نتائج التحليل الإحصائي لبعد " نتيجة المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2,88) مع انحراف معياري بلغ (0,850)، وقد بلغت دلالة هذا المتوسط (0,3980) وهي أكبر من الخطأ المسموح به، مما يعني أن هذا البعد قد حقق مستوى توافر في البنك بدرجة متوسطة. وعليه يمكن نفي الفرضية الفرعية التي تنص على أنه" يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر على درجة عالية من المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية"

-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر على درجة عالية من المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية".

الجدول رقم (07): درجة توافر المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق للإدارة الالكترونية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر
نتيجة المتطلبات التكنولوجية الداعمة	2,97	0,56	0,783	متوسطة

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

بناء على نتائج التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للبيانات الأولية، يمكن نفي الفرضية الفرعية التي تنص على أنه" يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة- الجزائر على درجة عالية من المتطلبات التكنولوجية الداعمة للإدارة الإلكترونية "

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: "يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة - الجزائر على درجة عالية من المتطلبات البشرية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية".

الجدول رقم (08): درجة توافر متطلبات الموارد البشرية الداعمة لتطبيق الإدارة الالكترونية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر
نتيجة متطلبات الموارد البشرية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية	2,16	0,68	0,000	منخفضة

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

بناء على نتائج التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للبيانات الأولية، يمكن نفي الفرضية الفرعية التي تنص على أنه يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على درجة عالية من المتطلبات البشرية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

اختبار الفرضية الرئيسية: يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر على درجة عالية من المتطلبات الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

الجدول رقم (09): تحليل درجة توافر متطلبات الادارة الالكترونية الداعمة مجتمعة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig (t)	مستوى التوفر	الترتيب
نتيجة المتطلبات التنظيمية الداعمة	2,88	0,85	0,398	متوسطة	2
نتيجة المتطلبات التكنولوجية الداعمة	2,97	0,56	0,783	متوسطة	1
نتيجة متطلبات الموارد البشرية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية	2,16	0,68	0,000	منخفضة	3
نتيجة المتطلبات الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية	2,67	0,38	0.000	منخفضة	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS Ibm 22

بناء على نتائج التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للبيانات الأولية، يمكن نفي الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه **يتوافر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر على درجة عالية من المتطلبات الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية**

النتائج:

1- تتوافر المتطلبات التنظيمية الداعمة للإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، وكان أكثرها توافرا هو توفير البنك درجة عالية من الاستقلالية وحرية الحركة للإدارات والموظفين، وأقلها توافرا هو اتقان جميع العاملين استخدام البرامج المكتبية ومعالجة النصوص وقواعد البيانات.

2- تتوافر متطلبات تكنولوجيا المعلومات بدرجة متوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، وكان اكثرها توافرا هو توفير البنك أجهزة حاسبات الية حديثة لمختلف الادارات والاقسام، وأدناها توافرا هو توفير البنك خط هاتف DSL ذو سرعة عالية.

3- تتوافر متطلبات الموارد البشرية الداعمة للإدارة الإلكترونية بدرجة منخفضة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، وكان أكثرها توافرا هو توفر البنك على مبرمجين في مجالات الحاسوب والاتصالات، وأدناها توافرا هو تركيز البنك على استقطاب الكفاءات المتخصصة في التعامل مع الادارة الالكترونية.

4- تتوافر المتطلبات الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية مجتمعة بدرجة منخفضة وكان اكثرها توافرا المتطلبات التكنولوجية الداعمة واقلها توافرا متطلبات الموارد البشرية الداعمة.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات، والتي إذا ما تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنوك الجزائرية، فإن ذلك حتما سينعكس إيجابا على مستوى تطبيق الادارة الالكترونية فيها وتتمثل في:

✓ زيادة اهتمام البنوك الجزائرية بتوفير المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية من خلال التركيز على تمكين جميع العاملين من التحكم في البرامج المكتبية ومعالجة النصوص وتحقيق الرقابة المستمرة واعطاء مرونة للهيكل التنظيمي.

✓ زيادة اهتمام البنوك الجزائرية على توفير المتطلبات التكنولوجية الداعمة من خلال التركيز على توفير خط هاتف DSL ذو سرعة فائقة وتوفير العدد الكافي من الكاميرات الرقمية لمختلف الادارات، اضافة الى الاعتماد على شبكة الانترانات لتنفيذ عملياته اليومية مع تحقيق التواصل مع الجمهور الخارجي عبر موقع الكتروني رسمي ويرد على استفساراته.

✓ زيادة اهتمام البنوك الجزائرية بتوفير المتطلبات البشرية الداعمة لتطبيق الادارة الالكترونية من خلال التركيز على استقطاب الكفاءات المتخصصة في التعامل مع الادارة الالكترونية وتدريس الموارد البشرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات اضافة الى تقديم البنك حوافز مادية ومعنوية للموظفين الذين يتقنون الاعمال الالكترونية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم خالد ممدوح ، (2005): **ابرام العقد الالكتروني**، الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

2. أيوب نادية حبيب، (1996): **نموذج عام لنظام المعلومات الاستراتيجي**، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية (المجلد 8، العدد04).

3. الحسن حسين محمد ، (2011): **الإدارة الإلكترونية**، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق.

4. الرضوان هيثم، (2003): **الإدارة الإلكترونية**، مؤتمر الحكومة الإلكترونية، شبكات المؤسسات، عمان، الأردن.

5. السالمي علاء عبد الرزاق ، (2009): **الإدارة الإلكترونية**، ط02، عمان، الأردن، دار وائل.

6. الشريف عمر أحمد أبو هاشم ، عبد العليم أسامة محمد، بيومي هشام محمد (2013): **الادارة الالكترونية- مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة**- عمان، الاردن، دار المناهج.

7. عامر طارق عبد الرؤوف ، (2007): **الإدارة الإلكترونية**، نماذج معاصرة، القاهرة، مصر، دار السحاب.

8. العوالمة نائل عبد الحافظ ، (2002): **الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة**، مجلة دراسات، (مج29، العدد1)، ص 151.

9. القدوة محمود ، (2010): **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة** ، ط 01، عمان، الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع.

10. كوهين ستيفن، براند رونالد، ترجمة عبد الرحمان بن أحمد هيجان، (1997): **إدارة الجودة الكلية في الحكومة**، الرياض، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة.

11. محمد سمير محمد، (2009): **الإدارة الإلكترونية**، عمان، الأردن، دار المسيرة.

12. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، (2014): **الادارة الالكترونية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

13. الوليد بشار يزيد ، (2009): **المفاهيم الإدارية الحديثة**، عمان، الأردن، دار الراية.

14. ياسين سعد غالب، (2010): **الإدارة الإلكترونية**، عمان، الأردن، دار اليازوري.

الملحق رقم (01):

استبيان حول الادارة الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة- الجزائر

أخي الموظف في، تحية طيبة وبعد:

تهدف المقالة والموسومة بـ: "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة الجزائرية، دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية قالمة – الجزائر"، إلى كشف مدى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر، من خلال البحث في واقع ما يجري في البنك محل الدراسة، لذا نرجو من سيادتكم باعتباركم موضوع تركيزنا المساعدة على تثمين هذا البحث وتبليغه لأهدافه، بالتفضل بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بوضع علامة (x)حسب ما ترونه مناسبا.

الجزء الأول: بيانات شخصية ووظيفية

الوظيفة: مدير ☐ رئيس مصلحة ☐

نائب مدير ☐ موظف ☐

المؤهل العلمي: ثانوي ☐ مهني ☐

جامعي ☐ دراسات عليا ☐

مؤهل آخر..................... ☐

الأقدمية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة - الجزائر

مجموعة عبارات تهدف إلى معرفة مدى توافر المتطلبات التنظيمية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
A1	تميل الإدارة العليا بالبنك نحو التأكيد على تطبيق الادارة الالكترونية.					
A2	يدعم البنك إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين حيث يعملون بمنطلق التشابك والتكامل والترابط.					
A3	يتدرج البنك في تطبيق الإدارة الإلكترونية					
A4	يقوم البنك بتوفير الدعم المالي لدعم مشاريع الإدارة الإلكترونية.					
A5	يوفر البنك درجة عالية من الاستقلالية وحرية الحركة للادارات والموظفين.					
A6	يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة بما يتناسب ومتطلبات الإدارة الإلكترونية.					

A7	يجيد جميع العاملون استخدام البرامج المكتبية ومعالجة النصوص وقواعد البيانات.					
A8	يحقق البنك الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت.					

المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة - الجزائر

مجموعة عبارات تهدف إلى معرفة مدى توافر المتطلبات التكنولوجية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في البنك:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
B1	يعتمد البنك على الحاسوب في أداء مختلف أعماله.					
B2	يوفر البنك أجهزة حاسبات آلية حديثة لمختلف الادارات والاقسام.					
B3	يوفر البنك العدد الكافي من أجهزة الخادم.					
B4	يوفر البنك البرامج اللازمة للاتصالات الادارية الالكترونية.					
B5	يوفر البنك العدد الكافي من الطابعات لمختلف الادارات.					
B6	يوفر البنك العدد الكافي من الماسحات الضوئية لمختلف الادارات.					
B7	يوفر البنك العدد الكافي من الكاميرات الرقمية لمختلف الادارات.					
B8	يوفر البنك خط هاتف DSL ذو سرعة عالية.					
B9	يعتمد البنك على شبكة الأنترانات لتنفيذ عملياته اليومية وبشكل مستمر.					
B10	يوفر البنك خدمة اتصال الأنترنت بشكل كاف عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية.					
B11	يوفر البنك الاتصال المستمر بينه وبين الأطراف الخارجية عبر شبكة الاكسترانت.					
B12	يستخدم البنك البريد الالكتروني في الربط بين اداراته واقسامه بما يخدم العمل.					
B13	يحفظ البنك البيانات والمعلومات في نظم معلومات إلكترونية بشكل دائم.					
B14	يتواصل البنك مع الجمهور الخارجي عبر موقع الكتروني رسمي ويرد على استفساراته.					
B15	يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لحماية بياناتها ومعلوماتها					

المتطلبات البشرية من أجل تبني الإدارة الإلكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة – الجزائر:

مجموعة عبارات تهدف إلى معرفة درجة توافر المتطلبات البشرية الداعمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
C1	يتم التركيز على استقطاب الكفاءات المتخصصة في التعامل مع الادارة الالكترونية.					

C2	يوجد بالبنك موارد بشرية ذات مستوى عالي من الخبرات لها القدرة على على الإبداع في تنفيذ المهام وخدمة العملاء.					
C3	بتم تدريب الموارد البشرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات.					
C4	يتوفر البنك على الفنيين القادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الالكترونية.					
C5	يتوفر البنك على مبرمجين في مجالات الحاسوب والاتصالات.					
C6	يوجد بالبنك عدد كاف من المحررين الذين يقومون بادخال وإخراج البيانات والمعلومات بشكل مستمر وذلك لتوجيه جهود العاملين وأنشطتهم					
C7	يقدم البنك حوافز مادية ومعنوية للموظفين الذين يتقنون الاعمال الالكترونية					

دور الموارد البشرية في الرفع من الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية

د. فرج الله أحلام
جامعة سطيف -1-

الملخص:

أصبح تفوق البنوك الاسلامية على منافسيها مرهون بمدى توفر الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة شرعيا ومصرفيا، وقناعتها برسالة العمل المصرفي الإسلامي وفهمها لآلياته، الأمر الذي يتطلب توفير موارد بشرية خاصة مؤهلة وقادرة على استيعاب مختلف التطورات المصرفية ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف التنافسية، وإتاحة الفرص أمامهم للمساهمة بأفكارهم وابتكاراتهم للرفع من الميزة التنافسية لهذه البنوك، وفقا لاستراتيجية مدروسة وتقنيات مناسبة تراعي واقع وخصوصية النشاط المصرفي الإسلامي.

The superiority of Islamic banks over their competitors is dependent on the availability of adequate and Shari'ah qualified human resources that are convicted by the message of Islamic banking mechanisms. Islamic banking qualified human resources should be able to absorb the various banking developments and meet the challenges posed by competitive conditions. These Banks should provide opportunities for them to contribute with their ideas and innovations in raising its competitive advantage, according to a deliberate strategy and appropriate technologies taking into account the reality and specificity of Islamic banking.
Keywords: Islamic banks, human resources, competitive advantage.

المقدمة:

يعتبر رأس المال البشري المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية للبنك وتعزيزها لأن تحقيق التميز في أداء البنك لا يستند على مجرد امتلاكه للأموال والتكنولوجيات فحسب، بل يستند في المقام الأول إلى الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة منها، من خلال استيعاب وتطبيق واستثمار التقنيات الجديدة بكفاءة، والعمل على ابتكار وتحديث في المنتجات والخدمات بما يتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يتطلب توفير موارد بشرية خاصة تكون قادرة على استيعاب مختلف التطورات التكنولوجية والأفكار الجديدة التي تساعد على استغلال الميزات ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف التنافسية، والاهتمام المتزايد بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية للعاملين وإتاحة الفرص أمامهم للمساهمة بأفكارهم وابتكاراتهم لتنمية القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية بيان أن نجاح البنوك الإسلامية في الرفع من ميزتها التنافسية بكافة محاورها بكفاءة وفاعلية لهو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، تتوفر على المعارف والمهارات والقدرات التي تساعدها على الإبداع والتحسين

المستمرين بما يتوافق بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يتطلب تبنى عدد من السياسات المتكاملة لتحقيق ميزة تنافسية في القطاع المصرفي والمال.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الموارد البشرية بالبنوك الاسلامية، وتبيين دورها في خلق وتحسين تنافسيتها بالقطاع المصرفي، وطرح مجموعة من الاستراتيجيات التي يجب توفرها حتى تتمكن هذه البنوك من تحقيق ميزتها التنافسية في المجال المصرفي والمالي، المحلي والعالمي.

وسنتعرض من خلال هذا البحث للعناصر التالية:

أولا: مكانة الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية

ثانيا: أهمية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بالبنوك الاسلامية

ثالثا: استراتيجيات تأهيل وتدريب الموارد البشرية بالبنوك الأساسية

أولا: مكانة الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية

سنتطرق من خلاله إلى أهمية وواقع الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية.

1- أهمية الموارد البشرية في البنوك الإسلامية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي لنجاح أي مؤسسة على الإطلاق، إذا ما تم وضع العنصر البشري المناسب في مكانه الصحيح، من خلال التنسيق بين قدرات الأفراد وخصائص الوظائف، وحتى يكون الشخص مناسبا للوظيفة، ينبغي أن يتوفر فيه شرطان اثنان[1]، أولهما يتمثل في إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماما علميا وعمليا، بما يحقق له الكفاءة في فهم طبيعة تلك الوظيفة، وما تقتضيه من أعمال، أما فيما يخص الشرط الثاني فهو يتمثل في الأمانة في أداء عمله، بما يمكّنه من حفظ ما استودع بين يديه من أعمال.

يكاد يجزم المرء بأن هذين الشرطين هما الأساس الذي يقوم عليه علم إدارة الموارد البشرية، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذين الشرطين كأساس للمورد البشري الناجح، في قوله تعالى: " *قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ* " (سورة القصص: 26).

فأداء الوظيفة بكفاءة أو قوة فهم لخصائصها دون أمانة، يؤدي بالعنصر البشري إلى الانحراف، كما أن توافر الأمانة دون كفاءة أو قوة فهم لطبيعة الوظيفة، يؤدي بالعنصر البشري إلى ضعف قدرته الفنية والإدارية، وبالأخص إذا كان من هم دونه مستوى، أكثر منه قدرة على فهم المهام المنوطة بعملهم.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي وضعتها منذ نشأتها، والمثلة أساسا في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، جنبا إلى جنب مع تحقيق الربحية، مرهون بمدى توافر الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة شرعيا وفنيا، لممارسة

---

[1] محمود أشرف: "**تقويم الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية**"، الموقع الإعلامي الاجتماعي أون إسلام، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.onislam.net)، تاريخ التصفح: 2017/11/11.

تلك المصارف لعملها، فالنشاط التمويلي والاستثماري والخدمي في المصارف الإسلامية، يعتمد على المبادئ والقواعد الشرعية لفقه المعاملات الإسلامية، لذلك هناك ضوابط شرعية تحكم هذا النشاط، وهذا يتطلب بطبيعته ضرورة توافر العلم بهذه الضوابط وفهمها، لمن يقوم على تطبيقها، فالمصارف الإسلامية تحتاج إلى موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي، وكذلك تتطلب عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمة، ووفقا لقواعد الشريعة المنظمة لذلك، إضافة إلى القدرة على توجيه الأموال للاستثمار وفق الصيغ الشرعية بأنواعها المتعددة، ووفق أولويات المجتمع، وهذا يتطلب بدوره نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقويمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار هذه الضوابط الشرعية، وكل هذا يتطلب عقلية تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار لدى العاملين القائمين على التطبيق العملي لفكرة المصرفية الإسلامية، حتى يتسنى لهم الربط بين الواقع ومتغيراته من ناحية، وبين فقه النص الإسلامي من ناحية أخرى. إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي، يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، وملتزمة ببذل أقصى جهد في سبيل تنفيذ هذه الأهداف من جهة أخرى، ووجود هذه الفئة من العاملين ضرورة لضمان نجاح النشاط المصرفي الإسلامي في تعبئة الموارد للتنمية، أما عدم وجودها أو ندرتها أو اختلال تركيبها، فهذا يترك الفرصة مفتوحة أمام نمو النشاط المصرفي الربوي، على غرار فرض تطبيق الشريعة داخل المصارف الإسلامية[1].

بالنظر إلى خصوصيات البنوك الإسلامية، يتبين لنا حاجتها إلى كوادر بشرية ذات مواصفات خاصة في الجوانب المصرفية الفنية والجوانب الشرعية، ويعتبر الجانب الشرعي أهم من الجانب الفني، لأنه هو الذي يحقق للبنك الإسلامي خصوصيته التي وجد من أجلها، لهذا لابد من الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المبنية على ثلاثية العقيدة والأخلاق والفقه، بحيث ينعكس ذلك في تصرفات العاملين فيه، والملحق رقم (01) يبين ما يجب أن يتوافر في العاملين بالبنوك الإسلامية.

يمكن الملاحظة من خلال الملحق رقم (01) أن التوليفة الثلاثية، يجب أن تنعكس وتؤثر في تصرفات ومعاملات الناس عموما، والعاملين في الصناعة المالية الإسلامية على وجه الخصوص، كلما ارتفعت درجة تأهيل العاملين وتفاعلهم مع رسالة مؤسستهم، كان ذلك أدعى للتوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

2- واقع الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية:

---

[1] محمود أشرف: "**حلول أزمة الاستثمار بالبنوك الإسلامية**"، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.kantakji.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/11.

يعد واقع الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية من أهم المبررات التي تدعو إلى تأهيل العاملين فيها، وبصفة خاصة في الجوانب الشرعية حسب الكثير من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي، ويستدل على ذلك العديد من الأمور نذكر منها[1]:

أ- ضرورة تحقيق الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمال وأنشطة هذه المؤسسات المالية الإسلامية:

إذا كان الالتزام الشرعي هو ما يميز العمل المصرفي الإسلامي عن المصارف التقليدية، فمن البديهي أن تتحقق المعايير الشرعية كاملة، ومن الطبيعي أيضًا أن تكون هناك جهة مختصة ذات أهلية عالية، تضع المعايير وتراقب تطبيقها، وتُعرض عليها الحالات المستجدة لإبداء رأيها الشرعي حولها، وبدون هذه الآلية، لا يكون هناك معنى لادعاء الالتزام بالتطبيق الشرعي، ولا وجود لما يطمئن العملاء والجهات الرقابية على ذلك الالتزام. وبلا شك إن تحقق هذا الشرط منوط بتوافر الطاقات المؤهلة لحمل رسالة المؤسسات المالية الإسلامية، وتحقيق أهدافها على الوجه الصحيح.

ب- جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية المالية:

أورد بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بعض العوائق في عمل المصارف الإسلامية، منها جهل كثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية، فمنهم على سبيل المثال الدكتور عطية فياض* الذي تطرق في بعض أبحاثه إلى أن المصارف الإسلامية، ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، وإنما هي في المقام الأول مؤسسات صاحبة رسالة، وإن لم يكن العاملون بها ممثلين لهذه الرسالة التي تهدف هذه المصارف لتحقيقها، ومتفاعلين مع أهدافها، بحيث تتوافر فيهم الرغبة في العمل بالطرق الإسلامية، وثقتهم كاملة في العمل المصرفي الإسلامي، فضلا عن كفاءتهم العلمية والعملية، فلن تستطيع تلك المصارف الوصول إلى أغراضها، أو تحقيق غاياتها، وفي هذا الصدد، تعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة العاملين بها، حيث أن معظمهم من أصحاب التكوين الاقتصادي والقانوني الحديث، ولا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تحكم عمل المصارف الإسلامية، ولا بفقه المعاملات المالية في الإسلام، فربما نظروا في كثير من معاملات المصارف الإسلامية، فلم يظهر لهم فرق بينها وبين المعاملات التي تقوم بها المصارف الربوية، وكثير منهم يجهر لعموم المتعاملين معه، أن كلا أنواع المعاملات إسلامية كانت أم ربوية على حد السواء.

مما سبق، يتضح سبب عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب إتباعها في المعاملات المالية الإسلامية، حيث يعدّها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية، كما تطغى في الكثير من الحالات

---

[1] دار المراجعة الشرعية: "**أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيًا**"، ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية حول: (**تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**)، مملكة البحرين، يومي: 19-20 نوفمبر 2005، ص. 3-5.

* **سعد عطية فياض:** أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر.

رغبة البعض من العاملين في المصارف الإسلامية، وبعض المتعاملين معها، في تسريع إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن، ولو كان ذلك على حساب الضوابط الشرعية الواجب احترامها، والالتزام بتسلسل الإجراءات، فعلى سبيل المثال تجد البعض أحياناً يقومون في عقود المرابحة بالتوقيع على نموذج الوعد بالشراء وعقد بيع المرابحة، حيث يتم استلام الضمانات، وتسليم الشيك للعميل لتسليمه للمورد في آن واحد، دون ترتيب أو مراعاة للإجراءات[1].

ت- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

يعاب على سياسات التوظيف بالبنوك الإسلامية حيث ما أقيمت، طريقة تعيين العاملين فيها، والتي في غالب الأحوال لا تختلف جوهريًا عن ما هو مطبق بالبنوك التقليدية -رغم اختلاف الفلسفة والوظائف- نظرا لفقدان البديل، حيث أن الاعتماد على مستوى التأهيل للعمل البنكي العادي، ومدى سنوات الخبرة فيه، هي المعايير المعتمد عليها في إسناد الوظائف والتكليف بالمهام، نظرًا للحاجة الماسة في ذلك الوقت إلى مزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية في ظل هيمنة القطاع المصرفي الربوي على مختلف الدول الإسلامية، والذي ورثته لها الدول المستعمرة لها، فتجد بعض إطارات البنوك الإسلامية ينتقل من المعاملات الربوية غير المقيدة إلى مزاولة صيغ التمويل الإسلامية، والتي تحكمها قواعد فقهية دقيقة ومتشعبة.

تتطرق الدكتورة عائشة الشرقاوي* لهذه المعضلة في كتاباتها، حيث تؤكد أن جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية، أدى إلى آثار سلبية تعوق عمل ونهضة هذه المصارف، لاسيما جدوى المشروعات، فقد نجحت المصارف في اجتذاب المدخرات، لكنها لم تنجح في توظيفها، مما قلص من حجم عطائها، فتكوين العامل لا يسمح له بتفهم، ولا استيعاب المعاملات المشروعة في الإسلام، فضلا عن أن يطور ويبتكر في مجال عمله، وقد أدى هذا أيضًا إلى سلبيات أخرى، على رأسها كثرة الأخطاء الشرعية التي يقع فيها العاملون، مما شوه صورة المصارف الإسلامية أمام الرأي العام، وتصويرها بأنها تتاجر بالإسلام، وتخدع بالإعلان، بالإضافة إلى غياب الآلية الموضوعية للاختيار والتعيين، وقلة عدد المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، كما تعاني الموارد البشرية في هذا النموذج الهام من القطاعات المالية العاملة في الصيرفة الإسلامية من تدني مستوى مشاركة العاملين، وتفعيل دورهم في تطوير أداء المصارف الإسلامية، وغياب الاستشاريين الذين يجمعون بين العلم الشرعي والمصرفي في آن واحد، والذين يمكن الرجوع إليهم من قبل المصارف الإسلامية والعاملين فيها في ظل غياب الأفكار المستحدثة (غرف الإبداع) ولجان الاقتراحات، فقد يكون من ضمن العاملين في المستويات التنفيذية من هو مؤهل بحق لإبداء الرأي والتنفيذ والتطوير، ولكنه يبقى في الظل غياب

---

[1] محمد وفيق زين العابدين: "**معوقات العمل المصرفي الإسلامي**"، مقال منشور بمجلة البيان، العدد 306، منشورة بتاريخ: 2012/12/10، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.albayan.co.uk)، تاريخ التصفح: 2017/11/22، ص. 91-92.

* **عائشة الشرقاوي المالقي:** أستاذة وباحثة في العلوم القانونية، مختصة في القانون الخاص، كلية الحقوق بأكدال، المغرب.

سياسة الباب المفتوح للاقتراحات وتقديرها وتشجيعها[1]. غير أن السنوات الأخيرة من العمل المصرفي الإسلامي شهدت تطويرًا في مجال تحديد المعايير اللازمة للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، إلى أن التطور المأمول يمكن أن يكون أوسع مدى، مما هو قائم حاليا.

ث- عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات:

كما تمت الإشارة له سابقا، فإن البنوك الإسلامية تشتكي من ندرة الإطارات المؤهلة علميًا ومهنيًا، والتي تتمتع بميزة الالمام بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد، ما يطرح إشكالية أحادية المسار التكويني لإطارات المصارف الإسلامية، كون أن أصحاب التكوين الفقهي الإسلامي لا علاقة لديهم بالجانب الاقتصادي والقانوني والفني والتقني الضروري لسير عمليات المصرف، كون أن كل تخصص لا يتطرق في مناهجه التعليمية إلى باقي التخصصات الأخرى، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية، وحتى إن وجدت فحجمها محتشم مقارنة بحجم الكليات والمعاهد الأخرى، كما أن وجود الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية في بلاد غير المسلمين تضطرهم إلى توظيف غير المسلمين أحيانًا التزامًا بالقوانين المعمول بها في تلك الدول (حظر التوظيف على الأساس العرقي والديني...الخ)، ضف إلى ذلك الحاجة إلى بعض التخصصات في شتى المجالات الدقيقة، قانونية كانت أو مصرفية أو استثمارية، وما ترتب عليه من قلة الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المصارف الإسلامية، ما فتح الطريق واسعا لدخول بعض العناصر التي تفتقر إلى العقيدة والالتزام بالشريعة الإسلامية، كونها تعمل بعقلية ربوية مادية، حيث أدى ذلك إلى وجود عاملين وإطارات بالمصارف الإسلامية، غير قادرين على الرد على استفسارات المتعاملين حول بعض الفتاوى والمنتجات والمفاهيم، وهذا بحدّ ذاته ثغرة كبيرة وخدش لمصداقية المؤسسات التي ينتمون لها. حيث أشارت الدراسة الاستقصائية التي أجراها (المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، إلى أن المرتبة الأولى في أسس اختيار العاملين في عدد من البنوك الإسلامية هي للاعتبارات الشخصية، ثم تأتي بعده الكفاءة، والمفترض أن هناك تعارض بين هذه وتلك (الكفاءة والاعتبارات الشخصية)[2].

هذا ما يفسر تأكيد معظم التوصيات الصادرة عن الملتقيات التي تناولت موضوع البنوك الإسلامية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص بعض التجارب العملية لهذه المؤسسات، على تأكيد الدور الجوهري الذي أصبحت تلعبه عملية إعداد العاملين بهذه المؤسسات، حتى يكونوا مؤهلين لحمل رسالة المؤسسات المالية الإسلامية.

---

[1] عائشة الشرقاوي المالقي: "**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص. 112.

[2] عبد الحليم غربي: "**الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**" مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008، ص. 51.

ج- **نمو مطرد لا يقابله كوادر متخصصة:**

إن النمو الهائل في دائرة عمل المصارف الإسلامية حول العالم، يعتبر في نظر الكثير من المختصين بمثابة سلاح ذو حدين، لم يعد على المؤسسات المالية الإسلامية بالإيجابيات فقط، كون السبب الرئيسي لحاجة البنوك الإسلامية لتدريب مواردها البشرية، هو رغبتها في مواكبة التحديات الكبيرة المترتبة عن النمو الكبير الذي عرفته الصناعات المالية الإسلامية. تشهد الصناعة الإسلامية مرحلة مهمة من مراحل نموها وتطورها وانتشارها، وتزايد الاهتمام بها على المستوى العالمي، نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسيها غداة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كونها لعبت دورا مهما في تقليل الآثار السلبية لتلك الأزمة على اقتصاديات بعض الدول الإسلامية (إيران، المملكة العربية السعودية، ماليزيا...الخ)، وتنعكس الأهمية المتزايدة لها في سرعة انتشارها خارج قواعدها المعتادة (الدول الإسلامية)، لتنافس البنوك الربوية في عقر دارها، كون الكثير من المصارف الربوية العالمية قامت بفتح نوافذ لها، تقدم خدمات لزبائنها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن نمو البنوك الإسلامية مستقبلا، حيث بلغ إجمالي حجم أصولها 1.800 مليار دولار مع نهاية سنة 2013، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.000 مليار دولار في بداية 2015، وإلى 6.000 مليار دولار في سنة 2020، ويتوقع أن تبلغ حوالي 8.000 مليار دولار في آفاق 2024، وهي تنمو بمعدل يفوقا أحيانا 20 % بمختلف فروعها من صيرفة إسلامية، وصكوك إسلامية، وصناديق استثمارية، وتأمين تكافلي[1]. كما بلغ عدد المصارف الإسلامية في العالم حوالي 500 مصرفا عام 2013، في المقابل بلغ عدد المصارف التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية حوالي 330 بنك، ووفق تقديرات شركة إرنست ويونغ (Ernst & Young)[*]، بلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في مارس 2013 مقدار 1.5 تريليون دولار، كما يتوقع أن تبلغ بداية عام 2015 حوالي 2 تريليون دولار[2].

إن هذا النمو المطرد -رغم إيجابياته- يحمل في طياته تحديات كبرى على البنوك الإسلامية مواجهتها، يأتي في مقدمتها الحاجة إلى عدد متزايد من الموظفين ذوي الخبرة في الصيرفة الإسلامية، وفي ظل ندرة المتخصصين في هذا المجال، يبرز الدور الكبير الذي يلعبه التدريب في مواجهة هذا التحدي[3].

---

[1] صالح صالحي: "**مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024**"، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014، ص. 13.

[*] **إرنست ويونغ (Ernst & Young أو اختصارا E&Y):** هي إحدى أكبر أربعة مكاتب المراجعة المالية والمحاسبية على المستوى العالمي، يتمحور دورها في تقديم النصائح، الإرشادات، الإحصائيات، والتوقعات المستقبلية، لتمكين زبائنها من مواجهة التحديات التي يواجهونها في أداء نشاطهم.

[2] محمد إبراهيم البلتاجي: "**آلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل الإسلامية**"، ورقة عمل مقدمة بمنتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخيار الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل، طرابلس، يومي 27-28 أكتوبر 2013، ص. 6.

[3] سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية: "**أهمية التدريب في المؤسسات المصرفية الإسلامية وخصوصياته**"، مقال منشور بمجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7، جامعة غرداية، 2009، ص. 166.

حيث تشير إحدى الدراسات حول الصناعة المالية الإسلامية إلى واقع الكوادر البشرية في الصيرفة الإسلامية لسنة 2005 إلى أنه[1]:

- يفوق عدد العاملين في الصناعة المالية الإسلامية 250 ألف موظف؛
- أكثر من نصف الكوادر العاملة في الصيرفة الإسلامية موجودة بمنطقة الشرق الأوسط؛
- 85 % من الكوادر البشرية العاملة حاليا في الصيرفة الإسلامية لها خلفية مصرفية تقليدية نظريا أو تطبيقيا؛
- 90 % من معاهد التدريب القائمة في الدول الإسلامية تقدم دورات في الصيرفة الإسلامية.

ح- التّقليل من أهمية الجانب الأخلاقي في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي:

لا يكفي أن يستوعب الموظف في المصرف الإسلامي المعرفة بالضوابط الشّرعية للمعاملات المالية فحسب، بل هناك بعد آخر مهم في أداء العمل، كما في حياتنا عموماً، وهو البعد الأخلاقي الذي يرتبط بنظام المعاملات على نحو ملزم في التشريع الإسلامي وفقهه، وهذا مردّه إلى أن الإسلام عقيدة وشريعة ودين ودنيا، والشّريعة عبادات ومعاملات وأخلاق، لكن واقع الحال لا يثبت ذلك، إذ أظهرت بعض الدراسات أن بعض العاملين والمتدرّبين في المصارف الإسلامية، لا يكترثون بالقيم والأخلاقيات، ويعتبرونها مجرد مواعظ عامة لا تتصل كثيراً بالجانب الفنّي العملي، مما يقلّل درجة الاستفادة من تلك القيم، أو الحرص على الالتزام بمقتضاها، ويعزّز الباحث محمود عبد الكريم أحمد إرشيد* هذا القول، من خلال عمله كمراقب شرعي في عدّة مصارف إسلامية، مشيراً إلى أن هناك بعض المخالفات الشّرعية في سلوك بعض العاملين في المصارف الإسلامية، والتي لا تعكس مبادئ وقيم الدين الإسلامي، وبالتالي يجب الانتباه إلى هذا الجانب، وعدم إغفال أهميته، ذلك أن الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية في علاقات العمل والقرارات اللازمة لتيسيرها، تنعكس إيجابيًا على سمعة المنظمة وأدائها المالي والاستثماري والإداري، وبالتالي على التكاليف، ومن ثم الإيرادات والربحية، وما اهتمام المؤسسات الدولية به، إلا خير دليل على أهمية مكانته في العمل[2].

3- دور الموارد البشرية في تحقيق التقدم التكنولوجي:

[1] عز الدين خوجة: "**الرؤية المستقبلية للمصارف الإسلامية**"، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص. 11، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.kantakji.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/16.

* **محمود عبد الكريم أحمد إرشيد:** أستاذ وباحث بجامعة القدس المفتوحة، متحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة النيلين بجمهورية السودان، ألف العديد من الكتب في الاقتصاد الإسلامي أهمها: (القوى البشرية في المصارف الإسلامية: بين الواقع والمثالية) دار النفائس، الأردن، 2010.

[2] دربالي سهام، زيتوني عبد القادر: "**رأس المال الفكري، الحاجة الفعلية للمصارف الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: (**النمو، العدالة، الاستقرار: من منظور إسلامي**)، إسطنبول، تركيا، يومي: 9-10 سبتمبر 2013، ص. 16-17.

تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن 90 % من الزيادة الإنتاجية، و70 % من النمو الاقتصادي المقنن في الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، تعود للتقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال[1]، ويتبين دور الموارد البشرية في تحقيق تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال ما يلي[2]:

- تجربة الدول المتقدمة في مسار تطورها التاريخي، تثبت أن التطور النوعي لمواردها البشرية من مختلف زواياه التعليمية والثقافية والاجتماعية، لعب دور الأساس أو الأرضية الخصبة التي مكنتها من تحقيق التطور والازدهار التكنولوجي المنشود؛
- إن التقدم المستمر والمتسارع في مضامين التكنولوجيا، ومعطياتها في الدول المتقدمة، يستند على سياساتها المنتهجة من أجل ضمان التحسين المستمر في نوعية الموارد البشرية، من خلال تطوير التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبالذات من خلال تطوير التقنيات المتقدمة في المجالات المختلفة كاقتصاد المعرفة، والارتباط مع تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسوب والإنترنت وغيرها؛
- إن التطور التكنولوجي الكبير الذي تعرفه بعض الدول في الوقت الحالي (كاليابان، ألمانيا، فرنسا ...الخ)، بالرغم من تعرض بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا رأسمالها المادي، للدمار التام في الحرب العالمية الثانية، تثبت لوحدها عن أهمية وكفاءة وفعالية مواردها البشرية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب؛
- تعد تجربة الدول المتقدمة التي استطاعت تحقيق التطور والتقدم في شتى المجالات المختلفة، وعلى رأسها القطاع التكنولوجي، في ظل عدم توفر أقطارها على القدر الكافي من الموارد الطبيعية، يعتبر بمثابة الدليل القاطع للمستوى الراقي الذي بلغته الموارد البشرية بتلك البلدان.

ثانيا: أهمية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بالبنوك الاسلامية

تعد الموارد البشرية من أهم موارد المؤسسات المصرفية، فهي محدد أساسي لنجاح البنوك الإسلامية لذلك، فالتسيير الفعّال لهذه الموارد، والقدرة على جذب الكفاءات، وتطوير المهارات، يمكن المصارف من تحسين أدائها وبالتالي التفوق على منافسيها.

---

[1] أسامة الخولي وآخرون: "**العرب وثورة المعلومات**"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص. 06.

[2] بداوي مصطفى، غردي محمد: "**الإستراتيجية التنموية للكفاءات البشرية في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة**"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: "**المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2007، ص. 13.

1- **العلاقة بين الموارد البشرية وامتلاك الميزة التنافسية بالبنوك**: يمكن توضيح كيفية تحقيق ودعم الميزة التنافسية للبنوك من خلال رأس المال البشري في النقاط التالية[1]:

أ- **رأس المال البشري المتميز**: يضم الأفراد ذوي المواهب المتميزة، والذين لديهم القدرة على التفكير الإبداعي، الذي يؤثر في خدمات البنوك الحيوية، ويعمل على جذب العملاء، وخلق قيمة مضافة للخدمة المقدمة، مما يؤدي في النهاية إلى تميز البنك عن منافسيها؛

ب- **الإبداع والابتكار**: المورد البشري هو أساس الإبداع والابتكار، والذي يعد العامل الرئيسي في قدرة البنك على الاحتفاظ بمكانته بين البنوك المنافسة، فكلما زادت سرعة وجودة الابتكارات التي يقدمها البنك، احتفظ بتفوقه على المنافسين، وبالتالي لابد أن تحرص البنوك على تحفيز العاملين بها، وحثهم على الإبداع المستمر الذي يضمن تحسين مستويات جودة المنتجات؛

ت- **التعلم**: الكفاءات البشرية هي أساس البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتائجه، وهي السبيل الوحيد لنشر المعرفة، ويمكن اعتباره الوجه الآخر المكمل للابتكار، بحيث لا يمكن الحديث عن الابتكار دون نشره في أرجاء البنك عن طريق التعلم، والذي يعرف بأنه: "ظاهرة جماعية لاكتساب وإعداد الكفاءات، التي تتيح تغيير طريقة ممارسة الأعمال"، أي أن التعلم لابد وأن ينعكس إيجابياً على نتائج الأعمال بالمصرف محل تطبيقه، بما يجعله أداة فعالة في تحقيق ودعم الميزة التنافسية. من الجدير بالذكر أنه لكي يكون التعلم مصدراً للميزة التنافسية، لابد وأن يتسم بالاستمرارية، وأن يكون مسؤولية الجميع، وأن تتعدد مصادره، وأن يكون هو نمط الثقافة السائد في البنك؛

2- **دور رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية**: إن اعتبار العنصر البشري داخل المؤسسة، بما يتوفر عليه من كفاءات فكرية أو مهنية، موردا إستراتيجيا مسؤولا عن خلق الميزة التنافسية المستدامة، يتطلب منه أن يتصف بمجموعة من الخصائص تتمثل في[2]:

أ- **خاصية القيمة**: تخلق المؤسسات بصفة عامة، والمصارف على وجه الخصوص، القيمة من خلال تخفيض والتحكم في التكاليف، أو تميز المنتجات والخدمات المقدمة عن غيرها، حيث يتحقق تراجع التكلفة من خلال تشجيع وتحفيز الموارد البشرية على محاربة كل أسباب ومظاهر الهدر والتبذير في الموارد الأخرى، مثل إعداد برامج الكترونية تهدف إلى استغلال وقت العمل استغلالا اقتصاديا مثاليا، وتخفيض أو الحد من الإسراف في المواد واللوازم خلال تنفيذ مختلف الأنشطة داخل المصارف، كالانتقال من الملفات والوثائق الورقية إلى قريناتها الالكترونية. في حين تتحقق زيادة الإيرادات من

---

[1] عفاف السيد، بدوي عبد الحميد: "**رؤية إستراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية**" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول: "**رأس المال الفكري العربي نحو رؤية إستراتيجية جديدة للاستثمار والتطوير**"، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، أيام 28-30 أفريل 2013، ص. 13-14.

[2] مصنوعة أحمد: "**تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني**"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: (**الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب دول**)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص. 10-11.

خلال التركيز على تميز الخدمات المصرفية المقدمة، مقارنة بما هو سائد في السوق، قصد ضمان استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما أن رضا العميل يلعب دورا جوهريا في زيادة الإيرادات، حيث أن هناك علاقة قوية بين ممارسات الموارد البشرية، ومستويات رضا العميل حول الخدمة التي يحصل عليها، لذلك يجب أن تلتزم إدارة الموارد البشرية بتوفير المناخ الملائم والحوافز المناسبة، وذلك حتى ترتقي باتجاهات العاملين وتحسن من رضاهم الوظيفي؛

ب- **خاصية الندرة:** إن خاصية قيمة الموارد البشرية ضرورية للمصارف، ولكنها ليست معيارا كافيا لتحقيق الميزة التنافسية، خاصة إذا وجدت نفس الخاصية في المصارف المنافسة، وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تكون هذه الخاصية ميزة تنافسية لأي مصرف، لذلك فإنه على إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية أن تفحص كيف يمكن تنمية واستثمار الخصائص النادرة في موارد المصرف، للحصول على الميزة التنافسية، لأن امتلاك المصرف للكفاءات الموهوبة ذات القدرات العالية على الإبداع في مجال عملها، يحقق لها أساسا للتفوق في القطاع المصرفي، خاصة إذا أحسنت استغلال هذه القدرات بما تحققه من ممارسات استراتيجية؛

ت- **خاصية عدم القابلية للتقليد:** يمكن للموارد البشرية ذات القيمة والنادرة، أن توفر للمصارف ما يزيد على الربح العادي في الأجل القصير، ومع ذلك عندما تستطيع مصارف أخرى تقليد مثل هذه الخصائص، فإنه بمضي الوقت، سوف لا تقدم هذه الخصائص أكثر من التماثل في الميزات التنافسية، لذلك يجب على إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية تنمية وتغذية خصائص مواردها البشرية، التي لا يمكن للمصارف المنافسة أن تقلدها بسهولة. من الصعب جدا إن لم نقل من المستحيل، تقليد خصائص الموارد البشرية المنشئة للقيمة، وكذا طبيعة ثقافة المؤسسة، ومعايير الأداء التي لا يمكن تجسيدها في بيئة تنظيمية مغايرة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد وبدقة توليفة مساهمات كل كفاءة في إنتاج وتدعيم القيمة التي تم خلقها في المصرف، بسبب تداخل النشاطات المختلفة، وصعوبة تكرار العلاقات الاجتماعية بخصائصها الجوهرية التي كانت وراء عملية خلق القيمة، بسبب التعقيد الاجتماعي للعلاقات المتميزة؛

ث- **خاصية التنظيم:** حتى توفر آية خاصية من خصائص الموارد البشرية للمصرف مصدرا للميزة المتواصلة، عليه أن يسهر على إرساء خاصية التنظيم من أجل استثمار مواردها البشرية، حيث يتطلب التنظيم وجود النظم والممارسات الملائمة التي تسمح لخصائص الموارد البشرية أن تؤتي ثمار مزاياها المحتملة؛

ج- **خاصية عدم قابلية الموارد البشرية للتبديل:** يجب على المورد البشري الذي يعتبر مصدرا للميزة التنافسية المستدامة، أن لا يكون قابلا للتبديل بمورد مكافئ له على مستوى الاستراتيجية المنتهجة من قيل المصرف، ذلك أن كفاءة ومهارة وفعالية المورد البشري، لا يمكن تعويضها بأي مورد آخر، فهو الأقدر على الإبداع والتصور والتكيف مع متطلبات البيئة الدائمة التغير.

ثالثا: استراتيجيات تأهيل وتدريب الموارد البشرية بالبنوك الأساسية

1- استراتيجيات تأهيل وتدريب العاملين

تزايدت الاحتياجات للمتخصصين في فروع مستحدثة ومطورة كنتيجة للتقدم العلمي وللتكنولوجي أين أصبحت لا تجدي معه الطرق التقليدية القديمة المتبعة، وتشعبت فروع العلم إلى تخصصات متعددة بهدف زيادة التعمق والتخصص الذي أصبح سمة وأداة التطور العلمي والتكنولوجي، فقد أوصى أكبر تجمع علمي للمحاسبين والمراجعين ورؤساء البنوك والشركات ومراكز البحث العلمي من خلال الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة في مؤتمرها الثالث الذي عقد في مصر في نهاية عام 1994 بإحداث تغيير شامل في خصائص ومواصفات العنصر البشري والقوى العاملة لمواكبة الأحداث العالمية وضرورة تدريب شباب المحاسبين على أعمال تقييم الشركات وأساليب الاستثمار بالأوراق المالية وأسس التحليل المالي الحديث والتنبؤ بالربحية أو الإعسار المالي قبل وقوعه باستخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات والإلمام بأساليب الهندسة المالية وتحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها والقدرة على العمل في شركات الأوراق المالية والتسويات والتأجير التمويلي والخدمات الاستشارية.[1] إن ما يمكن أن يتوقَّعه سوق العمل من الموارد البشرية في هذا العصر هو بالطبع شيءٌ يختلف بحسب كل مؤسسة أو مجال عمل، ولكن يمكن استنتاج أن سوق العمل يتوقَّع توفر الخصائص الأساسية المبينة في الملحق رقم (02).

يضاف إلى ما سبق أن المحاسب المصرفي، في إطار دوره المطلوب في قطاع البنوك يجب أن يكون لديه دراية ليس فقط بالعلوم التجارية والمصرفية ولكن أيضا المعلومات ذات الصلة بنجاح عمله في القطاع البنكي ومنها القوانين والقرارات والاتفاقات الدولية بعد تحرير القطاع المصرفي وانتشار البنوك الأجنبية والإلمام بالأعراف المحاسبية والمصرفية وطرق تحديد معدلات الأداء والتحليل المالي والمحاسبي وغيرها وقرارات لجنة بازل الدولية واتفاقية الغات وآثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاد وعلى البنوك ومنها زيادة حدة المنافسة بين البنوك بعد ظهور البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة لجذب ". المدخرات لتوظيفها في مجالات الاستثمار[2]

2- استراتيجيات تأهيل وتدريب المدراء والمسؤولين:

حتى ينجز المدراء أعمالهم بكفاءة في بيئة متغيرة، تتميز بالانتشار الواسع والمتطور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فإنه من الضروري أن يعتمدوا على سياسة معينة تُؤسس على عدة أبعاد جوهرية تعمق

---

[1] عفاف شمدين: "**تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل**"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.unescwa.org/ar)، تاريخ التصفح: 2017/11/22، ص. 8- 9.

[2] عفاف شمدين، المرجع السابق، ص. 09.

المسئولية وتثير الدوافع للإدارة الفعالة حتى تتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق تفوقها التنافسي، وفيما يلي عرض لأهم الأبعاد التي تمثل سياستهم:[1]

أ- قبول التحدي والرغبة في النجاح: يجب أن تبحث البنوك الإسلامية عن أشخاص يبحثون عن إقامة علاقة طويلة الأجل معها، لديهم رغبة في النجاح داخل بيئة تلك البنوك، وفي نفس الوقت نجد أنه من المهم أن تعمل إدارة البنك على خلق بيئة تساعد العاملين على النجاح وتحقيق الأهداف.

ب- التدريب والتنمية سبيل النجاح على المدى الطويل: إن التنمية الإدارية للرؤساء والمشرفين، وتدريب المرؤوسين تعكس اهتمام البنك بتطوير وتأهيل وتنمية العنصر البشري فيها كما يكون لها أكبر الأثر في تحقيق الأهداف التنظيمية طويلة الأجل، ويجب على المدير أن يضع في اعتباره أن تغيير المرؤوس وتحسين إنتاجيته قد لا يحدث من مرة واحدة، وإنما عليه المثابرة في عمليات التعليم والتدريب والتنمية وتنظيم العلاقات.

ت- الاهتمام بتنمية الثقافة التنظيمية: يسعى المدير إلى خلق ثقافة تنظيمية واضحة تنمي الشعور بالذاتية، وتحدد الهوية الخاصة بالعاملين، كما تلعب دوراً جوهرياً في إيجاد الالتزام والولاء بين العاملين، وتحقيق عملية الاستقرار داخل البنك، وتعتبر الثقافة التنظيمية بمثابة إطار مرجعي للعاملين للاستعانة به لإعطاء معنى واضحاً وفاعلاً لنشاط البنك ويعدها آخرون مصدر فخر واعتزاز للعاملين به، خاصة إذا كانت تؤكد على قيم معينة مثل الابتكار، والتميز، والريادة، والتغلب على المنافسين.

ث- نجاح المرؤوسين في الأداء هو نجاح مديرهم: حتى ينجح المديرين يجب أن يحرروا أنفسهم من عبء القيام بعمل مرؤوسيهم، وعندئذ عليهم الارتقاء بمستوى بنوكهم وذلك من خلال تدريب وتنمية مرؤوسيهم، ومناقشتهم في الأداء ومراقبة نتائج أعمالهم وتصرفاتهم، وهذا يزيد من احتمال انجاز المرؤوسين للأعمال المطلوبة منهم بمستوى عالٍ.

ج- التعامل الفعال مع تكنولوجيا المعلومات : لا مفر أمام المدير من استخدام تكنولوجيا المعلومات، لأنها تدعم موقفهم في مواجهة المنافسة والتعامل مع السوق، واستمرارية الحفاظ على الجودة مع تخفيض الأعباء والتكاليف، وزيادة الإنتاجية كما وتتيح للمؤسسات سهولة التراسل بين فروع البنك التي تكون بعيدة وتساعد في انتشار مكاتب بلا أوراق.

ح- مراعاة الإطار السلوكي الذي يعمل فيه المدير: تحدد المعايير الاجتماعية والاتحادات والإدارة العليا والرئيس المباشر والمرؤوسين ومجموع الأنشطة إطارا سلوكيا للمدير داخل أي مركز تنظيمي، ومدى اتساع أو ضيق الإطار السلوكي المتاح أمام المدير للتصرف والانطلاق يتوقف على ظروف الموقف ومدى

---

[1] سلوى محمد شرفا: "**دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال بغزة، فلسطين، 2008، ص. 31-32.

خبرة المدير فعلى المدير أن يتدبر جيداً العوامل المؤثرة على الإطار المحدد لسلوكه ودراستها وتحليل أثر كل منها على وضعه وقدرته على التكيف معها.

خ- التوافق بين اهتمامات العاملين ومهاراتهم وبين واجبات ومسئوليات الوظائف التي يشغلونها: وتعتمد فرصة الأداء الجيد على مدى قدرة المدير على التوفيق بين اهتمامات العاملين والوظائف التي يشغلونها إضافة إلى كل ما سبق فانه من الضروري للمديرين في الوقت الراهن أن يقوموا ببناء رؤية واضحة كقوة دافعة للعاملين في المؤسسة توضح للعاملين كيف سيكون حال المؤسسة في المستقبل .

د- ضرورة إيلاء البنوك الإسلامية أهمية خاصة للعملية التخطيطية للموارد البشرية وتطبيقها بشكل علمي دقيق من خلال توفير المعلومات الكافية المتعلقة بتخطيط الموارد البشرية داخل البنوك، واستقطاب المتخصصين من ذوي الخبرة في مجال تخطيط الموارد البشرية، وضرورة إيلاء القيادات الإدارية في المنشآت الأهمية لاستقطاب العاملين ذوي المقدرة والكفاءة والخبرة، وتدريبهم وزيادة مهاراتهم وتنشيط نظام الحوافز والمكافآت في المنشأة بما يزيد من المقدرة التنافسية لها.[1]

ذ- أن تسعى البنوك الإسلامية إلى تطوير استراتيجياتها وممارساتها المتعلقة بتخطيط الموارد البشرية بما يتناسب مع مواردها الداخلية وبيئتها الخارجية بهدف تحقيق ميزة تنافسية، كما ينبغي عليها أن تخصص نسبة من مجمل مبيعاتها السنوية للإنفاق على حملات الترويج والمتمثلة بالإعلان، والبيع الشخصي، وتنشيط المبيعات، والعلاقات العامة وغيرها، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات التقييمية من قبل البنوك في القطاع الخاص من أجل الوقوف على جوانب الضعف والإخفاق في أدائها وتحسينه بما يؤهلها لتحقيق الميزة التنافسية.[2]

3- متطلبات تنمية الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك الإسلامية في تحقيق ميزة تنافسية بكافة محاورها بكفاءة وفاعلية لهو أمر مرهون بمدى توفير موارد بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبنى عدد من السياسات المتكاملة للوصول إلى ذلك، نذكر منها ما يلي:

- ضرورة قيام البنوك بتخصيص نسبة محددة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية باعتباره استثمار للمستقبل؛
- دراسة الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث مثل الانترنت والسويفت وغيرها؛

---

[1] مروان محمد النسور، محمد عواد الزيادات: "**تخطيط الموارد البشرية ودوره في تعزيز المقدرة التنافسية جامعة البلقاء التطبيقية**" بحث منشور في المنتدى العربي للموارد البشرية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.hrdiscussion.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/25.

[2] نفس المرجع السابق.

- التوسع في البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك لتعميق استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية؛
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل؛
- تطبيق مبدأ "قيادات المستقبل" بصورة أكثر فعالية وذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولى الوظائف القيادية، على أن يتم اختيار من تتوافر لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة خارجيا وداخليا في المجالات المستحدثة؛
- إلزام كافة العاملين بالبنوك بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي باعتباره عنصرا رئيسيا لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي البنوك؛
- تشجيع العاملين المتميزين والمجدين على بذل مزيد من الجهد واستنهاض طاقاتهم الإبداعية وذلك باستخدام أسلوب الحوافز والمكافآت إما بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى؛
- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق؛
- تطوير اختصاصات القيادات الإدارية والإشرافية بحيث تشمل التعرف على قدرات العاملين معهم وتوجيهها التوجيه الأمثل والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق التناغم والانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين بالوحدة المصرفية ومن ثم تقديم الخدمة المصرفية بالشكل اللائق؛
- وضع نموذج موضوعي لتقييم أداء العنصر البشرى من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس بما يسمح بحسن التقييم؛
- دراسة إنشاء كلية متخصصة يتم فيها دراسة الأنشطة والعمليات المصرفية المختلفة، وذلك لتخريج شباب مؤهلين للعمل بالبنوك وفقا لاحتياجات البنوك من العمالة، على أن يكون تمويل الكلية عن طريق إنشاء شركة تمول من البنوك لا يكون غرضها الربح.

الخاتمة:

إن واقع الموارد البشرية في المصارف الإسلامية يعاني العديد من المشاكل خاصة الفقهية الأمر الذي يتطلب توفير ما يساعدها على إدراك أساسياتها ويعمل بها خدمةً لأهدافها ورسالتها، فهي تحتاج بدرجة أولى إلى عاملين يملكون المعرفة الإسلامية ويجيدونها، ويسعون لتقديم خدمة مصرفية تتميز بالسرعة والجودة وفقا للمتطلبات الشرعية. كما أن المتغيرات التكنولوجية للمعلومات وثورة الاتصالات الهائلة وأنماط العمل الجديدة المستحدثة في المجال المالي فرض على البنوك الإسلامية ضرورة إيلاء موضوع

الموارد البشرية أهمية بالغة في تعزيز قدراتها التنافسية بتأمين احتياجاتها من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة معرفيا للتعامل والتحكم مع مختلف المستجدات المحلية والعالمية المتعلقة بالعمل المالي والمصرفي، وتعزيز القدرات الإبداعية والابتكارية لهم من خلال العمل على تطوير معارفهم ومهاراتهم في كافّة المجالات، مع مراعاة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

قائمة المراجع:

1) أسامة الخولي، زحلان أنطوان، حسين الشريف: "**العرب وثورة المعلومات**"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

2) بداوي مصطفى، غردي محمد: "**الإستراتيجية التنموية للكفاءات البشرية في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة**"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: "**المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2007.

3) دار المراجعة الشرعية: "**أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيًا**"، ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية حول: (**تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**)، مملكة البحرين، يومي: 19-20 نوفمبر 2005.

4) دربالي سهام، زيتوني عبد القادر: "**رأس المال الفكري، الحاجة الفعلية للمصارف الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: (**النمو، العدالة، الاستقرار: من منظور إسلامي**)، إسطنبول، تركيا، يومي: 9-10 سبتمبر 2013.

5) سلوى محمد شرفا: "**دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال بغزة، فلسطين، 2008.

6) سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية: "**أهمية التدريب في المؤسسات المصرفية الإسلامية وخصوصياته**"، مقال منشور بمجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7، جامعة غرداية، 2009.

7) صالح صالحي: "**مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024**"، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014.

8) عائشة الشرقاوي المالقي: "**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

9) عبد الحليم غربي: "**الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**" مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.

10) عز الدين خوجة: "**الرؤية المستقبلية للمصارف الإسلامية**"، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.kantakji.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/16.

11) عفاف السيد، بدوي عبد الحميد: "**رؤية إستراتيجية لرأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية**" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول: "**رأس المال الفكري العربي نحو رؤية إستراتيجية جديدة للاستثمار والتطوير**"، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، أيام 28-30 أفريل 2013.

12) عفاف شمدين: "**تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل**"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.unescwa.org/ar)، تاريخ التصفح: 2017/11/22.

13) لمين علوطي: "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007-2008.

14) محمد إبراهيم البلتاجي: "**آلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل الإسلامية**"، ورقة عمل مقدمة بمنتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخيار الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل، طرابلس، يومي 27-28 أكتوبر 2013.

15) محمد وفيق زين العابدين: "**معوقات العمل المصرفي الإسلامي**"، مقال منشور بمجلة البيان، العدد 306، منشورة بتاريخ: 2012/12/10، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.albayan.co.uk)، تاريخ التصفح: 2017/11/22.

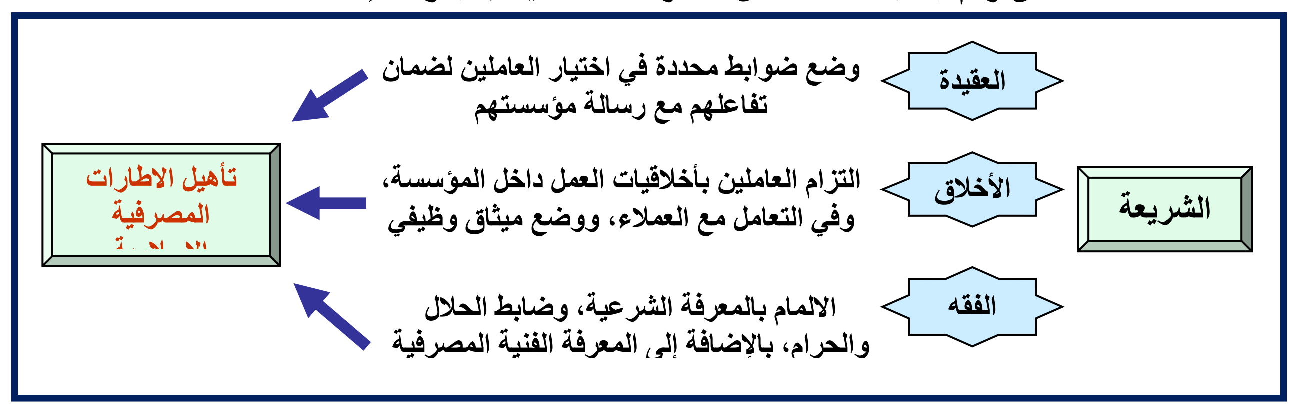
16) محمود أشرف: "**تقويم الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية**"، الموقع الإعلامي الاجتماعي أون إسلام، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.onislam.net)، تاريخ التصفح: 2017/11/11.

17) محمود أشرف: "**حلول أزمة الاستثمار بالبنوك الإسلامية**"، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.kantakji.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/11.

18) مروان محمد النسور، محمد عواد الزيادات: "**تخطيط الموارد البشرية ودوره في تعزيز المقدرة التنافسية جامعة البلقاء التطبيقية**" بحث منشور في المنتدى العربي للموارد البشرية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.hrdiscussion.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/25.

19) مصنوعة أحمد: "**تنمية الكفاءات البشرية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني**"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: (**الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب دول)**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

الملحق رقم (01): الخصائص الشرعية للعاملين بالبنوك الإسلامية



المصدر: عز الدين خوجة: **"الرؤية المستقبلية للمصارف الإسلامية"**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (http://www.kantakji.com)، تاريخ التصفح: 2017/11/16، ص. 10.

الملحق رقم 02: الخصائص الأساسية للعاملين في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الخصائص الأساسية للعاملين فى ظل تكنولوجيا المعلومات

1. القُدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
2. القُدرة على التكيُف والتعلُم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
3. إتقان التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المعتمدة على الحاسب وتطبيقاتها في مجال
4. القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
5. امتلاك مهارات إضافية مميَّزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية.
6. إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية.
7. إتقان العمل خارج حدود المكان والزمان، والقدرة على إدارة العمل سواءً كان ذلك في بيئة عمل تقليدية أو في بيئات افتراضية.
8. القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات والهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.

المصدر: لمين علوطي: "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص. 58.

دبلجة الرسوم المتحركة بين ضرورات التعريب وإشكالات التغريب
دراسة تحليلية لحلقات من "عالم غامبول المدهش"

أ.**آمال علي الهادفي**
جامعة الجزائر 03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عينة من حلقات الرسوم المتحركة "عالم غامبول المدهش" للكشف عن طبيعة عمليات الدبلجة المطبقة فيه ومدى مساهمتها في تعريب المضمون الغربي أو تغريبها للغة العربية في إطار التعريب ذاته، وذلك من خلال تحليل كمي وكيفي يتوقف عند الصياغات التعبيرية المعتمدة في دبلجة هذا الكرتون لأجل أن يتيح لنا الإلمام بالحالات المرصودة وقراءة أبعادها المختلفة.

وتقدم الدراسة تحليلا لثمان حلقات من مواسم مختلفة من الرسوم المتحركة "عالم غامبول المدهش" بمعدل 10 إلى 11 دقيقة لكل حلقة أي بمجموع 80 دقيقة.

الكلمات المفتاحية: الرسوم المتحركة، الدبلجة، عالم غامبول المدهش.

Abstract:

This paper aims to analyze a small sample of the animated episodes of «The Amazing World of Gumball" cartoon, in order to reveal how the dubbing process applied in it and its contribution to the Arabization of the western content or to the Alienation of the Arabic language in the context of Arabization itself. Through a quantitative-qualitative analysis, the main focus will be on the use of expressions in this dubbing depending on the observed situations and their different dimensions. The study is based on a sample of 08 episodes of about 10-11 minutes from different seasons, which means a total corpus of about 80 minutes.

Key words:
Cartoons, Dubbing, the Amazing World of Gumball.

مقدمة:

عندما لجأت قناة "الجزائرية" الجزائرية الخاصة نهاية سنة 2017 إلى إطلاق مشروع نشرة إخبارية تقدم باللهجة أو "الدارجة" الجزائرية حاملة شعار "أهدر جزايري" وتحت شعار الاقتراب من المواطن، تم إطلاق شريط إشهاري لهذا الشكل الإخباري الجديد على صفحة القناة عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، فكانت حوالي 90% من التعليقات التي حصدها هذا الشريط منددة ومعتبرة أن هذه الخطوة تمثل انحرافا خطيرا بالمستوى اللغوي للفرد الجزائري ومستوى الإعلام الجزائري على حد سواء.

وقد شد انتباهنا من بين كل ما قيل حول هذا الشريط تعليق يقول *" الحمد لله يا رب، لقد تعلمت اللغة العربية من الرسوم المتحركة... أنا أشكر شركات الدبلجة الأردنية والسورية واللبنانية [...] ماذا سيحصل للأجيال القادمة، ستعيش بدون هوية، ستضيع في الوحل.."*

إن برامج الرسوم المتحركة تمثل اللبنة الأولى المشكلة للمعجم اللغوي الفصيح للأطفال في سنواتهم الأولى، أو على الأقل المكمل بالنسبة لأطفال المدارس، وقد لعبت شركات الدبلجة الشرق أوسطية (كمركز الزهرة

مثلا) خاصة في فترة التسعينات دورا كبيرا وفريدا في نقل الرسوم المتحركة العالمية واليابانية تحديدا لأطفال المنطقة العربية بكل أمانة لغوية، وزودتهم ولو – سماعيا- بقواعد العربية الفصحى، مساهمة بشكل كبير في تشكيل هوياتهم اللسانية. لكن ذلك بدأ يتغير في السنوات الأخيرة حيث أصبحت بعض مؤسسات الدبلجة والتوزيع وخاصة المصرية منها تعمد إلى دبلجة الرسوم المتحركة باللهجة المحلية موازاة مع انتشار حركة الدبلجة للمسلسلات التركية والمكسيكية باللهجات (السورية، اللبنانية، المغربية وحتى محاولات جزائرية).

الإشكالية:

إن المتأمل للمشهد التلفزيوني العربي مؤخرا يدرك التحول الجاري في عالم صناعة الرسوم المتحركة سواء من ناحية النوع والشخصيات والقصص والمواضيع المطروحة، أو من ناحية الدبلجة اللغوية التي تخلت عن استعمال الفصحى أو على الأقل عن الرصانة في استعمالها، متأثرة بضرورة تحقيق التناغم بين المشاهد والقصص "العصرية" المحكية وبين الملفوظات تارة، وبفقر توليد المصطلحات العربية (néologismes) للمستحدثات التكنولوجية تارة أخرى.

وتمثل سلسلة "عالم غامبول المدهش" التي تبث عبر النسخة العربية لقناة Cartoon Network الأمريكية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إحدى الرسوم المتحركة التي يتجلى فيها ذلك بوضوح، إذ لا تتمتع اللغة العربية فيها بكامل وقارها، لأسباب نعتقد مبدئيا أنها ترجع بنسبة ما لطابع الكرتون الهزلية ولطبيعة شخصياته المتميزة بكثرة الحركة وحب المقالب.

ومن خلال مشاهدتنا العابرة لهذا الكرتون، أثار انتباهنا لجوء عملية الدبلجة فيه إلى عدم التقيد بقواعد اللغة العربية السليمة، إذ يعمد أحيانا إلى إدراج بعض التعابير باللهجة، وأخرى بالإنجليزية، في حين يناقش الكرتون في مواضع أخرى مسائل لغوية عربية فيسلط الضوء عليها ويتبنى كلمات فصحى تكاد تندثر من القاموس اللغوي المتداول في العصر الحالي، وهو ما استدعانا إلى القيام بهذه الدراسة، متسائلين: **ما هي مظاهر التعريب والتغريب في دبلجة سلسلة الرسوم المتحركة "عالم غامبول المدهش؟**

وقصد الإجابة على هذا السؤال سيتم تفكيكه إلى المستويين التاليين:

1– كيف يمكن تصنيف الملفوظات الخارجة عن القاموس اللغوي العربي الفصيح المستعملة في سلسلة الرسوم المتحركة "عالم غامبول المدهش"؟

2– ما هي دواعي ودلالات تبني هذه الملفوظات في الدبلجة إلى اللغة العربية؟

تحديد مفاهيم الدراسة:

- **الرسوم المتحركة:** هي عبارة عن رسومات يتم إدخال آليات الحركة عليها للتعبير عن فكرة أو موقف وتتميز بحمل رمزية معينة.[1]

[1] - محمد فريد محمود عزت، القاموس الموسوعي للمصطلحات الإعلامية انجليزي عربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص.106.

- **الدبلجة:** عملية تتضمن إصدار أو تعويض أصوات شخصيات برنامج أو فيلم أو شريط فيديو معين بأصوات مسجلة مسبقا في أستوديو خاص، وهي تستعمل لإنتاج نسخة لغوية أخرى للبرامج تختلف عن النسخة الأصلية، على أن يتم مزج الأصوات المدبلجة مع الصوت الحي والموسيقى الأصلية للنسخة الدولية لهذا البرنامج.[1]

وهي تقنية خاصة بالتكييف اللغوي للمضامين الإعلامية السمعية البصرية التي تشمل إلى جانبها تقنية الترجمة النصية الفورية ،من المحكي إلى المكتوب، sous titrage، تعتمد على الترجمة الصوتية للحديث من لغة إلى لغة ثانية، من المحكي إلى المحكي، وفق ما تقتضيه آليات ذلك مع محاولة الحفاظ على المعنى.

- **عالم غامبول المدهش:**

هو رسوم متحركة تم إنتاجه من قبل مؤسسة Cartoon network في لندن، كان وراءه المطور الإبداعي Ben Bocquelet الذي كان قد رسم شخصياته بشكل منفصل فتم تجميعها رغم اختلاف التصاميم وألوانها لتقدم في مسلسل كرتوني واحد، ووضعها في إطار يشبه سلسلات "السيتكوم" الهزلية التي تحجري داخل الأسرة التقليدية.[2]

- **منهج الدراسة وأدواتها:**

لأجل قيادة هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج المسحي، عن طريق المسح بالعينة. كما تم الاعتماد على تحليل المضمون كتنقية أساسية في جمع المعلومات اللازمة للإجابة على الإشكالية المطروحة. وتحليل المضمون حسب Berslon يمثل "*تقنية بحث تسمح بالوصف الموضوعي والنسقي والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال*"[3] ومن ثم فهو يسمح لنا بتحديد الشكل الاتصالي وتصنيفه وقياسه كميا ومن ثم مقارنته وتقييمه.

ولأجل تطبيق هذه التقنية، تم تصميم استمارة لتحليل المضمون ترتكز على وحدتين رئيسيتين للتحليل: وحدة الجملة، ووحدة الكلمة.

أما فئات التحليل فهي (13) وحدة: التعابير الفصحى، التعابير الدخيلة الإنجليزية، التعابير الدخيلة الفرنسية، التعابير الدارجة الصريحة، التعابير الدارجة المبطنة، التعابير العلمية والمعرفية، التعابير المبتكرة، التعابير غير ذات دلالة لغوية، التعابير الفصحى الخاطئة، التعابير الشعرية والغنائية، الأمثال والحكم، التعابير المتجاوزة للقاموس اللغوي للطفل، الزلات اللغوية في الدبلجة.

- **عينة البحث:**

---

[1] - Fabien Marguillard, Dictionnaire des techniques audiovisuelles et multimédias, Ed Dunod, Paris, 2006 p.97.

[2] - "How The Amazing world of Gumball developed?" A conversation with Ben Bocquelet, Mic Graves and Antoine Perez, Interview In: Television, 28/2015/E, p.p.09-10.

[3] - Christian Leary, l'analyse de contenu de la théorie à la pratique la méthode Morin-Chartier,Presse de l'université du Québec, Canada, 2008, p.05

تم اختيار عينة الصدفة لقيادة هذا البحث؛ وتعرف بأنها عينة غير احتمالية تعطي احتمال الظهور الأكبر للصدفة وفق المفهوم العام الذي يأخذه مصطلح الصدفة" في الحياة العامة.[1] ويلجأ إليها الباحث بحكم عوامل تلخص في القرب الجغرافي، الوقت المتوفر، سهولة الوصول إليها، والوفرة أو الإتاحة.[2]

وقد تم الاعتماد على عينة الصدفة رغم الاقتناع بكونها أقل تمثيلية من باقي أشكال العينة الأسباب التقنية التالية:

3- كون الحلقات الكاملة غير متوفرة كلها على قناة Cartoon network المالكة لحقوق البث عبر قناتها على youtube.

4- حجب مشاهدة الكثير من الحلقات على هذا الموقع بسبب خروقات حقوق الملكية من داخل الجزائر.

5- حجب صاحب الحقوق لخاصية التحميل من موقعه أو عبر youtube للحلقات الجديدة خاصة.

6- اكتفاء قناة Cartoon network على youtube بنشر ملخصات للحلقات، ما يلغي إمكانية اعتمادها كعينة تحليل.

ولهذه الأسباب تم الاكتفاء بقائمة الحلقات التالية وقوامها 08: المماطلون، العد التنازلي، النكرة، الهالوين، البيضة، الإجازة، مدرب الرياضة، اللوم.

أ- الجانب النظري للدراسة:

1- علاقة برامج الرسوم المتحركة بتنمية القدرات المعرفية اللغوية للطفل:

تشير المقاربات التي تناولت موضوع التعلم لدى الأطفال أن هذا الأخير يرتكز على منظورين: البرامج التربوية والبرامج الترفيهية، وتمثل هذه الأخيرة وعاء هاما للتعلم بالنسبة للأطفال في سن صغيرة خاصة، وقد بينت الكثير من الدراسات على غرار بحوث Van den Broek و Kendeou وزملاؤهما (2005-2007-2008) دور الرسوم المتحركة في تعزيز قدرات الفهم لدى الأطفال والتأهيل اللغوي القاعدي لهم من حيث إدراك الأصوات والنطق وتعلم الحروف واكتساب المعجم اللغوي،[3] ويضيف إلى ذلك Oakhill و Cain في دراسة أجريت عام 2007 بأن الرسوم المتحركة تساعد الطفل على فهم البنية القصصية والاستدلال والاستنتاج والتقييم الذاتي لفهمه.[4]

---

[1] - Jean Pierre Beaud," l'échantillonnage", dans: Recherche Sociale, Presse de l'université du Québec C, Canada, 2009, p.262.

[2] - Ilker Etikan, Sulaiman Abubakar Musa, Rukayya Sunusi Alkassim, " Comparison of Convenience Sampling and Purposive Sampling", American Journal of Theoretical and Applied Statistics. Vol. 5, N°. 1, 2016, p.02.

[3] - Blanc Nathalie et Navarro Marion, "Le dessin animé pour apprendre à comprendre une histoire",
Le français aujourd'hui, 2012/4 n°179, p. 38.

[4] - Blanc Nathalie et Navarro Marion, Op. cit, p. 38.

2- دبلجة الرسوم المتحركة إلى العربية والإشكالات الثقافية والاستيطيقية واللغوية:

تبين الدراسات التي تناولت مسألة الدبلجة إلى العربية أن اللجوء إلى هذه التقنية بدأ مع ظهور الحاجة إلى نقل برامج الأطفال التي لا تنتج في المنطقة العربية، لكنها تبقى تقنية أقل شهرة من الترجمة الحرفية للنص المنطوق لأسباب تتعلق بالتمويل بشكل أخص، على العكس من بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا التي تفضل الدبلجة للحفاظ على خصوصياتها الثقافية وهوياتها الوطنية.

وقد تمت أول دبلجة للصوت والصورة في العالم العربي عام 1974 بواسطة مؤسسة Filmali التي قدمت النسخة العربية للرسوم المتحركة "السندباد البحري"، ثم "زينة ونحول" عام 1975، ثم انتقلت الدبلجة بعدها إلى المسلسات المكسيكية التي حققت نجاحا انعكس على حركة الدبلجة لمختلف أنواع المضامين.[1]

وتطرح مسألة دبلجة المضامين الإعلامية إلى العربية ومنها الرسوم المتحركة عدة إشكالات من مستويات مختلفة، فعلى المستوى الثقافي قد لا يلقى المترجم المقابل اللغوي العربي للتعابير والملفوظات باللغة الأصلية أو قد تتجاوز الحوارات والمشاهد حدود الثقافة العامة والمعايير السائدة، وعلى المستوى الاستيطيقي، تتطلب الدبلجة توافقا وانسجاما كبيرا بين مؤدي الأصوات والمشاهد المعروضة على مستوى الأداء، يتبع ذلك التحديات التقنية وضرورة التحكم التقني في عمليات الميكساج وسحب الأصوات الحقيقية دون الأصوات الأخرى المحيطة بها ثم تركيب بما يحقق الانسجام في المشهد العام.[2] ويتمحور اهتمام هذه الدراسة على المستوى الأول المتمثل في التحدي اللغوي ومدى التحكم فيه أو الاهتمام به.

3- حول الرسوم المتحركة غامبول وقناة Cartoon Network:

يقدم بطل هذه الرسوم المتحركة "غامبول" في صورة بطل غير معهودة، فهو لا يمثل بطلا حقيقيا أو خارقا وإنما يبدو أقرب إلى الفشل ولكنه يجمع الفشل والتفاؤل معا وعدوه الحقيقي هو ذاته وسلوكاته، ويرى مصمم الفكرة أن هذا الأمر جاء مقصودا بحكم أنه أراد أن تكون شخصيته أقرب إلى شخصية أي طفل عادي فيجد هذا الأخير نفسه فيه.[3]

ينتمي غامبول إلى عائلة واترسون المتكونة من الأب الأرنب "ريتشارد" والأم القطة "نيكول" والأخت العبقرية الأرنب هي الأخرى"أناييس"، والصديق الذي تم تبنيه وهو عبارة عن سمكة ذهبية متحولة "داروين"، في حين أن شخصية "غامبول" الأولى كانت تمثل كرة علك قبل أن تتحول إلى "قط".

يرتاد غامبول وداروين مدرسة إلمور حيث تجري معظم أحداث المسلسل الكرتوني خارج البيت، ويقضون يومياتهم في المدرسة إلى جانب شخصيات الرسوم المتحركة الأخرى: بنانا جو، توبايس ويلسون، تينا ركس، كاري كروغر.

---

[1] - Elkadi Tammam, Issues in the subtitling and dubbing of English language films into arabic: problems and solutions, A theses submitted for the degree of Doctor of philosophy, Durham University,2010, p.48.
[2] - Ibid, p.p.49-50.
[3] - "How The Amazing world of Gumball developed?" op.cit , p.p.09-10.

أطلق الجزء الأول لهذه الرسوم في بريطانيا في العام 2011 قبل أن ينتقل إلى العالم العربي بواسطة قناة Cartoon network Arabia التي دخلت العالم العربي في 2010 عبر شركة Turner التابعة لـ Time Warner واختصت بتقديم شبكة من واسعة من برامج الأطفال الترفيهية العالمية والمحلية، بحكم إنشائها لأستوديو خاص بالشرق الأوسط، وقد شهدت هذه القناة نموا سريعا في المنطقة العربية.[1]

ب-الجانب التطبيقي للدراسة التحليلية:

- **جدول يوضح النتائج العامة لتحليل مضمون الحلقات الثمان الكاملة:**

[1] - بيان صحفي لشركة Turner Upfront - MENA – Arabic ، أبرز مستجدات الترفيه لعام 2017، بتاريخ الاثنين 12 ديسمبر 2016.

الحلقة / الفئة	المماطلون	العد التنازلي	النكرة	الهالووين	البيضة	الإجازة	مدرب الرياضة	اللوم	المجموع
التعابير الفصحى	16	02	04	09	11	07	06	22	**77**
التعابير الإنجليزية	04	18	19	08	17	06	-	02	**74**
التعابير الفرنسية	-	-	-	-	02	02	-	-	**04**
الدارجة الصريحة	14	03	01	12	02	07	11	02	**52**
الدارجة المبطنة	05	01	01	14	02	15	02	-	**40**
التعابير العلمية	11	03	02	03	13	11	05	15	**63**
التعابير المبتكرة	07	-	04	-	-	01	04	-	**16**
ت. غ. ذات دلالة منطقية	-	-	-	08	02	03	06	01	**20**
الفصحى الخاطئة	-	03	02	02	01	02	02	-	**12**
الشعرية والغنائية	02	-	-	01	-	-	-	-	**03**
الأمثال والحكم	-	-	-	02	03	01	-	03	**09**
المتجاوزة لسن الطفل	-	-	-	-	03	-	-	-	**03**
زلات الدبلجة	-	-	-	-	-	-	02	-	**02**
المجموع	**59**	**30**	**31**	**59**	**51**	**55**	**38**	**50**	**375**

التعابير العربية الفصحى التي تم التأكيد عليها:

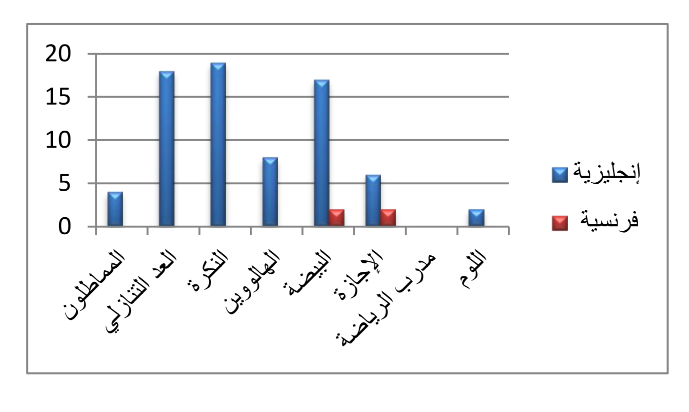
تشمل هذه الفئة مجموعة الكلمات والصياغات الفصحى التي لاحظت الباحثة أنه قد تم التركيز عليها في مختلف الحلقات، وتتجلى خاصة في حلقتي:

- "**المماطلون**" التي ركزت على شرح مفهوم "الممطالة" طوال مدتها بالاستعانة بتعاريف المعاجم والقواميس وعبر التجسيد الفعلي لها من خلال أحداث الحلقة.
- و "**اللوم**" التي تمحورت حول محاولة التأسيس لمفهوم ألعاب الفيديو كمفهوم عربي محايد تترتب قيمته على حسب طبيعة استعماله، وهذا على طول الصراع الدائر في الحلقة والذي كان بين لجنة أولياء التلاميذ وأبنائهم. وهاتان هما الحلقتان الوحيدتان اللتان كان فيهما التركيز على شرح مفهوم عربي فصيح أو

معرب من بين مفردات العينة التي تم تحليلها. والمثير في هذه الحلقة أنها كانت الوحيدة من بين عينة الدراسة التي تستعمل اللفظ العربي لـ"ألعاب الفيديو" بدل اللفظ الإنجليزي الشائع لها في بقية الحلقات "video games". هذا الاتجاه نلمسه أيضا في حلقة المماطلة عند استعمال مصطلح الدردشة العربي بدل الإنجليزي الشائع في المسلسل "Chat".

وتدخل الاستعمالات المركزة على الفصحى في باقي الحلقات في إطار الاستخدام لمستوى أعلى من البسيط للغة العربية أو لسجل تم التخلي عن الاستعمال الواسع له مثل: الداء بدل المرض، نغم بدل أغنية أو موسيقى، بقلية بدل متجر، الباص بدل الحافلة، إيضاح الطباق في مواضع مثل (صلبة، طرية)، وكلمات أخرى ذات طابع تجريدي فلسفي ككلمة "نكرة"، إلى جانب مفاهيم من سجل أعلى نسبيا كـ: فاخر، الهمس...الخ.

1- التعابير الدخيلة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية):



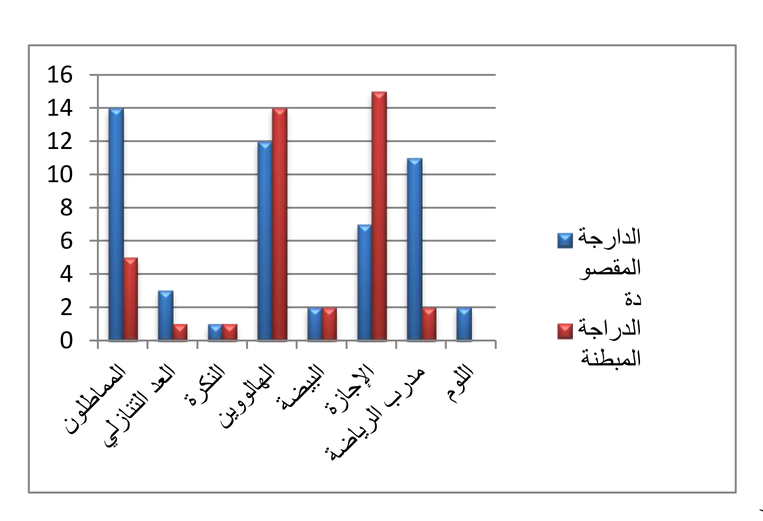
يوضح الرسم البياني تواتر استعمال التعابير والصياغات والكلمات الإنجليزية والفرنسية، ويظهر جليا أن هذه الأخيرة يكاد استعمالها لا يظهر مقارنة بالأولى، وهذا راجع في اعتقادنا إلى طبيعة الفيلم الكرتوني المنتج في بيئة إنجلوسكسونية أولا (بريطاني- أمريكي)، والى طبيعة البيئة المترجمة له (شرق أوسطية) المعروفة باتجاهها الأنجلوسكسوني، وقد استعملت الفرنسية في حلقتين هما حلقة "البيضة" أين ظهرت كلمة moi وكلمة modèlesمنطوقة بالعربية (موديلات) وكلاهما وظفا في أغنية ولضرورة شعرية غنائية في اعتقادنا. أما الحلقة الثانية التي ظهرت فيها الفرنسية فهي حلقة الإجازة أين ظهر فيها تعبير "ضوء pile" المقصود به ضوء بطارية في مناسبتين.

على العكس من اللغة الفرنسية يتجلى استعمال الإنجليزية في النص العربي المدبلج بشكل صارخ في جميع الحلقات وبمستويات مرتفعة ما عدا في حلقة وحيدة هي حلقة اللوم التي يرجع عدم توظيف التعابير الإنجليزية فيها إلى التعارض مع هدف الحلقة وهو التركيز على المصطلح المعرب للـ video games " ألعاب الفيديو" كما تم توضيحه أعلاه.

ارتفعت نسبة استعمال التعابير الإنجليزية بشكل كبير في ثلاث حلقات هي "البيضة" بـ 18 تعبيرا،"النكرة" بـ 19 تعبيرا، و"العد التنازلي" بـ 17 تعبيرا، ولم يرتبط ذلك بطبيعة المواضيع المطروحة بقدر ما ارتبط بمحاولة ترسيخ التعابير الشائعة وكثيرة الاستعمال بنسختها الإنجليزية (dude صديق ، Okay حسن، sorry آسف، please أرجوك، gays رفاق، bye إلى اللقاء، Miss آنسة، Mall متجر، yeh نعم...).

ارتبط استعمال الإنجليزية أيضا بورود مفاهيم تعبر عن المستحدثات التكنولوجية (Hashtag بدل وسم، video games بدل ألعاب الفيديو) ومسميات سلع استهلاكية (marshmallow بدل حلوى الخطمي) وأخرى بسبب عدم وجود مقابل لها في العربية مثل (trampoline) ونوع أخير يرتبط بالطبيعة الثقافية للفكرة المطروحة (hollowing).

2- إدخال العامية بين المقصود والمبطن:



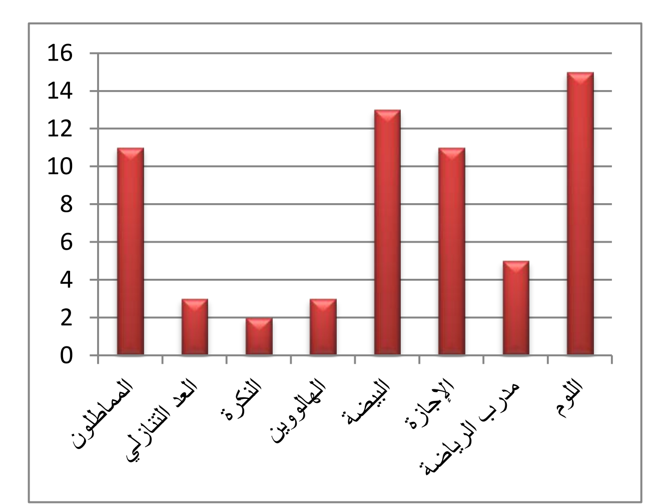
مثل الإنجليزية، استشفينا من خلال عملية التحليل التواجد المكثف للتعابير العامية الواردة بلهجة الأصوات المدبلجة (لبنانية)، مع تواجد أكبر في حلقات "المماطلون"، "الهالووين"، "الإجازة"، و"مدرب الرياضة" بتكرارات تصل إلى نحو 14 و15 و11 عبارة في الحلقة.

كما لمسنا أن هذا الإدراج للدارجة يكون مصرحا به أحيانا ومبطنا أحيانا أخرى، ففي الحالة الأولى تظهر العبارات باللهجة ولو كانت أساسا عربية مصرحا بها ومقصودة من قبيل: "جاهز لتحدي الشطة الحراقة؟، تَهْدَلنا، تَمَامْ، ممكن نَشْ الذباب على صحني شباب؟ رووووق، تِوَلّعْها، ستكون حفلة نار، تِشْفَط من الحنفية، نكتة واحدة وبَسْ، أفتح لك الشُّباك، هالووين للحِلْوين، بجانب المَغْفَر، الوحش ذو الرأس المْبَوّز...)

أما في الحالة الثانية، فإدراج اللهجة يحدث بطريقة مقصودة أيضا ولكن غير مصرح بها، بحيث تبدو العبارات للوهلة الأولى وكأنها تنطق بالعربية الفصحى من خلال أخذ الكلمات فيها لعلامات الشكل المناسبة لموقعها في الجملة، أو من خلال توظيف كلمات عربية فصحى في عبارات درج استعمالها كما هي في اللهجة تقريبا مثل (ولا يهُمُّك ، يا سلام، جننتني الساعة، حلاوة وشقاوة، أم الحفلات، الحقوني، مشكلة المحرك أنه مُسكر، تحتاجون توصيلةً شباب، بسيطة، لم لا تشرفان على الغداء) فكل هذه التعابير عند التأمل فيها ستدرك أنها مستنبطة من الثقافة المحلية للأصوات المؤدية للدبلجة وللقائمين على عملية الترجمة أساسا، ومن ثم فإدراجها نعتقد أنه يستهدف غرضين: الوصول باللهجة إلى أبعد ما يكون، والارتقاء باستعمالها بحيث تصبح من معايير العربية البسيطة.

3- التعابير العلمية:

يوضح البيان تكرارات ورود التعابير العلمية في كل حلقة من الحلقات المتناولة بالتحليل، وتبين القراءة الأولى أنه لا توجد مفردة من المفردات لم ترد فيها تعابير علمية، لكن هذه الأخيرة سجلت تحديدا بشكل أكبر في حلقات



"اللوم"، "البيضة"، "الإجازة"، "المماطلون"، وبدرجة أقل مدرب الرياضة.

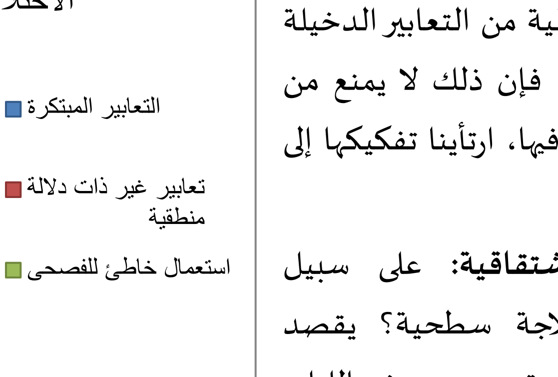
وتناولت هذه التعابير قضايا مختلفة: أدبية، موسيقية، فيزيائية، عسكرية، صحية، جغرافية، اقتصادية، سوسيولوجية، تكنولوجية، إنسانية، بيولوجية، وحتى نفسية.

وتصدرت حلقة "اللوم" هذا النوع من التعبيرات الذي يستخدم لغة علمية (تكنولوجية سوسيوبولوجية ونفسية) بحكم أنها تناولت كما سبق توضيحه موضوع "ألعاب الفيديو" وأثرها في سلوك الطفل أو دورها في تحسين قدراته الذهنية وفق طريقة جدلية تبين المحاسن والمساوئ.

في حين كان توظيف هذه التعابير في حلقة البيضة بما ينسجم وموضوع الحلقة التي تروي قصة تعارف بين البيضة وأناييس الأخت الصغيرة لغامبول، وكلاهما عبقريان ويملكان مستوى ذكاء مرتفع، فيرتفع مستوى النقاش في حديثهما ليتطرق إلى الإشكالات التي تواجههما في حوارهما مع الغير وهي إشكالات فكرية بالأساس تؤكد على سطحية معظم تفاعلاتهما الاجتماعية مع الآخرين عادة، إلى جانب التطرق إلى الأمور المشتركة بينهما في مجال الفن والموسيقى والأدب.

4- الاختلالات في استعمال الفصحى بين الأخطاء والتعابير المبتكرة والتعابير غير ذات الدلالة المنطقية:

بينت عملية التحليل التي تم القيام بها أنه حتى عند استعمال الفصحى خالية من التعابير الدخيلة للغات الأجنبية أو العامية، فإن ذلك لا يمنع من وجود بعض مظاهر الخلل فيها، ارتأينا تفكيكها إلى 03 أقسام:



- **الأخطاءالأسلوبية والاشتقاقية:** على سبيل المثال: متى أصبحت الثلاجة سطحية؟ يقصد مسطحة، إنه نصف الليل، يقصد منتصف الليل، لنكمل رحلتنا الصغيرة، يقصد القصيرة، العبوة كانت مثقبة، يقصد مثقوبة، تكون مثقبة عندما يأخذها غامبول، يقصد كانت مثقوبة عندما أخذها غامبول، العب الموسيقى الآن، يقصد شغل الموسيقى.

نعتقد أن هذه الأخطاء غير مقصودة، غير أن استعمالها مؤثر في سلامة اللغة العربية بدرجة كبيرة.

- **التعابير المبتكرة:** هذا النوع من التعابير ينشأ انطلاقا مما يسبقه في الحديث، متماطلان متبرطلان متشنطلان، أقوى اختراعاتي اسمه المرفهاتي، سنواجه مصيرنا المأكول (يقصد المحتوم واستعمل المأكول لأن الحديث كان عن الوحش الذي يستعد لأكلهم)، مالذي أستفيده من تعلم الشقلبات سوى رؤية العالم بالشقلوب، ويقصد بالمقلوب...الخ.

إن اللجوء إلى هذا الاستعمال للغة في رأينا يعود لضرورات تجسيد الحوار الهزلي الملبي لطبيعة الفيلم الكرتوني، ولو أن استعمال هذه المبتكرات المصطلحية قد لا يؤدي بالضرورة إلى تبنيها إلا أنه من شأنه أن

يحدث نوعا من التآلف معها، بحيث تزول مثيرات الغرابة عند أي استعمال آخر لها من قبل أي كان في غير موضع.

- **التعابير غير ذات الدلالة المنطقية:** كمستشفيات الصراصير، انتظري هنا 10 سنوات، لو سألك أحد قل بأنك ميت، ليست أول مرة تراني آكل أحدا، طاعون فرح، أشغل نفاثاتي وأطير، أسرع وإلا لن تحصل على المركز الأول في أولمبياد 1996، اللعب جعل عيون ابني مربعة... تبين هذه العبارات بعض الأمثلة، وإن كانت غير ذات دلالة منطقية إلا أن هذا الاستعمال للغة يقترح على الطفل نوعا من التقييم الذاتي ونوعا من الاختبار لمدى فهم الرسائل الموجهة، وقدرته على التمييز بين ما هو تعبير حقيقي وبين التعبير المجازي.

4- توظيف الأمثال والحكم والتعابير الشعرية والغنائية:

لم يتضح هذا السبيل في استعمال اللغة إلا في مواضع قليلة ما عدا الغناء، الذي برز في أسلوب الروك والرول والراب وهي أنواع موسيقية غربية تكون ربما فرضتها ضرورات الاتساق بين الصوت والصورة لمؤدي هذه الأغاني في الكرتون وبالتالي لم يكن من الممكن تكييفها لدى الدبلجة مع الأنواع الموسيقية العربية. لمس أيضا توظيف عبارة وحيدة من القاموس الغنائي الشرقي في عينة التحليل استعملت في أسلوب حواري وليس غنائي هي" كلمات ليست كالكلمات" لماجدة الرومي.

أما الأمثال والحكم فبعضها استوحي من الثقافة العربية وبالتالي أدى إلى التعريب الخالص مثل "دماغ كبير بجسم صغير"، وبعضها من الثقافة الغربية "لا تطلب الحلوى من جحور الفئران"، والبعض الآخر من ثقافة إنسانية مشتركة "السيف أقوى من القلم".

5- تعابير متجاوزة لسن الطفل، وأخرى تعبر عن زلات فادحة في الدبلجة:

في حلقة البيضة التي مثلت التعارف بين العبقريين البيضة وأنابيس شقيقة غامبول، تظهر 03 تجاوزات لغوية لا تتناسب مع سن الطفل الموجه إليه البرنامج الكرتوني وهي: " تركتِ المدرسة للتزوجي بحبيب الطفولة"، "هربتما لأن عائلتيكما ستقف في طريقكما"، "نحن نكمل... جمل بعضنا"، فإذا كانت العبارتان الأولى والثانية صريحتان في تناول موضوع الحب وترك البيت العائلي للعيش مع الحبيب وهي مواضيع تطرح على مستوى مرحلة الشباب وليس الطفولة وفي المجتمعات الغربية وليس العربية بالنسبة للعبارة الثانية تحديدا، فإن العبارة الأخيرة إيحائية أكثر وقصد من ورائها "نحن نكمل بعضنا" لا "جمل بعضنا"، وهي جميعا تقع خارج دائرة القاموس اللغوي الذي يفترض بالطفل المستهدف تعلمه.

أما عن الزلات في الدبلجة فقد تم لمسها على مستوى الحلقة الخاصة بالمدرب الرياضي، التي يسأل فيها المعلم "**Gumball**" عن كم حرف "لام" يحتويه اسمه ليكتبه، فيجيب "**غامبول**" "لامان"، فيمزق المعلم الورقة ويعتزم إعادة كتابة الاسم مجددا، فيضيف داروين مؤكدا فكرة اللامين في الاسم "ولم لم تضف لاما في الأخير"؛ وهنا تظهر المغالطة الكبرى بالنسبة للطفل المتلقي العربي الذي سيعتقد أن وجود اللامان هو على مستوى الكتابة العربية للاسم "**غامبول**" وقد لا يفكر في أن الحديث عن الكتابة الإنجليزية

له"Gumball" ؛ وعليه نعتقد أن ذلك سيحدث مغالطة وخللا في الفهم وسيؤثر على تعلم الطفل للكتابة بالعربية.

خاتمة:

لقد اتضح من خلال الدراسة التحليلية التي تم إجراؤها أن الجهود المبذولة في سبيل تعريب الرسوم المتحركة موضوع الدراسة وإن كانت قد نقلت هذا الإنتاج العالمي إلى المنطقة العربية باللغة التي يمكن فهمها، إلا أنها غربتها بقدر كبير، إذ بينت البيانات المستخرجة من عملية التحليل الكم الهائل للتعابير الدخيلة على اللغة الفصحى والسليمة، فالتوظيف المرتفع للتعابير الإنجليزية يمنح الطفل المتمدرس فرصة للتآلف مع مصطلحاتها إلا أن ذلك يحدث على حساب مساحة مخصصة للعربية أساسا. كما أن استعمال اللهجة بشكليها الظاهر والخفي وابتكار التعابير المقاربة من العربية بطريقة عبثية يؤثر على قواعد الاشتقاق اللغوي التي يتعلمها الطفل في المدرسة وإن كان توظيفها قد تم هنا لدواع هزلية؛ ضف إلى ذلك الأخطاء غير المتعمدة التي يتم الوقوع فيها من قبل مدبلجي الصوت، والمرجعيات الفكرية التي تحكم الترجمة والدبلجة ومن ثم اللغة؛ بما لا يترك مساحة للغة العربية للظهور كلغة قائمة بنفسها، فتفقد بذلك جوهرها في ظل كل هذا التهجين الممارس عليها والتداخل الثقافي التي توضع في إطاره، وتزول شخصيتها الرصينة لصالح مصطلحات سطحية أو مستعارة من لغة أخرى أو أخطاء شائعة تنعكس على مكانتها في مجتمعاتها الأصلية.

إلى جانب كل هذه النقاط السلبية التي بينها التحليل، كشفت هذه الدراسة أيضا في الجهة المقابلة عن مواضع إيجابية تتمثل في استخدام كرتون "عالم غامبول المدهش" للغة العلمية في حلقاته بما يرفع المستوى الفكري للطفل المتمدرس حول المواضيع المطروحة، ويكسبه المصطلحات العلمية التي تتماشى والعصر الحالي، وبالتالي تشكل له قاعدته اللغوية حول هذه المواضيع.

قائمة المراجع:

1- محمد فريد محمود عزت، القاموس الموسوعي للمصطلحات الإعلامية انجليزي عربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص.106.

2- Beaud Jean Pierre," l'échantillonnage", dans: Recherche Sociale, Presse de l'université du Québec, Canada, 2009.

3- Blanc Nathalie et Navarro Marion, "Le dessin animé pour apprendre à comprendre une histoire", Le français aujourd'hui, 2012/4 n°179.

4- Elkadi Tammam, Issues in the subtitling and dubbing of English language films into arabic: problems and solutions, A theses submitted for the degree of Doctor of philosophy, Durham University,2010.

5- Etikan Ilker, Sulaiman Abubakar Musa, Rukayya Sunusi Alkassim, " Comparison of Convenience Sampling and Purposive Sampling", American Journal of Theoretical and Applied Statistics. Vol. 5, N°. 1, 2016.

6- "How The Amazing world of Gumball developed?" A conversation with Ben Bocquelet, Mic Graves and Antoine Perez, Interview In: Television, 28/2015/E.

7- Marguillard Fabien, Dictionnaire des techniques audiovisuelles et multimédias, Ed Dunod Paris, 2006.

8- Leary Christian, l'analyse de contenu de la théorie à la pratique la méthode Morin-Chartier,Presse de l'université du Québec, Canada, 2008.

9- بيان صحفي لشركة Turner Upfront - MENA – Arabic ، أبرز مستجدات الترفيه لعام 2017، بتاريخ الاثنين 12 ديسمبر 2016.

خصائص السرد في رواية "عرش معشّق" لربيعة جلطي

أ.سامية كعوان
جامعة باجي مختار- عنابة –

الملخص:

تختلف طبيعة النص الروائي من كاتب إلى آخر، وذلك يعتمد على قدرة الكاتب في استثمار المقومات الفنية للنص الروائي، فالفن الروائي يقوم على الشخصية والزمن والمكان، كعناصر رئيسية، وفي الرواية المعاصرة تنوعت أساليب السرد، وأصبحت هذه العناصر تحمل دلالة متعددة، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة خصائص السرد عند الكاتبة الجزائرية ربيعة جلطي وإبراز ما تتميز به الرواية المعاصرة من عناصر التجريب التي تحقق تطور الكتابة الروائية.

الكلمات المفتاحية: خصائص السرد، الرواية، سلطة المكان، سلطة الزمن، الشخصية.

Abstract:

The nature of the novel text varies from writer to writer, depending on the ability of the writer to invest in the technical elements of the novel text, Novel art is based on personality and time and place, as key elements, and in the contemporary novel varied methods of narration, and these elements have multiple significance, The study aims to know the characteristics of the narrative by the Algerian writer Rabia Jalti and highlight what is characterized by the contemporary novel elements of experimentation that achieve the development of the writing .

Keywords: narrative characteristics, novel, place authority, time authority, Personal.

مقدمة:

مرّت التجربة الكتابية عند ربيعة جلطي بمسارات تنوعت بين الشعر والرواية، لقد كانت البداية بالشعر، وفي لحظات شوق للحكي لم تتردد الكاتبة الجزائرية، وولجت باب الرواية متمسّكة بانسيابية اللغة، وبين الرواية والشعر، لا تضع الروائية الحواجز ولا تبتعد عن مناجاة الذات؛ ففي الرواية أيضا لها ما تقوله عن الذاكرة والتاريخ، والسلام والتسامح، والحب والكره، والجمال والقبح. هي ثنائيات رصدتها ربيعة جلطي في روايتها "عرش معشّق" بنمط سردي متميز ذلك ما دفعنا للبحث في خصائص السرد متسائلين:

- ما هي خصائص السرد في رواية عرش معشّق ؟

تميز السرد في رواية عرش معشّق بما يلي:

1- تعدد الراوي: منحت الروائية دور الراوي للشّخصيات الرئيسية في الرواية، فعبر أجزاء الرواية تتنوع الشخصيات التي مثلت دور الراوي، ولقد سمحت الكاتبة لأكثر من راو أن يسرد أحداث روايتها، حيث نجد "نجود"، "حدهم"، "بوعلام"، و"عبدقا" أربع شخصيات تناوبت في سرد أحداث الرواية، وقد مثلت "نجود" الشخصية الرئيسية التي استولت على الجزء الأكبر من السرد، معلنة عن لحظاتها الأولى في الوجود وفي نفس الوقت معلنة عن بداية السرد بقولها:"هكذا بدأ الأمر وجئت"(جلطي،2013: 9) .

أما الخالة "حدهم" فهي أيضا تسرد ماضيها معتبرة "نجود" ذكرى لها مكانتها، رغم أنها لم تعكس الجمال الذي امتازت به بنات عائلتها، فيبدو الصراع الذي تعانيه هي أيضا بأسلوب أكثر دقة مما ترويه لنا نجود. في حين نجد عبدقا يتكفل بسرد ماضيه فيعرّفنا عن حيلته في تعمّد التأتأة أثناء الكلام.

ومن هنا نجد الاختلاف الذي يميز طبقات المجتمع، فنجود تعيش في قلق بسبب افتقادها للجمال، ولكن عبدقا يعيش مرتاحا بإخفاء جماله، فهذا الشاب المثقف يريد أن يكون بعيدا عن الآخرين، وهو لا يبالي بنظر الناس إليه، بل أنه يجد راحته في تجاهلهم، أمّا بوعلام فرغم ما كان يبدو عليه من هدوء في بداية الرواية، إلاّ أنه لما حان دوره ليروي لنا حقيقته كان أكثر الشخصيات سلبية؛ بوعلام هذا الرجل الذي طالما استهزأ بنجود وتعجّب من مظهرها البشع، كان يملك قرية فلاحية استولى عليها خلال الثورة الزراعية ومعملا للإسمنت. وانتهى مصيره بمرض نفسي خطير، وانتحر في مكتبه بشربه لمحلول قاتل، واكتُشِف أن له زوجة ثانية وأربعة أطفال. لكن الروائية منحت دور السارد لبوعلام ليروي لنا حقيقته مسترجعا ماضيه وماضي عائلته من خلال إبراز الصراع حول الممتلكات بعد الاستقلال، إنّ بوعلام يخاطب القارئ مباشرة وكأنه طرف خارج الرواية أو كأنه أخرج الرواية إلى الواقع، فبعد أن تُقدّم الروائية خبر موته، يبرز بدور الراوي ليواجه القارئ قائلا: " تعالى أيها القارئ تعالى.. أريد أن أفضي إليك بما في صدري وأعترف لك بحقيقتي (..) أنا بحاجة إلى الكلام والإفضاء، وأنت أراك تفتش في الورق عن حقيقة البشر، عن حقيقتك . . كلانا صدره مليء، كلانا يبحث عن الراحة الداخلية المفقودة"(جلطي،2013: 139). ويفضي بوعلام بكل ما كان سرا، ومما يقوله: "أنا بوعلام وما أدراك ما بوعلام.. حامل العَلم وعلى رأسه نار، إلا أنني من الواجب أن أعترف لك أيضا بأنني على الرغم من ضحكتي على ذقون الجميع إلا أنّ العيون الوحيدة التي تربكني هي نجود بنت أخت زوجتي حدهم. كنت أرتاب وأشعر أنها على علم بأمري.. ربما لأننا نتشابه رغم زمنينا المختلفين.. أنا ورث عاهات وتناقضات الحرب التحريرية ونجود ورثت عاهات وتناقضات الاستقلال"(جلطي،2013: 164). لتؤكد الكاتبة أن الجمال الحقيقي هو جمال الروح، فنجود التي كانت الشخصية المحتمل انتحارها، استطاعت أن تتجاوز كل عقبات الإحساس بالقبح وانتهت بنهاية السرد في الضفة الأخرى، وإن كانت الكاتبة قد رمزت لعدة أشياء ضمن هذا الفضاء، فالهجرة غير الشرعية ضياع، وتهريب العرش المعشّق في حد ذاته إخفاق وضياع للهوية.

2- **عجائبية السرد:** تتجلى عجائبية السرد في الرواية من خلال:

- **هيكل الزجاج المعشّق:** كان هيكل الزجاج المعشّق طرفا له فعالية في توجيه السرد وتحقيق عجائبيته، تقول نجود: "اقتربتُ..اقتربت جدا.. ألصقت أذني بالزجاج المعشق كمحارة. أصخت السمع قليلا ثم كثيرا حتى بدأ يتصاعد إلى أذني صوت غريب ومدهش. مزيج من ألحان غاية في السحر، تعانقُ أصوات بين التراتيل والمدائح وأناشيد الغوسبيل.كأنها تنبعث قوية حارة من المساجد والكنائس معا..أصوات آذان بعيدة تعانق قرع الأجراس. نبرات تمتزج بميزان. تميل في أذني مثل أمواج"(جلطي،2013: 48)

يرمز الهيكل لتسامح الأديان فهو من صنع مسلمين ومسيحيين، رغم أنه يعود إلى المجاهدة نورة والدة بوعلام، إلاّ أن أهل البيت (الخالة، وحدهم، وبوعلام) لم يتمكنوا من اكتشاف عجائبيته مثل نجود. فقد كان شكله الغريب هو الجانب الأكثر جاذبية، وهو يأخذ قيمته من كونه هدية ثمينة لها علاقة بالأمير عبد القادر، وحتى المجاهدة نورة لم تكن تقرأ فيه غير ذلك الجمال الخارجي حيث تقول ربيعة جلطي:"في صباح اليوم التالي تفاجأت نورة بقدوم المريد مبتسما وهو يحمل شيئا غريبا بين ذراعيه، يقترب منها ثم يضع أمامها تحفة فنية، ما يشبه مرآة واقفة، أو هيكل من خشب رفيع منحوت ومنقوش بعناية فائقة. بأشكال هندسية بينة الدقة والإتقان. مزينة بزجاج معشق بألوان كثيرة منها الأخضر، والأحمر، والأزرق، والأصفر. كل زجاجة محفورة في مكانها وكأنها سيدته، أو كأنها خلقت من أجله"(جلطي،2013: 32) ومن بين الزجاجات التي زينت الهيكل؛ زجاجة مقام الأمير عبد القادر التي زادت من قيمة هذا الهيكل المعشق عند نورة وبوعلام وحدهم، أما نجود فقد كان لها مع هذا الهيكل حكاية أخرى، لقد كان بالنسبة لها عالما سحريا، ومع تعدد الروايات عن حقيقة هذا الهيكل "يؤكد بوعلام أنّ الهيكل العجيب ذا الزجاج المعشّق،كان في أصله من بين الهدايا الثمينة الرمزية التي قدمت للأمير عبد القادر. وأنّ الهيكل أعلى من أي تقدير، بل أنّ قيمته التاريخية والرمزية استثنائية وكبيرة جدا، فوق الأثمان، لأنها هدية اشترك في صنعها المسيحيون والمسلمون معا، اعترافا من لدنهم بحكمة عبد القادر بن محي الدين وجميلهم عليهم."(جلطي،2013: 34) ولكن نجود استطاعت أن تحاوره ليكون أكثر عجائبية "فالعجائبي يقاس تأثيره وجماليته بجمعه بين المتناقضات، فهو يعمل على "التوسط" بين العالم الطبيعي والعالم الفوق طبيعي، بين المألوف واللامألوف، بين العقل واللاعقل بين كل المظاهر المختلفة"(منصوري،2012 :150)

ومن الشخصيات العجيبة أيضا نجد: "نجود"، التي ماتت خلال الأشهر الأولى من ولادتها، وهي تعيش في عالم سري لم يكتشفوا وجودها، إلا نجود أختها التي ورثت عنها اسمها وهويتها كانت تقابلها وتحاورها، لم يضطروا لتسجيل المولودة الثانية مادام هناك وثائقا لمولودة ماتت دون أن تكون لها شهادة وفاة. إلاّ أن الكاتبة جعلت الفرق الفاصل بينهما هو الجمال والقبح فنجود المتوفية تتصف بالجمال الفائق، في حين نجود البطلة عديمة الجمال، وقد بالغت ربيعة جلطي في جعلها بشعة. وكان لعالم السرد مجالا نزحت به الكاتبة عن المألوف واتجهت إلى العجائبي، فأثثت لفضاء آخر للحكي ينعدم الإحساس به إلاّ لحظات التقاء الشخصيتين اللتين تحملان اسم نجود، وتساهم الشخصيتان في توسيع مجال السرد.

إنّ هيكل الزجاج كان فضاء سرديا، ولم يكن مجرد جمادا، بل كان مجالا لحياة لا وجود لها في الواقع، فهو يحمل شخصية عجائبية تتمثل في نجود التي ماتت قبل ولادة نجود البطلة بخمس سنوات، رغم أنها ماتت وعمرها أشهر محدودة إلا أنها تعود في عمر الشباب، إنها تخرج للوجود من داخل الزجاج المعشّق وتعود إليه، لكن ذلك في وجود أختها نجود (البطلة) فقط، تحدثها عن غرائب الكون، وقد أخفت ما يحدث عن الجميع وهي تقول: "منذ البدء كانت عيون الزجاج المعشّق التي تطل علي من الهيكل تراقبني، وتشهد على كل فصول وجودي فصلا فصلا، ببروقها ورعودها، وهدوئها، ونارها، وصقيعها. عيون الزجاج المعشق

أشعر أيضا أنها تتعقبني وتشعرني بكونها العلامة الأقوى التي تربطني بهذا البيت"(جلطي،2013: 26، 27) وكأن الزجاج المعشّق في حد ذاته شخصية، مادام له عون يرى بها، إضافة إلى ساكنته "نجود" التي يبدو البعد الفكري لها مزيجا بين الغريب والمألوف، تطرح من خلاله الروائية جوانبا خفية منحت للسرد خصائصا مميزة. وممّا تقوله على لسان نجود: "تحدثني نجود عن الزمن، وعن المادة، وعن الروح. عن الموت وعن الحياة وما بينهما وعن الحب والكره والحروب الغبية التي تمزق العالم وعن الله وعن الأديان وعن السلام المفقود في النفوس وفي الأوطان وعن الكراهية التي تبسط شباكها على الأرض. وعن الأسلحة القاتلة والمدمرة وعما يعيشه العالم من خطر محدق بكل شيء."(جلطي:2013، 48) وكل هذا يحمل صفة العجائبي، وفي مقابلة هذا العالم الذي يعكس الحياة بصورة مبالغ فيها من خلال الرؤية الشاملة للوجود بكل سلبياته تَبثُّ الكاتبة نداء السلام وتدعو إلى الحوار.

كما أنّ إقصاء الكاتبة لباقي الشخصيات في لحظات يتأزم فيها السرد وينزاح نحو الحدث اللامعقول، يحقق مقابلة الجمال بالقبح، والموت بالحياة، ويخلق أواصرا تلغي المسافات التي يضعها البشر بين متناقضات الأشياء، دون أن يكون هناك وعيا تاما بأنّ لا شيء يقوم بغياب ضده. لتتضح رؤية الكاتبة للحياة والجمال الحقيقي الذي ترنو إليه النفوس الطيبة، والذي لا يمكن للمظاهر أن تحققه، إنّ الجمال الأسمى هو جمال الأخلاق، وما الحياة إلا مرآة عاكسة لهذا الجمال.

- **عجائبية الشخصية:** تمثل الشخصية بنية مهمة في السرد الروائي، فالحدث الروائي لا يمكن أن يتحقق دون مبادرة من الشخصية بالفعل أو الوعي،"ثم أن الشخصية الروائية، فوق ذلك تعتبر العنصر الوحيد الذي تتقاطع عنده كافة العناصر الشكلية الأخرى بما فيها الإحداثيات الزمنية والمكانية الضرورية لنمو الخطاب الروائي"(بحراوي، 1990: 20)، وفي السرد المعاصر أصبحت الشخصية تحمل أبعادا مختلفة، "ولا يخفى أن الروائي فنان خلاّق، يأتي بشخصيته الروائية من مراقبة محيطه ومجتمعه والعالم الذي تمتد له رؤاه، ولكنه يمنح هذه الشخصية كيانها المستقل، وإن ابتكرها من خياله الواسع، فإنها توهم بأنها تطابق الحياة، وهي تختلف ولكن لها أصل في الواقع، غير أن هذا الأصل بمجرد أن يدخل في الرواية، يأخذ أبعادا سيميولوجية تبعا لتصور المؤلف؛ بحيث نفاجأ أحيانا بأن هؤلاء الأشخاص الذين خلقهم الروائيون قد يفلتون من أيديهم، ويحيون ظروفا أخرى، ويشقّون دروبا لم تمهد لهم"(مباركي، (2012 :93)

تمثل الشخصية الرئيسية في الرواية شخصية عجيبة تتجاوز الواقع، فهذه نجود التي سميت باسم أختها التي سبقتها إلى الوجود قبل خمس سنوات، وماتت في أشهرها الأولى وقد مثلت دور الراوي في أغلب أجزاء الرواية تقول:"أمد يدي لأتصالح مع الحياة، لكنني أصاب بالذهول حيال جفائها .. وزاد طينتي بلة حين أضحيت أنتبه مع الأيام إلى أنني أنمو بشكل غريب ومدهش تكبر أطرافي. تتطاول من حولي. أمتد في الهواء. تمتد قامتي أكثر مما يجب. حد التشوه. أشعر بالذعر. كأنما تريد عظامي أن أسبق سني بخمس سنوات. علي أن ألحق الزمن الذي يلاحقني ويكتظ في عمري"(جلطي،2013: 23)

إنّ نجود مستاءة من الحياة غير مندمجة في واقعها لأنها لم تتقبّل مظهرها، وترى هذا الموقف يزداد حدة عند مواجهتها للمجتمع الذي تعيشه. كما ترى جسدها يحمل في معناه قساوة الحياة، ومأسوية الموت فتبدو حياتها ليست ملكا لها وحدها، وهي تقول: "كأني أسيّر كما يراد لي أن أكون. كما يقسّم لي .. أطُول كقامتي امرأتين اثنتين أو أكثر. كجسدين معا في جسد واحد. أحمل "نجود" أختي الراحلة وأنا. ممتلئة بحياتين معا ومخلوقين معا. وممهورة بمحنة أبي وأمي اللذين لم أعرفهما. كأن قامتي تمتد في الهواء انتقاما للحياة مع الموت."(جلطي،2013: 23)

كما أن الكاتبة جعلت الشخصية الرئيسية ذات ملامح خالية تماما من الجمال، فكان ذلك اختراقا للمألوف، فالبطلة تنحدر من عائلة عُرِف بناتها بالجمال الخارق تقول الخالة نجود: "بيتنا يدعى دار الزين. هكذا يطلق عليه جميع من عرفنا، ومن أدرك أن خلف جدرانه تتحرك حوريات أجمل من الخيال" (جلطي، 2013: 64). لقد كانت الخالة لا تحتمل رؤية نجود، بل تبدو لها دليل بؤس رغم أنها تعترف بحبها لها قائلة: "الله يعلم كم أحب نجود لأنها الذكرى الحية التي أستبقيها بكل قواي من صفية ولكنني أتعجب كل يوم تكبر فيه أكثر تزداد طولا وتشتد ملامحها بشاعة فلا شيء يخبأ، إنها تشبه جدع شجرة محروق (...) مسكينة نجود.. يا إلهي أخجل من نفسي أحيانا حين أتطيّر منها. أتذمر من فعلي حين أنظر إليها فأعدد قبح ملامحها وأتعجب من كل هذا الرصيد المريع من البشاعة التي اجتمعت في جسدها ووجهها، وكأن الله جمع كل ما أسقطه أثناء تفصيله لأجساد خالاتها الحسان ليضعه فيها.."(جلطي، 2013: 66)

نلاحظ أنّ الكاتبة لم تضع حلولا تتوافق والنظرة العلمية، فحدهم راحت تبحث عن دواء للقبح من خلال الانصياع للعادات والتقاليد، وعوض أن تلجأ للطب وتضع أمل الشفاء بتناول أدوية تحدّ من هرمونات النمو راحت تطرق باب الولية الصالحة لعلاج نجود، وذلك يضفي على الحدث الروائي خاصية أخرى، خاصة وأنّ الشفاء لم يتم وذلك يؤكد بطلان مثل هذه المواقف.

وتتحقق جمالية السرد في الرواية من خلال الخرق، فالشخصية العجيبة رغم انعدام الجمال فيها تجذب القارئ و"لعل البشاعة أيضا حين تصل حدودها القصوى تصبح موضوع استثناء يخرج عن القاعدة فيأسر.."(جلطي، 2013: 110) وهذا يدل على خضوع الرواية المعاصرة إلى التجريب "وقد خرجت الشخصية الروائية عن نمطها المألوف إلى نمط آخر يتميز بالغرابة والغموض، محطمة بذلك دلالتها المستقرة في الأذهان"(برقلاح،2015: 193) لأنّ النمطيه تحقق ركود التلقي.

3 الميل إلى مناجاة الذات :تبوح الشخصية بكل ما يختلج عواطفها، فكل ما تقدمه من أفكار يدور غالبا في شكل حوار داخلي، ومن ذلك قول نجود:" أحاسيس متضاربة متناقضة لا ترسو بي على حال. تقاذفني أمواجها العاتية حيثما حللت. فبين الأمل الساطع واليأس القاطع أترجح."(جلطي،2013: 99)

إنّ شخصية نجود ينقصها التواصل مع الآخرين، وأفكارها حبيسة القبح الذي يتجلى في مظهرها، لكنها بدأت تنمو وتكتشف الجديد، فبعد أن كانت تعاني من فقدان الهوية، تتجه للبحث عن اسم جديد لها

وقد اختارت اسم زليخا، قائلة: "قررت بيني وبين نفسي أن أختار اسم آخر لي..ألست حرة، على الأقل في اختيار اسم خاص بي، على مقاسي.؟

لم أختر شيئا من مصيري لحد الساعة ولكم تأخرت. وسأبدأ الآن فقد حانت الساعة .ولأن الشمعة لا تضيء برأسين. سأخص رأسي وحده باسم. سأسمي نفسي زليخا. أنا من الآن زليخا ولست نجود..

زليخا.. !!

لا تقاطع ولا تلاق ولا حتى إيقاع ..حروف جديدة منتقاة بدقة على موسيقى مختلفة.زليخا !"(جلطي،2013: 57) وتؤكد ربيعة جلطي أن الإنسان مطالب بالمبادرة بتغيير القيم والأخلاق التي تسمو بالمعاملات الإنسانية فالجمال جمال الروح.

يتفادى عبدقا الحديث مع الجيران كونه جاء للدراسة فلم يكن يعنيه التواصل معهم، وفضّل اللجوء إلى التمسّك بعاهة في النطق فهو يحدّث نفسه قائلا: "واش يا زليخا .. صدقت حيلتي هل تعتقدين فعلا أن بي تأتأة..؟؟ لا تأتأة ولا كرموس يا زليخا..سترين.. فقط للضرورة أحكام. إنها حيلة كي أتفادى الثرثرات فوق العادة، التي يفرضها واجب الجيرة"(جلطي،2013 :110) إنّ عبدقا شخصية منطوية على نفسها رغم أنّ علاقتها بباقي الشخصيات إيجابية، وهو يعيش في اغتراب، وقد جعلت الكاتبة هذه الشخصية مدركة لوضعها وذلك من خلال الاعتراف بالوضع التي تعيشه حيث يقول عبدقا: "جيران جدتي طيبون لم أر منهم سوى الاحترام ولكنني لا أقدر على المجاملات. لست أدري هل الخجل في أم لقلة حيلة. وربما لأنّ عالم الكتب والعالم الافتراضي نسج غلالة تفصلني عن العالم الملموس. ثم إنني أشعر بالاغتراب هنا. الحقيقة أنه – عدا هذا الاحترام – لا من همّ أو انشغال مشترك يربطني بسكان هذه العمارة غير ذكرى جدتي العزيزة، ثم لا وقت لدي.. ولا أريد أن أفتح علاقات يقال أنها توجع الرأس."(جلطي،2013 : 111) كل هذا الكلام يقوله عبدقا مخاطبا ذاته.

أما الخالة حدهم فإنها تستعرض موقف بوعلام من نجود قائلة: "إنّ نظرات بوعلام الساخرة لنجود من خلف رموشه تزعجني، ربما يعتقد أنني لا أتألم لذلك، فكلما اقتربت من المائدة مثلا حاملة طعاما أو شرابا فكأنما يكتشفها لأول مرة، فلا يتردد في غرز عينيه في وجهها، وفي أصابعها الطويلة المعقوفة ثم يبتسم ابتسامة تسمم جسدي.. كم أخشى من أن تصل إلى سمعها ضحكته الخافتة خلفها وهي تترك المكان."(جلطي،2013 : 72) كل هذا الكلام تبوح به في لحظة غياب الآخرين، معبّرة عن معاناتها.

لقد كانت مناجاة الذات منولوجا داخليا تبرُز عبره معاناة الشخصيات، وهذا الأسلوب يساعد الكاتب في عرض واقع الشخصيات والتعمّق في اكتشاف مشاعرها.

4- سلطة المكان:

يحاول الروائي أن يوظّف أمكنة مختلفة و"لا تعبّر العلاقات المكانية عن مجرد إحداثيات مكانية هندسية مجردة لا علاقة لها بواقع الإنسان ومحيطه الاجتماعي والسياسي والأخلاقي، بل تمثل مفاهيم تصورية

أساسية في وصف الواقع الاجتماعي وفي الأحكام الثقافية والأخلاقية وفي التصنيفات الأيديولوجية."(بوعزة، 2010: 102) ومن خلال المكان يعبّر الكاتب على أبعاد مختلفة ويبث رؤيته.

ومن الأمكنة المتجلية في رواية "عرش معشّق"نجد:

البيت: تخضع دلالة البيت إلى أحاسيس من يسكنه، وقد كان البيت عند ربيعة جلطي المكان الأكثر تجسيدا لأحداث الرواية، وعن قيمة البيت تقول نجود بطلة الرواية: "في كل بيوت الناس توجد نقطة مركز الثقل، يكتشفها سكانه أحيانا آجلا وأخرى عاجلا، وهناك من سوء طالعهم لا يكتشفونها أبدا. نقطة ارتكاز لا يظل السقف معلقا دونها، ولا الجدران واقفة. نقطة ارتكاز تنظم مجرى الهواء، والمزاج، وانسكاب الضوء والظلمة..تربط المكان بالنجوم، وحسابات الفلك المعقدة، وتضبط التوازن و اللاتوازن وتحصي دخول وخروج الفصول وأشياء أخرى غريبة ومدهشة.

أما نحن فإن عيون الزجاج المعشق هي نقطة ارتكاز بيتنا، فكأنما هي بمثابة الشمس، وجميع سكانه وأثاثه وموجوداته، تدور حولها أتخيل أننا سنفقد الوزن والتوازن إن نحن ابتعدنا عنها"(جلطي،2013: 27). فالبيت عند الناس هو المكان الذي يحقق التوازن وهو مركز الإحساس بالوجود، له امتدادات خارجية يرتبط بالمألوف والغريب، والبيت عند عائلة بوعلام يأخذ دلالته من هيكل الزجاج المعشّق الذي يصبح بمثابة الرقيب لكل حركة، فعيون الزجاج لها سلطتها على كل موجودات البيت.

ويمثل البيت عند بوعلام ذكرى لأمه وفي قوله:"تملك أمي أيضا هذه الشقة الجميلة في وسط المدينة البحرية في أكبر شارع. كانت سابقا ملكا لمادام دوبون التي أشرفت بنفسها بعد ثلاثين سنة من احتفال الاستعمار بمئويته الأولى على بناء العمارة الكبيرة التي تملكها كلها، وخصت هذه الشقة المفضلة لديها بكل اهتمامها، فاستقدمت لهندستها من أبرع في إعطائها طابعها المتميز هذا .. إليها جئت مباشرة من مأوى الأيتام رفقة يزيد، وأذكر أنني انبهرت لأول وهلة من شساعتها، وزليجها الأبيض التقليدي العريق الناصع البراق"(جلطي: 2013: 148) فالبيت بالنسبة لبوعلام مركز التغيير لذلك يبدو البيت ملاذا، وخلاصا من الميتم .

- **البحر:** ترى خلود في البحر متنفسا للهموم فتقول: **"**لأن البحر يؤنسني فلطالما هرعت إليه كلما أحسست بضيق. ولُدتُ بقرب هذا الأبيض المتوسط الذي يسند المدينة من شمالها وكأنه جدارها الرابع. جدار من الماء تارة أزرق غامق، وتارة سماوي وتارة أخضر، وتارة قرمزي. غاضب أحيانا وراض أحيانا أخرى. كم من مرة اتجهت نحوه مهرولة، أبحث عن ذراعيه الحانيتين وفي قلبي وحلقي غصة، وصدري يكاد يتشقق. ثم لا أعود إلا وأنا بقلب خفيف طائر أدندن أغنية مرحة."(جلطي،2013: 75)

يتغير لون البحر حسب مزاج الشخصية الروائية، وهو عند نجود يمثل حاجزا بينها وبين الهمّ والحزن، إنه خلاص للقلب من كل الهموم والأحزان، وهو مكان تتجدد عبرة الذات .

المدينة: تختلف الحياة في المدينة مقارنة مع القرية التي جاء منها عبدقا، فالمدينة عالم موازي لعالم الكتب، وكأنها مكان يُكتشف كما تُكتشف العلوم والمعارف، وفي قول الكاتب على لسان عبدقا:"في هذه

المدينة الكبيرة أشعر بحرية أكثر قررت أن أرى خباياها أن أجربها بنفسي ولا أستند فقط على ما قرأته عنها وما دوّنه بشأنها ابن خلدون والرحالة الكثر الذين دخلوها ولن يخرجوا منها سالمين من تأثيرها عليهم، فخلدوها في كتبهم وسيرهم. أريد أن أكتشفها.. ثم أريد أن أعرف حقيقة أيهما الشاسع وأيهما الضيق: الكتب أم الواقع؟"(جلطي،2013: 115). فالمدينة بالنسبة للإنسان القروي صادمة أحيانا تجعل من يدخلها يعيش الاغتراب، ورغم تحقيق عبدقا لهدفه من دخول المدينة بالإبحار الفكري في عالم الكتب، إلا أنه وقع ضحية لفساد الأخلاق بها.

وفي مخيلة عبدقا تعيش مدينته الصغرى، إذ يقول: "لا أعتقد أنني سأنسى مدينتنا الصغيرة التي عشت فيها سنوات، إنها تركت بصمات دائمة علي، ولكنني صرت مع الزمن أشعر أنها تضيق فوقي مثل قميص قديم. أصبحت أفكر بضرورة البحث عن سماءات جديدة، فقد أعياني الإحساس بالاغتراب واللاتوازن، بين ما أقرأه وبين ما أعيشه وأراه. بين ما تمنحني إياه الكتب من فضاءات وعوالم لا محدودة وبين الواقع الضيق المعلب. صرت أبحث عن فضاء أكثر شساعة.. عالم لست أدري أين أجده.. لعلني أقبض عليه في هذه المدينة الكبيرة"(جلطي،2013: 116). فهذا المقطع الروائي يعكس رغبة عبدقا في الانسلاخ عن قيم المدينة الصغيرة فلم تكن المدينة الكبيرة هي مصدر الاغتراب بل كانت العالم الضيق أمام ما يقرأه، ورغم ذلك لم يكن ضياع عبدقا عبر المدينة يمثل الانفصال عن المدينة الصغيرة التي جاء منها ذات يوم ليكمل دراسته، بل كانت مدينته الكبرى مكانا للإيقاع بأهل المدن الصغيرة الذين يأتون من عمق الأرياف، لقد كانت لحظة الانكسار التي ساوت بين عالم الأمكنة؛ عندما رأى والده الذي كان يدافع عن مجد الأمير عبد القادر، داخل الملهى بالمدينة الكبيرة.

سلطة الزمن: اهتمت الدراسات المعاصرة بالزمن الروائي لأنّ "الحديث عن التزمين هو حديث عن التسييج الزماني للأحداث و الشخصيات والأدوار، فلا شيء ينفلت من سلطة الزمن"(العابد، 2008، 104). ويبدو الزمن في رواية عرش معشّق له سلطته فمن عتبة المفتاح، الذي وضعته الروائية أمام القارئ قبل أن يتصفّح أحداث روايتها، يبدوا الزمن يبحث عن المساواة، ويريد النسيان، تقول الروائية:

"لو كان برنوسُ الليل
أوسع قليلا
لتدثّر النهار به أيضاً..
ونام !!"(جلطي، 2013: 7)

ترى الروائية أنّ النهار له رغبة الاقتراب من الليل ليلقي همومه به، فالليل زمن ضيّق له لباسه الخاص به، والنهار واسع لا يمكن مقابلته بالليل، إنّ اللغة الشعرية لا تحدد ماهية الليل والنهار، وإنما تقف عند رمزية إيقاع الزمن على الإنسان، كما أنّ النوم يوقف الزمن حيث يجعل النائم لا يعي وقع الزمن عليه. وقد كان الشعور بغياب الزمن في القرآن الكريم عند أهل الكهف الذين لم يتمكنوا من معرفة مدة نومهم. فالكاتبة تريد أن تلغي النهار وتجعله ينام، وهي بذلك تريد أن تبتعد عن ضجيج الحياة، وتريد أن تتجاوز الكثير من

الأحداث التي تعكر متعة الإحساس بالزمن. ومن شدة تأثرها جعلت الزمن هو من يحاول الابتعاد على حقيقته.

يبدو الزمن يتعارض مع لحظة الإقبال على الحياة بالنسبة لـ "نجود" و"عبدقا" ، تقول نجود: "هكذا جئت ولم يستقبلني أحد .. ولم أدر لماذا . ألِأنّ زمني هو زمن الوجع الجماعي لبلاد غارقة في حرب وإرهاب ونزيف حاد وتساؤل، أم لأنهم كانوا منشغلين بأمي المسكينة التي لفظت أنفاسها وهي تضعني بعسر؟" (جلطي،2013: 17). إنّ زمن مجيء نجود إلى الحياة كان قاسيا بفعل الظروف الاجتماعية، وبفعل الموت الذي ألغى الإحساس بوجودها، و هي تقول عن عبدقا: "عبدقا هذا الشاب الوسيم خارق الذكاء واسع المعارف، ولد مثلي في زمن الإرهاب الأعمى زمن القتل والحقد والدماء وقد نجا بأعجوبة هو وأمه وأبوه أثناء سفرهم لزيارة جده المريض من حاجز مرور أقامه في الطريق إرهابيون دمويون"(جلطي،2013: 172).

كان مولد "نجود" و"عبدقا" في زمن عصيب، زمن القهر والموت، لم يمنح لنجود أبسط الأشياء؛ ولم يمنحها اسما يخصها، فهي تقول: "اكتشفت أن لا اسم لي، ولا أملك شهادة ميلاد، أو بطاقة شخصية. كل ما أعرفه أنني ولدت زمن الإرهاب الأعمى كان الموت خلال عشريته السوداء يخيم على كل شيء فلا يستثني أحدا، ولم يستثنيني أنا أيضا بحيث اغتيل أبي الذي كان شرطيا شابا آنئذ، وحين فتحت عيني لم أجده. إن أحدا لم يفكر بي في خضم الحزن الذي عصر قلوب العائلة جميعها. نسي الجميع، أو هكذا أرادوا. فلم يختاروا لي اسما"(جلطي، 2013: 21).

يتجلى زمن الموت والفقد عبر هذا المقطع الشعري، فنجود أقبلت على الدنيا فاقدة لوالديها، وهي لا تحب زمن إقبالها على الحياة، خاصة أنها وُلِدت في اليوم الذي مات فيه والدها الشرطي لمّا كان عائدا من عمله وقت الفجر، فاليوم بدأ بفقدان الأب قبل أن تراه أو يراها. وأم ماتت بسبب ولادة عسيرة، لذلك فهي غير راضية على هذا الزمن، فتقول:"هكذا جئت .. لو خيروني لكنت اخترت أن أجيء في زمن جميل ولما أتيت سنوات القتل والمحنة والإرهاب، سنوات كانت سوداء على البلاد والعباد (...) إذن هكذا جئتُ في زمن الكراهية والقتل .. خاسرة من أول يوم بلا أم ولا أب ولا بطاقة هوية..أنا "نجود" والسلام..!" (جلطي،2013: 22، 23)

تتقاطع المقاطع السردية السابقة من حيث قيمة الزمن الذي كان له تأثيره على المشاعر، و"يعد الزمن بحركته وانسيابه وسرعته وبطئه هو الإيقاع النابض في الرواية. فالسرد زمن ، والوصف في بعض حالاته زمن، والحوار زمن، وتشكل الشخصية يتم عبر الزمن، أي أن كل ما يحدث في الرواية من داخلها وفي خارجها يتم عبر الزمن"(القصراوي، 2004: 42، 43).

وفي عرض البحر لما كان عبدقا وزليخا ومن معهما يأملون في الوصول إلى الضفة الأخرى عبر قارب الموت، لم يكن للزمن سلطته أمام استبداد الخوف، حيث تقول الكاتبة "أين الوقت.. هنا لا ليس للساعة أية سلطة. يبدو لي الوقت مسطحا..لا ماض ولا حاضر ولا مستقبل. حتى المستقبل المأمول الذي جئنا من أجله

جميعا يتأرجح داخل المركب الصغير الحقير الذي لا يكاد يرى بالعين المجردة داخل هذا الكون من الزرقة. الوقت مشكوك في وجوده وفي مكانه وزمانه"(جلطي،2013: 186).

تصبح قيمة الزمن هي قيمة الحياة، فالشخصية الروائية تلغي حدود الزمن، والوقت هو الحياة، بل كل ما بدا منه، هو المغامرة والرعب، حيث أصبحت الحياة محاصرة بالموت غرقاً، والإحساس بالزمن يخضع لمشاعر الشخصية، "فالزمن ، إذن، مظهر نفسي لا مادي، ومجرد لا محسوس؛ ويتجسد الوعي به من خلال ما يتسلط عليه بتأثيره الخفي غير الظاهر، لا من خلال مظهره في حد ذاته. فهو وعي خفي؛ لكنه متسلط؛ ومجرد، لكنه يتمظهر في الأشياء المجسدة."(مرتاض، 1998: 173) والوعي بالزمن في عرض البحر أصبح منعدما. وهذا يعكس رؤية الكاتبة لواقع الهجرة غير الشرعية، بل أصبحت الشخصيات المهاجرة رموزا لهجرة الأفكار بالنسبة لعبدقا، وهجرة التاريخ بالنسبة للهيكل الزجاجي الذي أخذته نجود معها.

الخاتمة: تميزت رواية "عرش معشّق" بخصائص سردية متميزة نأت من خلالها ربيعة جلطي عن المألوف، حيث سخّرت عدة رواة لسرد أحداث روايتها، بما يتوافق وتنوع رؤيتها للواقع الذي يقوم على التناقض. كما وظّفت السرد العجائبي ولم تكتف بعجائبية الشخصية والحدث، فكان البعد العجائبي أشمل من خلال عجائبية العرش المعشّق. أما المكان فرمزت به إلى الانتماء والماضي وكان بعده اجتماعيا وتاريخيا. كما أسست الروائية لزمن متشظي يضع سلطته على ملابسات الحياة، زمن سلبي حتى في حال انعدامه، واستحضرت عبره التاريخ. **المصادر والمراجع:**

المصادر:

1- ربيعة جلطي(2013) عرشُ معشّق، ط1، الجزائر، منشورات ضفاف.

المراجع:

2- عبد المجيد العابد(2008)، مباحث في السيمياء، دار القرويين.

3- مها حسن القصراوي (2004) الزمن في الرواية العربية ،ط1،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4- حسن بحراوي (1990) بنية الشكل الروائي، ط1، بيروت،المركز الثقافي العربي.

5- إيمان برقلاح، العجائبية في رواية "الملحمة" لعبد المالك مرتاض، مجلة المخبر، ع11، 2015، الجزائر، جامعة بسكرة.

6- محمد بوعزة (2010) تحليل النص السردي،ط1، الجزائر، منشورات الاختلاف .

7- جمال مباركي (2012)، الشخصية الغريبة في « رواية المخطوطة الشرقية » لواسيني الأعرج - خطاب المركز والهامش - مجلة قراءات، ع4، جامعة بسكرة.

8- عبد المالك مرتاض (1998) في نظرية الرواية، ع240 ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

9- نجاح منصوري(2012)، سحر العجائبي في رواية "وراء السراب ..قليلا" لإبراهيم البرغوثي، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة .

الهوية والقبلية عند الشاعر الجاهلي

قراءة جمالية ثقافية في يائية عبد يغوث الحارثي

د.هبة مصطفى جابر
جامعة الحدود الشمالية- عرعر- السعودية

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على علاقة الشاعر بالقبيلة من منظور العلاقة المتجسدة بين الهوية والقبلية، وهي علاقة كانت ولا تزال السبب الرئيس الذي يؤرق فكر الشاعر فهو يعدها مرده الانتمائي في شعره، وعليه، حاولت الدراسة الكشف عن عمق الصراع الذي يتولد من تخلي القبيلة عن أفرادها وعدم حرصها على التشبث بهم كما يفعلون هم، كما بينت كيف تجلى مفهوم الروح القبلية التي كانت ظاهرة عند الشاعر وحاضرة في أبياته الشعرية من خلال رثاء النفس، والحديث عن مآثر المرثي.

الكلمات المفتاحية: الهوية_ القبلية_ مرثية_الذات الجمعية- قراءة جمالية_ ثقافة.

Abstract

This study seeks to highlight the relationship between the poet and the tribe from the perspective of the relationship between the identity and the tribe, which is a relationship that the poet considers it his origin in the life, the study tried to reveal the depth of the conflict generated by the abandonment of the tribe on its members and the lack of concern of the tribe to cling to them as they do. The study also showed how the tribal spirit that was clear and reflected in poet's poetic verses through the lament of the soul, and talk about the exploits of the deceased who is lamented.

Key words: pre-Islamic poet, Abdul Yagouth, identity, tribe, elegy, cultural and aesthetic reading, and the collective self

المقدمة

تعد الهوية القبلية علامة فارقة وبؤرة مركزية لدى كل فرد، لأنها تسهم بشكل كبير في إثبات تشبثه بقومه الذين يعد جزءًا لا يتجزأ من منظومتهم القبلية التي تقوم على أساس رابطة الدم والنسب، حيث لم يكن الأفراد منذ القدم وخاصة في العصر الجاهلي "إلا أفرادًا من ذلك المجموع الذي كان يؤمن بالعصبية القبلية إيمانًا جعل منها الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الجاهلي، ومحورًا تدور حوله أوضاعه وتقاليده ونظمه الاجتماعية"[1]، فيعمل ذلك الإيمان على تقوية العلاقة والسعي إلى إعلائها وإبقائها في منزلة ترتقي معها رابطة الدم والنسب، وكذلك المفاخرة بين القبائل الأخرى، فيرصد شاعرها كل مآثرها في قصائده بل إنه يسعى إلى تقديمها على كل ما قد يصفه في أبياته الشعرية، مما يعني "أن شاعر القبيلة مشغول دائمًا

1 . يوسف خليف، **دراسات في الشعر الجاهلي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، ص173.

بقبيلته، حريص على أن يجعل لها المكان الأول في أعماله الفنية"[1] ممثلة بقصائده التي يعرض فيها مهاراته اللغوية التي تصف تلك القبيلة التي ينتمي إليها.

وقد شُغل الفرد الجاهلي منذ القدم بإثبات خاصية الانتماء إلى القبيلة التي يحيا فيها؛ فالانتماء "ظاهرة إنسانية فطرية تربط بين مجموعة الناس المتقاربين والمحددين زمانًا ومكانًا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم، وبتمايزهم تمايزًا يمنحهم حقوقهم ويحتم عليهم واجباتهم"[(2)]، فأخذ الجاهلي يدأب في قبيلته مركزًا في كل ذلك على أواصر الترابط الاجتماعي التي من شأنها حمايته والاعتلاء بقيمته بين القبائل الأخرى، مما أدى إلى وجود قلق دائم وصف بأنه "العنصر الخصب الذي أمد الشاعر الجاهلي بديمومة التحول في التجربة الشعرية التي لا تتحقق إلا بهدم اللحظة السكونية"[(3)] مطلقة تلك النبرات الحادة التي تستنكر الفعل الآني عليها.

وكانت القبيلة في العصر الجاهلي بؤرة الانطلاق الفكري، ومحفزًا ذهنيًّا يسعى الشاعر من خلاله إلى إثبات هويته القومية التي تربطه بها، حيث امتد المعنى المتعلق بالتلاحم النفسي والفكري ليشمل التعبير عن علاقة الفرد بالقبيلة التي من شأنها الذود عنه وحمايته لأنه يمثل عنصرًا فاعلًا فيها، ويقابل ذلك تقديمه العون والمساندة لها إن هي استنجدت به واستعانت بقدراته الفروسية، وهذا يعني وجود تنظيم يساوي بين الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه، حيث إن القبيلة أو المجتمع الذي يحيا فيه الفرد يوصف بأنه "وسيلة لتنظيم حياة الجماعات... والمجتمع أقوى بدرجة لا نهائية بالقياس إلى الشخصية والعلاقة بينهما قائمة على أساس مقولات الكم"[(4)]، وهذا من شأنه العمل على تكثيف العلاقة بين الفرد والمجتمع، فالفخر القبلي يقوم على أساس الكم إضافة إلى عنصر النوع أيضًا.

وقد اجتهد الفرد الجاهلي في تكثيف ذلك المعنى من خلال أشعاره التي تراوحت بين فخر وحماسة ومدح، حتى أنها امتدت لتشمل الرثاء أيضًا، من خلال الاندماج بالمجتمع القبلي الذي يعتني برفع مستوى الشاعر الاجتماعي بين أفراد قومه، فـ"الشاعر نفسه عضو في المجتمع، له وضعه الاجتماعي الخاص، يكافئه المجتمع معترفًا بجهده، وهو يتوجه بشعره لجمهور من السامعين"[(5)] الذين حتمًا سيؤثر فيهم.

فالقبيلة هي الملجأ الوحيد المتفرد للشاعر الجاهلي، ومن شأنها الإعلاء من قيمته، أو تهميشه إن أرادت ذلك، ومن هنا تكمن خطورة العلاقة التي تربط الفرد بالقبيلة، فهي تقوم على مبدأ الجزء ضمن الكل أو لنقل الفرد ضمن الجماعة، مما يترتب عليه ازدياد الإحساس بعمق الارتباط بالقبيلة والتجذر بها، والتمسك بقيمها، والإيمان بقوتها الأمر الذي يترتب عليه "طائفة من التقاليد الاجتماعية، كانت بمثابة دستور ينظم

---

[1] . **السابق نفسه**، ص176.

[2] . فاروق أحمد اسليم، **الانتماء في الشعر الجاهلي، دراسة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتب، 1998، ص14.

[3] . محمد بلوحي، **آليات الخطاب النقدي العربي الحديث في مقاربة الشعر الجاهلي: بحث في تجليات القراءات السياقية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتب، 2004م، ص114.

[4] . نيقولاي برديائف، **العزلة والمجتمع**، ترجمة: فؤاد كامل عبد العزيز، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1960م، ص226-227.

[5] . رينيه ويليك، **نظرية الأدب**، ترجمة: عادل سلامة، الرياض: دار المريخ للنشر ط:3، 1992م، ص131.

سياستها، ويحدد ما على أفرادها من واجبات وما لهم من حقوق"[(1)]، ولهذا فإن تميز الفرد في جماعته أو قبيلته سيؤدي إلى تمسكه بهم وعدم انزياحه عنهم خلال مسار حياته؛ فهو يسعى دائمًا إلى "أن يكون أكثر من مجرد كيانه الفردي... يريد أن يكون أكثر اكتمالًا، فهو لا يكتفي أن يكون فردًا منعزلًا"[(2)]، والقبيلة هي التي ستوفر له العيش في كنفها والاندغام فيها بعيدًا عن أي عزلة، وهي في الوقت نفسه لن تكون قادرة على سحب الفرد من عزلته إلا إن أراد هو ذلك فالقبيلة تمثل اتصالًا روحيًا للفرد، إلا أن المفارقة قد تلعب دورًا مهمًا في بعض الحالات حيث تكون القبيلة السبب الرئيس في انفلات الفرد عنها وانسحابه منها، فتتحول معها "الهوية إلى اغتراب. تنقسم الذات على نفسها، وتتحول إلى ضرورة الخضوع للظروف الخارجية بعد أن يصاب الإنسان بالإحباط، والإحباط عكس التحقق، وضعف الإرادة، وخيبة الأمل، وتخلٍّ عن الحرية"[(3)]، فتكون القبيلة بذلك قد مثلت جانبًا سلبيًا، وعبئًا كبيرًا على أفرادها بسبب تقصيرها تجاههم، وتجاهلها لحقوقهم.

المنهجية

تركز هذه الدراسة على تناول قصيدة الشاعر عبد يغوث الحارثي "اليائية"، بالاتكاء على فكرة الجمع بين منهجين نقديين اثنين يعتمد أحدهما على الرؤية الجمالية، أو ما يعرف بالقراءة النقدية الحديثة ممثلة بمناهج النقد: الأسلوبي والبنيوي والتفكيكي والسيميائي، وأما الآخر فيعتمد على المنهج الثقافي؛ حيث يسعى إلى دراسة الأثر الثقافي في القصيدة بوصفها جزءًا من الثقافة الاجتماعية تعكس ما تعكسه تلك الثقافة.

ويمكن القول أن هذه المنهجية الثقافية تستعين بما يعرف في الدراسات الحديثة بالنقد الثقافي، وهو نقد حتى وإن تم تصنيفه في مرحلة ما بعد النقد الجمالي إلا أنه نقد يرتد في أصوله المعرفية إلى مراحل النقد: الكلاسيكي، والتاريخي، والنفسي، والاجتماعي، والواقعي.

وعلى ضوء ذلك فإن القراءة التي ترتكز على المحور الثقافي للقصيدة ستُعنى بمحاولة إظهار دور الثقافة العربية في ذلك العصر في بناء النص، وهو دور تبرزه هذه الدراسة من خلال البحث في أثر القبيلة على التكوين الشعري للنص.

إذًا، فإن الدراسة بهذه المزاوجة بين القراءتين الجمالية والثقافية إنما تحاول أن تختط لنفسها طريقًا ثالثًا يجمع بين المنهجين النقدي الجمالي، والنقدي الثقافي أو الجمع بين ما هو داخل النص من عناصر جمالية لا يمكن تجاوزها، وبين ما هو خارج النص من مكونات ثقافية ترى الدراسة أنها ألقت بظلالها على القصيدة.

الدراسة الجمالية الثقافية للقصيدة

---

[1] . يوسف خليف، **الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي**، القاهرة: دار المعارف، ط:3، 1978م، ص91.

[2] . أرنست فيشر، **ضرورة الفن**، ترجمة: أسعد حليم، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م، ص14.

[3] . حسنين، حسن حنفي ، **الهوية**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ط:1، 2012م، ص24.

يجد المتتبع ليائية الشاعر الجاهلي عبد يغوث الحارثي[1] أثر الهوية القبلية واضحًا جليًّا، حيث نجح الشاعر في نقل قلقه وحزنه وأرقه الفكري إلى قارئه الذي ربما تعاطف معه في قصيدته، التي رثى فيها نفسه بسبب اقتراب موته في الأسر، مما جعله يدمج غرض الرثاء بالهجاء، ففي الوقت الذي رثى نفسه فيه، اتجه إلى هجاء قومه الذين تخلوا عنه حينما احتاجهم، ليسلط الضوء على تلك المفارقة الغريبة، ففي حين أنه خرج للدفاع عنهم وكان سيدًا فيهم، إلا أنهم لم يحاولوا التمسك به أو العمل على نجدته حينما وقع في الأسر، بل إنهم كانوا محفزًا لتكوين غرض الهجاء عنده من ناحية، والحزن على نفسه ورثائها من ناحية أخرى، ليجد نفسه أمام موقفين متناقضين متضادَّيْن، فهو في أسره واقتراب موته يستحضر ماضيه ويستدعي أمجاده ومآثره في قبيلته، فتنبثق نبرات الحزن والحسرة على ما آلت إليه نفسه في الوقت الراهن، ويقارن ذلك الماضي العميق بالحاضر المؤسف الذي وصل له، فالنهاية لمثل هذا الفارس لم تكن متوقعة بكل ما تحمله من تفاصيل.

- **عبد يغوث وحاضره المحاصر.**

تتمثل الحالة التي يعيشها الشاعر في أسره في أنه يصبح مغتربًا فكريًّا ونفسيًّا عن قبيلته أو وطنه إن صح التعبير فتنتفي سمة الانتماء القبلي التي كانت تعمل على توفير "وجود مادي ينعكس على الإنسان فكرًا وشعورًا وسلوكًا، لأن الإنسان يملك تاريخًا، لا يستطيع الانفلات منه"[2]، فقد خيبت القبيلة أمله وجاوزت حدود الخيبة مما جعل نبرته القوية المستندة إلى وجود قبيلة سرعان ما تتحول إلى نبرة ضعيفة هزيلة تخلو من مظاهر القوة حيث سُلِبت منه بسبب وقوعه في الأسر، فيبث ذلك الحزن من خلال العتبة النصية التي يبدأ بها قصيدته إذ يقول[3]:

أَلا لا تلُوماني كَفى اللَّومَ ما بيا وَما لكُما في اللَّومِ خيْرٌ ولا لِيـا
أَلَـمْ تعْلَـما أنَّ المَلامَـة نَفعُـها قَليلٌ، وما لوْمي أخِي مِن شِمالِيا

توحي المقطوعة السابقة بشيء من الاستنكار، كما أنها توحي بشيء من الرفض الممزوج بخيبة الأمل التي أدت بالشاعر أن يلجأ إلى كف لومه، فلم يعد هناك متسع للوم صديق أو قريب، فهو الآن مأسور حزين، يواجه خطر ذلك الأسر بعد مواجهته صدمته بأقرب الناس إليه، وهم قومه الذين تخلوا عنه، فيفتتح قصيدته باستنكار يتضمن نبرة حادة، تعلن حالة من النفور لكل ما كان قريبًا منه، وتشي بشيء من الاضطراب وعدم الاستقرار، فالقبيلة التي كان سيدًا فيها، وفارسًا منافحًا عنها، هي أول من خذله وتخلى عنه، فماذا ينفع اللوم بعد كل ذلك، فقد انقطع اللقاء بتلك القبيلة إلى الأبد فلا صوت سيصل، ولا معونة ستجدي، ولا صحبة ستؤثره على نفسها كما كان يفعل هو في قبيلته، مما يعني وجود تقاطبات ثنائية توحي

---

[1] . هو عبد يغوث بن الحرث بن وقاص بن صلاءة بن المعقل، واسمه ربيعة، بن كعب الأرت بن ربيعة بن كعب بن الحرث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن يعرب بن زيد بن كهلان بن سبأ، واسمه عامر، بن يشجب بن يعرب بن قحطان، انظر خبره في: ابن عبد ربه (1948)، **العقد الفريد**، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، الجزء الثالث، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، ص98_99.

[2] . فاروق اسليم، **الانتماء في الشعر الجاهلي**، ص12.

3 . المفضليات، ص155-156.

بشيء من المقارنة التي يشير إليها الشاعر من خلال تلك العتبة النصية التي بدأ بها قصيدته ألا وهي مجموعة ألفاظ من مثل (ألا، لا تلوماني، كفى اللوم، ما لكما في اللوم خير، الملامة نفعها قليل، ما لومي أخي من شماليا)، مما يعني أن الاستهلال بذلك الأسلوب من شأنه العمل على تأكيد أن فكرة طلب اللوم لن تنفع في حالة أسره التي ستؤول إلى الموت وانتهاء الحياة.

وتثير العتبة النصية التي استهل بها الشاعر قصيدته من خلال الشطر الأول من البيت الأول في قوله: (ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا) فكرة القصيدة برمتها، ذلك أن الشاعر قد اتكأ عليها ليبين عن حاله المزؤومة تجاه الحاضر الذي يحاصره، ويؤكد المنحى العام الذي تقوم عليه تلك القصيدة؛ فالتشكيل النصي المنسوج من ذلك الشطر في البيت الأول منها "يقدم لنا معونة كبرى لضبط انسجام النص وفهم ما غمض منه، إذ هو المحور الذي يتوالد ويتنامى ويعيد إنتاج نفسه، وهو الذي يحدد هوية القصيدة"[(1)]، فيعمل على تكامل البناء العام في النص، ويخدم في الوقت عينه فكرة الشاعر التي يسعى جاهدًا لإثبات كينونتها في أبيات القصيدة، فتبدأ الأحداث بالتنامي والتصاعد وتغذي النص بتلك الفكرة التي تلح على الشاعر، وهي الصراع بين ما كان عليه في قبيلته، وما آلت إليه نفسه في أسره.

ولم يتجاوز عبد يغوث في تلك الأبيات فكرة الأخوة، التي ألحت عليه فتدفقت متضمنة عصبية قبلية رامزة إلى الدم القبلي الذي يجمعه بهم، فقد حفر أخوته القبلية من خلال قوله (وما لومي أخي من شماليا)، هذه الأخوة التي لم تجدي نفعًا في رفع الظلم عنه، ولا خلاصه من أسره الحالي، رغم أنها كانت تحمل التشبث بالقبيلة وكل ما يتعلق بها من عصبية تجعلها في مكانة خاصة عند الشاعر.

ومع أن وجوده في قومه كان يمثل وجود قوة تستمر مع هذه القبيلة المحيطة به، إلا أنها سرعان ما تتحول إلى ضعف بوجوده في قبيلة غيرها مما يعني انكفاء الشاعر على ذاته التي لم تتحمل التحول الذي سيطر على قضيته فهو يعيش حالة انكسار ووحدة؛ ليشرك القارئ في حالة اليأس من الفرار من هذا الأسر والاستسلام له، بل ليجعل القارئ محكومًا بنبراته الحزينة التي سرعان ما تتصاعد من خلال حديثه عن أسره حيث يقول[(2)]:

جَزَى اللهُ قَوْمِي بالكُلاَبِ مَلاَمَةً   صَرِيحَهُمُ والآخَرِينَ المَوَاليَا

ولو شِئْتُ نَجَّتْنِي مِن الْخَيْلِ نَهْدَةٌ   تَرَى خَلْفَها الحُوَّ الْجِيَادَ تَوَالِيَا

ولكِنَّنِي أَحْمِي ذِمارَ أَبِيكُمُ   وكانَ الرِّماحُ يَخْتَطِفْنَ المُحَامِيَا

تكتنز المقطوعة الشعرية السابقة بمظاهر الحزن التي استحضرها الشاعر في حديثه خلال وقوعه في الأسر، حيث يرد سبب حزنه وتألمه إلى قومه الذين يصرح أنهم أهله الحقيقيون فتسيطر عليه الهوية القبلية حينما يقول: (قومي، صريحهم، مواليا)، وهي ألفاظ تدل على قوة العلاقة وتمركزها في فكر الشاعر

---

1 . محمد مفتاح، **دينامية النص (تنظير وإنجاز)**، الرباط: المركز الثقافي العربي ط:1، 1987م، ص72.

2 . المفضل الضبي، **المفضليات**، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر: دار المعارف ط:6، ص157،الكلاب: يوم الكلاب الثاني، كلاب أهل اليمن وتميم، وفيه أسر عبد يغوث، صريحهم: خالصهم ومحضهم في النسب، الموالي: الحلفاء ههنا، النهدة: المرتفعة الخلق، الحوة: الخضرة. والأحوى من الخيل ما ضرب لونه إلى الخضرة، الذمار: ما يجب على الرجل حفظه، من منعه جاراً وطلبه ثاراً

وسيطرتها عليه، بل وإلحاحها بضرورة الاستناد إلى مبدأ القوة المتأتية من فكرة الانتماء إليهم، فهم أهله الحقيقيون الذين لا يمكنه الاستغناء عن هويته المتصلة بهم، والذين لم يتوقع في الوقت ذاته أن يجد نفسه بعيدًا عنهم متخليين عنه في محنته، وهم مع ذلك نكثوا العهد معه، وخيبوا آماله في مساعدته بالخلاص من مأزقه؛ فالقبيلة من شأنها حفظ حقوق أفرادها، إذ يقع على عاتقها حمايتهم، وعدم التخلي عنهم مهما استجدت الظروف عليهم، حيث "لا يمكن أن يتحقق نظام إنساني يضاهي نظام الكون إن لم يحدث توافق بين متطلبات الفرد وحاجيات المجتمع"[1]، وهذا يعني أن القبيلة في نظرهم تعد بمثابة "وحدة قرابية كبيرة تتكون من أفراد ينتمون إلى أصل مشترك، ويصدرون في سلوكهم عن شعور قوي بالانتماء إلى هذا الأصل المشترك"[2]، مما يعني الاشتراك في كل الظروف الحياتية بسرائها وضرائها، لكن عبد يغوث هنا يواجه مصيره منفردًا في أسره فلا عصبة له ولا صحبة قد ترد عنه الموت المحقق، وهذا من شأنه إفراز قلق دائم لدى الشاعر، وتوتر غير منقطع، فأين تلك القبيلة التي ترمز إلى الوحدة والنصرة، وأين هو العاجز المنفرد منها، لقد نكثت عهدها معه، وتخلت عنه في أصعب ظروفه وأقساها.

ويبين الشاعر في الأبيات السابقة حالة الانكسار والتشظي عن القبيلة؛ فقد دافع عنها في ساحة المعركة، ولم يكن موقفه موقف الجبان أو المتخاذل الذي لا يمد يد العون لقبيلته إن هي استجارت به، ولم يجبن ولم ينسحب بل ظل منافحًا عنها حتى نهايتها، ولو شاء لفعل ذلك وتخلى عنها ، ودلالة ذلك قوله: (ولو شئت، نجتني)، لكن حميته ورابطته المتعالقة بقبيلته من جهة، وفروسيته وشهامته من جهة أخرى قد منعتاه من فعل ذلك؛ لكنها خذلته فانتهى به الأمر مأسورًا في قبيلة غير قبيلته، محاطًا بأفراد غير أفرادها، وهذه حقيقة مؤلمة لم يتوقعها الشاعر من قبيلته الأم، يستنكرها ولا يرضاها لنفسه الأبية التي اعتادت الرفعة والعلو، فيعمل ذلك على تحويل المشهد من حالة السكون إلى حالة الحركة والتحول، إذ يؤدي به ذلك التحول إلى موقف سلبي وردة فعل قلقة فيطلب من آسريه بأن يفكوا لسانه ويطلقوه حرًّا ليقوم بهجاء قومه الذين تركوه، فهم من أوصله إلى حالة الهجاء التي استفزت قريحته الشعرية، وهم من جعلوا من موقفه
موقفًا سلبيًّا فيقول[3]:

أَقُولُ وقد شَدُّوا لساني بِنِسْعَةٍ   أَمَعْشَرَ تَيْمٍ أَطْلِقُوا عن لِسَانِيَا
أَمَعْشَرَ تَيْمٍ قَدْ مَلَكْتُمُ فأَسْجِحُوا   فإِنَّ أَخاكمْ لم يَكُنْ مِن بَوَائِيَا
فإِنْ تَقْتُلُوني تَقْتُلُوا بِيَ سَيِّداً   وإِنْ تُطْلِقُوني تَحْرُبُوني بِمَالِيَا

تحيل الأبيات السابقة إلى نبرة حزن منكفئة على ذاتها، تستسلم لأمرها الحالي فلا حول لها ولا قوة، فيحاول الشاعر هنا أن يخفف عن نفسه من قسوة القدر من خلال ارتكازه على الهجاء، فهو مغلوب على أمره يطلب من خصومه أن يحسنوا معاملته، مبرئًا نفسه من دم سيدهم النعمان بن جساس، لكن القبيلة

---

1 . حسين موسى، **الفرد والمجتمع عند ميشيل فوكو**، تونس: دار التنوير للطباعة والنشر، 2009م، ص11.

2 . كريم زكي حسام الدين، **اللغة والثقافة**، منشور على الشبكة العنكبوتية، www.kotobarabia.com.

3 . **المفضليات**، ص157، أسجحوا: سهلوا ويسروا في أمري. أخاكم: هو النعمان بن جساس، حربه، من باب "طلب" إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء.

هنا يعلو صوتها على صوته، وتفرض هيمنتها على الموقف ليغدو الحلقة الأضعف أمامها، فالقبيلة التي أُسِر فيها تعي تمامًا حق الفرد فيها، مقارنة مع قبيلته التي تخلت عنه، وتركته يواجه مصيره وحيدًا، فقبيلة خصومه تسعى إلى تفعيل "صيغة النظام القبلي الذي تفنى فيه الشخصية الفردية وتذوب في كيان القبيلة، وعلى هذا الأساس كان ولاء الفرد لقبيلته فوق كل ولاء"[1]، ويقابل هذا الولاء الفردي الولاء الجماعي الذي يذوب فيه الفرد منصاعًا لحكم القبيلة الأوحد، فالقبيلة التي تحيط بالفرد يجب أن يكون بمقدورها تنظيم حياة الأفراد الذي يعيشون فيها، وإلا فإنها ستخفق في تأمين حياتهم الكريمة التي يتطلعون إليها.

ولا يزال الشاعر حائرًا في حاضره الذي وصل إليه، يحاول جاهدًا التوسل بما كان في ماضيه؛ ليدفع عن نفسه التذبذب وعدم الاستقرار الذي هزَّ فكره، وجعله في صراع فكري حيث يقول[2]:

أَحقًا عِبادَ الله أن لستُ سامِعًا   نَشِيدَ الرُّعاءِ المعزِبين المَتالِيا

يعيش الشاعر حالة من الصدمة، مما جعله يتيقن بأن حالة من اليأس باتت تنتظره، ولن يسعفه الرجوع إلى الوراء بذاكرته بأن يهرب من الحاضر الذي يحاصره، فهو الآن مسلوب الإرادة لا يقوى على شيء، تبدد الماضي بكل ما فيه من صور حية موحية بالقوة والحرية، وهو الآن في سجنه في حالة سكون وسلب لا يستطيع فعل أي شيء كما كان في ماضيه، بل إنه في حاضره يعيش حالة من الحزن والألم، بعد حالة الثبات والقوة الماضية.

وتستمر روح الشاعر القلقة في الانسحاب على ذاتها والتقوقع على نفسها، متخلية عن تلك الروح الجماعية التي شحنتها بسلبية الموقف؛ فيجيء قلقه نفسيًا فكريًا حيث يشعر بالإحباط والعجز، فيرتهن خطابه الحالي بنبرة حزن مدمجة بشي من الهجاء استفزه عليها نساء الحي اللواتي سخرن من وجوده في أسره فنراه يقول[3]:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عبْشَمِيَّةٌ   كأَنْ لَمْ تَرَى قبْلِي أَسِيراً يمَانِيَا

وظَلَّ نِساءُ الحَيّ حَوْلِيَ رُكَّدًا   يُراوِدْنَ مِنّي ما تُريدُ نِسائِيَا

تُنْبِئ المقطوعة الشعرية السابقة عن حالة استفزاز يعيشها الشاعر، يُبين عنها من خلال قوله (تضحك مني شيخة، ظل نساء الحي حولي)، فبعد أن كان سيدًا في قومه، أضحى أسيرًا مقيدًا تستهزئ به نساء القبيلة التي أُسِر فيها وهذه الحال لم يعهدها الشاعر من قبل، فبثها من خلال خلجاته المتلاحقة التي تحاصره بين هذه النساء اللاتي لم يقدّرن قيمته في أسره، ومعنى الاستهزاء هنا يتأتى من التقليل من قيمته بالارتكاز على مبدأ الفحولة الذي ميزه، ومن ثم حدثت المفارقة فالشاعر رغم فحولته اللافتة لنساء الحي، إلا أنه في أسره عاجز أمام هذه المتناقضات المحيطة به، لتحفر حالة الاستفزاز نوعًا من عدم الرضا بالواقع الذي وصل له، إضافة إلى المفارقة التي يعيشها من خلال هذا الواقع، حيث يلفت الانتباه عند القبيلة التي أُسر فيها، في حين يتم تهميشه من قبل عصبته وجماعته الذين لم يتوقع منهم الخذلان والتخلي، فهذه القوة

---

1 . أحمد النعيمي، **القبيلة في الشعر الجاهلي**، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع ط:1، 2009م، ص51.

2 . **المفضليات**، ص157.

3 . **السابق نفسه**، ص158.

وهذه الفحولة الأولى بها أن تكون ظاهرة في قبيلته، إلا أنها هنا جاءت متناقضة مع وضعه الراهن، ألا وهو الأسر.

وهذا المشهد يقابله مشهد زوجته مليكة التي تعرف تمام المعرفة صفات زوجها البطولية التي تتضمن فروسيته وقوته، إضافة إلى شجاعته وإقدامه في ساحة المعركة، مما يعني وضع القارئ أمام مشهدين متناقضين بين تلك النساء المنتميات إلى قبيلة الخصم وكيف ينظرن لسيد في أسره، وزوجته التي هي من قبيلته وتعرف فروسيته وقوته جيّدًا أيضًا، حيث يقول(1):

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا

وهذه المفارقة من شأنها العمل على تفلت الأنا الفردية عن الذات الجمعية واتخاذها منحى آخر نتيجة الشعور بالإهانة والدونية، فكانت القبيلة السبب الرئيسي في تحول الخطاب من جماعي إلى فردي ينسحب على ذات الشاعر التي تتأمل واقعها المعيش الذي لا يقوى على تغييره، فيأتي العنصر النسائي هنا لتأكيد حالة العجز، وتصعيد الحدث المتأزم، فيظهر ما يسمى بالخافية الشخصية التي تتكون وتتبلور من خلال الأحداث الراهنة "ونسميها شخصية لأنها كلها تتألف من مكتسبات مستمدة من الحياة الشخصية. لذلك عندما يقع شيء في الخافية سرعان ما تتلقفه شبكة التداعيات التي تشكلها هذه المادة غير الشعورية"(2)، فتستفز قريحة الشاعر الفكرية وتنطلق لتبوح بمكنونات نفسه المستسلمة للواقع المكروه، والحاضر الثابت الذي لن يتحول ولن يتغير، بعد أن أخذت مجريات الحدث في التحول والتغير لتصل إلى الثبات المقترن بالأسر الذي يتضمن السكون وعدم الحركة.

– عبد يغوث وماضيه المتأمل.

ينقلنا الشاعر عبد يغوث في القصيدة ذاتها إلى لوحة شعورية أخرى يتأمل فيها ماضيه ويستذكره في محاولة منه لاستلال أمجاده التي كانت محيطة به؛ فهو يملك ذاكرة تاريخية توثق أحداثًا دالة على قوته وفروسيّته مسيطرة عليه لا يمكنه الانسلاخ عنها أو طمس ملامحها المؤثرة فيه، وانتماؤه لقبيلته يعني وجود تثبيت فكري وشعوري سلوكي يتقاطع مع هذه العلاقة القبلية تقاطعًا محمودًا، ليضع القارئ أمام قضية أخرى تتعلق بحريته، وإنصاف الحياة له، وليؤكد له في الوقت ذاته أن وجوده في قومه قد اتسم طيلة مكوثه بينهم بالحيوية، والفروسية، والإقدام والشجاعة، والاستمرارية في العطاء فيرتد بتلك الأبيات الشعرية إلى ما يسمى بعالم الشعور، أو لحظة المكوث مع الذات التي تأبى الخضوع ولو لبرهة للواقع المرير، حيث يقول(3):

وقد كُنْتُ نَحَّارَ الجَزُورِ ومُعْمِـلَ   الْمَطِيِّ وأَمْضِي حَيْثُ لا حَيَّ مَاضِيَا

1. **المفضليات**، ص158، عرسي: زوجي.
2. كارل غوستاف يونغ، **دور اللاشعور ومعنى علم النفس للإنسان الحديث**، تحقيق: نهاد خياطة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط:1992،1م،ص13.
3. **المفضليات**، ص158، أصدع: أشق، القينة: المغنية.

وأَنْحَرُ لِلشَّرْبِ الكِرَامِ مَطِيَّتِي   وأَصْدَعُ بَيْن القَيْنَتَيْنِ رِدَائِيَا

يحاول عبد يغوث أن يواسي نفسه بالتركيز على الذات والتمحور حولها، وحفر معناها في النص من خلال الارتداد إلى كل ما يتعلق بالأنا الفردية التي انشطرت عن الأنا الجمعية الدالة على القبيلة، في محاولة استعادة مجده فيها، وإبراز بعد جمالي نفسي من شأنه التخفيف من حدة القلق والتوتر النفسي المسيطر على عبد يغوث، فهو يعي تمامًا معنى أن "يحتفظ الفرد بإحساسه بالجماعة حتى إذا كان يعمل خارجها"[1]، أو كان بمعزل عنها، فيسلط الضوء من خلال أبياته السابقة على بعض القيم الجاهلية التي يتحلى بها بين أفراد القبيلة وتدل على اندغام الفرد في الجماعة، ودلالة ذلك قوله (نحار الجزور، معمل المطي، مطيتي)؛ فهذه الألفاظ من شأنها العمل على تكثيف المعنى الشعوري القائم في ذاته من خلال التركيز على صفة الكرم التي تعد صفة ذات وقع قوي على الفرد الجاهلي أولًا وعلى الشاعر ثانيًا، فيتوسل بها لاستعادة نفسه المنكسرة أمام واقعه، ففي حين كان قويًّا في قومه كريمًا في صفاته وأفعاله، يُضْحي الآن عاجزًا يواجه مصيره دون عون من تلك القبيلة التي كانت حاضرة في ذاكرته، فيتكئ على تلك الذاكرة مختزلًا الأنا القبلية عله بذلك ينجح في استعادة هويته المتعالقة بالقبيلة ذاتها، من خلال التذكير بالأمجاد وإسقاطها على الواقع الراهن.

وهذا يعني أن القبيلة لا تزال حاضرة في وعي الشاعر، حيث إنها انتقلت من الوعي الجمعي إلى الوعي الفردي الخاص به وامتزجت في فكره، مما يعني وجود نزعة فردية حاول من خلالها التوسل ببعض صفاته التي كانت حاضرة في القبيلة، ومردها في نهاية الأمر القبيلة ذاتها، وهذا يعني تقاطع الأنا الدالة على كينونة الذات مع الجماعة الدالة على كينونة الآخر الجمعي، حيث إن هذه القبيلة أو المجتمع الذي يتضمن الأنا "يصبح جزءًا من الشخصية، ويصبح مضمونًا كيفيًّا تكتسبه الشخصية في عملية تحقيق ذاتها"[2] مما يعني احتواء الذات الفردية للقبيلة بكليتها، واندغامها بها بحيث لا يمكن فصلها عنها.

وهو بذلك يكثف المعنى المتعلق بذاته، والمنسحب في الوقت نفسه على شخصيته المتفردة ليعمِّق خاصية "الهوية الشخصية أو مفهوم الفرد للذات، وبما أن هذا المستوى من الهوية غالبًا ما يدعى "مفهوم الذات" فإنه يضبط ماهية الشخص الذي يظهر أنها تمثل وجوده"[3]، فيحاول الشاعر دغمه في أبياته التي ترصد حاله بدقة متناهية.

وتظل تلك اللحظات السرمدية العالقة في ذهن الشاعر، تراود مخيلته محاولة استنطاق بعض المواقف الحية التي قد تمده بالقوة والثبات، في سبيل تكثيف المعنى المتعلق بصفة جاهلية أخرى هي الفروسية حيث يقول[4]:

---

[1]. أرنست فيشر، **ضرورة الفن**، ص46.

[2]. نيقولاي برديائف، **العزلة والمجتمع**، ص227.

[3]. جون جوزيف، **اللغة والهوية: قومية- إثنية- دينية**، ترجمة: عبد النور خراقي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2007م، ع(342)، ص105.

[4]. **المفضليات**، ص158، شمصها: نفرها، اللبق: الظرف والرفق والحذق، وعادية: الخيل العادية، سوم الجراد: انتشارها في طلب المرعى، وزعتها: كففتها، أنحوا: وجهوا، العوالي: الرماح.

وكنْتُ إذا ما الْخَيْلُ شَمَّصَهَا القَنَا   لَبِيــقـاً بتَصْرِيفِ القَنَاةِ بَنَانِيَا
وعــادِيَةٍ سَـوْمَ الجَـرَادِ   وَزَعْتُها بِكَفّي وقد أَنْحَوْا إِليَّ العَوَالِيَا

يسلط عبد يغوث الضوء في البيتين السابقين على خاصية الفروسية، التي تعالقت بذاته الفردية وكانت دالة عليها وفاعلة فيها، ويسعى جاهدًا لمقاومة حالة اليأس والثبات التي حدثت نتيجة وقوعه في الأسر، فيستند إلى صور حركية من خلال الحديث عن الخيل، وتبيين ما له من أهمية في مسيرة حياته البطولية، كغيره من الفرسان الذين يقدرون قيمة الخيل التي تميزت بإمكانية تطويعها في الحرب حيث إنها "أول معدات الحرب، وأشدها حاجة وقت الشدة، وعلى مدى قوتها وخبرتها بالحرب تكون درجة القتال، وعلى ثباتها في المعركة تتوقف نتائج المعارك"[(1)]، وهو هنا يقف أمام تنازع فكري بين مشهدين بين ذلك المشهد المليء بالقوة ونشوة الانتصار في الحرب، وبين مشهده الحالي المسلوب من مظاهر القوة، والمرتبط بتقرير المصير، لتتنازع رؤيته بين النصر الذي حققه وتغلب فيه على الموت، وبين الهزيمة التي آل إليها ولم يستطع معها أن يدفع عن نفسه المصير المحتوم، فكان استدعاء الصورة الذهنية تلك لتكثيف مشهد المقارنة بين ما كان وما صار إليه في حاضره المرتهن بالخيبة والخسارة.

فلم يكن الشاعر عاجزًا في قبيلته، ولم يكن متخاذلًا في منع أي ضرر قد يقع عليها، في حين أنها تواطأت وتخاذلت ولم تدفع عنه غائلة الأسر أولًا، والموت ثانيًا، مما يعني فقده الإحساس بالحس الجمعي الانتمائي؛ فالقبيلة تتضمن معنى الجماعة وهي "إحساس نفسي بالانتماء إلى فريق، أي أنها معنى مجازي يمنح مكانًا آمنًا للمنتمي لهذه القبيلة"[(2)]، وهو إحساس مفقود لدى عبد يغوث.

وتتوالى اللحظات الشعورية بالتسرب إلى ذهن عبد يغوث الحارثي في مشهد آخر من القصيدة، لكنها هذه المرة جاءت منكسرة ومنكفئة على ذاتها ممتلئة بنبرة حزينة حيث يقول[(3)]:

كأَنّيَ لم أَرْكَبْ جَوَاداً ولم أَقُلْ   لِخَيْلِيَ كُرّي نَفّسي عن رِجَالِيَا
ولم أَسْبإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولـم أَقُلْ   لأَيْسَارِ صِدْقٍ: أَعْظِمُوا ضَوْءَ نَارِيَا

تتقاطع الأنا الفردية عند الشاعر بالأنا الجمعية، وهو هنا يقف أمام مشهد يستنكره، فهذا الفارس الذي كان معروفًا في قبيلته، بفروسيته يواجه الآن مصيرًا مختلفًا، فمن يصدق أن هذا الأسير هو نفسه السيد في قبيلته، وكأنه لم يكن يملك قوة ولا شجاعة في حياته، ويركز على تلك المفارقة من خلال الاستنكار في عباراته بقوله: (لم أركب، لم أقل، لم أسبأ)، فقد سبقت هذه الأفعال بـ لم التي اتكئ الشاعر عليها لتساعده في تفسير الحاضر المرفوض، فيحاول الهروب منه بالارتداد إلى عالم الماضي عله يستطيع استمداد قوته، وينجح في مواساة نفسه التي انتهى بها الأمر محاطة بهالة من الحزن، وتشظي الأنا الفردية عن الأنا الجمعية، فيستل من عالم الماضي ما يبعث في نفسه القوة في عالم الحاضر متذكرًا أيام صباه، وأيام فروسيته التي نمتها الحرية التي تمتع بها فأسهمت في تثبيت نفسه، بينما هو الآن مسلوب الإرادة، مستسلم

---

1. نوري حمودي القيسي، **الفروسية في الشعر الجاهلي**، بغداد: مطابع دار التضامن، 1964، ص152.

2. عبد الله محمد الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط:2، 2009م، ص52.

3. **المفضليات**، ص158، السباء: اشتراء الخمر، الروي: الممتلئ، الأيسار: الذين يضربون قداح الميسر.

لفعل الحاضر الراهن عليه، يواجه مصير الموت دون حيلة قد تنجيه منه، بعيدًا عن تلك الفلسفة التي تركز على أن وجود الإنسان يتأتى معناه من "أن يظل مستقرًا داخل نفسه، وفي عالمه الحقيقي الخاص أكثر من أن يكون تحت رحمة العالم الاجتماعي والبيولوجي"[1]، أي العمل على تحقيق الذات الفردية حين تخفق الجمعية في ذلك.

ولهذا لم يتردد الشاعر عبد يغوث في تسليط الضوء على مصيره الحالي، من خلال تأكيده عدم اللقاء مع ندمائه الذين لم يكن يفارقهم، حيث يصبح اللقاء بهم مستحيلًا بعد وقوعه في الأسر، واستسلامه التام لمصيره الذي لن يغيره شيء فيقول[2]:

فَيَا راكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدامَايَ مِن نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَا

تثير الأبيات السابقة نغمة يائسة تؤكد المصير الذي رُسم لعبد يغوث، حيث يتيقن الشاعر من أنه لن يلتقي أصحابه مرة أخرى، ولن تجمعه بهم أي فرصة لقاء، والسبب في ذلك هو الأسر، ومصير الموت الذي ينتظره، وهذا يعني الكشف عن معاناته، والتأكيد على مزيد من الألم والحسرة التي تصل ماضيه بحاضره، فهو أمام حاضر يائس، وماضٍ متأمل، مما يعني انفتاحه على مزيد من الصراعات التي تفرض نفسها عليه، فيكون القلق المتخلق في نفسه دلالة معنوية تتمثل بـ "المشاعر فيجعل النفس تفتقر إلى السكينة فتصاب بالحيرة والانزعاج والحزن"[3]، ثم ينعكس ذلك كله على شعره الذي يرصد حاله، ويسلط الضوء على واقعه المحسوم، الذي مهما حاول الانشقاق عنه فإنه لابد سيواجهه، لكنه هنا سيعيش تجربة مفردة لا جماعية، تنطوي عليها خلجاته الشعورية المضطربة التي ظهرت نتيجة شعوره بالخيبة والخذلان من قبيلته الأم التي لم تحفظ له حقوقه كاملة.

الخاتمة

بعد القراءة الجمالية ليائية عبد يغوث الحارثي، أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

– يستطيع القارئ ليائية عبد يغوث الحارثي أن يتلمس مواطن الهوية القبلية، وأثرها على شخصية الشاعر حيث أطلقها من خلال أبيات القصيدة ذاتها، وألح عليها متأملًا منها الإبقاء على كل الأواصر التي تجمعه بها، وقد جاء ذلك ابتداء بفاتحة الأبيات التي عملت على شحن النص بتواترات ثنائية أسهمت في إطلاق خلجات القلق التي اعتلت فكر الشاعر.

– أنبأت القصيدة عن مواطن الكثافة التعالقية بين الشاعر والقبيلة، بل إنها أبانت عن تلك التعالقية المنسحبة من الماضي إلى الحاضر، في محاولة استنكار الحاضر عن طريق استدعاء الماضي، والتمحور فيه بغية الهروب من الواقع المشحون بالقلق والخوف.

---

1 . نيقولاي برديائف، **العزلة والمجتمع**، ص76.

2 . **المفضليات**، ص156.

3 . محمد البلوحي، **آليات الخطاب النقدي**، ص112.

- سلط عبد يغوث الحارثي الضوء على عمق العلاقة التي ربطته بقبيلته، وكيف أنها تراوحت بين تماسك عميق وتفكك رديء، أوضحته حكايته في الأسر الذي وقع فيه، وسرده المعاناة التي عاشها في قبيلة غير قبيلته، بعد عقد مقارنة كشفت عن تلك التقابلات غير المتكافئة.

- بينت القصيدة تلك المفارقة التي تأتت من علاقة الفرد بالقبيلة، فهي تارة تجنح إلى التقاطع والترابط، وإلى التوازي والتشظي والضعف تارة أخرى.

قائمة المراجع:

- ابن عبد ربه الأندلسي(1948م)، **العقد الفريد**، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، ج(3)، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة.

- أحمد النعيمي، (2009م)، **القبيلة في الشعر الجاهلي**، ط:1، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع.

- أرنست فيشر، (1998م)، **ضرورة الفن**، ترجمة أسعد حليم، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- جون جوزيف، (2007م) **اللغة والهوية: قومية-إثنية-دينية**، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ع(342)،.

- حسام الدين، كريم زكي، **اللغة والثقافة**، منشور على الشبكة العنكبوتية، www.kotobarabia.com.

- حسن حنفي حسنين، (2012م)، **الهوية**، ط:1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- حسين موسى، (2009م**)، الفرد والمجتمع عند ميشيل فوكو**، تونس: دار التنوير للطباعة والنشر.

- رينيه ويليك، (1992م**)، نظرية الأدب**، ط:3، ترجمة: عادل سلامة، الرياض: دار المريخ للنشر.

- عبد الله محمد الغذامي، (2009م)، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، ط:2، المغرب: المركز الثقافي العربي.

- فاروق أحمد اسليم ، (1998م)، **الانتماء في الشعر الجاهلي**، دراسة، دمشق: منشورات اتحاد الكتب.

- كارل غوستاف يونغ،(1992م)، **دور اللاشعور ومعنى علم النفس للإنسان الحديث**، ط:1، تحقيق نهاد خياطة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- محمد بلوحي،(2004م) **آليات الخطاب النقدي العربي الحديث في مقاربة الشعر الجاهلي: بحث في تجليات القراءات السياقية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتب،.

- محمد مفتاح، (1987م**)، دينامية النص (تنظير وإنجاز)**، ط:1،الرباط: المركز الثقافي العربي.

- المفضل الضبي، **المفضليات**، ط:6، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر: دار المعارف.

- نوري حمودي القيسي، (1964م)، **الفروسية في الشعر الجاهلي**، بغداد: مطابع دار التضامن.
- نيقولاي برديائف، (1960م)، **العزلة والمجتمع**، ترجمة: فؤاد كامل عبد العزيز، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- يوسف خليف،(1978م)**الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي**، ط:3، القاهرة: دار المعارف.
- ـــ، **دراسات في الشعر الجاهلي**، ط:1، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

المسؤولية الطبية بين اجتهاد القضاء العادي والإداري

أ.يخلف عبد القادر - د. عيمور راضية
جامعة عمار ثليجي - الأغواط

الملخص:

يعتبر موضوع المسؤولية الطبية من أهم المواضيع الشائكة سواء في القانون الخاص أو العام، فهي وقتنا الحالي تعرف جدلا كبيرا لدى رجال الفقه القانوني القضاء بنوعيه، ففي بداية الأمر توجه فكر قانوني إلى أن المسؤولية الطبية تنتمي إلى التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية، ثم ظهر اتجاه آخر ينقد التوجه السابق وينادي بأن المسؤولية الطبية ذات طبيعة خاصة ومستقلة عنها وهذا قصد تفعيل حماية أكثر للمرضى المتضررين من التدخلات الطبية.

ومن ناحية أخرى فقد اختلف كذلك القضاء في تحديد الجهة القضائية التي تفصل في منازعات المسؤولية الطبية، فمن جهة القضاء العادي يتمسك بهذا الاختصاص ومن جهة أخرى يتدخل القضاء الإداري ويفصل في منازعات هاته المسؤولية.

الكلمات المفتاحية: القضاء العادي، القضاء الإداري، المسؤولية الطبية

Summary

Medical responsibility is the most thorny topics either in private or public law, they are now known as considerable controversy among men of judicial jurisprudence ,initially directed legal thought that medical responsibility belongs to the traditional division of civil liability, then back toward the Another is against the previous orientation and says that medical liability Is characterized by independent private nature, on the other hand, may disagree as well as in determining the judicial body that separate medical liability disputes, the ordinary courts uphold this competence on the other hand intervenes and separates the Administrative Court These conflicts.

مقدمة:

يعتبر موضوع المسؤولية الطبية من أهم المواضيع الشائكة سواء في القانون الخاص أو العام، فهي وقتنا الحالي تعرف جدلا كبيرا لدى رجال الفقه القانوني القضاء بنوعيه، ومرد ذلك إلى تطور النشاط الطبي من جهة ومن جهة أخرى مكان ممارسة هذا النشاط وصفة ممارس هذا النشاط. فقد يمارس الطبيب عمله الطبي في المستشفيات العمومية وقد يمارس نشاطه في عيادته الخاصة وقد يمارس نشاطه في مستشفى عمومي ولكن لصالحه الخاص.

كما أنه ليس بالضرورة أن يكون القائم بالعمل أو التدخل الطبي له صفة الطبيب، بحيث كثيرا ما يثار تساؤلا عن ما هو مقصود بالمسؤولية الطبية أهي مسؤولية الطبيب؟ أم المسؤولية المترتبة عن الأعمال الطبية؟

يفهم من هذا التساؤل أنه إذا ما ترتب عن خطأ الطبيب ضرر للمريض فإنه يسأل مدنيا عن هذا الضرر وبالتالي نقول أنها المسؤولية المدنية للطبيب وهو ما يتم ذكره غالبا في المؤلفات والبحوث. أما إذا ما ترتب عن أي نشاط يكتسي الصفة الطبية كالعلاج من مرض ما أو الوقاية منه -كعمليات التطعيم الإجباري- فإنه يسأل الشخص القائم بهذا التدخل الطبي وبالتالي نقول عنها مسؤولية طبية.

في الحقيقة أن القضاء الفرنسي قد أجاب عن هذا بحيث مر الخطأ الطبي على عدة مراحل ففي مرحلة سابقة كان هذا القضاء يميز بين الخطأ الطبي والخطأ العلاجي[1]، فينتج الخطأ الطبي عن إخلال وإحجام الطبيب عن القيام بالواجبات الخاصة التي يفرضها علم الطب وقواعد المهنة ويكون متصل بالأصول الفنية لمهنة الطب[2]. أما الخطأ العلاجي فهو ذلك الخطأ المتولد عن العمل الذي يقوم به مساعدو الأطباء من تقنيين وممرضين[3]. والملاحظ أن هذا التمييز الذي اعتمد المعيار العضوي، لم يسلم من النقد كونه ليس حاسما في التفرقة بين العمل الطبي والعمل العلاجي، إذ قد يقوم الطبيب ببعض الأعمال العلاجية. وقد لا يتم تعويض الضحية إذا لم يفلح في إثبات الخطأ الجسيم الذي يشترط بالنسبة لخطأ الطبيب، مما أدى إلى هجر المعيار العضوي والاعتماد على المعيار المادي (الموضوعي) للتمييز بين العمل الطبي والعمل العلاجي، بحيث لا ينظر هنا إلى القائم بالعمل لاشتراط الخطأ الجسيم، بل إلى طبيعة العمل ذاته[4].

كما ظل موضوع المسؤولية الطبية محل اجتهاد وتطور كبير من قبل اجتهاد الفقه القانوني والقضاء العادي والإداري سواء في الفصل في طبيعة هذه المسؤولية الطبية، أوفي الفصل في الجهة القضائية صاحبة الاختصاص في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية. ومن هذا المنطلق فقد حاولت في هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف ساهم القضاء في رسم طبيعة المسؤولية المدنية الطبية؟ وماهي الجهة القضائية المختصة في الفصل في منازعاتها؟.

---

[1] مراد بدران: محاضرات في المسؤولية الطبية للمرافق العامة (غير منشورة): ملقاة على طلبة ماجستير القانون الطبي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

[2] رايس محمد: المسؤولية المدنية للأطباء في ضوء القانون الجزائري، ب.ط، دار هومه، الجزائر،2007 ، ص.149.

ومن صور هذه الأخطاء: الأخطاء الناجمة عن الإخلال بالواجبات والقواعد الأخلاقية كرفض القيام بالعلاج أو الانقطاع عنه بدون مبرر أو الإخلال بالإعلام، أو إفشاء الأسرار الطبية أو تحرير شهادات طبية منافية للحقيقة، وكذلك الأخطاء المتعلقة بالجوانب الفنية كالغلط في التشخيص أو العلاج وأخطاء الجراحة ونقل الأعضاء. لمعرفة تفاصيل أكثر حول هذه الأخطاء، أنظر، عدنان إبراهيم سرحان: مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول (المسؤولية الطبية)، أعمال المؤتمر العلمي السنوي نظمته كلية الحقوق، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الأول، بيروت، 2004، ص.145 وما يليها.

[3] فقد قضت الغرفة الإدارية لمجلس قضاء قسنطينة بمسؤولية مستشفى بسبب عمل علاجي في قرارها الصادر في 1975/09/15 وذلك بسبب سوء قلع ضرس من طرف أحد الممرضين. كما قضت نفس الجهة بمسؤولية المستشفى في قرارها المؤرخ في 1988/02/03 لسبب سوء وضع الجبس على رجل المريض وأدى ذلك إلى تعفنها وبترها؛ أنظر، حسين طاهري: الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة (دراسة مقارنة)، ب.ط، دار هومة، الجزائر، 2002، ص.29.

[4] سليمان حاج عزام: المسؤولية الإدارية للمستشفيات العمومية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون إداري، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص.34.

والإجابة عن هاته الإشكالية ستكون بإتباع المنهج التحليلي وذلك بالبحث عن موقف القضاء الجزائري والفرنسي - على الخصوص- من تحديد طبيعة المسؤولية الطبية سواء كان الطبيب ممارس لنشاطه في عيادته الخاصة أو في المستشفى العمومي (المبحث الأول)، ثم سنبين الجهة القضائية المختصة في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المعالجة القضائية لطبيعة المسؤولية الطبية

المسؤولية الطبية بوجهها العام التقليدي تقسم إلى نوعين؛ مسؤولية تقوم على أساس الخطأ التقصيري المترتب عند إخلال الطبيب بالتزام قانوني. ومسؤولية عقدية تقوم على أساس الخطأ العقدي، المترتب عند إخلال الطبيب بالتزاماته العقدية، وفي هذه الحالة نكون بصدد مسؤولية عقدية (المطلب أول)[1]. إلا أن هذا التقسيم للمسؤولية الطبية لم يعد يتماشى مع الوقت الحالي خاصة مع التطورات التي يشهدها العالم في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم ظهرت توجهات فقهية وقضائية تنادي إلى استقلالية قواعد المسؤولية الطبية وخاصة ما تعلق بأساسها عن قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، وذلك كله سعيا إلى تحقيق أكبر حماية للمرضى المتضررين من التدخلات الطبية وخاصة من حيث إثبات خطأ الطبي المتسبب بالضرر (المطلب ثاني).

المطلب الأول: طبيعة المسؤولية الطبية في ظل التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية

إذا كان من المتفق عليه أن طبيعة الخطأ هي التي تحدد نوع المسؤولية المدنية بصفة عامة، فإن الفقه والقضاء قد اختلف حول طبيعة الخطأ المنشئ للمسؤولية الطبية حيث تعددت الاتجاهات في هذا المجال بين متمسك بالقول أنها مسؤولية تقصيرية (الفرع الأول) وآخر جانح إلى أنها مسؤولية عقدية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المسؤولية الطبية؛ ذات طبيعة تقصيرية

لقد بدأ القضاء المدني المقارن بسلوك طريق المسؤولية القائم على أساس الخطأ التقصيري[2] الذي نصّبته القوانين المدنية نظاما عاما للمسؤولية[3]، كما طبق هذا النظام كذلك على مستوى المسؤولية الطبية إذ تقوم هذه الأخيرة حتى في حالة وجود عقد بين الطبيب والمريض، انطلاقا أن واجبات الطبيب

---

[1] أسعد عبيد الجميلي: الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية (دراسة مقارنة)، ط.1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.74.

[2] لقد تعدّدت التعاريف الخاصة بالمسؤولية القائمة على أساس الخطأ التقصيري وتمحورت معظمها حول عنصري الخطأ والضرر. وبغض النظر عن الجدل الفقهي القائم بشأن وجوب الخطأ من عدمه لقيام هذه المسؤولية، فإنه طبقا للقواعد العامة نكون بصدد المسؤولية القائمة على أساس الخطأ التقصيري إذا انعدمت الرابطة العقدية بين طرفين وسبب أحدهما ضرر للآخر، أو إذا وُجدت الرابطة العقدية بينهما وكان الضرر نتيجة إخلال بالتزام غير عقدي. عبد الكريم مامون: رضا المريض عن الأعمال الطبية والجراحية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه دولة في القانون الطبي، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005، ص.32-33.

[3] تطرق المشرع الجزائري بموجب نصوص القانون المدني إلى الخطأ التقصيري كأساس للمسؤولية المدنية سواء كانت هذا الخطأ واجب الإثبات أو مفترض، و تبنى ذلك في ثلاث حالات وهي: - المسؤولية التقصيرية الناشئة عن الفعل الشخصي (من المادة 124 إلى المادة 133 من القانون المدني). - المسؤولية التقصيرية الناشئة عن عمل الغير (من المادة 134 إلى المادة 137 من القانون المدني). - المسؤولية التقصيرية الناشئة عن فعل الشيء (من المادة 138 إلى المادة 140 من القانون المدني).

Abdelkader Khadir : La Responsabilité Médicale A L'usage Des Praticiens De La Médecine et du Droit, éditions Houma, Alger, 2014, p.98-99.

ترتب مسؤوليته عما يصيب المريض من ضرر تنبع من ضوابط ممارسة المهنة الطبية ذاتها، ونصوص القانون المنظمة لمباشرتها، بعيدا عن العقد الذي يقوم بين الطبيب والمريض، ولا تتأثر بهذا العقد[1].

وبالرجوع إلى القانون الجزائري نجد أن القانون رقم 05/85 المؤرخ في 1985/02/16م، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/90 المؤرخ في 1990/07/31م، لا يوجد في نصوصه ما يشير للحالات التي تكون فيها المسؤولية تقصيرية للطبيب ما عدا نص المادة 167 منه، والتي جاء فيها على أن المسؤولية الناجمة عن البحوث العلمية في المجال الطبي تكون مدنية، وهذا ما يفرض الرجوع إلى القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية في القانون المدني وذلك بموجب المادة 124 منه[2].

وقد عُرض على محكمة النقض الفرنسية سنة 1833م موضوع مسؤولية الأطباء، وقررت المحكمة بأنها مسؤولية ذات طبيعة تقصيرية، اعتبارا أن المادتين 1382 و1383 من القانون المدني الفرنسي لهما تطبيق عام وشامل[3].

ومنذ صدور هذا الحكم دأبت المحاكم الفرنسية على إقامة مسؤولية الطبيب على أساس الخطأ التقصيري حيث كرّست بعد ذلك هذا المبدأ في قرارات لاحقة أخرى، حيث قضت ذات المحكمة سنة 1835م بأن الطبيب يسأل عن أخطائه شأنه شأن أي شخص يرتكب خطأ يحدث به ضررا للغير[4].

كما يستخلص من قرار الغرفة الإدارية بمجلس قضاء تلمسان الصادر بتاريخ 2003/12/06 أن مسؤولية الطبيب ذات طبيعة تقصيرية وبصفة خاصة تخضع لقواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، حيث جاء في حيثيات هذا القرار أنه: "... حيث أنه وبهذا فإن الخطأ من شأنه أن يجعل المستشفى مسؤولا ما دام الطبيب الجراح هو تابع للمستشفى لوجود علاقة التابع بالمتبوع"[5].

الفرع الثاني: المسؤولية الطبية؛ ذات طبيعة عقدية

نتيجة لضغط الفقه الحديث الذي يرى أن علاقة الطبيب بالمريض تخضع لأحكام المسؤولية العقدية -بحسب الأصل- وذلك تأسيسا على ضرورة توافر عنصر الرضا من جانب المريض أو ما يمثله كلما كان ذلك ممكنًا. ولا يتصور ضرورة توافر الرضا إلا إذا كنا بصدد رابطة عقدية بين المريض والطبيب المعالج، أيا كان الشكل الذي يتخذه هذا التعبير الإرادي من بين أشكال وطرق التعبير الإرادي، فقد صدر قرار "Mercier" الشهير الصادر بتاريخ 20 ماي سنة 1936م عن محكمة النقض الفرنسية، والذي اعتبرت فيه أن المسؤولية

[1] مصطفى الجمال: المسؤولية المدنية عن الأعمال الطبية في الفقه والقضاء، بحث ضمن كتاب المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين (المسؤولية الطبية)، الجزء الأول، ط.2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص.87.

[2] دلال يزيد ومختاري عبد الجليل: المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، م.ع.ق.إ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، عدد03، 2005، الجزائر، ص.60.

[3] طلال عجاج: المسؤولية المدنية للطبيب (دراسة مقارنة)، ط.1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2004، ص.48.

[4] الحكم الصادر عن محكمة النقض الفرنسية يوم 18 يونيو 1835م، أشار إليه: طلال عجاج: المرجع السابق، ص.48-49.

[5] أنظر قرار الغرفة الإدارية بمجلس قضاء تلمسلن الصادر بتاريخ 2003/12/06 (غير منشور)، أشار إليه، محمد رايس: نطاق وأحكام المسؤولية المدنية للأطباء وإثباتها، ب.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.18.

الطبية هي مسؤولية عقدية[1]. وبهذا فقد بقي القضاء[2] والفقه الفرنسي[3] إلى غاية وقتنا الحالي يعتبر أن المسؤولية الطبية مسؤولية عقدية كأصل عام. وتبقى مسؤولية الطبيب مسؤولية تقصيرية استثنائية تطبق في حالة عدم وجود أي رابطة تعاقدية تربط بين الطبيب والمريض.

أما عن موقف القضاء الجزائري، فنجده لم يفصل في هذه المسألة صراحة على غرار القضاء الفرنسي الذي جعلها مسؤولية عقدية من حيث الأصل، أو القضاء المصري الذي جعلها مسؤولية تقصيرية من حيث الأصل. حيث نجد أن الأحكام الجزائرية الصادرة في المنازعات الطبية تكتفي بالتأكد من خطأ الطبيب وتركز على الخطأ المرفقي[4] بصفة خاصة لغرض الحُكم على المستشفى العمومي بالتعويضات اللازمة للمريض المتضرر[5].

---

[1] " كانت تشكوا من حساسية في الأنف، اثر ذلك قامت بمراجعة أحد الأطباء Mercier تتلخص وقائع هذه القضية في أن السيدة "ميرسي" " م، وقد أدّ بهذا العلاج إلى تلف الأنسجة المخاطية في وجه السيدة "ميرسي"، 1925" سنةrayons xالمختصين بالأشعة، حيث قام بعلاجها بأشعة " م، أي بعد مرور أكثر من ثلاثة سنوات على انتهاء العلاج مطالبا الطبيب بالتعويض عن 1929اثر ذلك قام زوجها برفع دعوى نيابة عنها سنة) تطبيق التقادم الثلاثي باعتبار أن دعوى المضرور لا تجد AIXالضرر الذي أصاب زوجته. وبتاريخ 16 يوليو 1931م، رفضت محكمة استئناف (أساسها في مخالف المسؤولية التقصيرية، بل تجد هذا الأساس في قواعد المسؤولية العقدية. وعندما طُعن في هذا الحكم، أصدرت محكمة النقد الفرنسية سنة 1932م حكمها في الموضوع مؤكدة الطابع التعاقدي لمسؤولية الطبيب. وبذلك كان من نتائج ذلك قبول دعوى السيدة "ميرسي" بعد مرور مدة ثلاث سنوات على حدوث الخطأ الطبي معتبرة أن المسؤولية الطبية تخضع لنظام التقادم المدني".

Abdelkader Khadir : Recueil D'arrêts en responsabilité médicale, La Responsabilité Médicale A L'usage Des Praticiens De La Médecine et du Droit, éditions Houma, Alger, 2014, p.95-96.

[2] Cass.civ1, 20/03/2013, 12-12.300, Publié au bulletin 2013, I, n° 52.
Cass.civ1, 13/12/2012, 11-27.347, Publié au bulletin 2012, I, n° 261.
Cass.civ1, 22 /03/2012, 11-10.935 11-11.237, Publié au Bulletin2012, I, n° 68.
Cass.civ1, 24/05/1960, Publié au bulletin, n° 198. www.legifrance.gouv.fr. misse a jour le : 23/02/2015
Cass.civ1, 22/11/1994 Publié au bulletin, n°92-16423.
Sylvie Welsch : La Faute Médicale : les conditions de la responsabilité civile, UIA Sofia, 2014, p.03. Disponible au site : www.uianet.org/sites/default/files/safe_uploads/clients/35456/rapports/WELSCH,%20Sylvie%20-%20Responsabilit%C3%A9%20civile.pdf

[3] Alfred Lechopié et CH. Floquet : : Droit médical ou Code des médecins, Octave Doin éditeur et Marchal et Billard éditeur de la Cour de cassation, 1980, p.201.

[4] قرار مجلس الدولة بتاريخ 2003/06/03م، قضية (القطاع الصحي لبولوغين) ضد (ع.ل) ووزارة الصحة).
قرار مجلس الدولة بتاريخ 2003/03/11م، قضية (م.خ) ضد (مستشفى بجاية).
قرار مجلس الدولة بتاريخ 2002/07/15م، قضية (مستشفى الأمراض العقلية "فرنان حنفي" ولاية تيزي وزو) ضد (أرملة مولاي).
قرار مجلس الدولة بتاريخ 2000/01/17م، قضية (المستشفى الجامعي ضرباني بعنابة) ضد (س.م).
قرار مجلس الدولة بتاريخ 1999/03/19م، قضية (مدير القطاع الصحي بأدرار) ضد (زعاف رقية ومن معها).
عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.88 والصفحة84، 78،67، 64.

[5] عبد الكريم مامون: حق الموافقة على التدخلات الطبية، ، م. ع. ق. إ. س، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، عدد 06، لسنة 2008، الجزائر، ص.139.

ولكن رغم هذا؛ فنقول أن المشرع الجزائري يتوجه نحو إقرار المسؤولية العقدية للطبيب، ويظهر هذا القول من التأمل في نصوص هذه القوانين واستقراء المعالم التي تشير إلى هذا التوجه؛ حيث نجد أن المشرع الجزائري قد اشترط توافر أهلية المريض ورضائه[1] في المادة 44 من مدونة أخلاقيات الطب والمادة 2/154 من القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها،كما يشترط أيضا في المواد 154، 162، 168 من قانون حماية الصحة وترقيتها واجب إعلام المريض، ومن ثم ترتيب التزامات في ذمة الطرفين وهو الأمر الذي يثبت بكل وضوح تكريس الطابع التعاقدي في العلاقات الطبية. إضافة إلى ذلك إلزام المشرع الجزائري لضمان مواصلة العلاج للمريض[2].

المطلب الثاني: تمرّد المسؤولية الطبية عن التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية

إن المسؤولية المدنية على العموم والمسؤولية الطبية على وجه الخصوص تشهد في الوقت الحالي جدلا كبيرا لدى رجال الفقه والقضاء، ومردّ ذلك إلى التطورات التي يشهدها العالم في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث باتت هذه المسؤولية وبالأخص ما تعلق بأساسها محل نقد كبيرا من الفقه المنكر لفكرة الخطأ كمعيار وأساس لها، وبالتالي أصبحوا يرون أنه بات من الواجب على القضاء أن يحور فكرة الخطأ من الخطأ الواجب الإثبات إلى المفترض كأساس للمسؤولية الطبية.

كما أنه بات من الواجب كذلك تذليل الصعوبات التي يلقاها المضرور في النهوض بعبء إثبات المتسبب بالضرر[3]؛ ولأجل تفعيل هذا ذهبت المحاكم إلى العمل على استنباط حل جديد يتمثل في فكرة الخطأ المفترض، والذي يعتبر هذا الحل عبارة عن فكرة من أفكار الحيل النظامية، والتي تقوم على قرينة قانونية، بافتراض خطأ غير موجود في الحقيقة، أو افتراض علاقة سببية، وتلك الحيلة أو الفرضية جاءت لكي توفر عناء إثبات خطأ مرتكب الفعل الضار الطبيب).

وأساس هذه الفكرة أن الضرر لم يكن ليقع لولا وقوع خطأ من الطبيب، ومعنى هذا أن القضاء بمقتضى هذه الفكرة، ورغم أنه لم يَثبُت لديه على نحو قاطع إهمال من الطبيب في بذل العناية الواجبة أو تقصير في التزامه بالحيطة، فإنه يستنتج هذا الخطأ بمجرد وقوع الضرر[4].

---

[1] يرى بعض الفقه بأنه لا يمكن الاستدلال بشرط توافر الرضا بوجود العقد بين الطبيب والمريض، حيث ينبغي التفرقة بين الرضا الذي ينعقد به العقد الطبي بين الطرفين، وبين ضرورة الحصول على رضا مستنير من المريض بمباشرة الأعمال الطبية في كل مرحلة من مراحل العلاج. ويرجع السبب في ذلك إلى أن موافقة المريض أساسية لمباشرة العمل الطبي ككل باعتباره أحد الشروط الضرورية لإباحة التدخل الطبي.
عبد الكريم مامون: حق الموافقة على التدخلات الطبية، المرجع السابق،ص.139.

[2] مراد بن صغير: التوجه التعاقدي في العلاقات الطبية، مجلة دراسات قانونية، مخبر القانون الخاص الأساسي، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 04، لسنة 2007، الجزائر، ص.290 وما بعدها.

[3] مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية (دراسة تأصيلية مقارنة)، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص.564.

[4] مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية (دراسة تأصيلية مقارنة)، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، المرجع السابق، ص.565.

ويُعد القضاء والفقه الفرنسي هو السبّاق في اكتشاف فكرة الخطأ المفترض وذلك سعيا إلى حماية مصلحة المريض وتعزيز مركزه في النزاع الطبي المطروح أمام المحكمة، حيث قد قضت محكمة النقض بمسؤولية المستشفى وذلك بمناسبة قضية "Dejous" بتاريخ 07 مارس 1958م[1] حيث اعتبرت عوارض السل التي ظهرت على المدعي بعد إجراء التلقيح، ناتجة مباشرة عن أعمال التلقيح الإجباري ضد الكزاز، والخانوق التي خضع لها بتاريخ 18 أيار 1939م[2].

أما عن موقف القضاء الجزائري، فنجد أن الأحكام الجزائرية أغلبها تتجه في مجال مسؤولية المستشفى العمومي، كما أن أغلبها ربطت الخطأ الطبي المفترض بسوء سير عمل المستشفى؛ وهذا ما جاء في القرار الصادر عن مجلس الدولة بتاريخ 2002/07/15م، والذي قضى بمسؤولية المستشفى نتيجة غياب الحراسة ومن ثم استنتج بوجود علاقة مباشرة بين سوء سير عمل المستشفى مع وفاة السيد "مولاي" الذي أدخل إلى مستشفى الأمراض العقلية[3]. وبخصوص موقف القانون الجزائري تجاه المسؤولية المدنية للطبيب القائمة على أساس الخطأ المفترض، نجد بأن المشرع أخذ بهذا النوع من المسؤولية في عدة حالات من المسؤولية سواء كانت متعلقة بالمسؤولية عن فعل الغير[4] أو متعلقة بالمسؤولية عن فعل الشيء[5] وذلك بموجب القواعد العامة المنظمة لهذه الحالات من المسؤولية والمنصوص عليها في التقنين المدني، على عكس المشرع الليبي الذي كان سبّاقا في تبنى فكرة الخطأ المفترض في المسؤولية المدنية للطبيب وذلك بصريح عبارة نص المادة 23 من قانون 17/ 1986 المتعلق بالمسؤولية الطبية، والذي جاء فيها: "أنّ نشوء الضرر قرينة على ارتكاب الخطأ"[6].

ورغم نجاح فكرة الخطأ المفترض في اسعاف بعض المرضى إلا أن الفقع توجه إلا ابتداع فكرة أخرى تتمثل في الخطأ المهني كأساس للمسؤولية المدنية الطبية، بحيث كان للخطأ المدني أي كان نوعه واجب

---

[1] C.E., 07 Mars 1958, Sec. d'etat à la santé cl Dejous, rec, Leb., p.153 ; Voir :
Fabienne Quillere-MAJZOUB, La responsabilité du service publique hospitalier, المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول (المسؤولية الطبية)، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الذي نظمته كلية الحقوق، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الأول، بيروت، 2004, ص.575.

[2] إذ تتلخص وقائع هذه القضية في أن المركز الصحي المدرسي أجرى تلقيح إجباري ضد الدفتيريا والتيتانوس للشاب "Dejous" وستة آخرين من زملائه، وظهر عقب ذلك في موضع الحقن" خراج درني " فأصابتهم أضرار، رفع أولياء الأطفال السبعة دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض، فقضت محكمة" بوردو Bordeau " بمسؤولية الدولة عن الأضرار الناتجة من جراء هذا التطعيم.

[3] قرار مجلس الدولة بتاريخ 2002/07/15، قضية (مستشفى الأمراض العقلية "فرنان حرفي"بواد عيسى ولاية تيزي وزو) ضد (أرملة مولاي). عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، المرجع السابق، ص.78-79.

[4] تنقسم المسؤولية عن فعل الغير إلى نوعين من المسؤولية: الأولى تتعلق بالمسؤولية متولي الرقابة عن فعل الخاضع للرقابة وذلك بموجب المادة 134 من ق.م، أما النوع الثاني من المسؤولية هي مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه وذلك طبقا للمادة 136 و137 من ق.م.

[5] تنقسم المسؤولية عن فعل الشيء إلى نوعين: النوع الأول متعلق بمسؤولية الحارس عن فعل الشيء أو الحيوان وذلك طبقا لما جاء في المادة 138 و139 من ق.م. أما النوع الثاني من المسؤولية فيتعلق بمسؤولية مالك البناء عن تهدم البناء أو عن الحريق وذلك طبقا لما جاء في المادة 140 من ق.م.

[6] أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية في العلاقة الطبية وانعكاسه على قواعد الإثبات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المسؤولية الطبية أيام 23 و24 جانفي 2008، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص.68.

الإثبات أو مفترض في بعضها طابع خاصّ يختلف تقديره وتختلف النّظرة إليه، خصوصا في تلك الحالات الّتي تثيرها المسائل المهنيّة أثناء ممارسة المهن والتي تؤدّي إلى قيام خطأ يعرف بالخطأ المهني. وبهذا المعنى أصبحت المسؤوليات القائمة على أساس الخطأ المهني متباينة عن قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة لم تستطع الإحاطة بالخطأ الواقع في إطار مسؤولية المهنيين كالأطباء والمحامين والمهندسين، وخاصة أن الأخطاء التي يرتكبها هؤلاء من أصحاب المهن هي عبارة عن إخلال بالتزامات مهنية تجد مصدرها الحقيقي في أعراف المهنة وأخلاقياتها[1].

ومما يبرّر صحة هذا القول ما نصت المادة 13 من مدونة أخلاقيات الطب على مسؤولية الطبيب عن كل عمل مهني يقوم به[2]. كما نصت المادة 239 من قانون حماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/90 المؤرخ في 1990/07/31م، على أنه: "يتابع طبقا لأحكام المادتين 188 و289 من قانون العقوبات، أي طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي أو مساعد طبي على كل تقصير أو خطأ مهني يرتكبه خلال ممارسته لمهامه أو بمناسبة القيام بها... وإذا لم يتسبب الخطأ المهني في أي ضرر، يكتفي بتطبيق العقوبات التأديبية"[3]، كما أقرّ الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 3 جانفي 1990م والمتعلق بقانون التأمينات الجزائري بأن مسؤولية الأطباء هي مسؤولية ذات طابع مهني، وذلك في المادة 167 منه والتي نصت على أنه : " يجب على المؤسسات الصحية المدنية وكل أعضاء السلك الطبي والشبه الطبي والصيدلاني الممارسين لحسابهم الخاص أن يكتتبوا تأمينا لتغطية مسؤوليتهم المدنية المهنية تجاه مرضاهم وتجاه الغير"[4].

وبالنسبة لموقف القضاء – الفرنسي والجزائري- فنجده في كثير من الأحكام الصادرة منه تأخذ بالخطأ المهني كأساس للمسؤولية الطبية. فقد أقرت محكمة الاستئناف الفرنسية "Nouméa" في القرار الصادر عنها بتاريخ 08/13/ 2012، بصريح العبارة بأن الطبيب مسؤول مسؤولية مهنية، بسبب خطئه في اختيار العلاج المناسب للمريض بالإضافة إلى تقصيره في تشخيص المريض وعدم الإستعانة بأفضل الطرق العلمية للتشخيص[5].

---

[1] مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص.302.

[2] أنظر، المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 92-276 المؤرخ في 05 محرم عام 1413 الموافق 06 يوليو سنة 1992، المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، ج.ر، عدد 52، لسنة 1992.

[3] أنظر، المادة 239 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1985 المتضمن قانون حماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 90-17 المؤرخ في 09 محرم عام 1411هـ الموافق لـ 3 يوليو 1990، ج.ر، عدد 35، لسنة 1990.

[4] المادة 167 من الأمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415هـ الموافق لـ 25 جانفي 1995م، المتعلق قانون التأمينات، ج.ر، عدد 13، لسنة 1995م.

[5] C.A, Nouméa, 13/08/2012, Publié au bulletin, n° 10/738. Disponible au site : www.legifrance.gouv.fr.

أما عن موقف القضاء الجزائري - فرغم قلة الأحكام الصادرة منه- فنجد أنه في أغلب الأحكام يشير بأن الخطأ المرتكب من جانب الطبيب عبارة عن خطأ مهني[1] أو تقصير مهني[2]؛ حيث قضت المحكمة العليا بتاريخ 1995/12/26م، بعدم مسؤولية الطبيبة (ح.ث) العاملة في المستشفى؛ وذلك باعتبار أنها لم ترتكب خطأ مهني متمثل في عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر، وذلك لأنها بقيت بالبيت ولم تنتقل للمستشفى، ولأن القانون يسمح لها بذلك بشرط البقاء تحت تصرف المستشفى[3].

كما قضت ذات المحكمة بمسؤولية طبيب أمراض النساء نتيجة ارتكابه لخطأ جسيم يتمثل في عدم مراقبة الحالة الصحية للأم، مما أدى إلى ولادة طفل مشوه بعينين مغلقتين، وقد أضافت بأن عدم مراقبة الطبيب البيولوجي للمرض خلال 21 يوما يشكل خطأ مهنيا جسيما وفق المادة 239 من قانون الصحة[4].

وقد قضى مجلس الدولة بتاريخ 2003/12/02م، في قضية "المركز الإستشفائي الجامعي لسيدي امحمد" ضد السيدة(ع.ك)، بمسؤولية المستشفى نتيجة الخطأ المهني المرتكب من طرف الطبيبين الجراح والمُخدر، والمتمثل في عدم الانتباه من طرفهما مما أدى إلى تدهور الحالة الصحية للسيدة (ع.ك) وإصابتها بانخفاض في توزيع الدم[5].

وفي تطوّر لاحق، فقد تحول الفقه والقضاء من الفكرة التقليدية للخطأ الشخصي، وهجر المعيار الأخلاقي في نسبة الفعل إلى محدث الضرر[6]، نتيجة قصور المسؤولية المدنية بمفهومها الأخلاقي عن مواكبة التغييرات التغيرات التي فرضتها المعطيات الاجتماعية من مقتضيات، انطلاقا من المقتضى الغائي للمسؤولية المدنية المتمثل في تعويض المضرورين[7]، **ومن ثم تقرير مسؤولية مباشرة وموضوعية** على عاتق الأطباء، إما بوصفهم حارسا للأشياء التي استخدموها في العلاج، أو بوصفهم صاحب السلطة على الغير من المساعدين الطبيين[8].

---

[1] قرار المحكمة العليا بتاريخ 2008/01/23م، ملف رقم 399828، قضية (ع.ع.ق) ضد (ع.ب)، المرجع السابق. أنظر كذلك، قرار المحكمة العليا بتاريخ 2003/06/24م، قضية (ز.ف) ضد (النيابة العامة)، ملف رقم 297062، مجلة القضاء، عدد 02، لسنة 2003، الجزائر، ص.338. أشار إليه: مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص.313.

[2] قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2008/02/20م، قضية (ع.ع) ضد (مركز التوليد بسعيدة والنيابة العامة)، ملف رقم 450573.
عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، المرجع السابق، ص.47.

[3] قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1995/12/26م، قضية (ح.ث) ضد (ب.ب)، ملف رقم 128892. عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، المرجع السابق، ص.32.

[4] قرار المحكمة العليا بتاريخ 2003/06/24م، قضية (ز.ف) ضد (النيابة العامة)، ملف رقم 297062، مجلة القضاء، عدد 02، لسنة 2003، الجزائر، ص.338. أشار إليه: مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية، المرجع السابق، ص.313.

[5] قرار مجلس الدولة بتاريخ 2003/12/02م، قضية "المركز الإستشفائي الجامعي لسيدي امحمد" ضد السيدة (ع.ك)، ملف رقم011183 (غير منشور). للإطلاع أكثر حول وقائع هذا القرار، راجع: لحسين بن شخ آث ملويا: المرجع السابق، ص.101 وما بعدها.

[6] ثروت عبد الحميد: تعويض الحوادث الطبية (مدى المسؤولية عن التداعيات الضارة للعمل الطبي)، ب.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص.154.

[7] أمال بكوش: نحو مسؤولية موضوعية عن التبعات الطبية (دراسة في القانون الجزائري والمقارن)، ب.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011، ص.214-215.

[8] ثروت عبد الحميد: المرجع السابق، ص.154.

فالمسؤولية الموضوعية نقصد بها تلك المسؤولية التي يكفي أساسا لقيامها وجود ضرر وعلاقة سببية مباشرة بين الضرر والعمل أو النشاط الطبي في غياب أي خطأ من جانب الطبيب أو المرفق الطبي حتى ولو كان العمل أو النشاط مصدر الضرر في ذاته سليما وصحيحا.

وقد كان أول حكم أخرج القضاء الفرنسي عن صمته إزاء نظرية المخاطر باعتبارها كأساس للمسؤولية الإدارية عموما هو حكم "Cames" الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 06/21/ 1895م والذي قضى فيه بالتعويض على أساس مخاطر مهنية[1]. وبعد هذا القرار تبعه القضاء – الفرنسي خصوصا- بتبني فكرة الضرر كأساس للمسؤولية الطبية في عدة اجتهادات صدرت وفي عدة حالات.

ومن بين هاته الاجتهادات القضائية التي أقرت بنظام المسؤولية الطبية هو ما أقضت به محكمة الاستئناف الإدارية بـ"ليون" في كمها الصادر بتاريخ 1990/12/21م، المتعلق بقضية "Gomez" مكرسة شمولية نظام المسؤولية الموضوعية لصالح المنتفعين بالمرافق الطبية العامة جراء ما يصيبهم من أضرار جسيمة ناشئة عن استخدامات تقنيات علاجية جديدة[2]، حيث تم علاج فتى في الخامسة عشر كان مصابا بتشوه في العمود الفقري، بطريقة علاج جديدة تسمى (Luqué) وعلى إثر هذا العلاج الجديد أصيب الفتى بأضرار استثنائية، غير عادية، تتمثل في إصابته بشلل دائم لأطرافه السفلى[3].

وقد جاء تسبيب هذا الحكم على النحو التالي: "عندما يسبب علاج جديد ذو آثار غير معلومة بصفة كاملة مخاطر خاصة للمرضى الذين يخضعون له في الأحوال التي لا يشكل فيها اللجوء إليه ضرورة حيوية، فإن المضاعفات الاستثنائية والجسيمة الناتجة مباشرة عن هذا العلاج تؤدي إلى انعقاد مسؤولية المرفق العام الطبي حتى في غياب الخطأ"[4].

كما أخذ مجلس الدولة الفرنسي بالمسؤولية على أساس الضرر في القرار "Bianchi" الصادر بتاريخ 1993/05/09م، حيث وقع للمريض أضرار استثنائية ناتجة عن أعمال طبية ضرورية، نتيجة إجراء عملية تصوير شعاعي ضروري للعمود الفقري في المرفق الطبي في مدينة Marseille، وذلك بسبب أن المريض كان يعاني من انخفاض مستمر في الضغط وشلل في الوجه. وبعد القيام بهذا التصوير وبعد إفاقة المريض من المخدر المعطى له وجد نفسه مصابا بشلل تام، ولكن وبعد القيام بالتحقيق اللازم والخبرة لأجل معرفة السبب في ذلك لم يثبت أي خطأ من طرف المرفق الطبي[5].

---

[1] Magali Parisot, les grandes décisions du droit médical, sous la direction de François VILLA, L.G.D.J, édition Alpha, Liban, 2010, p.594.

[2] Christian Dumontier et Vincent Travers, op.cit, p.11.
Jacque Moreau et Didier Truchet : op.cit, p.281.
Fabienne Quillere-MAJZOUB ,op.cit., p.600.
أمال بكوش: المرجع السابق، ص.174.

[3] أحمد عيسى: مسؤولية المستشفيات العمومية (دراسة مقارنة)، ط 1، منشورات الحلبي، لبنان، 2008، ص.74.

[4] أمال بكوش: المرجع السابق، ص.174-175.

[5] C.E, Ass., 09/04/1993, n° 69336, Bianchi. Note, Magali Parisot,
Jacque Moreau et Didier Truchet : Droit de la santé publique, 5éme édition, Dalloz, paris, 2000, p.282.

ومن الأنشطة الطبية التي ألزمها المشرع الجزائري على الأفراد وجعلها لصالح المجتمع، هي العمليات المتعلقة بالتلقيح الإجباري -التطعيم- وذلك بموجب المادة 55 من قانون حماية الصحة وترقيتها إذ نصت على أنه "يخضع السكان للتطعيم الإجباري المجاني قصد الوقاية من الأمراض العفنة المعدية"[1].

أما الفكرة الثانية فتقوم على أساس فكرة **الدولة المؤمنة**، حسب الفقيه "Maurice Hauriou" فإن فكرة الدولة المؤمنة تعدِم مجال البحث عما إذا كان الضرر ناتجا عن خطأ أم لا فالدولة باعتبارها المؤمنة يقع عليها واجب تعويض الضحايا على اعتبار أنها قبضت أقساط التأمين من المؤمن لهم، وهم الأفراد، في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فالأفراد يكونون مؤمنين ضد كل مخاطر نشاط الإدارة (المرفق الطبي)[2].

ونشير بخصوص موقف التشريع والقضاء الجزائري تجاه المسؤولية الطبية القائمة على أساس الضرر، فرغم البحث والتحري، ورغم أننا نجد بأن التشريع الجزائري أخذ بالمسؤولية على أساس الضرر صراحة في القانون المدني[3] دون القوانين المتعلقة بالمجال الطبي على عكس المشرع الفرنسي[4]، إلا أننا لم نعثر في أحكام القضاء الجزائري بجميع درجاته على أي حكم يؤكد لنا تبني القضاء لهذا النوع من المسؤولية الطبية.

المبحث الثاني:أيُّ اختصاص قضائي مختص في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية

يجوز لكل شخص يدعي حقا رفع دعواه أمام القضاء للحصول على ذلك الحق أو حمايته[5]، ولا يكون المطالبة بهذا الحق إلا أمام جهة قضائية مختصة بحماية هذا الحق أو تحصيله. وبهذا فالاختصاص هو سلطة الحكم بمقتضى القانون في خصومة معينة منشورة أمام المحاكم، وفقدان هذه السلطة يؤدي إلى عدم الاختصاص بمعنى زوال تأهيل المحكمة للنظر في الخصومة، وزوال قدرتها في ممارسة ولايتها القضائية[6]، ومن ثم نقول أنه لا يمكن الفصل في قضايا المسؤولية الطبية إلا أمام محكمة مختصة قانونيا محليا ونوعيا بالفصل في هذا النوع من المنازعات، وكما هو معروف أن الجزائر بعد تبني نظام الازدواجية القضائي بموجب المادة 152 من دستور 1996 فإن الاختصاص في الفصل منازعات المسؤولية الطبية يكون

---

[1] أنظر، المادة 55 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 1985/02/16، المتضمن قانون حماية الصحة وترقيتها.

[2] سعاد هواري: المرجع السابق، الهامش الثالث، ص.59.

[3] أخذ المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية بدون خطأ صراحة في كل من المادتين 140 مكرر، والمادة 140 مكرر1 من القانون المدني، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-10. إذ جاء في المادة 140 مكرر والمتعلقة بمسؤولية المنتج بأنه: "يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجه حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة عقدية...."

كما جاء في المادة 140 مكرر1 والتي يشمل مضمونها كل أنواع وحالات المسؤولية، ما يلي: "إذا انعدم المسؤول عن الضرر الجسماني ولم تكن للمتضرر يد فيه، تتكفل الدولة بالتعويض عن هذا الضرر".

[4] حيث نجد المشرع الفرنسي قد أقر المسؤولية بدون خطأ في مجال التجارب الطبية غير العلاجية وذلك بموجب المادة L1121-7 من قانون الصحة العمومي . كما أقر المشرع الفرنسي في المادة L 1142-1 من قانون الصحة العمومي المسؤولية بدون خطأ في حالة المسؤولية الناجمة عن عيب في منتج صحي، وحالة الأضرار الناتجة عن العدوى في المستشفى. Sylvie Welsch : op.cit, p.09.

[5] أنظر، المادة 03 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429هـ الموافق لـ 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر، عدد 21، لسنة 2008.

[6] محمد رايس: نطاق وأحكام المسؤولية المدنية للأطباء وإثباتها، المرجع السابق، ص.261.

إما من اختصاص القضاء العادي الذي يحكمه قواعد القانون الخاص (المطلب الأول) أو يكون الفصل من اختصاص القضاء الإداري والذي يحكمه القانون العام (المطلب الثاني)، كما قد تثير المسؤولية الطبية – وهذا نظرا لحداثتها- إشكالا حول تحديد الجهة المختصة في الفصل في منازعاتها ومن ثم تتدخل محكمة التنازع لتحديدها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: اختصاص القضاء العادي

بما أننا أمام دراسة اختصاص القضاء العادي في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية فإننا نقصد بذلك؛ الاختصاص النوعي للمحاكم وبالتالي فإن محاكم القضاء العادي هي صاحبة الاختصاص في الفصل في المنازعات التي ترفع أمامها من طرف الأشخاص العاديين الخاضعين للقانون الخاص[1]. وبهذا فإذا كانت منازعات المسؤولية الطبية بين المريض والطبيب أو الجراح أو جراح الأسنان يعمل لحسابه الخاص فإن جهة القضاء العادي هي صاحبة الاختصاص في الفصل في هذه المنازعات.

أما عن الاختصاص الإقليمي - المحلي- فإن القاعدة العامة تقضي أنه على المريض المضرور أن يلجأ إلى المحكمة التي تقع في دائرة اختصاص موطن الطبيب العام[2]، ولكن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها إلى بشرط أن يكون موطن الطبيب هو الموطن الذي تم تقديم العلاج فيه للمريض، بحيث إذا اختلف موطن تقديم العلاج مع موطن الطبيب العام[3] كأن يباشر الطبيب عمله في موطنه الخاص[4] -كأن يقوم بالعمل العلاجي في في مؤسسة إستشفائية خاصة أو في عيادته الخاصة-، فإن الاختصاص ينعقد للجهة التي القضائية للمكان الذي تمت فيه مباشرة العمل الطبي، وهذا طبقا لما جاء في المادة 40 فقرة 05 من ق.إ.م.إ وذلك بنصها على أنه: "فضلا عما ورد في المواد 37 و38 و40 ...ترفع الدعاوى القضائية...في المواد المتعلقة بالخدمات الطبية، أمام الجهات القضائية التي تم في دائرة اختصاصها تقديم العلاج"[5].

ولما كان الاختصاص الإقليمي ليس من النظام ويجوز الاتفاق على مخالفته[6]، فإنه يمكن للمريض المضرور والطبيب أن يتفقا باختيارهم أمام محكمة معينة بالفصل في النزاع القائم بينهم حتى ولو لم تكن هذه المحكمة مختصة إقليميا كما أنه يمتد الاختصاص في هذه الحالة إلى المجلس القضائي التابع للمحكمة المتفق عليها[7]، ويكون ذلك إما بوضع بند خاص في العقد الطبي وفي حالة تعذر ذلك يمكن لهما الاتفاق

[1] قانون رقم 05-11 المؤرخ في 2005/07/17 المتضمن التنظيم القضائي الجزائري، ج.ر، عدد 51، لسنة 2005.

[2] تنص المادة 37 من ق.إ.م.إ على أنه: "يؤول الاختصاص الإقليمي للجهة القضائية التي يقع في دائرة اختصاصها موطن المدعى عليه...".

[3] الموطن العام للطبيب هو الموطن الذي يوجد فيه سكناه. أنظر، المادة 36 من الأمر رقم 75-58، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بقانون 05-10.

[4] الموطن الخاص للطبيب هو الموطن الذي يمارس فيه مهنته. أنظر، المادة 37 من الأمر رقم 75-58، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بقانون 05-10.

[5] أنظر المادة 40 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[6] راجع المادة 46 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[7] أنظر الفقرة الأولى والثالثة من المادة 46 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

لاحقا على اختيار محكمة معينة تفصل في النزاع القائم بينها بخصوص المسؤولية الطبية[1] بشرط أن يوقعا الطرفين على تصريح بطلب التقاضي أمام هذه المحكمة وإذا تعذر هذا التوقيع يشير القاضي إلى ذلك[2].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن المحاكم الفاصلة في منازعات المسؤولية الطبية المدنية هي محاكم درجة أولى في القضاء العادي ويتم استئنافها أمام المجلس القضائي التابع لها[3] والذي يصدر قرارات تمتاز بأنها نهائية واجبة التنفيذ رغم إمكانية الطعن فيها أمام المحكمة العليا[4].

المطلب الثاني: اختصاص القضاء الإداري

بعد تبني الجزائر لنظام ازدواجية القضاء صراحة في المادة 152 من الدستور وإنشاء هرمين قضائيين منفصلين عضويا هما المحكمة العليا بالنسبة للقضاء الإداري ومجلس الدولة بالنسبة للقضاء الإداري، كما تم إحداث هيئة قضائية أخرى تتولى مهمة تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة تسمى بمحكمة التنازع[5].

وبهذا تم إحداث المحاكم الإدارية بموجب القانون 98-02 الصادر بتاريخ 30 ماي 1998م[6]، والتي أعطي لها الحق في الفصل في المنازعات الإدارية، كما جاءت المادة 800 من ق.إ.م.إ صريحة بخصوص الاختصاص النوعي للقضاء الإداري بحيث جعلت المحاكم الإدارية هي صاحبة الاختصاص العام في المنازعات الإدارية التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها[7].

ويفهم مما سبق بأن منازعات المسؤولية الطبية الإدارية التي تكون بين المريض المضرور وبين الطبيب التابع لمرفق طبي عام أو أي مؤسسة عمومية أو قطاع صحي تابع لدائرة من الدوائر الإدارية تكون من اختصاص المحاكم الإدارية دون سواها أي من اختصاص القضاء الإداري، ويكون استئناف القرارات الصادر عنها أمام مجلس الدولة بصفتها محكمة استئناف[8].

أما عن الاختصاص الإقليمي للمحكمة الإدارية الناظرة في دعاوى المسؤولية الطبية فيكون من اختصاص المحكمة الإدارية التي يتواجد في دائرة اختصاصها المرفق الطبي أو القطاع الصحي أو الإدارة التي يكون الطبيب تابعا لها. لكن السؤال الذي يتبادر هنا هو: هل هذا الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية

---

[1] محمد رايس: نطاق وأحكام المسؤولية المدنية للأطباء وإثباتها، المرجع السابق، ص.263.

[2] أنظر الفقرة الثانية من المادة 46 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] أنظر المادة 332 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[4] تنص المادة 348 من القانون المذكور أعلاه على أنه: " ليس لطرق الطعن غير العادية ولا لآجال ممارسته أثر موقف، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

[5] أنظر، المادة 152 من الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 1996/12/01، المتعلق بنتائج استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 لتعديل الدستور، ج.ر، عدد 76، لسنة 1996.

[6] المتعلق بالمحاكم الإدارية، ج.ر، عدد 37، لسنة 1998.

[7] أنظر المادة 800 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[8] أنظر، المادة 902 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية. انظر كذلك المادة 10 من القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1988 المحدد لاختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر، عدد 37 لسنة 1988. والمادة 02 فقرة 02 من القانون العضوي رقم 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية.

من النظام العام أم أنه غير ذلك مثله مثل الاختصاص الإقليمي للمحاكم العادية الناظرة في القضايا المدنية؟.

إن الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية من النظام العام[1] على عكس المحاكم العادية التي يمكن للإطراف الاتفاق على مخالفته، بحيث لا يمكن لأطراف العلاقة الطبية أي بين الطبيب والمستشفى العمومي الإتفاق على أن يطرح النزاع القائم بينهم على محكمة غير مختصة إقليميا. كما أن المادة 803 من ذات القانون أشارت إلى وجوبية أن ترفع المنازعات المتعلقة بمادة الخدمات الطبية - والتي تدخل في نطاقها منازعات المسؤولية الطبية- أمام المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مكان تقديم هذه الخدمات الطبية[2].

وبهذا يفهم أنه إذا كان مقر إدارة المستشفى العمومي الذي يكون الطبيب مقدم الخدمة الطبية التابع له مغاير لمكان تقديم الخدمة الطبية، فإن المحكمة الإدارية صاحبة الاختصاص هي تلك التي يقع في دائرة اختصاصها مكان تقديم هذه الخدمة، وليس مقر الإدارة الرئيسي للمستشفى العمومي، ويمكن تصور هذا في حالة ما إذا تقدمت المستشفيات بتقديم خدمات طبية كالقيام بعمليات التلقيح الإجباري وذلك بإرسال الأطباء للقيام بهذه العمليات في الأماكن والقرى النائية التي لا تتواجد فيها مثل هذه الخدمات فإن المحكمة المختصة هي تلك التي يقع في دائرة اختصاصها مكان قيام الأطباء بعمليات التلقيح الإجباري وليس مكان تواجد إدارة المستشفى الذي يكون هؤلاء تابعين له.

وعلى هذا الأساس فإن الطبيب التابع للمستشفى العمومية الذي يرتكب خطأ طبي يسبب ضرر للمريض لا يكون هو المسؤول المباشر عن ما يحدثه من ضرر، بل تكون الإدارة هي المسؤولة عن هذا الخطأ، ومن ثم فإن الدعاوى المرفوعة أمام القضاء الإداري لا تكون ضد الشخص الطبيعي المتمثل في الطبيب، بل تكون ضد الشخص المعنوي المتمثل في المستشفى العمومي.

وبهذا فالإدارة أو المستشفى العمومي الذي يكون الطبيب المرتكب لخطأ متعلق بالخدمات الطبية تابعا له هو من يتحمل التعويض عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ[3] ويحل محل الطبيب في تعويض المريض المضرور[4]. والهدف من ذلك هو حمل الإدارة على تغطية الأخطار الصادرة من تابعيها أثناء قيامهم بأعمال المرفق، فالمضرور ضمانة لحصوله على حقه، ينبغي عليه اختصام المتبوع أمام القضاء الإداري[5].

---

[1] أنظر المادة 807 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[2] أنظر، الفقرة 95 من المادة 804 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 2000/01/17، قضية المستشفى الجامعي (ضرباني بعنابة) ضد (س.م). عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، ص.68 وما بعدها. انظر كذلك، لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، ط.3، دار هومة، الجزائر، 2008، ص. 149 وما بعدها

[4] أنظر، المادة 31 من الأمر 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة، ج.ر، عدد 16 لسنة 1966.

[5] محمد بودالي، المسؤولية الطبية بين اجتهاد القضاء العادي والقضاء الإداري، المجلة القضائية، المحكمة العليا، عدد 01، لسنة 2004، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2005، الجزائر، ص.23.

أما إذا ارتكب الطبيب خطأ شخصي غير مرتبط بنشاط المرفق الطبي فلا يمكن مساءلة المستشفى على خطأ الطبيب[1]، وذلك كأن يرتكب الطبيب لخطأ طبي أثناء عمله لحسابه الخاص ومثال هذا عندما يستعمل طبيب خاص لأجهزة تابعة لمستشفى عمومي أو غرفة عمليات تابعة لها ويقوم بعمل عملية جراحية لمريض ما ويسبب ضرر له، وهنا لا يمكن للمريض المضرور أن يقيم دعواه ضد المستشفى العمومي وإنما يجب عليه أن يرفع دعواه ضد الطبيب وأمام جهة القضاء العادي[2].

المطلب الثالث: تنازع الاختصاص القضائي في منازعات المسؤولية الطبية

لا بد لنا أن نشير هنا أننا نقصد بمنازعات المسؤولية الطبية التي يكون المستشفى العمومي طرفا فيها وليس المستشفى الخاص أو منازعات المسؤولية الطبية التي يكون فيها الطبيب يعمل لحسابه الخاص وفي عيادته الخاصة، بحيث أنه في هذه الحالات الأخيرة لا تثير أيّ إشكال في تحديد الجهة القضائية في الفصل في هذا النوع من المنازعات، ويؤول الاختصاص هنا إلى القضاء العادي وليس الإداري.

كما أنه في النظام القضائي الجزائري لا تثير مشكلة الاختصاص ولا تطرح أي إشكال كما أنه لحد الساعة لم تطرح أمام القضاء الجزائري مشكلة بخصوص تنازع الاختصاص بين القضاء العادي والإداري في مجال منازعات المسؤولية الطبية التي تكون بين المستشفى العمومي أو أي إدارة عمومية يعمل فيها الطبيب قصد تحقيق خدمة عمومية والمساهمة في تسيير هذا المرفق وبين المريض المضرور، وذلك أن تحديد الجهة القضائية المخول لها بالفصل في هذه المنازعات محددة بموجب المادة 800 من ق.إ.م.إ وهي من اختصاص القضاء الإداري، حيث خولت المحاكم الإدارية سلطة الفصل في النزاعات التي تكون المؤسسات الإدارية العمومية طرفا فيها[3].

ولكن لا يمكننا أن نتصور أن هذه المادة السالفة الذكر قد لا تطرح إشكالا في المستقبل، بحيث إن كان عكس ذلك فنتساءل لماذا المشرع الجزائري أنشأ محكمة التنازع والتي يعود لها سلطة الفصل في جميع القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص -سواء كان إيجابيا أو سلبيا- بين جهة القضاء العادي والقضاء الإداري[4].

أما عن النظام القضائي الفرنسي فقد طرحت مشكلة تنازع الاختصاص النوعي بشدة بين القضاء العادي والقضاء الإداري في مجال منازعات المسؤولية الطبية، حيث عرف هذا القضاء تذبذبا في تحديد الجهة المختصة في الفصل في منازعات مسؤولية الطبيب أو الجراح العامل بالمستشفى العام؛ بحيث كيّف

---

[1] T. Confl., 15 décembre 1980, n°02177, Préfet de Haute Corse, (Rec. Lebon, 1980). Note Diane de Béarn-Apolis, les grandes décisions du droit médical, sous la direction de François VILLA, L.G.D.J, édition Alpha, Liban, 2010, p551-552.

[2] تنص المادة 31 من الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة، على أنه: "إذا تعرض الموظف لمتابعة قضائية من الغير، بسبب خطأ في الخدمة، ويجب على المؤسسة أو الإدارة العمومية التي ينتمي إليها أن تحميه من العقوبات المدنية التي تسلط عليه ما لم ينسب إلى هذا الموظف خطأ شخصي يعتبر منفصلا عن المهام الموكلة له".

[3] أنظر، المادة 800 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[4] أنظر، المادة 152 فقرة أخيرة من دستور الجزائر لسنة 1996. وانظر كذلك المادة 16 من القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق بمحكمة التنازع، ج.ر، عدد 39، لسنة 1998.

في إحدى قراراته أن هؤلاء غير تابعين للمستشفى العام وإنما يمارسون عملهم بكل استقلال فني وأن القاضي العادي هو حامي الشخص الإنساني، وبالتالي فإن خطأ الطبيب المهني لا يرتبط بسير المرفق الطبي العام ولا يخضع إلى أي توجيه أو رقابة، ومن ثم فإن الجهة المختصة للفصل في هذا النوع من المنازعات هي جهة القضاء العادي[1]. وبعد هذا القرار جاء القضاء الإداري ليؤكد اختصاصه في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية على أساس مساهمة الطبيب في سير المرفق العام[2].

الخاتمة

في الأخير توصلنا في هذا البحث المتواضع، أن المسؤولية الطبية تعد من أهم وأعقد مواضيع مسؤوليات المهنيين، بحيث لا زالت غير ثابتة ولا زال الاجتهاد القضائي وبالأخص الفرنسي غير مستقر على وضعها وتصنيفها في نوع معين من أنواع المسؤولية المدنية أو يخرجها عنها وتصبح مسؤولية مستقرة مستقلة بحد ذاتها، ومن جهتنا ننادي إلى إخراج المسؤولية الطبية عن التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية وجعلها مسؤولية مهنية تقوم على أساس الخطأ المهني كأصل عام، واستثناءا جعلها مسؤولية موضوعية تقوم على أساس الضرر وذلك إذا ما استحال إثبات الخطأ الطبي أو عجز إسناده إلى خطأ الطبيب المتدخل في تقديم العلاج.

ومن جهة أخرى، وجدنا أن منازعات المسؤولية الطبية لا تثير أي إشكال في الجزائر من حيث الجهة التي تفصل فيها، فإذا ما تسبب في الضرر خطأ الطبيب الممارس لعمه لصالحه الخاص أو في مستشفى خاص بل وحتى في مستشفى عام بشرط أن يكون خطأه هذا شخصي غير مرتبط بهذا المرفق أو يتميز بالجسامة فإن الاختصاص يؤول للقضاء العادي، أما إذا ارتبط خطأ الطبيب بالمرفق الطبي فيكتسب هذا الخطأ صفة خطأ المرفقي وبالتالي يؤول الاختصاص هنا للقضاء الإداري طبقا للمادة 800 من ق.إ.م.إ، كما أن المشرع الجزائري أنشأ جهة ثالثة متمثلة في محكمة التنازع لها مهمة تحديد الجهة المختصة في الفصل في منازعات المسؤولية الطبية في حالة ما إذا حدث إشكالا يتعلق بتنازع الاختصاص بين القضاء العادي والإداري.

قائمة المراجع

الكتب والمؤلفات:

- أسعد عبيد الجميلي: الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية (دراسة مقارنة)، ط.1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

- أمال بكوش: نحو مسؤولية موضوعية عن التبعات الطبية (دراسة في القانون الجزائري والمقارن)، ب.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011

---

[1] Paris 5 mais 1942, D 1942 102-&- janvier 1950 D 1950 169

أشار إليه، محمد بودالي: المرجع السابق، ص. 22.

[2] محمد بودالي: المرجع السابق، ص. 22.

- ثروت عبد الحميد: تعويض الحوادث الطبية (مدى المسؤولية عن التداعيات الضارة للعمل الطبي)، ب.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007

- حسين طاهري: الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة (دراسة مقارنة)، ب.ط، دار هومة، الجزائر، 2002

- رايس محمد: المسؤولية المدنية للأطباء في ضوء القانون الجزائري، ب.ط، دار هومه، الجزائر،2007

- رايس محمد: نطاق وأحكام المسؤولية المدنية للأطباء وإثباتها، ب.ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

- طلال عجاج: طلال عجاج: المسؤولية المدنية للطبيب (دراسة مقارنة)، ط.1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2004

- عبد القادر خضير: قرارات قضائية في المسؤولية الطبية، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، ط.3، دار هومة، الجزائر، 2008

- مراد بن صغير: أحكام الخطأ الطبي في ظل قواعد المسؤولية المدنية (دراسة تأصيلية مقارنة)، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015

المقالات والبحوث:

- أحمد هديلي: تباين المراكز القانونية في العلاقة الطبية وانعكاسه على قواعد الإثبات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المسؤولية الطبية أيام 23 و24 جانفي 2008، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

- دلال يزيد ومختاري عبد الجليل: المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، م.ع.ق.إ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، عدد03، 2005، الجزائر

- عبد الكريم مامون: حق الموافقة على التدخلات الطبية، ، م. ع. ق. إ. س، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، عدد 06، لسنة 2008، الجزائر

- عبد الكريم مامون: رضا المريض عن الأعمال الطبية والجراحية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه دولة في القانون الطبي، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005

- عدنان إبراهيم سرحان: مسؤولية الطبيب المهنية في القانون الفرنسي، المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول (المسؤولية الطبية)، أعمال المؤتمر العلمي السنوي نظمته كلية الحقوق، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الأول، بيروت، 2004

- محمد بودالي، المسؤولية الطبية بين اجتهاد القضاء العادي والقضاء الإداري، المجلة القضائية، المحكمة العليا، عدد 01، لسنة 2004، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2005، الجزائر

- مراد بدران: محاضرات في المسؤولية الطبية للمرافق العامة (غير منشورة): ملقاة على طلبة ماجستير القانون الطبي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2013-2014

- مراد بن صغير: التوجه التعاقدي في العلاقات الطبية، مجلة دراسات قانونية، مخبر القانون الخاص الأساسي، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 04، لسنة 2007، الجزائر

- مصطفى الجمال: المسؤولية المدنية عن الأعمال الطبية في الفقه والقضاء، بحث ضمن كتاب المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين (المسؤولية الطبية)، الجزء الأول، ط.2، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004

رسائل الدكتوراه:

- سليمان حاج عزام: المسؤولية الإدارية للمستشفيات العمومية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون إداري، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011

المراجع الأجنبية:

- Abdelkader Khadir : La Responsabilité Médicale A L'usage Des Praticiens De La Médecine et du Droit, éditions Houma, Alger
- Abdelkader Khadir : Recueil D'arrêts en responsabilité médicale, La Responsabilité Médicale A L'usage Des Praticiens De La Médecine et du Droit, éditions Houma, Alger, 2014
- Alfred Lechopié et CH. Floquet : : Droit médical ou Code des médecins, Octave Doin éditeur et Marchal et Billard éditeur de la Cour de cassation, 1980
- Diane de Béarn-Apolis, les grandes décisions du droit médical, sous la direction de François VILLA, L.G.D.J, édition Alpha, Liban, 2010
- Sylvie Welsch : La Faute Médicale : les conditions de la responsabilité civile, UIA Sofia, 2014, p.03.

المجموعةFabienne Quillere-MAJZOUB, La responsabilité du service publique hospitalier, المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الأول (المسؤولية الطبية)، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الذي نظمته كلية الحقوق، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الأول، بيروت، 2004

النصوص القانونية:

- الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 1996/12/01، المتعلق بنتائج استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 لتعديل الدستور، ج.ر، عدد 76، لسنة 1996

- القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1988 المحدد لاختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر، عدد 37 لسنة 1988.

- القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق بمحكمة التنازع، ج.ر، عدد 39، لسنة 1998.

قانون رقم 05-11 المؤرخ في 2005/07/17 المتضمن التنظيم القضائي الجزائري، ج.ر، عدد 51، لسنة 2005

- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1985 المتضمن قانون حماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 90-17 المؤرخ في 09 محرم عام 1411هـ الموافق لـ 3 يوليو 1990، ج.ر، عدد 35، لسنة 1990.

- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429هـ الموافق لـ 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر، عدد 21، لسنة 2008.

- الأمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415هـ الموافق لـ 25 جانفي 1995م، المتعلق قانون التأمينات، ج.ر، عدد 13، لسنة 1995م.

- الأمر 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة، ج.ر، عدد 16 لسنة 1966.

- المرسوم التنفيذي رقم 92-276 المؤرخ في 05 محرم عام 1413 الموافق 06 يوليو سنة 1992، المتضمن مدونة أخلاقيات الطب، ج.ر، عدد 52، لسنة 1992.

مواقع الأنترنت:

www.legifrance.gouv.fr.

الإدارة في مواجهة أحكام القاضي الإداري بين الامتثال والامتناع

أ.بوالشعور وفاء
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

ملخص:

من المهام الأساسية للقضاء، ضمان تطبيق القانون والحفاظ على مبدأ المشروعية من خلال منع أي تصرف مهما كان نوعه يمس بمبدأ المشروعية أو يقلل من احترام الدولة لقوانينها، ولهذا تتمتع هذه الأحكام الصادرة بالقوة التنفيذية في مواجهة الكافة وخاصة الإدارة، فهي مجبرة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ هذه الأحكام وهذا هو الموقف العادي والطبيعي لأي إدارة تمارس نشاطها في ظل دولة القانون والعدالة، لكن قد تنحرف الإدارة عن هذا الموقف وتلجأ إلى التلاعب على القوة التنفيذية للأحكام القضائية بعدة صور وأساليب.

الكلمات المفتاحية: الأحكام القضائية، الموقف الإيجابي للإدارة، الموقف السلبي للإدارة، مبررات الامتناع.

Abstract

One of the basic tasks of the judiciary is to ensure the application of the Law and to maintain the principle of legality, By preventing any act of any kind that violates the principle of legality or reduces the State's respect for its laws, Therefore, these provisions issued by the executive force against all erga and especially management, It is obliged to take all necessary measures to implement these provisions and this is the normal and normal position of any administration that operates under the rule of law and justice, But the administration may deviate from this position and resort to manipulation of the executive force of the judicial system in several ways and methods

Key words: Judgments, positive attitude of administration, negative attitude of administration, justifications for abstention.

مقدمة:

من المظاهر الأساسية للدولة الحديثة خضوعها في جميع تصرفاتها لحكم القانون، حتى أن الدول تتباهى فيما بينها بمدى تطبيقها للقانون ورضوخها لمبادئها وأحكامه، ونتيجة لذلك يعتبر التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية عنوانا للدولة القانونية والمتمدنة، و امتناعها عن تنفيذ أحكام القضاء مخالفة صارخة في حق هذه الدولة.

ونتيجة لذلك يظهر موقف الإدارة اتجاه القضاء في شكلين: الموقف الإيجابي والمتمثل في قيام الإدارة بكافة الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الحكم ووضعه موضع التطبيق الفعلي بأثر رجعي ينسحب إلى تاريخ إصدار القرار من جانبها، فتعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى، أو تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يكون بمثابة تنفيذ للقرار المحكوم بإلغائه، وتستند في ذلك إلى عدة أسس وحجج جاء بها الفقه وحرصت على وضعها جميع الدساتير التي أقرت الأحكام الأساسية التي يقوم عليها هذا المبدأ ،نذكر منها ما ورد في ديباجة الدستور الجزائري " يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلالية العدالة والحماية القانونية ، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده".

لكن قد تخرج الإدارة عن هذا الوضع القانوني بالامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يضمن تنفيذ حكم القضاء بالصورة التي صدر فيها، وتسمى كذلك بظاهرة تعطيل تنفيذ أحكام القضاء والتي تعد مظهرا حيا للصراع بين قاض همه تطبيق نصوص قانونية مجردة وتوكيد احترامها بما يصدره من أحكام، وسلطة إدارية تجنح بطبيعتها نحو مد اختصاصاتها ما أمكنها ذلك، فتلجأ في ذلك إلى أساليبها الخاصة للهروب من تنفيذ هذه الأحكام.

الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن مظاهر مواجهة الإدارة للأحكام القضائية الإدارية ؟ أو كيف تواجه الإدارة أحكام القضاء الإداري الصادرة ضدها؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الخطة التالية:

المبحث الأول: التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها.

المبحث الثاني: امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها.

المبحث الأول: التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها.

سبق القول أن الإدارة ملزمة في مواجهة أحكام القاضي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذه، وذلك لما تتسم به أحكام القضاء من حجية خاصة في مواجهة القرارات الإدارية الغير المشروعة، وتتخذ الإدارة في ذلك عدة إجراءات للتنفيذ أو المساعدة على التنفيذ، وهذا المبدأ مكرس دستوريا من خلال نص المادة 163 من التعديل الدستوري 2016 " على كل أجهزة الدولة المختصة أن تقوم في كل وقت وفي كل مكان وفي جميع الظروف، بتنفيذ أحكام القضاء، يعاقب القانون كل من يعرقل تنفيذ حكم قضائي."

المطلب الأول: صور التزام الإدارة بالتنفيذ.

إن الحكم القضائي الإداري الصادر ضد الإدارة خاصة حكم الإلغاء يفرض على الإدارة التزامين قانونيين أولهما التزام ايجابي فحواه أنه على الإدارة أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة الوضع كما كان عليه سابقا قبل صدور القرار الملغى، وإزالة جميع أثاره القانونية منها أو المادية، وثانيها التزام السلبي يتمثل في امتناع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء يمكن اعتباره تنفيذا للقرار الإداري المقضي بإلغائه، وذلك بالامتناع عن تنفيذ القرار الإداري الملغى أو إعادة إصداره مرة ثانية.

أولا- الالتزام بتنفيذ القرار القضائي بأثر رجعي.

إن المبدأ العام هو عدم رجعية القرارات الإدارية إلا إذا كان تنفيذا لقانون ينص على رجعيته، غير أن هنالك استثناء أخر أوجده القضاء وهو صدور حكم قضائي بإلغاء قرار إداري مخالف للقانون، وهذا يعد أمر وجوبي على الإدارة بإصدار قرارات لها أثر تنفيذا للحكم القضائي[1]، فأثر حكم الإلغاء لا يقتصر على إعدام القرار المحكوم بإلغائه فقط بل يزيل كل ما يترتب عليه من أثار في الماضي، وإعادة ترتيب الوضع باتخاذ القرارات اللازمة لإعادة إصدار القرار المحكوم بإلغائه كما يجب أن يكون عليه.

---

[1]- د. أحمد عباس مشعل، تنفيذ الأحكام الإدارية، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص 26.

ومن أمثلة أحكام الإلغاء، إلغاء قرار إداري بتوقيع عقوبة تأديبية على موظف، أو الحكم بإلغاء قرار يتضمن غلق مؤسسة، وان كان حكم الإلغاء لا يحدث أثارا بنفسه، بل يتطلب تدخلا أو مساعدة إيجابية من الإدارة، لأنه لا يضمن قضاء بإلزام[1].

هذا المبدأ يجد مجاله الخصب في ميدان الوظيفة العمومية، كأن تتخطى الإدارة أحد الموظفين في الترقية، أو تقوم بفصله تعسفيا، ففي حالة صدور حكم بإعادته إلى وظيفته أو بأحقيته بالترقية التي حرم منها، يجب على الإدارة أن تعيد تنظيم موقفها حيال ذلك فترجع الحقوق إلى صاحب الشأن[2].

إلا أن هذا المبدأ يواجه عدة صعوبات عند تطبيقه من طرف الإدارة خاصة بالنسبة لمحو الآثار التي تكون قد ترتبت على القرارات الإدارية الملغاة، ومن هذه الاستثناءات نذكر:

***حالة إلغاء قرار تعيين موظف:**

في حالة إلغاء التعيين أو الترقية فان الموظف صاحب الشأن يتوقف فورا عن أن يكون حائزا لدرجته ويعود للحالة التي كان عليها قبل صدور قرار تعينه أو ترقيته[3]، واعتبار القرارات التي اتخذها الموظف في الفترة ما بين تعيينه وإنهاء مهامه، كأنها لم تكن، ونظرا لما تترتب عليها من مراكز قانونية محددة، تعتبر هذه القرارات صحيحة استنادا لنظرية الموظف الفعلي.

*** حالة إلغاء قرار عزل موظف:**

المقصود هنا القرارات التي يترتب عليها بإعادة الموظف عن الوظيفة التي عين فيها أو رقي إليها، بحيث أن الحكم بإلغائها يترتب عليه إعادة الموظف إلى وظيفته أو ترقيته إلى الدرجة التي يستحقها[4]، و طبقا لمبدأ الأثر الرجعي يعتبر الموظف الذي ألغي قرار عزله كأنه لم يترك العمل[5] ويجب أن يحصل على المقابل المالي الذي كان يتقاضاه، لكن طبقا لمبدأ الخدمة الفعلية تم إلغاء هذا المبدأ[6]، ولهذا على الموظف المطالبة بتعويض الأضرار التي أصابته جراء العزل.

*** حالة إلغاء أمر غير مشروع:**

ينمحي مبدأ الأثر الرجعي أمام واجب طاعة المرؤوس لرئيسه، فيجب على الموظف الذي تلقى أمرا مثلا بالتنقل من مصلحة إلى أخرى أن يمتثل لذلك الأمر حتى ولو أبطل هذا القرار بعد دلك، لأن عدم تنفيذ

---

[1]- حمدي ياسين عكاشة، الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 306.

[2]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 27.

[3] - محمد جلال محمد العيسوي، دور القاضي في المنازعة الإدارية، "دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنوفية، فرع السادات سابقا، 2014، ص 286.

[4]- محمد جلال محمد عيسوي، المرجع السابق، ص 287.

[5]- د .شادية إبراهيم المحروقي، الإجراءات في الدعوى الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 291.

[6] - كان هذا موقف القضاء الفرنسي لغاية صدور قرار مجلس الدولة بتاريخ 07 أفريل 1933 الذي أعرض بموجبه عن هذا المسلك وغلب قاعدة الخدمة الفعلية على مبدأ الأثر الرجعي.

الأمر يعرض الموظف للمساءلة التأديبية[1]، وهدا ضمانا لحسن سير المرفق العام، ويمكن أن يرفع دعوى يطالب فيها بإلغاء هذا القرار، فإذا حكم له القاضي بذلك ووقع ذلك على الماضي فان الفترة التي عمل فيها الموظف تطبيقا لأمر النقل تعتبر قائمة فعلية وتحسب له أثناء النظر في الأقدمية والترقية[2].

ثانيا- الالتزام باستبدال القرار الإداري الملغى:

إن تنفيذ القرار القضائي في دعوى تجاوز السلطة يتم بشكل تلقائي، لكن هذه القاعدة ليست مطلقة، فهناك بعض الحالات تتطلب اتخاذ قرارات إدارية لذلك، وبالتالي يجوز أن يستبدل القرار الإداري الملغى بقرار أخر سليم، كما قد يتم ذلك بطريقة تلقائية.

فجوازا يمكن للإدارة أن لا تضطر إلى اتخاذ قرار جديد يحل محل القرار الملغى لأن القرار القضائي في حد ذاته كاف للوصول للنتيجة المطلوبة ومثال ذلك قرار إداري صادر بحل إحدى الجمعيات[3]، أما وجوبا فتضطر الإدارة إلى إصدار قرار أخر سليم مكان القرار الملغى عندما تكون هناك حاجة لملىء الفراغ القانوني الناشئ عن قرار الإلغاء[4]، ومثال ذلك أن يطلب أحدهم رخصة بناء ولا تستجيب له الإدارة لا صراحة ولا ضمنا، فهذا الرفض من جانب الإدارة يجوز الطعن فيه، فاذا تقرر إلغاء هذا القرار تعين على الإدارة أن تصدر قرارا إداريا ايجابيا بالترخيص بالبناء إذا ما توافرت شروطه، لان القرار القضائي الصادر بإلغاء القرار السلبي لا يمكن أن يترتب عليه أن الشخص مرخص له بالبناء تلقائيا، بل لا بد من صدور قرار إداري ينشيء المركز القانوني للفرد[5].

وفي بعض الحالات يستبدل القرار الإداري محل الإلغاء تلقائيا كما لو كان القرار الملغى قد أصدر تعديلا لبعض أحكام قرار إداري سابق عليه، فالقرار بإلغاء القرار اللاحق يؤدي بطريقة تلقائية إلى ظهور أحكام القرار السابق ووضعها موضع التنفيذ مرة أخرى، كأن يصدر قرار قضائي بإلغاء قرار إداري صدر بفصل أحد الموظفين ويكون هذا القرار قد صدر استبدالا لقرار سابق بقبول إحالة الموظف إلى التقاعد، فإلغاء القرار اللاحق يحي القرار السابق[6].

ثالثا- التزام الإدارة نحو الأعمال التي رتبها القرار الإداري الملغى.

لا يترتب على الإدارة إزالة القرار الملغى فحسب بل يجب أن يستتبع ذلك بالضرورة هدم وإعدام كل أثر قانوني أو مادي تولد على القرار الملغى في الماضي، فعليها إزالة كافة القرارات والإجراءات القانونية والمادية

---

[1]- المادة 180 من الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 46، المؤرخ في 2006/07/16.

[2]- لحسين بن شيخ آت ملويا، دروس في المنازعات الإدارية (وسائل المشروعية)، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 457.

[3] - د. شادية إبراهيم المحروقي، المرجع السابق، ص 294.

[4]- المرجع نفسه، ص 294.

[5]- إبراهيم أوفائدة، تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية العامة، جامعة الجزائر، 1986، ص 131.

[6]- د. شادية المحروقي، المرجع السابق، ص 295.

التي ترتبت على صدور القرار الملغى بأثر رجعي من تاريخ صدورها، وهذا الأثر الرجعي هو نتيجة منطقية لما ينفرد به حكم الإلغاء من حجية مطلقة كما قلنا سابقا [1].

*** التزام الإدارة نحو الأعمال القانونية :**

تنقسم الأعمال القانونية التي تصدرها الإدارة في نوعين: أعمال صادرة بإرادتها المنفردة وهذا مايعرف بالقرارات الإدارية وأعمال اتفاقية وتتجلى في العقود الإدارية، وتطبيقا لمبدأ الأثر الرجعي في تنفيذ القرار القضائي في دعوى الإلغاء مثلا تلتزم الإدارة كقاعدة عامة بإلغاء جميع الأعمال القانونية التي جاءت كنتيجة أو تنفيذا لقرار قرر إلغاؤه قضائيا[2].

لكن يجب التمييز عند التنفيذ بين مايلي:

أ- حالة كون القرار الأصلي قرارا تنظيميا:

يترتب على إلغاء القرار التنظيمي سقوط جميع القرارات التنظيمية والفردية التي صدرت تنفيذا له ودون حاجة للطعن فيها قضائيا، كنتيجة للارتباط الوثيق بين هذه القرارات وأثر ذلك على إلغاء اللائحة أو القرار التنظيمي، فبالنسبة للقرارات التنظيمية أو التعليمات الصادرة تنفيذا للائحة حكم بإلغائها، فلا شك أن القرارات استنادا إلى فكرة التبعية يستوجب سحبها لأن القرار التنظيمي الباطل يترتب عليه بطلان كافة القرارات التنظيمية الصادرة بمقتضاه[3].

وكذلك الأمر بالنسبة للقرارات الفردية الصادرة وفقا للقرار التنظيمي، فإذا ما صدر حكم بإلغاء قرار تنظيمي يحدد شروط قبول الطلبة في الجامعة فجميع القرارات الفردية الصادرة بحق الطلاب الذين تم تسجيلهم وفقا للقرار التنظيمي الباطل ستزول حتما طالما أن الأساس الذي بنيت عليه قد انعدم من الوجود القانوني[4].

ب- حالة كون القرار الأصلي قرارا فرديا.

إذا كان القرار الأصلي قرارا فرديا، وصدرت قرارات أخرى استنادا عليه، فالقاعدة هي إلغاء وإبطال جميع القرارات المرتبطة بالقرار الملغى وهذا متى ثبت أن القرار التبعي أو الفرعي مرتبط بالقرار الأصلي ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة، أو إذا كان القرار الأصلي يمثل أحد الأسباب لاتخاذ هذا القرار التبعي[5].

ج- حالة كون القرار يدخل في عملية قانونية مركبة:

ونخص بهده الحالة العقود الإدارية، وهنا يجب التمييز بين كون قرار الإلغاء سابق على التعاقد وبين صدوره بعد إبرام العقد، ففي الحالة الأولى فان مجرد صدور قرار قضائي إداري يتضمن الإلغاء كاف لأن

---

[1]- بسام محمود أبو ارميله، الدور الايجابي للإدارة في تنفيذ حكم الإلغاء، مقال منشور، دراسات ، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 3، 2015، ص1105.

[2]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 30.

[3]- بسام محمد أبو أرميليه، المرجع السابق، ص 1107-1108.

[4]- بسام محمد أرميليه، المرجع السابق، ص 1108.

[5]- د. عبد الغني بسيوني، القضاء الإداري (قضاء الإلغاء)، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1997، ص 317.

يقضي على العقد المزمع إبرامه[1]، أما إذا صدر قرار الإلغاء بعد إبرام العقد فانه لا يؤثر على هذا الأخير، لأن دعوى تجاوز السلطة تنصب على مخاصمة القرار الإداري فقط ولوجود قاض مختص بالنظر في العقود الإدارية[2].

*** التزام الإدارة نحو الأعمال المادية:**

إن الأعمال المادية هي تلك الأعمال التي نتجت عن القرار الملغى، أو بمعنى أخر الآثار المادية للقرار الإداري محل الإلغاء قبل القضاء بإلغائه، كنزع الملكية أو حجز أموال الأفراد أو الاستيلاء على عين أو فصل موظف ....الخ، فلإدارة هنا ملزمة بإزالة جميع هذه الآثار عن طريق القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإزالة مظاهر التنفيذ المادي الناتجة عن القرار الملغى[3]، وسميت بالخطوة الايجابية الحقيقة في سبيل تنفيذ حكم الإلغاء[4].

لكن قد يستحيل على الإدارة أحيانا إزالة الآثار المادية للقرار خاصة إذا كانت هذه الأعمال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالزمان والمكان الذي صدر فيه القرار الإداري قبل إلغائه، وهي ملزمة في حالة الاستحالة بتعويض المحكوم له نتيجة استحالة التنفيذ العيني من جهة، ولإعطاء قيمة لأحكام القضاء من جهة أخرى[5].

رابعا: الالتزام السلبي للإدارة اتجاه أحكام القضاء.

ونعني به امتناع الإدارة عن اتخاذ أي إجراء يكون بمثابة تنفيذ للقرار المحكوم بإلغائه، وذلك بالامتناع عن تنفيذ القرار الملغى من جهة، والامتناع عن إعادة إصداره من جهة ثانية، مما يترتب عنه وقف سريان القرار الملغى إعمالا لقاعدة الأثر الفوري للقرارات القضائية الإدارية الواجبة التنفيذ بمجرد العلم بها.

بالإضافة إلى حظر إصدار قرار جديد يشتمل على مضمون القرار الملغى أو يترتب عليه أثاره، مع أن هذه القاعدة تعرف استثناءات كإعادة إصدار القرار الملغى بسبب عيب في الاختصاص أو الشكل أو السبب أو الغاية بعد تصحيح العيب أو إزالته، أو أن يكون تنفيذ الحكم يمس بالنظام العام ويتوجب الأمر إيقاف تنفيذه [6].

المطلب الثاني: الأسس القانونية لالتزام الإدارة بالتنفيذ.

تتنوع الأسس القانونية التي أوجدها الفقه، والتي على أساسها يخلق هذا الالتزام بالنسبة للإدارة، ومن هذه الأسس:

أولا- النظرية الاجتماعية و مبدأ القانون .

---

[1] - المرجع نفسه، ص 327.
[2]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 31.
[3]- ابراهيم أوفائدة، المرجع السابق، ص 162.
[4]- د. عبد الغني بسيوني، المرجع السابق، ص 324.
[5]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 32.
[6] د. حسينة شرون، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها، دار الجامعة الجديدة ، 2010، ص ص 34-35.

***النظرية الاجتماعية:**

تقوم هذه النظرية على أساس أن حفظ وحماية النظام العام فضلا عن أنه وظيفة من وظائف الدولة الأساسية، فهو يعد ضرورة اجتماعية لكل المجتمعات الحديثة، من أجل تفادي حدوث الاضطرابات واتخاذ جميع التدابير لمنع وقوعها، ولهذا كان امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام النهائية القضائية يمس بالأمن العام للدولة ويفقد الثقة بسيادة القانون[1].

ويفرق أصحاب هذه النظرية بين وجود القاعدة القانونية من جهة، وبين تطبيقها من جهة أخرى، فالأهم عندهم هو تطبيق القاعدة القانونية، ولهذا فكل حق مطالب يجب أن تحدد إجراءات تحوله إلى حقيقة وواقع، فتنكر الإدارة لتنفيذ الأحكام القضائية يعد انتهاكا صارخا لمبدأ العدالة[2].

*** القانون**

ينطلق أصحاب هذه النظرية من أن الحكم النهائي الحائز لقوة الأمر المقضي به هو عنوان الحقيقة، وهو يمثل في حدود النزاع الذي فصل فيه قاعدة قانونية واجبة الإتباع، ويترتب على دلك، التزام الإدارة بتنفيذ الحكم القضائي انطلاقا من التزامها الأصيل بتنفيذ القانون بالمعنى الواسع، ولهذا فان امتناع الإدارة عن التنفيذ يعتبر مخالفة لقاعدة قانونية ملزمة[3].

ثانيا- قوة الشيء المقضي به

يتجه البعض إلى اعتبار حجية الأمر المقضي به وقوته أساس لالتزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، وتختلف حجية الأمر المقضي به عن قوة الأمر المقضي به، في أن الأول يثبت للحكم متى صدر وتثبت هذه الحجية لكل حكم قطعي سواء كان تمهيديا أو ابتدائيا، أما الثاني فهو يثبت للحكم إذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بجميع الطرق[4].

دلك أنه باحترامها لهذا المبدأ فهي تجعل نفسها تخضع للأحكام الصادرة ضدها، وبالتالي العمل على تنفيذها مادامت هذه الأحكام تطبيق لقوانين ساهمت هي مسبقا في وضعها، بل الأكثر من ذلك فان احترام الإدارة لهذا المبدأ لا يقتصر على التنفيذ فقط بل يتعدى ذلك إلى ضرورة تدخلها لتنفيذها لما تتوفر عليه من وسائل يحظر على الأفراد اللجوء إليها دون ترخيص من القانون أهمها وسيلة استعمال القوة.

ثالثا- مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.

*** مبدأ الفصل بين السلطات:**

وهو مبدأ يقتضي وفقا لمفهومه الحديث وجود ثلاث سلطات رئيسية في الدولة تشريعية، تنفيذية، قضائية وتكون لهذه السلطات صلاحيات محددة في الدستور، مع احترام كل سلطة لاختصاصات

---

[1]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 17.

[2]- محمد خضر، محمد خضر، تنفيذ الأحكام القضائية وضمانات سير العدالة، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء " مساواة"،كانون أول، 2014، ص 19.

[3]- المرجع نفسه، ص 19.

[4]- د. سليمان محمد الطماوي، قضاء الإلغاء، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1976، ص 1039.

وصلاحيات السلطة الأخرى، وبالتالي فان امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية ينطوي على وجهين سلبيين أولهما هو استنكاف الإدارة عن القيام بواجبها من جهة وثانيها وهو الأهم التدخل في عمل السلطة القضائية لأن هذا الامتناع يشكل مناقشة وتعقيب على عمل السلطة القضائية نفسها[1].

فامتناع الإدارة عن التنفيذ يشكل خرقا لقواعد الدستور والقانون، فلإدارة عندما تقوم بتنفيذ الأحكام القضائية ليس لمجرد احترام هذه الأحكام فقط وإنما تؤدي واجبا محددا عليها وهو ضمان فاعلية الأحكام القضائية[2].

*** مبدأ استقلال القضاء:**

المقصود به انحصار الوظيفة القضائية بالقضاء وعدم تدخل السلطتين التنفيذية و التشريعية، بغية توجيه عمل القاضي بطريقة معينة أو لعرقلة مسيرته أو التعرض لأحكامه، بمعنى أن استقلال القاضي يجعله متمتعاً بحرية إصدار الحكم بالمسائل المعروضة عليه فيحكم استناداً إلى الوقائع و بموجب القانون بعيداً عن التدخل أو المضايقة أو التأثير من جانب الحكومة أو من يمثلها أو التدخل و التأثير الذي ينشأ بين القضاة أنفسهم بسبب اختلاف المنصب الإداري فيما بينهم أو اختلاف مستويات محاكمهم، فالقضاة جميعهم مستقلون لا يتبع أحداً منهم أحدا آخر مهما علت درجته أو ارتفع مقامه، وهذا ما نصت عليه المادة 166 من التعديل الدستوري 2016:" القاضي محمي من كل أشكال الضغوطات والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته، ونزاهة حكمه". وكذلك نصت " يحظر أي تدخل في سير العدالة".

ويستند اعتبار مبدأ استقلال القضاء لالتزام الإدارة بتنفيذ الأحكام القضائية، إلى ضرورة المحافظة على استقلال القضاء بتوفير الهيبة لهذه الأحكام وفرض احترامها على الجميع، فامتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية أو إعاقة تنفيذها سيؤدي إلى انهيار مبدأ استقلال القضاة وإضاعة هيبته وإقامة سلطان الحكم المطلق، فأحكام القضاء يجب أن تنال كل احترام وإجلال، وأن تنفد بشكل تام ضمانا للعدالة وحرصا على حقوق الناس.

المبحث الثاني: امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها.

إن أهم مشكلة تواجه القضاء من جهة والمتقاضي من جهة أخرى هي امتناع الإدارة عن تنفيذ أحكام القضاء من أجل تفادي أثار الشيء المقضي به ضدها، وهو يعد من أخطر الأساليب التي تلجأ إليه هذه الأخيرة لمواجهة التنفيذ، وتختلق لذلك عدة أعذار ومبررات وتقوم بالمناورات من أجل ذلك، بخلق صعوبات قانونية أو مادية للتحرر من التنفيذ.

المطلب الأول: صور امتناع الإدارة عن التنفيذ.

[1]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 19.

[2]- د. نواف سالم كنعان ، المباديء التي تحكم تنفيذ أحكام الإلغاء في قضاء محكمة العدل العليا "دراسة مقارنة في مصر والأردن"، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، 2001، ص254.

أشار إلى هذه الصور قانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08 في المادة 983 " عند عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي أو عند التأخير في التنفيذ تصفي الجهة القضائية الإدارية الغرامة التهديدية التي أمرت بها".

أولا- الامتناع عن التنفيذ الإرادي.

أ- الامتناع الصريح عن التنفيذ:

وتتجسد هذه الصورة في صدور قرار إداري صريح برفض الإدارة القاطع لتنفيذ الحكم القضائي، والذي لا يدع مجالا للشك في مخالفتها حجية الشيء المقضي به، حيث يعتبر هذا الأسلوب أخطر الأساليب التي تستعملها الإدارة لمواجهة التنفيذ[1]، وذلك لما تشكله من تعدي صارخ على مبدأ المشروعية وسيادة القانون[2].

ولهذا استقرت أحكام القضاء الإداري على أن الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي هو قرار سلبي خاطئ، لأنه لا يجوز للإدارة التنصل من التزاماتها بسبب مزعوم من المصلحة العامة فالمصلحة العليا التي تعلو كل شيء هي احترام القانون[3]. ومثال ذلك القرار الصادر عن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى سابقا – مجلس الدولة حاليا- الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 1981 وتتلخص وقائعه في أن بلدية سوق الاثنين أصدرت قرار بنزع الملكية لأحد الخواص، فرفع هذا الأخير دعوى أمام الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي لولاية قسنطينة لوقف تنفيذه، فأصدرت هذه الغرفة أمرا استعجاليا في مواجهة البلدية بتاريخ 13 فبراير 1979 من أجل وقف الأشغال فورا على القطعة الأرضية المتنازع عليها، لكن البلدية استأنفت الأشغال بحجة وجود قرار ولائي بتاريخ 10 ماي 1979 يقضي بإدراج القطعة محل النزاع ضمن الاحتياطات العقارية لهذه البلدية[4].

وقد يكون سبب الامتناع الصريح مبررا من قبل الإدارة كوجود ظرف طارئ أو قوة قاهرة تحول دون مقدرتها على التنفيذ أو تهرب الإدارة من التنفيذ لسبب خفي[5]، ورغم ندرة الوقائع التي جرت تطبيقا لحالة الرفض الصريح وما نجم عن ذلك من قلة الأحكام الصادرة في شأنها، إلا أن هناك عددا من الشروط المستنتجة من خلال منطوق الأحكام وأسبابها يلزم توفرها حتى يسمى ذلك رفضا صريحا وتتمثل هذه الشروط في[6]:

- **ألا يكون الامتناع الصريح نتيجة وجود حادث فجائي أو قوة قاهرة**: يمكن للإدارة في حالة بروز قوة قاهرة أو ظرف طارئ أن تمتنع عن التنفيذ وتتحرر عندئذ من قيد ذلك الحكم ، وهذا ما نص عليه قانون

---

[1]- د. حسينة شرون ، المرجع السابق، ص 79.

[2]- محمد جلال محمد العيسوي، دور القاضي الإداري في المنازعة الإدارية ، المرجع السابق، ص 305.

[3]- د. فيصل شطناوي، الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة وإشكاليات التنفيذ، دراسات ، علوم الشريعة والقانون، المجلد 43،ملحق 01، 2016 ، ص ص 507، 508.

[4]- القرار رقم 144 ، الملف رقم 228-24 ، غير منشور أشار إليه إبراهيم أوفائدة ، المرجع السابق، ص 190.

[5]- بن عائشة نبيلة، تنفيذ المقررات القضائية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013، ص 64.

[6]- محمد سعيد الليثي ، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، الأساليب- الأسباب-كيفية المواجهة- دراسة مقارنة، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، الطبعة الأولى، 2009، ص 216.

الإجراءات المدنية والإدارية بأنه يجوز تخفيض الغرامة التهديدية أو إلغائها عند الضرورة، أي أنه يمكن للإدارة عند تبرير عدم تنفيذها للحكم القضائي بسبب الضرورة أن تعفى من تسديدها[1]، وهذا ما ذهبت إليه الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر، بإقرار مسؤولية وزارة العدل وولاية الجزائر على أساس الخطأ الجسيم لعدم وجود أي سبب من أسباب النظام العام يستدعي عدم تنفيذ أحكام القضاء. ونذكر كذلك القرارين الغير منشورين الصادرين بتاريخ 6-4-2004، أين رفع الطاعنون دعوى الغرامة التهديدية في سنة 2000 لجبر الإدارة على تنفيذ القرار الصادر، إذ ثبت من حيثيات القرار أن الإدارة لم تقدم أي دليل أو سبب عن امتناعها وأكد المحضر هذا الرفض الصريح في محاضر الامتناع عن التنفيذ[2].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هناك معايير محددة ودقيقة لتعريف القوة القاهرة والظرف الطارئ ؟

إن أغلب الفقهاء يأخذ بانصراف القوة والحادث المفاجئ إلى معنى واحد ظرف استثنائي شاد يتصف من حيث مصدره بأنه فعل من الطبيعة أو خطأ إنساني لا يمكن توقعه يعجز رده حال وقوعه[3].

– **عدم حدوث تغيير في المركز القانوني أو الواقعي للمحكوم لصالحه**[4].

– **ألا تكون الإدارة قد بدأت في التنفيذ:** فمتى امتنعت الإدارة صراحة عن تنفيذ قرار قضائي ثم عدلت عن ذلك باتخاذها الإجراءات اللازمة للتنفيذ يترتب عليه أن لا يؤتي الامتناع أثره في الجزاء سواء كان قانونيا أو تأديبيا، فموقف القضاء الإداري الجزائري ليس بالوضوح الذي رأيناه عند نظيريه الفرنسي والمصري في هذه المسالة، والذي اعتبر أن تراخي الإدارة عن تنفيذ أحكام التعويض لا يوجب مساءلتها مادام يتعين على المحكوم لصالحه اللجوء إلى الخزينة العمومية مباشرة[5]، فمسألة العدول من جانبها لا تقدم ولا تؤخر شيئا.

ونحن نرى أيضا أن عدول جهة الإدارة عن الامتناع يعطيها المبرر الكافي متى لجأت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة الفعلية لتنفيذ ما أقره القاضي، ولكن بشرط أن لا يكون التنفيذ مرتبطا بفترة زمنية يؤدي فواتها إلى حرمان الشخص من حقوقه كإصدار القاضي حكم بمنح شخص الحق في اجتياز مسابقة كانت الإدارة قد حرمته منها، فعدول الإدارة يجب أن يكون قبل تاريخ المسابقة.

ب- الامتناع الضمني عن التنفيذ.

---

[1]- المادة 984 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2008،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2008.

[2]- القرار رقم 5710 الصادر في 5-11_2002 نقلا عن د. بن صاولة شفيقة، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية الإدارية، دراسة مقارنة،دار هومة، الجزائر، 2010 ،ص 328.

[3]- د. بن صاولة شفيقة.المرجع نفسه، ص 229.

[4]- مثل ما قضت به محكمة باريس الإدارية عندما أصدرت محكمة باريس الإدارية أمرا للإدارة بتسليم أحد الأجانب ترخيص الإقامة كأثر لإلغاء القرار بشرط ألا يكون قد وقع منه مابين صدور القرار بالطرد وحكم الإلغاء ما يستوجب الرفض صراحة.

[5]- قرار المحكمة رقم 92118 الصادر في 11-04-1993 المجلة القضائية ، العدد 01 سنة 1994 ص ص 196، 197.

قد تواجه الإدارة تنفيذ الحكم بالصمت أو بقرار مضاد تعبر فيه عن رغبتها في عدم إجرائه، وفي كلتا الحالتين يتجسد امتناعها الضمني وهي الصورة الأكثر شيوعا من سابقتها، فصدور حكم بإلغاء قرار إداري ينتج أثره الهادم بإزالة القرار ومحو أثاره من وقت صدوره، وهذا مايلزم الإدارة تحمل التزامين إما سلبي بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء تنفيذ يترتب عنه حدوث أثر للقرار بعد إلغائه، وثانيهما ايجابي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ محتوى الحكم،فإذا سكتت الإدارة عن القيام بأحد الالتزامين اعتبر ذلك امتناع ضمني .

ولهذا الأسلوب موقفين إما أن تستمر الإدارة في تنفيذ القرار الملغى وإما أن تقوم بإعادة إصدار قرار إداري مماثل للذي ألغي.

*** الاستمرار في تنفيذ الحكم الإداري الملغى.**

يعد الاستمرار في تنفيذ القرار القضائي رغم أمر القاضي بالغاه من أخطر صور المخالفات التي ترتكبها الإدارة اتجاه القانون والقضاء معا، فمواجهة الإدارة للحكم القضائي بالصمت والاستمرار في تنفيذ القرار القديم يعتبر صورة من صور الامتناع الضمني.

وبخصوص تجاهل القرار القضائي ومواصلة تنفيذ القرار الملغى نجد، القرار الصادر عن رئيس الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر العاصمة في قضية بين مديرية الضرائب بالجزائر العاصمة وشركة فرنسية كانت تباشر نشاطها بالجزائر، حيث قامت المديرية بخصم مقدار مالي يقدر ب 193267778 دج من رصيدها البنكي، وبعد رفع دعوى وقف التنفيذ لهذا القرار كان للشركة ذلك مع استرداد المبلغ المقتطع، لكن المديرية تجاهلت هذا الأمر واستمرت في الخصم ولم تتوقف إلا في شهر جوان من نفس السنة، هذا التوقف لم يكن احتراما للقرار القضائي بل تنفيذا لتعليمات داخلية بعد تأميم هذه الشركة وإدماجها في القطاع العام[1].

ويمكن للإدارة أن تلتزم الصمت فيولد ذلك قرار سلبي بامتناعها عن الرد في الوقت الذي تلزمها القوانين واللوائح بذلك، وقد اعتبر القضاء الجزائري هذا الموقف المتمثل في سكوت الإدارة هو في أغلب الحالات امتناع عن التنفيذ وهو قرار ضمني بالامتناع يخول للطاعن رفع دعوى إلغاء هذا القرار [2].

*** إعادة إصدار الحكم الملغى:**

أما بالنسبة للحالة الثانية وهي إعادة إصدار قرار مماثل للقرار الملغى فهي صورة من صور مخالفة الإدارة لالتزاماتها بتنفيذ الحكم القضائي [3]، فقد تتحايل الإدارة على تنفيذ حكم إلغاء قرار إداري بإصدار قرار جديد يحقق هدف القرار الملغى ولكن بوسيلة مختلفة كقيام الإدارة مثلا بإصدار قرار بالاستيلاء على قطعة أرض، بعد إلغاء القضاء قرار بنزع ملكيتها، ما يعرضه للإلغاء مرة أخرى، لكونه يشكل تحديا لمقتضى

---

[1]- قرار غير منشور.

[2] - د. بن صاولة شفيقة، المرجع السابق، ص 328.

[3]- سمير سهيل دنون ، النظريات الأساسية في المنازعات الإدارية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009، ص 236.

الحكم الصادر بإلغاء قرار نزع الملكية[1]، أو القيام بفصل الموظف بغير الطريق التأديبي، بعد أن يكون الحكم قد صدر له بإلغاء قرار فصله بالطريق التأديبي[2]،

ومن ذلك نذكر القرار الصادر عن مجلس الدولة في 28_02_2007 تحت رقم 31408 حيث صدر عن مجلس قضاء الجزائر حكم قضى بإلغاء قرار ولائي تضمن إفادة ب،ع بجزء من الوعاء العقاري لمستثمرة فلاحية بعد رفع هذه الأخيرة دعوى إلغاء ضده ولقد أيد مجلس الدولة القرار الصادر عن الغرفة، لكن الوالي اتخذ قرار آخر تضمن تخصيص نفس الوعاء العقاري، فرفعت المستثمرة دعوى أخرى ضد هذا القرار انتهت بإلغاء القرار المطعون فيه وأيد مجلس الدولة هذا الإلغاء ومن ضمن ماجاء في حيثياته " حيث ثابت أن العقد المثبت للحقوق العقارية لم يمسه تعديل وبالتالي يكون والي ولاية بومرداس باتخاذه القرار موضوع الإلغاء قد مس فعلا التخصيص الممنوح للمستثمرة الفلاحية، وتجاوز سلطاته حين تعدى القرارات القضائية التي قضت ببطلان تصرفاته على القطعة نفسها واتخذ طريقا ملتويا للمساس بالقطعة عن طريق قرار أخر.[3]

هذه الحالات التي تتحايل فيها الإدارة على تنفيذ القرار القضائي الإداري من خلال إصدار قرار إداري جديد والادعاء بأن القرار الجديد قد صدر بناءا على أسباب جديدة تجيز لها ذلك، ثم يتبين عدم صحة هذه الادعاءات فتقوم قرينة ضدها بامتناعها عن التنفيذ[4].

وان كانت الإدارة ليست مجبرة في جميع الحالات بالامتناع عن إعادة إصدار القرار بعد إلغائه من طرف القاضي الإداري ، فهناك حالات يجوز فيه للإدارة إعادة إصداره، وهي تختلف باختلاف أوجه عدم المشروعية التي شابت إصدار القرار الإداري ويظهر في تغيير الأسانيد القانونية أو المادية، وكذلك في حالة إلغاء القرار لعيب الشكل أو الاختصاص.

وموقف القضاء الإداري الجزائري، نستشفه من خلال قرارات الغرفة الإدارية للمحكمة العليا " مجلس الدولة حاليا" والقواعد العامة للقضاء الإداري، أن على الإدارة تنفيذ القرار الصادر بالإلغاء لعيب الشكل أو الاختصاص حتى ولو كان الخطأ ثابتا على الموظف ولها بعد ذلك أن تعيد إصداره بعد تصحيحه إن أمكن لأنه لا يوجد ما يمنعها من ذلك مادام هدفها هو تصويب التصرفات القانونية الخاطئة[5].

ثانيا- التنفيذ المعيب للحكم القضائي:

حالة التنفيذ المعيب للقرار القضائي من طرف الإدارة لا يعني الامتناع عن التنفيذ، ولا التنكر له، ولكن على العكس فالإدارة تنفذ القرار القضائي وتتخذ جميع الإجراءات لتنفيذه لكن دون الالتزام بجميع

[1]- د. أحمد عباس مشعل، المرجع السابق، ص 75.

[2]- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص 189

[3]- قرار غير منشور، نقلا عن بن صاولة شفيقة، المرجع السابق، ص 241.

[4]- بن عائشة نبيلة، المرجع السابق، ص 66.

[5]- إبراهيم أوفائدة، المرجع السابق، ص ص 126-127.

حيثيات الحكم القضائي، أو تتجاوز المدة المعقولة لتنفيذه، ولهذا فالتنفيذ المعيب يأخذ صورتين: التنفيذ الجزئي والتنفيذ المتأخر.

أ- التنفيذ الجزئي للحكم:

الإدارة ملزمة بتنفيذ مضمون الحكم كاملا مراعية في ذلك ما جاء في منطوقه وما ارتبط بهذا المنطوق من أسباب جوهرية [1]، وإلا عد ذلك اعتداءا على حجية مالم ينفد منه، وإنكارا للجزء الذي رفضت تنفيذه، وهذا ما يعد مساسا بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يحظر على أية سلطة التدخل في العمل القضائي أو تعطيل أحكامه ويأخذ **التنفيذ الجزئي** صورتين:

- **التنفيذ الناقص للحكم**: حين لا تنفد الإدارة بعضا مما ألزمها القرار بتنفيذه، أو بمعنى أخر عندما لا تراعي الإدارة بعض الآثار القانونية أو المادية التي يرتبها القرار عند تنفيذه، أو عندما لا تلتزم الإدارة بتنفيذ منطوق الحكم حسب مضمونه، وإنما[2] تنفذه تنفيذا ناقصا ومبتورا .

فالواجب يحتم على الإدارة أن تنفد الحكم القضائي تنفيذا كاملا، مراعية ماجاء في منطوق الحكم وما ارتبط به من أسباب جوهرية.[3]

ونأخذ على سبيل المثال حكم إلغاء قرار فصل من الخدمة، فتنفيذه يقتضي أمرين إعادة الموظف المعني إلى نفس الوظيفة وتسوية حالته الوظيفية بأثر رجعي مند صدور قرار الفصل فإذا أعادته إلى منصبه دون تسوية حالته المادية فتكون بذلك قد نفذت الحكم تنفيذا ناقصا[4]، وانتقمت من الموظف نتيجة إهداره لقرارها غير المشروع، فتتحجج في تنفيذها الناقص ببعض العوامل والأسباب كزوال المنصب المالي، أو زوال المنصب كلية، أو توظيف موظف أخر مكانه[5].

- **التنفيذ المشروط:** حيث تقبل الإدارة التنفيذ ولكن بشروط ولهذا يسمى بالتنفيذ المشروط، ونذكر مثل هذه الحالة عرض الإدارة على الموظف المحكوم له بالرجوع إلى منصب عمله مع الرواتب فتنفد الإدارة الحكم بشرط أن تكون الرواتب المستحقة في حدود نسبة معينة أو الرجوع إلى المنصب السابق لكن في بلدية أخرى غير البلدية التي كان يعمل بإقليمها قبل الفصل في الوظيفة [6].

- **التنفيذ المخالف لمقتضى القرار القضائي جزئيا:** وهي الحالة التي تنفد فيها الإدارة تنفيذا مخالفا لمقتضى الحكم القضائي معتقدة بأنه التنفيذ الصحيح ، وهنا يجب على الإدارة تطبيقا لمبدأ الفصل بين

---

[1]- محمود أنيس بكر عمر، الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذه، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة حلوان، 2012، ص 202.

[2]- د. فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص 507.

[3]- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، تنفيذ القرارات القضائية وإشكالاته الوقتية ،دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 31.

[4]- محمد باهي أبو يونس، محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها ، مصر، دار الجامعة الجديدة ، سنة 2001،ص .160

[5]- إسماعيل بوقرة، الحكم في دعوى الإلغاء ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 197.

[6]- محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق ، ص 161.

السلطات أن تلجأ إلى القاضي لتبين كيفية تنفيذه[1]أما إذا خالفت القاعدة وفسرت الغموض حسب ماتراه هي وقامت بتنفيذ القرار حسب ذلك فهذا يعد تنفيذا جزئيا يعرضها للمساءلة.

ب- التنفيذ المتأخر:

يعتبر تراخي الإدارة وتباطؤها في التنفيذ أحد أغلب السمات تطبيقا عند تنفيذ حكم القضاء، فالإدارة ملزمة بتنفيذ الحكم في وقت مناسب من تاريخ صدوره وإعلامها به، فان لم تنفذ في الوقت المناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون [2] ولكن الإشكالية تطرح بخصوص المدة القانونية الممنوحة للتنفيذ والتي في غالب الأحيان لا يتم تحديدها لا من طرف المشرع ولا حتى من طرف القاضي الإداري الذي أصدر القرار، ولربما هذا راجع إلى أن التنفيذ في المواد الإدارية يتطلب إعادة النظر في المراكز القانونية والمظاهر المادية التي رتبها القرار الإداري قبل إلغائه وهذا ما يستغرق وقتا، وتقدير مدة التنفيذ وان كان متروكا للسلطة التقديرية للإدارة إلا أنها ليست مطلقة، بل يجب أن تكون مدة مناسبة لأن هذا التقدير يخضع للقاضي الإداري مما يؤدي إلى مسؤولية الإدارة بسبب تأخرها في التنفيذ[3].

ويشترط لكي يكون التأخير مخالفا لحجية الشيء المقضي به أن يكون لمدة مبالغ فيها [4]لأن مرور المدة المحددة المحددة للتنفيذ دون إجرائه يعتبر بمثابة رفض ضمني يعطي للمحكوم لصالحه حق اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذه، كما يجب أن يكون هناك سبب جدي أدى إلى التأخير في التنفيذ، فإذا ما زال العيب انتفى معه المبرر وعد تقاعسا عن التنفيذ[5]، خاصة أن الإدارة غالبا ما تحتج في تأخرها بالتعقيدات العملية، والصعوبات القانونية التي تكتنف تنفيذ أحكام الإلغاء خاصة، وكذلك الظروف الطارئة[6].ولهذا لا يقل التأخير عن الصور الأخرى لعدم التنفيذ خطورة فحصول المحكوم على حقه في غير وقته لا يختلف عن عدم حصوله عليه[7].

المطلب الثاني:مبررات امتناع الإدارة عن التنفيذ.

لا يمكن إجبار الإدارة على تنفيذ القرارات القضائية إذا استحال تنفيذها، فلا يكفي لإجبار الإدارة على التنفيذ أن يكون الالتزام به قائما بل ينبغي أن يكون التنفيذ ممكنا أيضا، وهذا ما يعتبر استثناء عن إلزامية تنفيذ الإدارة للشيء المقضي به، وانطلاقا من هذا كان لزاما علينا تحديد الحالات التي يستحيل معها تنفيذ القرار القضائي الإداري أو الحجج التي تتذرع بها الإدارة لعدم التنفيذ منها حجج واقعة وشرعية ومنها حجج يترتب عليها تخل عن مسؤوليتها وجزاء قانوني.

---

[1]- د. حسينة شرون، المرجع السابق، ص 96.

[2]- د. بن صاولة شفيقة، المرجع السابق، ص 331.

[3]- د. فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص 506.

[4] - سمير سهيل دنون، المرجع السابق، ص 239.

[5]- د. فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص 507.

[6]- د. نواف سالم كنعان، المرجع السابق، ص 269.

[7]- ملايكية أسيا، إشكالية امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية في التشريع الجزائري، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 59، أكتوبر، 2017، ص 102.

أولا: امتناع الإدارة عن التنفيذ لدواعي المصلحة العامة.

تلجأ الإدارة في كثير من الحالات إلى اتخاذ سبب المصلحة العامة كذريعة لعدم تنفيذ أحكام القضاء الإداري، وهذا بسبب حساسية المبدأ من جهة ومدلولها الواسع والغير المضبوط من جهة أخرى.

وتعرف المصلحة العامة بأنها المطالب والرغبات التي تستدعيها الحياة في مجتمع منظم سياسيا، فالمصلحة العامة ماهي إلا مجموعة مصالح فردية حالية أو مستقبلية تتصدى السلطة العامة لحمايتها لأنها تحتل مكانة سامية في مجال القيم الإنسانية [1].

ولا يجوز للإدارة أن تتبرأ من التزامها بتنفيذ الأحكام التي تصدر ضدها بزعم أن المصلحة العامة تقتضي منها ذلك، فإذا كانت هناك مصلحة ينبغي للإدارة أن تستهدفها في تصرفاتها فيجب أن تخضع للمصلحة العامة والتي تعني احترام القانون وإطاعة أحكام القضاء، فلا يوجد مصلحة أخرى يمكن تفضيلها وتغليبها عليها، فالرقابة التي يباشرها القاضي الإداري على أعمال الإدارة تقررت لتصويب تصرفاتها، بغرض تحقيق الصالح العام[2].

بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن يكون الحكم الصادر والذي تتذرع الإدارة بالمصلحة العامة للامتناع عن تنفيذه، قد ناقش مسألة تعارض الحكم مع المصلحة العامة وحسم الأمر بعدم تعارضه معها، فضلا أن تحقيق المصلحة العامة لا يتأتى بوسيلة غير مشروعة، والمتمثلة في الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية فالغاية لا تبرر الوسيلة، وهذا ما يفرضه احترام مبدأ قوة الأمر المقضي به[3].

ثانيا: امتناع الإدارة عن التنفيذ حفاظا على النظام العام.

فكرة النظام العام هي فكرة صعبة التحديد ، عرفت من طرف بعض الفقهاء بأنها مجموعة من المصالح الأساسية التي يقوم عليها كيان مجتمع سواء سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي القواعد التي يقصد منها تحقيق المصلحة العامة التي هي أمر يتعلق بالنظام الأساسي للمجتمع بحيث يرجح على كل مصلحة فردية[4].

كما يمكن تعريفه وفق مدلولين ، فالمفهوم التقليدي له يشمل الأمن والصحة والسكينة، أما مفهومه الحديث فتوسع ليشمل الآداب والأخلاق العامة[5]، والنظام العام الاقتصادي، والثقافي والبيئي ...[6] والذي خول للمشرع التدخل لتنظيم أي نشاط بفرض ضوابط وقيود عليه.

---

[1]- محمد سعيد الليثي، المرجع السابق، ص 291.

[2]-Lessona m de l'obligation de l'administration de se conformer a la chose jugée des tribunaux judiciaires et administratifs. E.D.C.E. 1960. P324.

[3]- كريم خميس خصباك، مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 11-2012/09/12 ، ص 04.

[4]- ابتسام القرام ، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب ، بليدة، بدون سنة نشر،ص 205.

[5]- علي خطار شطناوي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،الأردن، 2003، ص 362.

[6]- محمد أبو زيد محمد، دروس في مبادىء القانون الإداري، مطابع الطوبجي، القاهرة، 2002، ص 55.

ولهذا يعد الحفاظ على النظام العام في الدولة من أهم ركائز نشاط الإدارة ومبرر وجودها، وفي سبيل تحقيق أهدافها في المحافظة على عناصر النظام العام قد تسلك الإدارة طريق الامتناع عن تنفيذ أحكام الإلغاء باعتبار ما يترتب عنها من أخطار تهدده[1].

فقد تحدث ظروف استثنائية في الدولة توجب إعلاء سلامتها على كل الاعتبارات الأخرى كحالة الحرب، والأزمات والاضطرابات فتكون الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق تلك السلامة مشروعة، من بينها العزوف عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية.

لكن بالنسبة لنا المساس بمبدأ قوة الأمر المقضي وضرب مفهومه عرض الحائط يعد أخطر الأسباب التي تؤدي إلى المساس بالنظام العام، لأن استقرار أية دولة يقاس أولا بمدى قوة القضاء فيها، وثقة الأفراد فيه، كما أن مفهوم النظام العام واسع وينقصه معيار مضبوط فكيف نربطه بمبدأ مهم جدا وهو عدم تنفيذ أحكام القضاء.

ثالثا: الامتناع لوجود استحالة في التنفيذ.

قد تمتنع الإدارة عن تنفيذ أحكام الإلغاء لوجود صعوبات مادية أو قانونية أو سياسية يستحيل معها تنفيذ الحكم.

1- الحجج القانونية

تستند الإدارة في عدم تنفيذها إلى مبررات قانونية تتعلق بالتصحيح التشريعي، أو بوقف تنفيذ القرار القضائي أو كنتيجة لإلغاء القرار من طرف مجلس الدولة.

أ- التصحيح التشريعي:

يقصد بالتصحيح التشريعي قيام المشرع بإصدار تشريع أو الإدارة بإصدار قرار تنظيمي أو لائحي يتم بموجبه تصحيح أثار تترتب على مقرر قضائي قاضي بالإلغاء. [2]

كما يعرف أيضا أنه الإجراء الذي بواسطته يستطيع المشرع أن يعيد إلى القرار الإداري المعيب سريانه ومكانه في النظام القانوني سواء بمنع القاضي من إلغائه أو بإلباسه ثوبا من الشرعية إن كان قد الغي[3].

وان كان من الواضح أن إصدار تشريع أو لائحة بقصد تصحيح القرار الإداري الملغى وإزالة ما قد شابه من عيوب أو إعطائه القوة التنفيذية هو تفريغ القرار القضائي من مضمونه وتجريده من فعاليته وإنهاء أثاره مما يعطي الإدارة الحق في الامتناع عن التنفيذ،[4] فإذا ما خالفت ذلك أضحت مخالفة للقانون وتنعقد

---

[1]- أمال يعيش تمام، سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012 ،ص 102.

[2] - بن عائشة نبيلة، المرجع السابق، ص 70.

[3]- صلاح يوسف عبد العليم، أثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 348.

[4] - د. عبد الغني بسيوني، المرجع السابق، ص 331.

مسؤوليتها إزاء ذلك، لأنها تعتبر مخالفة أشد من الناحية الدستورية والقانونية من مخالفة عدم تنفيذ حكم قضائي[1].

ولكن الإشكال يثار حول التصحيح التشريعي ومدى التوافق بينه وبين حجية الشيء المقضي فيه، ولهذا يجب التمييز بين حالتين:

الأولى: التصحيح لا يشمل إلا الآثار المترتبة على القرار الإداري الملغى ولا يتعد إلى المضمون، فهنا الإدارة تعفى من التزامها بتنفيذه بالنسبة للمرحلة الأولى، غير أنها تظل ملتزمة بتنفيذ مقتضيات المقرر القضائي التالي لصدوره، وهذا يعني أن التصحيح لا يشمل إلا الآثار المترتبة على القرار الملغى الواقعة بين صدور ذلك القرار والحكم بإلغائه[2]، إذ لا يستطيع إعادة القرار من جديد وإضفاء المشروعية عليه بعد إعدامه قضائيا، كما أن التصحيح لا يمكنه أن يمتد إلى المستقبل فيعيق تنفيذه ، فهو يعد الحد الفاصل بين المرحلة السابقة على صدور القرار القضائي والمرحلة اللاحقة له. ذلك أن الإدارة تعفى من التزامها بتنفيذه بالنسبة للمرحلة الأولى غير أنها تظل ملزمة بتنفيذ مقتضيات القرار القضائي التالية لصدوره فلا تتعامل مع القرار الإداري الملغى وكأنه إجراء مشروع.[3]

الثانية : المشرع لا يستطيع القيام بإجراء التصحيح لدافع شخصي بل تكون غاية التصحيح تحقيق الصالح العام.[4]

ب- وقف تنفيذ القرارات القضائية.

إن وقف تنفيذ القرار القضائي الإداري يكون ترتيبا على إحدى الحالتين، إما أن يكون التنفيذ إعمالا لقاعدة الأثر الواقف للطعن في المواد الإدارية استثناء[5]، أو أن يصدر قرار عن مجلس الدولة بناء على طلب ذي الشأن بوقف التنفيذ للقرار القضائي الإداري محل الطعن ، وفي كلتا الحالتين فالإدارة تتحلل من التزامها بتنفيذ القرار القضائي.

ج- إلغاء القرار من طرف مجلس الدولة:

يختص مجلس الدولة بالفصل كدرجة أولى وأخيرة في دعاوي الإلغاء الصادرة عن السلطات المركزية، وكذلك جهة استئناف في الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية إلى جانب الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في أخر درجة عن الجهات القضائية الإدارية[6]، ففي حالة أمر مجلس الدولة بوقف تنفيذ الحكم الإداري فالهيئة المعنية تتوقف عن التنفيذ إلى حين الفصل في الاستئناف المرفوع أمام مجلس

---

[1]- محمد سعيد الليثي ، المرجع السابق، ص 317.
[2]- صلاح يوسف عبد العليم، المرجع السابق ، ص 344.
[3]- محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص ص 141-142.
[4]- احمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 201.
[5]- محمد بشير، الطعن بالاستئناف ضد الأحكام الإدارية في الجزائر، ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 109.
[6]- أنظر المواد 901.902.903 ، قانون الإجراءات المدنية والإدارية، السابق ذكره.

الدولة، وفي حالة الفصل من جديد بقرار مخالف للحكم الأول الذي أصدرته المحكمة الإدارية فهنا يستحيل تنفيذ الحكم الأول بسبب إلغاءه من طرف مجلس الدولة، فتتحرر الإدارة من التزامها في التنفيذ.
وتجدر بنا الإشارة أن الحكم بإلغاء القرار المستأنف قد يكون كليا أو جزئيا، فتتحلل الإدارة من التزامها بتنفيذ الشق الذي ألغي ويبقى التزامها بتنفيذ الشق الأخر قائما[1].

2- الحجج المادية أو الواقعية:

الواقع المادي هو المجال الطبيعي الذي تتردد فيه أصداء الحكم، فلا يتصور تفعيل الحكم وتنفيذه بمعزل عن المعطيات الواقعية والمحددات المادية التي تلابسه، والتي يتجسد في كنفها ما يناشده المدعي من استصراخ للقضاء واللوذ به، فقد يكون هذا الواقع ممهدا فلا يثير تنفيذ الحكم أية مشكلة، وقد يواجه عقبات ذات طبيعة واقعية تزامنت مع صدور القرار حالت دون تنفيذه [2].

أ- الاستحالة الشخصية :

وهي حالة عدم إمكانية تنفيذ القرار القضائي التي ترجع أساسا إلى المحكوم له، فهنا يستحيل التنفيذ بسبب حدوث ظروف طارئة تؤدي إلى عدم إمكانية التنفيذ[3] غير أن هذا لا يعني أنه قام بفعل أحال التنفيذ إلى إجراء مستحيل، ولكن ظروف طرأت أدت إلى تلك الاستحالة[4]، ومثال ذلك صدور قرار قضائي بإلغاء قرار قرار فصل موظف عن وظيفته، وعند تنفيذ القرار القضائي يكون الموظف قد وصل إلى سن التقاعد فتنفيذه يعد مستحيلا[5].
ولكن نحن لا نرى أن التنفيذ هنا يكون مستحيلا بل هو تنفيذ صوري لأن الإدارة هنا تصدر قرارين الأول بإعادة إدماج الموظف ثم يأتي الثاني وهو إحالته على التقاعد، فلو لم تنفد القرار القضائي لما قامت بهذا الإجراء وهو ماهو معمول به في الجزائر من أجل احتساب المعاش، فخروج الموظف على المعاش وهو مفصول عن عمله لا يساوي أبدا إحالته على المعاش بعد إدماجه في منصب عمله.
وكمثال أخر قرار فصل موظف وإعادة إدماجه تتوازى مع إصابة الشخص بمرض خطير يحول دون مواصلة الوظيفة أو حالة وفاته بعد صدور قرار إلغاء فصله.

ب- الاستحالة الظرفية:

وهي استحالة تنفيذ القرار القضائي بسبب ظروف استثنائية خارجة عن إرادة الإدارة ، أو أن يكون سبب أجنبي لم تستطع الإدارة دفعه ومن ثم حال بينها وبين تنفيذه، فالاستحالة هنا لا ترجع إلى خطأ

---

[1]- د. حسينة شرون، المرجع السابق، ص 61.
[2]- أحمد حسني درويش، ضمانات تنفيذ أحكام قضاء مجلس الدولة، "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2012، ص ص 338-339.
[3]- بن عائشة نبيلة، المرجع السابق، ص 74.
[4]- فالأفعال التي يقوم بها المحكوم له بقصد الحصول على استحالة تنفيذ القرار القضائي الإداري أمر غير متصور ، أما تلك الأفعال التي يقوم بها قبل صدور القرار القضائي بقصد التأثير عليه تعد من أعمال الغش والتدليس .
[5]- قرار صادر عن مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 27-03-1987.

الإدارة (تكون هنا ملزمة بالتعويض) وإنما إلى سبب خارج عن إرادتها ولم تستطع دفعه، ومثال ذلك القرار القضائي الذي يلزم الإدارة بمنح المحكوم لصالحه مجموعة من الوثائق لكن عند التنفيذ يتضح أنها تلفت نتيجة سرقة أو حريق رغم ثبوت اتخاذ الإدارة لكافة الاحتياطات الممكنة للحيلولة دون ذلك [1] وكذلك في حالة أن يطلب من القضاء الإداري توقيع غرامة تهديدية على الإدارة لإجبارها على تنفيذ قرار قضائي بوقف تنفيذ قرار إداري بمنح رخصة بناء عقار معين، ولكن يتبين أن أعمال البناء قد انتهت وتم تشييد المبنى نهائيا ففي هذه الحالة يرد الوقف على المعدوم إذ بتمام الأعمال المرخص بإقامتها يكون من المستحيل تنفيذ الوقف ويكون طلب الغرامة التهديدية مرفوضا بالتبعية [2].

كما قد يكون مرد الاستحالة عدم توفر الاعتمادات المالية خاصة فيما يتعلق بقرارات التعويض، ولكن الفقه حسم الأمر بخصوص ذلك فالإدارة ملزمة بالحصول على الاعتماد المالي في السنة ذاتها أو السنة الموالية لها [3] أما المشرع الجزائري فكان واضحا بخصوص ذلك فاعتبر القرار القضائي الإداري الصادر ضد الإدارة والذي يتضمن إدانة مالية بمثابة أمر بالدفع، ولهذا يجب على أمين الخزينة بعد انقضاء أجل أربعة أشهر من اتخاذ إجراءات التنفيذ دون جدوى، أن يقوم بإجراءات السداد خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للأفراد العاديين وشهرين بالنسبة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية[4].

وأخيرا قد يكون سبب الامتناع عن التنفيذ أنه قد يؤدي إلى نتائج نظرية محضة يستحيل تنفيذه عملا، ومثال ذلك إذا كان القرار المطلوب إلغاؤه يدخل في عملية مركبة تنتهي بالتعاقد بين الإدارة والأفراد فهذه القرارات المنفصلة يمكن الطعن فيها استقلالا من الغير الذين رفضت الإدارة التعاقد معهم على خلاف القانون، وهذا الإلغاء لو قضى به فلا أثر له على العقد المبرم بين الإدارة والغير إلا إذا حاولت الإدارة أو المتعاقد معها الاستناد إليه للتوصل إلى فسخ التعاقد، ويكون ذلك عن طريق آخر غير دعوى الإلغاء[5].

رابعا: الامتناع لوجود إشكال في تنفيذ الحكم.

غالبا ما يصدر الحكم الإداري ضد الإدارة فتحاول جاهدة تعطيل تنفيذه، بسبب أن الحكم الذي صدر غير متوافق مع أنشطتها أو يترتب على تنفيذه زعزعة بعض الأوضاع المستقرة، على الرغم من أن هذا الحكم قد قضى بمخالفة الإدارة للقانون في أحد جوانبه، لذلك تستخدم أحيانا الإشكالات في التنفيذ لتبرير تعطيل تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها فتتخذ في ذلك مظهرين:

---

[1]- محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 145.

[2]- المرجع نفسه، ص 147.

[3]- عبد الفتاح مراد، جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع، دار الكتاب والوثائق، مصر، ص 131.

[4]- قانون 91-02 المؤرخ في 8- 11- 1991 يحدد القواعد الخاصة المطبقة على أحكام القضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

[5]- محمد سعيد الليثي، المرجع السابق، ص 323.

- رفع الإشكال في التنفيذ أمام محكمة غير مختصة بنظره، ولا يكون الهدف من ذلك سوى النكاية بالشخص الذي صدر الحكم لصالحه.
- تأسيس الإشكال على أسباب غير جدية كأن تتذرع بأن الحكم المطعون فيه هو محل لدعوى وقف التنفيذ أو أن الحكم قد صدر باطلا أو أخطأ في تطبيق القانون، أو أنه غير نهائي وغير واجب النفاذ.

وأمام هذا الامتناع والتقاعس خول المشرع الجزائري بموجب القانون 09/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية للقاضي الإداري سلطة توجيه أوامر للإدارة وكذا تسليط الغرامة التهديدية ، ولم يقف المشرع الجزائري عند هذا الحد بل جرم فعل الامتناع عن التنفيذ وفق ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات المعدل والمتمم.

خاتمة:

تناول هذا البحث مختلف المواقف التي تتخذها الإدارة في مواجهة الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها، حيث اختلفت بين التنفيذ والامتناع، فأحيانا تتخذ الإدارة موقف ايجابيا عن طريق تنفيذ منطوق الحكم وجميع حيثياته مؤمنة في ذلك بحجية الأمر المقضي به وضرورة تطبيق العدالة ولو كان ذلك ضد ما كانت تريده.

و في أغلب الحالات تتخذ موقف الامتناع وهي الصورة السلبية لها في مواجهة القضاء فتسلك في ذلك عدة أشكال تتراوح بين الرفض الصريح أو الضمني أو التنفيذ المعيب أو المتأخر، وتستند في ذلك إلى عدة تبريرات ووسائل للهروب من إعطاء الحكم القضائي قيمته القانونية والدستورية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من **النتائج** وهي:

- الأحكام القضائية عامة والإدارية خاصة تتمتع بحجية الأمر المقضي به والتي تقوم بمقتضاه قرينة قانونية صارخة فحواها افتراض أن الإجراءات التي أدت إلى الحكم صحيحة قانونا وأن هذا الحكم يمثل عنوانا للحقيقة القانونية وهي نوع من الحرمة يتمتع بها الحكم القضائي.
- إن الالتزام الايجابي للإدارة في مواجهة الأحكام القضائية هو الرد الطبيعي والعادي للإدارة، فالإدارة مجبرة على السهر على تنفيذ أحكام القضاء لأن ذلك يدخل كذلك في نطاق وظيفتها والمتمثلة في السهر على تطبيق مبدأ المشروعية، ومهما اختلفت الأسس التي وضعها الفقه لتأسيس هذا الموقف، تبقى متفقة على أساسا واحد وجدي وهو ضمان تحقيق العدالة وإرساء دولة القانون التي تقاس بمدى تطبيقها لأحكام القضاء.
- بالنسبة لظاهرة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها فهي أخطر الأساليب التي تتبعها هذه الأخيرة لمواجهة القضاء ظهرت مند القدم ومازالت تعاني منها حاليا معظم الدول بما فيها الجزائر، وتتذرع الإدارة في ذلك بعدة مبررات وتتخذ عدة أساليب وصور فقد تمتنع عن تنفيذ الحكم

بصورة صريحة وتعيد إصدار القرار الملغى أو تنفذ الحكم لكن بطريقة ناقصة أو تتراخى في تنفيذه وهذا ما أشار إليه وأكده قانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08.

– لم يتناول المشرع الجزائري الحالات التي تعفى فيها الإدارة عن التنفيذ، فمثلا في المادة 984 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية نص على إعفاء الإدارة من الغرامة التهديدية في حالة الضرورة دون تحديد ماهية الضرورة وفي ذلك إعطاء واسع لصلاحية القاضي الإداري والإدارة في نفس الوقت والتي قد تؤثر على حقوق المتقاضي.

وفي الختام نتوصل لاستخلاص **التوصيات التالية:**

– يتعين على الإدارة في الدولة القانونية المعاصرة أن تكون حريصة كل الحرص على احترام مبدأ المشروعية والتقيد به في كل ما تقوم به من أعمال قانونية، وذلك بمراجعة قراراتها من تلقاء نفسها وفور صدورها، ومدى مطابقتها لمبدأ المشروعية لا أن تتعنت في تصرفاتها خاصة أمام أحكام القضاء الذي أقر أن هذه التصرفات غير مشروعة ولا تتوافق مع مبادئ الإدارة القانونية، فكل المظاهر التي تمارسها من خلال امتناعها عن التنفيذ والتي شرحناها سابقا لا معنى لها في دولة تنادي بالقانون واحترام المشروعية.

– عدم إعطاء السلطة التقديرية في التنفيذ للإدارة إذا كانت بصدد الموازنة بين المصلحة العامة ومصلحة المحكوم له، وإناطة دور تقدير هذه المبررات لسلطة تعلو الإدارة، وذلك حتى لا تتخذ من تلك المبررات سببا لعدم التنفيذ.

– ضرورة تحديد الجهة التي تتحمل استحالة التنفيذ أو صعوبته للحفاظ على النظام العام، وتخصيص جزء من أموال خزينة الدولة لهذا الغرض.

– استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في تبادل المعلومات والبيانات اللازمة للتنفيذ، مع دعم ذلك بإنشاء قاعدة بيانات مختصة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية وحالات خروج الإدارة عن مبدأ المشروعية.

– توفير الضمانات اللازمة لحماية القاضي الإداري في مواجهة الإدارة وتوسيع السلطات المخولة له حيال ذلك خاصة في مجال التنفيذ.

– يتوجب على المشرع الجزائري إعادة النظر في أحكام التنفيذ، لان الجزائر تعاني من مشاكل عدة في هذا المجال أهمها خلو التشريع من نصوص قانونية رادعة، وحتى إن وجدت هذه المواد فهي غير كافية لتحقيق الغرض، أما فيما يخص الغرامة التهديدية التي لم يسعنا البحث للتطرق إليها والتي تعد وسيلة لإلزام الإدارة على التنفيذ، فكان على المشرع أن يجعلها إجبارية مع النطق بالحكم حتى لا يترك الفرصة للإدارة للتهرب من التنفيذ، لكنه جعلها اختيارية تخضع لسلطة القاضي التقديرية وهذا ما زاد في تعزيز وتقوية الموقف السلبي للإدارة اتجاه أحكام القضاء الإداري.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية والتنظيمية.

– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

– قانون 91-02 المؤرخ في 8- 11- 1991 قانون 91-02 المؤرخ في 8- 11- 1991 يحدد القواعد الخاصة المطبقة على أحكام القضاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02.

– الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، جريدة رسمية عدد 46، صادرة في 2006/07/16.

– قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2008،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- ابتسام القرام ، (بدون سنة نشر)، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، بليدة، قصر الكتاب.

– أحمد عباس مشعل، (2018)، تنفيذ الأحكام الإدارية، (الطبعة الأولى)، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع.

– د. احمد محيو، (1994)، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

– د. بن صاولة شفيقة، (2010)، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية الإدارية، دراسة مقارنة، الجزائر، دار هومة.

– بن عائشة نبيلة، (2013)، تنفيذ المقررات القضائية الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

– د. حسينة شرون، (2010)، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها، دار الجامعة الجديدة.

– حمدي ياسين عكاشة، (1997)، الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة، الإسكندرية، منشأة المعارف.

– سليمان محمد الطماوي، (1976).قضاء الإلغاء، الكتاب الأول، القاهرة ، دار الفكر العربي.

– سمير سهيل دنون، (2009)، النظريات الأساسية في المنازعات الإدارية، طرابلس، لبنان ،المؤسسة الحديثة للكتاب.

– د. شادية إبراهيم المحروقي، (2005)، الإجراءات في الدعوى الإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

– صلاح يوسف عبد العليم، (2007)، أثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

– عبد العزيز عبد المنعم خليفة، (2008)، تنفيذ القرارات القضائية وإشكالاته الوقتية، مصر، دار الفكر الجامعي.

– عبد الفتاح مراد، جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع، مصر، دار الكتاب والوثائق.

– د. عبد الغني بسيوني، (1997)، القضاء الإداري (قضاء الإلغاء)، الإسكندرية ، منشأة المعارف.

– علي خطار شطناوي، (2003)، الوجيز في القانون الإداري، (الطبعة الأولى) ، الأردن، دار وائل للنشر.

– كريم خميس خصباك،(11-2012/09/12)، مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة، دولة الإمارات العربية، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية .

– لحسين بن شيخ آت ملويا، (2006)، دروس في المنازعات الإدارية -وسائل المشروعية -، (الطبعة الأولى)، الجزائر،دار هومة للنشر والتوزيع.

– محمد أبو زيد محمد،(2002)، دروس في مبادئ القانون الإداري، القاهرة، مطابع الطوبجي.

– محمد باهي أبو يونس، (2001)، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها ، مصر ،دار الجامعة الجديدة .

– محمد خضر، (2014)،تنفيذ الأحكام القضائية وضمانات سير العدالة، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة.

– محمد سعيد اللليثي، (2009)،امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة ضدها، الأساليب-الأسباب-كيفية المواجهة- دراسة مقارنة، (الطبعة الأولى)، الهرم، دار أبو المجد للطباعة .

– محمد بشير، (1991)، الطعن بالاستئناف ضد الأحكام الإدارية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ب- الرسائل الجامعية:

- أحمد حسني درويش،(2012)، ضمانات تنفيذ أحكام قضاء مجلس الدولة، "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

– إبراهيم أوفائدة، (1986)، تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والمالية العامة، جامعة الجزائر.

– إسماعيل بوقرة، (2013)،الحكم في دعوى الإلغاء ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، باتنة، جامعة الحاج لخضر.

– أمال بعيش تمام،(2012)، سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون عام، بسكرة ، جامعة محمد خيضر.

– محمد جلال محمد العيسوي، (2014)، دور القاضي في المنازعة الإدارية، "دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنوفية، فرع السادات سابقا.

– محمود أنيس بكر عمر، (2012)، الحكم في الدعوى الإدارية وتنفيذه، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة حلوان.

ج- المقالات العلمية:

- ملايكية أسيا، (2017)، إشكالية امتناع الإدارة عن تنفيذ القرارات القضائية الإدارية في التشريع الجزائري، (العدد 59)،مجلة دراسات، الأغواط، جامعة عمار ثليجي.

– بسام محمود أبو ارميله، (2015)، الدور الايجابي للإدارة في تنفيذ حكم الإلغاء،(العدد 3)، مقال منشور، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42.

– د. فيصل شطناوي، (2016)، الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة وإشكاليات التنفيذ، دراسات ، علوم الشريعة والقانون، المجلد 43،ملحق 01.

– د. نواف سالم كنعان، (2001)، المبادئ التي تحكم تنفيذ أحكام الإلغاء في قضاء محكمة العدل العليا "دراسة مقارنة في مصر والأردن"، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.

د- المجلات القضائية:

- المجلة القضائية، العدد الأول، 1994 .

-المجلة القضائية، العدد الرابع، 1990 .

ثالثا:المراجع باللغة الأجنبية:

1- Lessona m . 1960 de l’obligation de l’administration de se conformer à la chose jugée des ..tribunaux judiciaires et administratifs. E.D.C.E.

درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين

أ.ديانا كمال حرب، أ.هشام إبراهيم الدعجة
الجامعة الأردنية

ملخص

هدفت الدراسة تعرف درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين، والكشف عن أثر (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي) في تقدير المدراء والمدراء المساعدين لمدى ممارستهم لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البرنامج، وتكونت عينة الدراسة من (76) مدير ومديرة و(69) مديراً ومديراً مساعداً من الهيئات الإدارية لمدراس وكالة الغوث الدولية. وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الكمية والنوعية لتقدير درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين، وتألفت الاستبانة من (50) فقرة موزعة على أربعة مجالات (القائد الفعال، وقيادة فريق العمل، وتحسين التعليم والتعلم، وتقييم وادارة أداء العاملين). ثم سؤالين مفتوحين وتم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، واستخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي لمعالجة البيانات المطلوبة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يأتي: أن درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في المجالات الأربعة (القائد الفعال، وقيادة فربق العمل، وتحسين التعليم والتعلم، وتقييم وإدارة أداء العاملين) جاءت مرتفعة. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha = .05$) تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي). وهناك عدد من التحديات التي تواجه تطبيق برنامج القيادة من أجل المستقبل في مدارس وكالة الغوث في المملكة الأردنية الهاشمية، برز في مقدمتها كثرة الأعباء الإدارية التي تقوم بها الهيئة الإدارية والعاملين في المدرسة، وقلة الكادر الإداري المتخصص مما يؤدي لزخم العمل وعدم كفاية الوقت لإنجاز المهام. يلها قيام وكالة الغوث الدولية لتنفيذ عدد كبير من برامج الإصلاح التدريبية وتكليف الهيئات الإدارية بمتابعتها جميعاً في آن واحد مما يزيد من الأعباء ويضغط الوقت.

وفي ضوء التوصيات تم اقتراح عدد من الحلول للتغلب على التحديات التي تواجه تطبيق برنامج القيادة من أجل المستقبل برز في مقدمتها تزويد المدارس بالكوادر الإدارية المتخصصة، دون النظر لعدد الشعب إنما

بالنظر الى كم الإنجاز الموكل به مدير المدرسة كقائد تربوي. يليها تحسين الموارد والامكانات المادية وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمدراء.

الكلمات الدالة : وكالة الغوث الدولية، برنامج القيادة من أجل المستقبل.

ABSTRACT

This study aims at recognizing the degree of practicing the International Relief Agency's schools' principals in the Hashemite Kingdom of Jordan of (Leadership for the Future) program skills in addition to the challenges facing implementing as well as the suggested solutions from the perspective of the principals and their assistants, and indicating the impact job description, educational area, gender, scientific qualification and scientific specialization) in estimating the extent of practicing the skills of the program by the principals and their assistants. The study utilized the survey analytical descriptive approach for the program, and the sample consisted of (76) female and male principals and (69) female and male assistants from the administrative board of the International Relief Agency schools.The survey has been adopted as a tool for collecting qualitative and quantitative information and data for estimating the degree of practicing the International Relief Agency' schools' principals in the Hashemite Kingdom of Jordan of (Leadership for the Future) program skills in addition to the challenges facing implementing as well as the suggested solutions from the perspective of the managers and their assistants, the survey consisted of (50) paragraphs; distributed on four fields (effective leader, leading work team, improving education and learning, evaluating and managing workers' administration), two open questions, with ensuring the authenticity and certainty of the study tool, in addition to using the descriptive and analytical statistics for treating the required data.

The study results showed the following: The degree of practicing the International Relief Agency' schools' principals in the Hashemite Kingdom of Jordan of (Leadership for the Future) program skills in the four fields (effective leader, leading work team, improving education and learning, evaluating and managing workers' administration) was high. The study results showed no significant differences of a statistical indication between the averages of responses of the study sample upon indication level ($\alpha \leq 0.05$) referred to the variables of (description, educational area, gender, scientific qualification and scientific specialization).There is a number of challenges facing the implementation of (Leadership for the Future) program in the International Relief Agency's schools in the Hashemite Kingdom of Jordan, of which comes the first is the various administrative burdens conducted by the administrative board and workers in the school, lack of the specialized administrative personnel which leads to much work and non-adequacy of time for accomplishment of tasks. In addition to implementing the International Relief Agency a huge number of training reform programs and entitling the administrative boards of following-up with them all at once, which increases burdens and time pressure?

In light of recommendations; a number of solutions have been suggested for overcoming the challenges that face implementing (Leadership for the Future) program, of which comes the first; providing schools with the specialized administrative personnel; regardless of the number of population but with considering the amount of achievement entitled by the school principal as an educational leader, improving resources and financial capabilities and granting more powers to managers.

Keywords: UNRWA, THE SKILLS OF LEADERSHIP PROGRAMS FOR FUTURE.

المقدمة:

تشهد البشرية تطوراً معرفياً واسعاً في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والتكنولوجية والتربوية، وهذا التطور المعرفي هو نتاج العنصر البشري الكفء المدرب، الذي يعد من أبرز عناصر الإنتاج والإبداع اللازم لعملية القيادة والتغيير والتطوير والتحسين والتنمية. إذ اتجهت الأنظار نحو الفرد وعلاقته بالجماعة والبيئة التنظيمية، ذلك أن العنصر البشري هو ركيزة أساسية لأداء الأعمال وتنفيذها في أي منظمة من أجل نموها واستمرارها وتقدمها.

تعد الحاجة إلى القادة التربويين ذوي الخصائص الإيجابية، الساعين بجد نحو التقدم والازدهار، مطلباً حتمياً لا بد منه، لتتمكن المؤسسات التربوية من السير مع ركب الحياة، حيث كل شيء يتغير إلا قانون التغيُّر، وأن من لا يتقدم فإنه سيتقادم. وحيث أن التغيير مطلب أساسي لبقاء المؤسسات التربوية، كان لا بد لكل قائد من إعادة النظر في طريقة عمله بين الحين والآخر حتى يتمكن من تطوير نوعية مخرجاته وبالوقت ذاته تخفيض تكلفة مدخلاته (فليه، 2012).

فلم تعد المؤسسات تنتظر المدراء العاديين الذين يرون أن جلَ ما عليهم فعله هو تنفيذ ما عليهم من أعمال ضمن الأنشطة المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم، وتوجيه و تنسيق ورقابة وتقديم التغذية الراجعة لخلاصة أعمالهم. وذلك نتيجة لتزايد الطموحات وتعدد الحاجات وتنوعها. وتشكل ظاهرة العولمة وما تفرضه من تحديات في نواحي الحياة ومجالاتها جميعاً ضرورة الأخذ بالابتكار في إدارة العملية التعليمية التعلميَّة وقيادة مدرسة العصر (الخواجا، 2004) فنجاح أي مؤسسة تربوية يقاس من خلال معاملة القيادة الإدارية للأفراد العاملين، فكلما كانت القيادة كفؤة وجيدة انعكس ذلك بشكل ايجابي على المؤسسة لتتمكن من تحقيق أهدافها، فالقادة أناس مبدعون يبحثون عن المخاطر لاكتساب الفرص والمكافآت (الزعبي والبطاينة، 2014).

وبانتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح هناك حاجة ماسة إلى القادة في مختلف المجالات ممن يتميزون بالتربية الجيدة والتهيئة المناسبة والمقدرة على تحمل المسؤولية والعمق الأخلاقي الأصيل والتفاني في ممارسة متطلبات أدوارهم القيادية، ومن هنا تزداد الحاجة إلى تطوير الرغبة لدى قادتنا التربويين لتعمق مسلماتهم وتفهم تحيزاتهم وتبصر جميع ما يشتمله النظام التربوي والتعامل معه ضمن معطيات اليوم وآمال المستقبل وعدم الانكفاء على الماضي، وبغير ذلك لن يكون هناك أي إبداعات أو تمايزات (الطويل، 2006).

تحاول العديد من المؤسسات التربوية، إجراء تحويلات وتعديلات جذرية ذاتية من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج، بيد أن هذه البرامج باءت كلها بالفشل في تحقيق ما كان متوقعاً لها من نتائج عدا القلة القليلة منها، ويرجع ذلك لافتقاد هذه المنظمات لقادة الأعمال الذين يتمتعون بالقدرة على إلهام العاملين وحفزهم على العمل بشكل مختلف، وبالتالي فإن التحدي الوحيد والأهم الذي يواجه أي مؤسسة من

المؤسسات في إجراء أي تغيير نحو الأفضل هو اكتشاف وتطوير قادة يتسمون بالقوة والكفاءة، فالمهرة من قادة الأعمال يتمتعون بالقدرة على تحقيق التغيير وحساب الفوائد بعيدة المدى لتلك التغييرات من خلال تشجيع الأفراد على الاستمرار في اكتساب مهارات جديدة وبناء قدرات إضافية، ومن خلال ذلك يستمر قادة الأعمال في بناء وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسة الأمر الذي يتيح لها القدرة على التجاوب بشكل أكثر فاعلية مع كل ما يطرأ من متطلبات متغيرة للاقتصاد العالمي مستقبلاً، وفي ظل المناخ الاقتصادي سريع التغير، الذي يشهده القرن الحادي والعشرين ستكون قيادة العمل هي العامل المميز والفارق الوحيد بين النجاح والفشل (كوتر، 2012). ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود القائد في جميع الميادين، فالقيادة في بعض جوانبها فن يعتمد على الموهبة الفطرية، إلا أن هناك جوانب أخرى للقيادة لا يمكن بدونها أن يتميز القائد، وهي عبارة عن فنون ومهارات وقواعد لو أتقنها القائد لوصل لمستوى التميز (ديماس، 2000).

وقبل عملية التغيير لا بد للقائد التربوي من تحديد الأهداف وأسبابه الداخلية والخارجية، وما يشتمل عليه من تقنيات، ومعرفة كاملة للمحددات البيئية، وإيجاد علاقة متوازية مع البيئة لتحسين قدرات مدير المدرسة في اتخاذ قرار التغيير وحل المشكلات التي تعترضه وتطوير المهارات العملية للقيادة ورفع كفاءة المهارات اللازمة لتحفيز جميع العاملين في المدرسة، وجذب مشاركاتهم الفاعلة في تنفيذ التغيير بما يضمن نجاحه واستدامته. يقول ليفرس لومبارتي: "القادة يصنعون ولا يولدون، من خلال الجهد الشاق، أنه الثمن المترتب علينا جميعاً دفعه من أجل تحقيق أي هدف يستحق العناء (الفقي، 2008).

إن نجاح أي مؤسسة أو فشلها إنما يتوقف على القائد الإداري، والممارسات الإدارية التي يقوم بها. ومن الطبيعي أن تختلف هذه الممارسات من منظمة إلى أخرى، ويرجع هذا الإختلاف إلى التباين بين المديرين في أنماطهم القيادية ومهاراتهم التي يمتلكونها تبعاُ لاختلاف الكفاءة والخبرة، واختلاف الأساليب والطرق المتبعة، وخصائص الممارسة اللازمة لطبيعة العمل الذي تقوم به، فالإدارة الناجحة هي التي تدفع بالعاملين للعمل بأقصى طاقة إنتاجية، وبغية منهم في تحقيق أهداف المنظمة، وهنا يكون دور الإداري القيادي بتهيئة الظروف المناسبة للعاملين، لتحقيق أهدافهم، وإشباع حاجاتهم وميولهم من خلال تحقيق الأهداف التنظيمية، وتوفر الحوافز المادية والمعنوية لهم، للوصول بالعاملين إلى مرحلة الرضا عن العمل ورفع الروح المعنوية لديهم (الغضاونة، 2000).

ويلعب النمط الإداري لمدير المدرسة دوراً كبيراً في التأثير على سلوك العاملين وإيجاد البيئة الملائمة للتغيير بالقدر الذي يسمح للمدير بأداء مهماته وتحفيز العاملين للعمل بروح الفريق ليكون قادراً على تحقيق أهداف المدرسة وفتح الآفاق لتطوير الجوانب الإيجابية، وتقليص الجوانب السلبية لتصل المؤسسة التعليمية إلى المستوى المأمول. فالمدارس اليوم بأمسً الحاجة إلى المبادرات الخلاقة من القادة المبدعين المؤمنين بقدرتهم على الانشقاق من التسلسل العادي في التفكير وتكوين تركيبات جديدة في الحلول والأفكار والتوصل أي نتائج

متفوقة ومتميزة (خير الله، 2009). ومن هنا فالقائد الناجح هو الذي يعمل على تشجيع العاملين لأن يكونوا أعضاء منتجين مخلصين في عملهم متطورين في معلوماتهم ومستقلين في شخصياتهم، ويجب أن يدرك المدير أن قوته الإدارية تنبع من قوة موظفيه في المؤسسة فلا يمكنه أن يكون قوياً بعيداً عن دعمهم واحترامهم معترفاً بكفاءاتهم وشاركهم الرؤيا في تطوير المدرسة، وجعلهم جزءاً من صنع القرار (دروزة، 2003).

لقد أصبح التحسين والتطوير في القيادات التربوية مطلباً لا يمكن إغفاله، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود قادة على مستوى جيد من المعرفة والمهارة يمكنهم قيادة التحسين والتعامل مع مقاومته. على القادة إذن أن يكونوا على ثقة من امتلاك المهارات والأدوات والأساليب اللازمة لوضع الرؤية وإيصالها للآخرين، وضمان انخراط جميع العاملين في مؤسستهم التعليمية في تلك الرؤية وتحفيز دافعيتهم على تحقيقها. فقد توصلت الدراسات التي توجه عملية الإصلاح إلى نتيجة واحدة مفادها أن على التعليم أن يعمل على إعداد مواطنين يتمتعون بالمرونة والقدرة على التكيف، مواطنين قادرين على مواصلة التعلم مدى الحياة، مهيئين للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين. الغاية هي إعداد متعلمين يعرفون كيف يتعلمون، ويبادرون إلى إحداث التغيير، ويتحملون المسؤولية.وإذا ما أريد لبرنامج تطوير المعلمين القائم على المدرسة أن يطبق بنجاح في المدارس، فإن على مديري المدارس تطوير ممارساتهم القيادية لإحداث تغييرات جوهرية في المناخ المدرسي، وفي نوعية أنشطة التعليم والتعلم. ومن هذا المنطلق نبعت هذه الدراسة لأهمية النظر إلى أين سنخطو بالجيل القادم من خلال قياداتنا (وكالة الغوث الدولية، 2013).

وقد أشار السعود وبطاح (1993) الى أهمية الدور الذي يقوم به مدير المدرسة في تسيير العملية التربوية وإنمائها، فهو القائد التربوي المسؤول عن الإشراف وتدبير الأمور الإدارية المتعددة التي تخلق البيئة التربوية المناسبة من جهة، وهو المشرف التربوي الذي يتابع سير العملية التربوية ويشرف علىها بانتظام واهتمام من جهة أخرى.

إن المدرسة حجر الزاوية في العملية التعليمية التعلمية، تحدد من خلالها المعالم وترسم الطريق وتغير السبل للوصول إلى هدف مشترك في زمن محدد، وتسعى للإرتقاء بمستوى الأداء عن طريق توعية العاملين في المدارس وتبصيرهم بمسؤولياتهم وإرشادهم وتوجيههم التوجيه السليم لمواجهة ما قد يعترض المدرسة من مشكلات، وما يستلزم من قرارات إدارية وفنية، مما يبعث الرضا والطمأنينة في نفوس العاملين ويحفزهم على العمل والإبداع (تيم، 1999).

يعد برنامج القيادة من أجل المستقبل برنامجاً تدريبياً مصمماً وفقاً لنظام التعلم المفتوح عن بعد، ينفذ في السياق الذي يعمل به مديرو المدارس في وكالة الغوث الدولية، ويتيح لهم المجال للعمل مع زملاء المهنة ومع آخرين

من داخل المدرسة وخارجها، ويهدف هذا البرنامج إلى تغيير ممارسات القيادة والإدارة في مدارس وكالة الغوث الدولية من أجل تطوير استراتيجيات قيادة فاعلة ومستدامة في المدارس، إذ أن ترسيخ قوى قيادية مهنية في مدارس وكالة الغوث الدولية يشكل دعامة أساسية في إستراتيجية إصلاح نظام التعليم لتسهم في الارتقاء بجودة تعلم الطلبة وذلك من خلال توجيه اهتمام مديري المدارس للتركيز على المسؤولية والمساءلة الخاصة بهم باعتبارهم قادة تربويين. وتطوير المعرفة والفهم والمهارات العملية اللازمة لتنفيذ التغيير بصورة ناجحة للطلبة وللعاملين في مدارسهم.

استهدف هذا البرنامج جميع مديري مدارس وكالة الغوث الدولية، وتم تنفيذه على مدى سنتين (2013/2014) ويقسم إلى ثلاث مراحل مدة كل منها ستة أشهر ويمتاز هذا البرنامج بأنه ينفذ على مستوى المنطقة التعليمية، وليس على مستوى المدرسة فقط، لينخرط جميع مديري المدارس جنباً إلى جنب مع كادر الدعم في تنفيذ البرنامج مما يرسخ تأثير البرنامج ويعزز فاعليته.

ويتكون البرنامج من أربعة مجمعات تدريبية إضافة الى رزمة الأدوات:

- المجمع التدريبي الأول: كن قائدًا.
- المجمع التدريبي الثاني: قيادة الفريق.
- المجمع التدريبي الثالث: تحسين التعليم والتعلم.
- المجمع التدريبي الرابع: تقييم وإدارة أداء الموظفين (وكالة الغوث الدولية، 2013).

الدراسات السابقة :

حيث تم في هذا الجزء من الدراسة عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة من القديم إلى الحديث، وهي:

أجرى عودة (1992) دراسة هدفت تعرف العلاقة بين السلوك القيادي لمدير المدرسة ودرجة الرضا الوظيفي لمعلمي المرحلة الثانوية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وقد خلصت الدراسة إلى أن الممارسات القيادية لمديري المدارس الثانوية تساعد المعلمين على القيام بأدوار هامة في تحسين الأساليب التعليمية، والنمو المهني، وزيادة الابتكار والإبداع والتميز لديهم كما أنها تسهم في رفع معنوياتهم وانتمائهم لمهنتهم، كما أنها تعينهم على استخدام المعرفة العلمية والتبصر في رؤيتهم لحل المشكلات التربوية ومساعدتهم في الحفاظ والتمثل بالقيم الإنسانية النبيلة، مرشدة لهم في كيفية تذليل الصعاب التي تواجههم من خلال رسم طبيعة العلاقة بين المعلمين والإدارة على حد سواء.

وقام عبد الرحيم (2000) بإجراء دراسة هدفت تعرف أنماط السلوك القيادي لدى مديري المدارس

الأساسية في محافظة اربد، وعلاقتها بالرضا الوظيفي للمعلمين، من وجهة نظر المعلمين، كما هدفت إلى بيان أثر كل من متغيري الجنس والخبرة في التدريس على الرضا الوظيفي لديهم وتكون مجتمع الدراسة من (5815) معلماً ومعلمة عاملين في محافظة اربد وقد اختيرت منهم عينة عشوائية بلغت (755) معلماً ومعلمة، تمثل جميع مدارس المحافظة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث مقياس جوردن Gordan لوصف السلوك القيادي ومقياس الرضا الوظيفي من إعداد الباحث، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وتحليل التباين الأحادي والثنائي واختبار (نيومن كولز) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها ما يلي: شيوع ثمانية أنماط للسلوك القيادي كان أكثرها تكراراً النمط المعتمد بشكل كبير على كل من العمل، والسلطة واللاعتبارية واقلها تكراراً النمط المعتمد على السلطة بشكل اكبر من العمل والاعتبارية.ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي للأنماط الإدارية المختلفة. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي للجنس وبالذات للإناث.ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي للخبرة في التدريس.

أجرى ماك جوان وميلر (McGowan and Miller, 2001) دراسة هدفت لمعرفة العلاقة بين تطوير المهارات القيادية الإدارية ودورها في الإصلاح والتجديد ، وأهمية تنمية المهارات القيادية لمديري المدارس والمشرفين التربويين في ولاية فلوريدا- الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت النتائج أن المدارس الحكومية التي تتبنى برامج الإصلاح والتجديد التربوي تسعى لتطوير القيادات التربوية وتنمية مهاراتها وكفايتها من خلال من خلال تطبيق برامج التنمية القيادية لهم، كما أكدت النتائج على أن المهارات الإدارية هي الأكثر أهمية في التنمية القيادية لدى التربويين في المدارس العامة مقارنة بالمهارات الإدراكية والفنية والإنسانية، وأن برامج الإصلاح والتجديد تهدف لإعادة بناء العمليات الإدارية والنظر في الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية ورسالة المؤسسة التربوية ككل.

وهدفت دراسة جونسون (Johnson, 2001). إلى تحديد أثر البرامج التدريبية الجديدة في تطوير السلوك القيادي للمديرين والعمل على توجيه ممارستهم الإدارية على نحو أفضل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإطار النظري مستخدماً استبانة وزعت على (232) مديراً من مدراء المدارس الإبتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للتدريب في تزويد المديرين بمهارات سلوكية قيادية مناسبة في أساليب التعليم والتعلم لدى الطلبة والمعلمين ووسائل توجيهم وإرشادهم.

وقام ويذرل (Wetherell, 2002) بدراسة هدفت تعرف نمط القيادة لدى مديري المدارس والرضا الوظيفي عند المعلمين في ولاية نيوجيرسي، بلغت عينة الدراسة (215) معلماً ومعلمةً من (19) مدرسة ابتدائية، واستخدمت استبانة أنماط القيادة لهيرسي وبلانشرد وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن

مستوى الرضا الوظيفي عند المعلمين أعلى في حالة المديرين الذين تتراوح سنوات خدمتهم ما بين (15-11) سنة ومستوى الرضا الوظيفي عند المعلمين في حالة التعزيز والتواصل معهم من قبل إدارة المدرسة التي تستخدم النمط القيادي المشارك (العلاقات الانسانية)، وكان مستوى الرضا الوظيفي عند المعلمين الذي يستخدمون النمط القيادي التسلطي.

وأجرى القحطاني (2003) دراسة هدفت إلى معرفة أهم الصفات والمهارات القيادية التي يفترض أن تستهدفها برامج التأهيل القيادي في الكليات العسكرية، والتعرف الى مدى نجاح البرامج الحالية في بناء الصفات والمهارات القيادية لدى المتدربين من وجهة نظر المدربين والمتدربين، وتكون مجتمع الدراسة من الضباط والمتدربين من مستوى الثالث (النهائي) في كليتي الملك عبد العزيز الحربية، وكلية الملك خالد العسكرية وتم تحديد العينة (600) من مجتمع قدره (1452) فرداً وكان من أبرز نتائج الدراسة، أن البرامج الحالية تسهم بدرجة عالية في بناء الصفات والمهارات القيادية اللازمة للطلبة العسكريين، لا سيما في كلية الملك عبد العزيز الحربية، وإسهامها الكبير في بناء الصفات والمهارات القيادية.

وقام الجابري (2004) بإجراء دراسة هدفت إلى تحديد الأساليب القيادية التي يمارسها المشرفون التربويون وعلاقتها بتحسين أداء المعلمين كما يراها معلمو التعليم العام في المدينة المنورة. و تكونت عينة الدراسة من (2688)معلمًا، و(45) مشرفاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية. وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن المشرفين التربويين يمارسون الأساليب القيادية في الإشراف التربوي بدرجة متوسطة كما يُعد الأسلوب التشاوري هو الأسلوب السائد في مدارس المدينة المنورة كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الأسلوب القيادي التشاوري وتحسين الأداء. كما توجد علاقة ارتباطية سلبية بين الأسلوبين القياديين (التسلطي والتسيبي) وتحسين الأداء. كما بينت النتائج وجود فرق دال إحصائياً في ممارسة المشرفين التربويين للأسلوب القيادي التشاوري مع المعلمين الأكثر خبرًة.

وأجرت ويغنر (Wegner, 2004) دراسة هدفت إلى تحديد أنماط القيادة، وتفويض الصلاحيات الإدارية للموظفين، وتحديد تأثير نمط القيادة على المخرجات وأظهرت نتائج الدراسة أن تفويض بعض الصلاحيات الإدارية للموظفين يؤثر ايجاباً في المخرجات التنظيمية في المؤسسة، وفي إدراكهم للأنماط القيادية السائدة في مؤسساتهم، أما المديرون فلم يظهروا إدراكاَ لتأثير أنماط القيادة السائدة لديهم في المخرجات التنظيمية، كما أظهرت الدراسة أن الموظفين المفوض لهم بعض الصلاحيات الإدارية يسهمون في زيادة ايجابيات المخرجات التنظيمية للمؤسسة، في الوقت الذي يظهر فيه المديرون نمط من القيادة التحويلية في السلوك. وأشارت خلاصة الدراسة أن القيادات الادارية لا تدرك مدى تأثير الأنماط القيادية المتبعة من قبلها على جهود المرؤسين العاملين تحت قيادتهم.

وقام الصليبي (2005) بدراسة هدفت لإبراز الأنماط القيادية لمديري المدارس الثانوية العامة في الأردن وفقاً لنظرية هرسي وبلانشرد وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي لمعلميهم وأدائهم. وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الثانوية العامة في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (315) مديراً ومديرة، و(1260) معلماً ومعلمة، استخدم الباحث ثلاث أدوات للقياس هي:" مقياس الأنماط القيادية الذي صممه بلانشرد، ومقياس الرضا الوظيفي الذي استخدمه خضري حسين (1999) ومقياس الأداء الوظيفي الذي طوره الباحث. وتوصلت الدراسة إلى أن الأنماط القيادية لمديري المدارس الثانوية العامة في الأردن مرتبةً على النحو الآتي: (النمط المشارك، النمط البائع المدرب، النمط المخبر الموجه، النمط المفوض) كما أن مستوى الرضا عن بيئة العمل ومحتوى العمل، ومستوى الرضا الكلي عن العمل كان عالياً. وأن مستوى مجالات الأداء الوظيفي كانت عالية أيضا.

وقامت هلسة (2006) بدراسة هدفت تعرف اتجاهات المديرين نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية في الوزارات الأردنية خلال الفترة (2004 – 2005)، وتمثلت عينة الدراسة بالوزارات التالية (وزارة التخطيط، وزارة العمل، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية)، وقد بلغ حجم العينة (339) مديراً من مختلف المستويات الإدارية من المجموع الكلي والبالغ (471) مديراً في هذه الوزارات وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات البرامج التدريبية وبين فعالية هذه البرامج كما بينت أن هناك اختلاف دال إحصائيا نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية تبعاً لمتغير العمر، حيث كانت اتجاهات المديرين الأقل عمراً أكثر ايجابية نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية مقارنة بالمدراء الأكبر عمراً، كما ظهر أن هناك اختلاف دال إحصائيا نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي حيث أن اتجاهات المديرين ذوي المؤهلات العلمية الأقل (أقل من البكالوريوس) أكثر ايجابية نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية مقارنة بالمديرين ذوي المؤهلات العلمية الأعلى (البكالوريوس والماجستير). كما ظهر أن هناك اختلاف تبعاً لمتغير سنوات الخبرة حيث أن اتجاهات المديرين الأقل خبرة (أقل من 5 سنوات) كانت أكثر ايجابية نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية مقارنة بالمديرين الأكثر خبرة(أكثر من 16 سنة) كما أوصت الدراسة بضرورة التخطيط للبرامج التدريبية القيادية بما يلبي احتياجات المتدربين، واختيار الأوقات المناسبة لعملية التدريب بما لا يتعارض مع المهام الموكلة للمتدربين.

وقام الداعور (2007) بدراسة هدفت تعرف مدى ممارسة مدير المدرسة لدوره كقائد تربوي من وجهة نظر المعلمين وتهدف أيضاً إلى التعرف على نمط الثقافة التنظيمية السائدة في المدارس الثانوية والكشف عن العلاقة بين مدى ممارسة مدير المدرسة لدوره كقائد تربوي وبين أنماط الثقافة التنظيمية السائدة في المدارس الثانوية في محافظات غزة، كما كشفت الدراسة عن أثر كل من الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة والمنطقة التعليمية

في تقديرات المعلمين لمدى ممارسة مدير المدرسة الثانوية لدوره كقائد تربوي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من 3040 معلماً ومعلمة بينما تكونت العينة من 360 معلماً ومعلمة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تطوير دور مدير المدرسة كقائد تربوي في ظل الحفاظ على الثقافة التنظيمية للمدرسة من خلال تفويض الصلاحيات لإيجاد نظام للحوافز لرفع الروح المعنوية للمعلمين في المدارس. وعقد دورات تدريبية لمديري المدارس للتدريب على الكفايات الفنية الخاصة بدور مدير المدرسة كقائد تربوي. واهتمام مدراء المدارس بالعلاقات الإنسانية الطيبة بينهم وبين العاملين معهم، لأن ذلك يساهم بشكل فاعل في زيادة الانتماء لدى العاملين وبالتالي تحسين العملية التعليمية. وتوضيح مبادئ أخلاقيات القائد التربوي، وخصائص القيادة التربوية الناجحة، كما أوضح الباحث صفات القائد التربوي، وفرق بين الإداري والقائد التربوي في المدرسة. وتوضيح المشاكل القيادية التي تقابل مدير المدرسة الخاصة بضبط المدرسين وضبط التلاميذ ومشاكل أخرى تتعلق بالمجتمع المدرسي.

وأجرى محمد (2007) دراسة هدفت تعرف مستوى المهارات الإدارية للقيادات التربوية في محافظتي عدن والضالع، وتم تحديد العينة بشكل عشوائي من (182) قائداً تربوياً من مجتمع الدراسة الأصلي البالغ (510) قائد تربوي (أي بنسبة 35% من مجتمع الدراسة) وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، منها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة لمستوى المهارات الإدارية للقيادات الإدارية التربوية تعزى إلى متغير المحافظة، كما أظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى المهارات الإدارية للقيادات التربوية تعزى إلى المؤهل العلمي لصالح فئة البكالوريوس كما أظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة احصائية في مستوى المهارات الإدارية للقيادات التربوية تعزى إلى الخبرة الإدارية لصالح فئة أكثر من 15 سنة. هذا وعرض مجموعة من المقترحات كتصميم برامج وتنفيذ دورات تدريبية ونوعية إستراتيجية مكثفة ومستمرة للقيادات التربوية لرفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم في الجوانب ذات مستوى المهارة الأقل الذي بينته الدراسة. كما أوصت الدراسة بإجراء دراسات مماثلة في مناطق الجمهورية اليمنية الأخرى.

وقام الحارثي (2008) بدراسة هدفت إلى معرفة درجة ممارسة مديري مراكز الإشراف التربوي للمهارات القيادية من وجهة نظرهم والمشرفين التربويين لديهم وتضمنت الدراسة (100) مدير مركز إشراف تربوي و(450) مشرفا تربوياً، واعتمد الباحث الطريقة المسحية باستخدام استبانة مكونة من (42) فقرة موزعة على مجالات (المهارات الذاتية، والمهارات الإنسانية، والمهارات الفنية، والمهارات الإدارية) وأظهرت النتائج وجود درجة عالية من ممارسة مدير مراكز الإشراف التربوي للمهارات القيادية من وجهة نظرهم والمشرفين التربويين لديهم، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = .05$). يعود لتأثير متغيرات الخبرة، بينما توجد فروق تعود لتأثير المؤهل العلمي، كما وجد فروقا ذات دلالة إحصائية تعود إلى متغير العمل الحالي (المهارات الإدارية، المهارات الإنسانية، المهارات الذاتية). وأوصت الدراسة بالسير على نهج تطوير الأداء بتحسين

المهارات القيادية لمديري مراكز الإشراف التربوي عن طريق عقد الدورات التدريبية ومنح مديري مراكز الإشراف التربوية الصلاحيات التي يتمتع بها مديرو الإشراف التربوي وذلك تجنباً للإدارة المركزية.

وأجرت السحيمي (2010) دراسة هدفت التعرف إلى برامج تنمية مهارات القيادة الإدارية المطبقة في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية في دمشق وريفها والتعرف إلى أثر هذه البرامج في عملية التنفيذ الاستراتيجي في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية في دمشق وريفها حيث تناولت الدراسة ستة أبعاد لتنمية المهارات القيادية هي: برامج تنمية مهارات القيادة الإدارية، مهارات الاتصال، مهارات التمكين، مهارات التحفيز، مهارات تفعيل ثقافة القيم المشتركة للمؤسسة، ومهارات الإجتماع وأربعة أبعاد لعوامل التنفيذ الاستراتيجي هي: ترجمة الإستراتيجية الى خطة قابلة للتنفيذ، نمط الإدارة، مدى ملائمة الهيكل التنظيمي لعملية التنفيذ الإستراتيجي وأخيرًا الأنظمة المصاحبة للتنظيم الإستراتيجي. وشمل مجتمع الدراسة جميع المدراء بالمستويات الثلاثة في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والبالغ عددهم (270) مديراً واعتمدت الباحثة في الدراسة أسلوب المسح الشامل نظرا لصغر حجم المجتمع كما أعدت استبياناً خاصاً للشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية والبالغ عددها (8) مؤسسات واعتمد للتحليل (231) استبانة، أي ما يعادل (85.55%) من مجموع الاستبانات الموزعة وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها أن قادة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية يتمتعون بمهارات قيادية عالية ومهارات اتصال عالية ومهارات تحفيز متوسطة كما ظهر أن هناك تفضيل للاتجاه الفردي لدى المدراء، هذا وطرحت مجموعة من المقترحات منها ضرورة تبني سياسات واضحة في تدريب القادة بتخصيص الإمكانات المادية المالية والبشرية بتدريب وتنمية مهارات القادة وتشجيع القادة نحو التدريب، وضرورة السعي لتنمية مهارات التمكين لدى القادة بتحفيزهم للرقابة على العمل وزيادة الثقة بالمرؤوسين ومنحهم الفرصة لإبراز ما لديهم من قدرات والمشاركة في اتخاذ القرارات.

أما دراسة شارما (Sharma, 2011) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين مستوى إدراك المعلمين لإمكانيات القيادة لدى مدراءهم وجودة القيادة في (تقمص الأدوار، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت، واستخدم الباحث المنهج المسحي، إذ بلغت عينة الدراسة (300) معلم ومعلمة في ماليزيا، وتم تصميم استبانة لمعرفة أبعاد القيادة وتوزيعها على العينة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين مستوى إدراك المعلمين لأبعاد القيادة، وبين إمكانيات المديرين القيادية.

وتأتي هذه الدراسة في محاولة لتحديد واقع ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الاردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين. في الوقت الذي قلت فيه الدراسات لاستكشاف الممارسات الفعلية للقيادة أثناء تأدية العمل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد قيادة مديري المدارس لمؤسساتهم التربوية ذات تأثير كبير على تحقيق الأهداف التربوية التي من شأنها العمل على تحقيق أهداف المجتمع، فلا بد أن تكون الإدارة المدرسية واعيةَ يقوم عليها إداريٌ يصل بفكره وإبداعه وتأهيله إلى مرتبة القائد التربوي الذي يسهم بشكل فعال لتحقيق ما يصبو إليه المجتمع من خلال المؤسسة التي يديرها، قادراً على استثمار الموارد المتاحة والتكيف مع البيئة العالمية والإقليمية والمحلية، وتوقع التغيرات المستقبلية واستشراف المستقبل، وهو ما يتطلب تحويل الإدارة التقليدية إلى قيادة تتفق ومتطلبات العصر. ومن هنا جاء برنامج القيادة من أجل المستقبل لتعزيز الكفايات القيادية وتحقيق مستويات عالية من جودة التعليم، وجعل الممارسات القيادية لمديري المدارس ضمن المستوى المطلوب، ومن هنا اختار الباحثان هذا الموضوع، لما له من أهمية في إيجاد قائد مبدع يستطيع أن يواجه التحديات المفروضة عليه وأن يرتقي بمدرسته إلى الأمام.

وفي ضوء ذلك تم تحديد مشكلة الدراسة في تنفيذ برنامج تطويري تم تطبيقه في وكالة الغوث الدولية لمهارات القيادة من أجل المستقبل، وانعكاس ذلك على الممارسات الإدارية في المدرسة، كما ستقف الدراسة على التحديات التي تواجه البرنامج وتقترح الحلول الملائمة للتغلب عليها. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1- ما درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر مديري المدارس والمدراء المساعدين؟

2- هل تختلف درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل باختلاف (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي)؟

3- ما التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

4- ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، و التحديات التي تواجه تطبيقه، والحلول المقترحة لها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، بأنها تقدم تغذيةَ راجعةَ حول ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث في

المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، و تبين مدى مساهمة برنامج القيادة من أجل المستقبل في عملية الإصلاح والتطوير التربوي في مدارس وكالة الغوث الدولية والتحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج، واقتراح الحلول للتغلب على تلك العقبات وتذليلها بما يحقق الغاية الأساسية من تنفيذ البرنامج وهو تحسين عملية التعليم والتعلم في كافة المجالات.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى الدراسة تحديد المصطلحات الآتية :

مدير المدرسة ويعرف بأنه: "القائد التربوي والمشرف المقيم الذي يتولى إدارة المدرسة وتنظيمها والإشراف عليها وتنسيق مختلف الجهود وتوفير التسهيلات والإمكانيات، الكفيلة بتحقيق أهداف مدرسته، والمنبثقة من فلسفة وأهداف التربية في مجتمعه" (العمري،1999، ص:28).

مدارس وكالة الغوث الدولية وتعرف بأنها:"المدارس التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تأسست منذ عام 1948م في منطقة الشرق الأدنى، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف مساعدة الطلبة اللاجئين من الصف الأول وحتى الصف العاشر على اكتساب المعرفة والمهارات الملائمة وذلك عن طريق توفير تعليم أساسي عالمي عالي الجودة يتيح المجال للاجئ فلسطين لأن يصبحوا مواطنين واثقين ومبدعين واستقصائيين وعميقي التفكير ومتسامحين، وعلى استعداد للمساهمة في تنمية المجتمع" (وكالة الغوث الدولية، 2013).

برنامج القيادة من أجل المستقبل ويعرف بأنه: "برنامج تعلم عن بعد يقوم به مدير المدرسة بدراسة ذاتية للمجمعات التدريبية والمشاركة بجلسات نقاشية مع زملاء آخرين ملتحقين بالبرنامج، لمناقشة أنشطة البرنامج إضافة إلى التواصل الالكتروني مع بعضهم البعض. وهو برنامج متعدد الوسائط يتيح للمدير التعلم والعمل بما يتناسب مع ظروفه ووقته إلى حد ما وتطبيق ما تعلمه أولا بأول" (ادريس، 2013).

أما إجرائيًا فيعرف برنامج القيادة من أجل المستقبل بأنه : برنامج لتطوير القيادة لمديري مدارس وكالة الغوث الدولية. يعمل البرنامج على تطوير المهارات العملية للقيادة، ليكسب المديرون المشاركون في البرنامج الكفاية والثقة والمناحي العملية اللازمة لقيادة التغيير الدائم وإرسائه على أسس راسخة في مدارسهم. وجعلهم قادة على مستوى جيد من المعرفة والمهارة يمكنّهم من قيادة التحسين والتعامل مع مقاومته. وضمان انخراط جميع العاملين في مؤسساتهم التعليمية وتحفيز دافعيتهم. ولا يمكن ذلك إلا من خلال تطوير ممارسات المدراء القيادية لإحداث تغييرات جوهرية في المناخ المدرسي، ومواجهة التحديات على اختلافها وإيجاد حلول فعالة لها.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تجسدت حدود الدراسة ومحدداتها على النحو التالي:

1. **الحد المؤسسي:** طبقت الدراسة على مديري مدارس وكالة الغوث في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. **الحد المكاني:** منطقتي شمال عمان والزرقاء التعليميتين.
3. **الحد الزماني:** الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2015/2014م.
4. **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة على الهيئة الإدارية في مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية.

أما محددات الدراسة تتحدد بدرجة صدق الأداة المستخدمة في جميع البيانات وثباتها وبموضوعية إجابة أفراد العينة عن فقرات الاستبانة، ودرجة تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه.

إجراءات الدراسة:

يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها والأداة التي تمّ استخدامها وإجراءات الصدق والثبات للأداة.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ضمن مسارين: الأول: نظري، والثاني: ميداني، في المسار النظري استخدم أسلوب المسح المكتبي، بالاطلاع على الكتب والمراجع والمصادر، والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، وذلك لبناء الخلفية النظرية موضوع الدراسة، أما المسار الميداني فقد تم اعتماد الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، والعمل على تحليلها احصائيا لتحديد العلاقة بين متغيراتها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري والمديرين المساعدين في مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية العاملين خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي (2014 - 2015)البالغ عددهم (173) مديراً ومديرة و(122) مديراً مساعداً ومديرة مساعدة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (76) مدير ومديرة و(69) مديراً ومديراً مساعداً من الهيئات الإدارية لمدارس

وكالة الغوث الدولية، موزعين على منطقتين الأولى: منطقة الزرقاء، والثانية: منطقة شمال عمان، وقد مثلت هذه العينة ما نسبته (44%) من مجموع مجتمع الدراسة الكلي، وهي نسبة جيدة (دياب، 2003).

وقد تم اختيار العينة بالطريقة القصدية لمنطقتي الزرقاء وشمال عمان، إذ أبدت الهيئات الإدارية في هاتين المنطقتين استعداداً تاماً للتعاون مع الباحثان في تنفيذ أداة الدراسة، وقد تم توزيع الإستبانة من قبل الباحثان مباشرة، وعن طريق البريد الإلكتروني للمدارس المعنية، وكان عدد الاستبانات المسترجعة والجاهزة لاجراء التحليل الاحصائي عليها (145) استبانة، إذ مثلت ما نسبته (100%) من عينة الدراسة.

أداة الدراسة:

تم اعتماد الإستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، للتعرف إلى درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر مديري المدارس والمدراء المساعدين، وتكونت الإستبانة من أربعة أقسام كالآتي:

القسم الأول: اشتمل رسالة تغطية، وتحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات المطلوب جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين إلى الإجابة بموضوعية وصراحة على فقراتها، وضمان سرية المعلومات وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: معلومات عامة (المتغيرات الديموغرافية)، وقد دخلت كمتغيرات في البحث، وهذه المتغيرات هي : (متغير المسمى الوظيفي، و متغير المنطقة التعليمية، ومتغير النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي).

القسم الثالث: وتكونت من (50) فقرة، موزعة على 4 مجالات هي: القائد الفعال من (1 - 16)، وقيادة فريق العمل من (17 - 26)، وتحسين التعليم والتعلم من (27 - 39)، وتقييم وإدارة أداء العاملين (40 - 50).

القسم الرابع: سؤالين مفتوحين يتصلان بالتحديات التي تواجه المدراء والمدراء المساعدين خلال تنفيذ البرنامج والحلول المقترحة لمواجهتها من وجهة نظر مديريها والمديرين المساعدين.

وتتم الإجابة على الفقرات باستخدام مقياس ليكرت خماسي التدريج، وهي كالآتي:

بدرجة كبيرة جداً، ولها خمس درجات، وبدرجة كبيرة ولها أربع درجات، وبدرجة متوسطة ولها ثلاث درجات، وبدرجة قليلة ولها درجتان، وبدرجة قليلة جداً ولها درجة واحدة.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على صدق المحكمين، إذ تم عرض الأداة في صورتها الأولية على أحد عشر عضواً من الهيئة التدريسية في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، إذ

قدموا ملاحظاتهم عن صياغة بعض العبارات، هذا وقد أجريت العديد من التعديلات، وتم حذف بعض العبارات وبعض الكلمات، وإحلال أخرى بدلاً منها، ثم عرضت الأداة في صورتها النهائية للمرة الثانية على لجنة المحكمين الذين أقروا بصلاحية الأداة.

ثبات الأداة:

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغ عددها (35) مديراً ومديراً مساعداً من خارج عينة الدراسة، وتم استخدام معادلة ألفا كرونباخ (Chronback Alpha) لقياس الاتساق الداخلي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة ككل (0.97%)، كما بلغت (0.91%) لمجال القائد الفعال و(0.91%) لمجال قيادة فريق العمل، و(0.90%) لمجال تحسين التعليم والتعلم، و(0.93%) لمجال تقييم أداء العاملين، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة. حسب ما جاء في (المنيزل والعتوم، 2010).

ولأغراض الدراسة الحالية تم تحديد مستوى درجة الممارسة لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، فقد تم تصنيف درجة الممارسة إلى ثلاثة مستويات بالإعتماد على قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة كالآتي: إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (1 - 2.33)، فإن مستوى الممارسة منخفض. وإذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (2.34 - 3.67)، فإن مستوى الممارسة متوسط. وإذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (3.68 - 5) فإن مستوى الممارسة مرتفع.

متغيرات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة المتغيرات التالية:

1.المتغيرات المستقلة:

(أ) المسمى الوظيفي وله مستويان (مدير/مديرة، مدير مساعد،مديرة مساعدة).

(ب) المنطقة التعليمية ولها مستويان (شمال عمان، الزرقاء).

(ج) الجنس وله مستويان (ذكر / انثى).

(د) المؤهل العلمي وله مستويان (البكالوريوس، الدراسات العليا).

(ه) التخصص العلمي وله مستويان (علوم انسانية/ادبي، علوم طبيعية/ علمي).

2. المتغير التابع:

ويشتمل على المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المتعلقة بتعرف درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات القيادة من أجل

المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة لها من وجهة نظر مديري المدارس والمدراء المساعدين.

المعالجة الاحصائية:

من أجل معالجة البيانات إحصائياً تم استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام التحليلات الإحصائية الآتية: النسب المئوية في تحليل الأسئلة المفتوحة. والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. واختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent) Sample t-test. واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). ومعادلة ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات أداة الدراسة.

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضًا لنتائج الدراسة بعد معالجتها إحصائيًا وفقًا لأسئلتها على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن الدراسة الأول: ما درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر مديري المدارس والمدراء المساعدين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة الممارسة لكل فقرة ولكل مجال من مجالات الاستبانة، والبالغ عددها أربعة مجالات، وهي كالآتي (القائد الفعال، وقيادة فريق العمل، وتحسين التعليم والتعلم، وتقييم و إدارة أداء العاملين).

المجال الأول: القائد الفعال

يبين الجدول رقم (1)، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة ممارسة مهارات مجال القائد الفعال من وجهة نظر المديرين والمديرين المساعدين .

الجدول 1. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،ودرجة ممارسة مهارات مجال القائد الفعال مرتبة تنازليًا وفق المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
7	إعداد مدونة سلوك للطلبة في مدرستي.	4.45	0.64	مرتفعة	1
3	وضوح صورة هدفي المعنوي باعتباري قائداً	4.37	0.68	مرتفعة	2
9	صياغة رؤية تربوية لمدرستي.	4.33	0.71	مرتفعة	3
1	تحديد الدور الي أقوم به حالياً في مدرستي إن كان يركز بصورة رئيسة على القيادة أم الإدارة أم الأعمال الإدارية.	4.32	0.65	مرتفعة	4
2	تنظيم أفكار واضحة عن أنشطة القيادة والإدارة الفاعلة في مدرستي.	4.29	0.60	مرتفعة	5

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
8	إشراك الآخرين في مدونة سلوك للعاملين في مدرستي.	4.28	0.74	مرتفعة	6
6	المقدرة على اكتساب الثقة في صناعة قرارات تستند إلى أخلاقياتي.	4.26	0.64	مرتفعة	7
5	المقدرة على ترتيب أولويات تطوير مدرستي لتنسجم مع هدفي المعنوي بصيغته الجديدة.	4.25	0.70	مرتفعة	8
14	توظيف رؤيتي التربوية في التخطيط الاستراتيجي.	4.23	0.66	مرتفعة	9
12	التخطيط لزيادة فعاليتي في أداء دور قائد مدرسة في وكالة الغوث الدولية.	4.18	0.63	مرتفعة	10
15	أستخدام أدوات لاجتذاب المعنيين للإنخراط في التخطيط بصورة استراتيجية.	4.18	0.66	مرتفعة	10
4	المقدرة على مواءمة هدفي المعنوي كقائد مع استراتيجية وكالة الغوث الدولية	4.16	0.59	مرتفعة	12
10	المقدرة على مراعاة الإنسجام بين رؤيتي التربوية والإستراتيجية لوكالة الغوث الدولية.	4.12	0.68	مرتفعة	13
16	إعداد خطة استراتيجية جيدة لتطويرعناصر مقررات مدرستي.	4.12	0.65	مرتفعة	13
11	المقدرة على جذب العاملين لمشاركتي رؤيتي التربوية للمستقبل.	4.1	0.72	مرتفعة	15
13	العمل على زيادة الوقت المخصص لأداء مهماتي القيادية مقابل الأعمال الإدارية.	3.98	0.72	مرتفعة	16
	متوسط مجال القائد الفعّال	**4.23**	**0.43**	**مرتفعة**	

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجمل مهارات مجال القائد الفعّال بلغ (4.23) بدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة وتراوحت المتوسطات الحسابية لمهارات مجال القائد الفعّال بين (4.11 – 3.63)، وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (7) وهي "إعداد مدونة سلوك للطلبة في مدرستي. "بمتوسط حسابي بلغ (4.47) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، تلها الفقرة (3) وهي "وضوح صورة هدفي المعنوي باعتباري قائداً" بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (9) وهي "صياغة رؤية تربوية لمدرستي" بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (13) وهي "العمل على زيادة الوقت المخصص لأداء مهماتي القيادية مقابل الأعمال الإدارية". بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة.

المجال الثاني: قيادة فريق العمل

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الممارسة في مجال قيادة فريق العمل كما يتضح من الجدول رقم (2):

الجدول 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في درجة ممارسة مهارات مجال قيادة فريق العمل مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
1	امتلاك الثقة لتحديد نقاط القوة في مجال القيادة.	4.28	0.57	مرتفعة	1
2	تكوين أفكار واضحة تركز على تحسين كفايتي القيادية.	4.26	0.62	مرتفعة	2
5	استخدام أساليب متنوعة من أنماط القيادة.	4.26	0.66	مرتفعة	2
10	امتلاك خطة عمل لتطوير مهارات القيادة لمدرستي.	4.2	0.62	مرتفعة	4
9	امتلاك أفكار لتقاسم الأعمال القيادية في مدرستي.	4.14	0.66	مرتفعة	5
8	استخدام استراتيجيات عملية لتعزيز المناحي القائمة على العمل بروح الفريق بين العاملين.	4.12	0.64	مرتفعة	6
3	امتلاك استراتيجيات لتحسين قيادتي من حيث الكفاية العاطفية	4.09	0.67	مرتفعة	7
6	استخدام استراتيجية أو أكثر من إستراتيجيات القيادة لاجتذاب انخراط العاملين.	4.08	0.68	مرتفعة	8
7	تنفيذ خطة لتطوير فعالية أفراد فريق العاملين في المدرسة.	4.07	0.69	مرتفعة	9
4	المقدرة على استخدام نطاق واسع من كفايات الذكاء العاطفي في قيادتي.	4.06	0.66	مرتفعة	10
	متوسط مجال قيادة فريق العمل	**4.16**	**0.48**	**مرتفعة**	

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجمل مهارات مجال قيادة فريق العمل قد بلغ (4.16) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة. وتراوحت المتوسطات الحسابية لمهارات مجال قيادة فريق العمل بين (4.28 – 4.06) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "امتلاك الثقة لتحديد نقاط القوة في مجال القيادة". بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبدرجة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرتين الثانية والخامسة وهما " تكوين أفكار واضحة تركز على تحسين كفايتي القيادية" و"استخدام أساليب متنوعة من أنماط القيادة" بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "المقدرة على استخدام نطاق واسع من كفايات الذكاء العاطفي في قيادتي". بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها كبيرة أيضاً.

المجال الثالث: تحسين التعليم والتعلم

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال تحسين التعليم والتعلم والجدول رقم (3) يبين ذلك.

الجدول 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة ممارسةمهارات مجال تحسين التعليم والتعلم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
13	امتلاك استراتيجيات واضحة لترسيخ العمل بالتقييم التكويني في مدرستي	4.32	0.60	مرتفعة	1
12	دعم العاملين ومساعدتهم على اكتساب الكفاية لاستخدام التقييم التكويني في صفوفهم.	4.31	0.64	مرتفعة	2
2	تنفيذ زيارات صفية فعالة تستجيب لتحسين معايير التعليم والتعلم.	4.26	0.67	مرتفعة	3
1	امتلاك الكفاية لتوظيف المشاهدة الصفية في عملية تحسين التعليم والتعلم.	4.25	0.63	مرتفعة	4
5	تقديم دعم نوعي لبرنامج تطوير المعلمين القائم على المدرسة في مدرستي.	4.21	0.67	مرتفعة	5
9	المقدرة على توظيف أنشطة توعوية للعاملين لزيادة الوعي بأهمية مناخ الغرفة الصفية.	4.14	0.67	مرتفعة	6
6	امتلاك استراتيجية واضحة لتقييم أثر برنامج تطوير المعلمين القائم على المدرسة.	4.13	0.67	مرتفعة	7
7	اعداد خطة مفصلة لتحسين بيئة التعليم والتعلم في مدرستي.	4.12	0.69	مرتفعة	8
11	العمل مع العاملين لتضييق الفجوة بين الأداء الأفضل والأداء الأسوأ في مجال التعليم والتعلم.	4.12	0.69	مرتفعة	9
8	امتلاك خطة لقياس مناخ التعلم وتحسينه في مدرستي.	4.08	0.69	مرتفعة	10
4	المقدرة على تهيئة مناخ عملي طبيعي وإيجابي لدى تنفيذ الأنشطة المدرسية في الحالات الطارئة.	4.03	0.64	مرتفعة	11
3	استخدام خطوات عملية للاستجابة في الحالات الطارئة.	3.96	0.63	مرتفعة	12
10	تنفيذ أفكار لقياس التباين الداخلي وتقليصه في مدرستي.	3.93	0.66	مرتفعة	13
	متوسط مجال تحسين التعليم والتعلم	**4.14**	**0.44**	**مرتفعة**	

يتضح من النتائج المدونة في الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجمل مهارات مجال تحسين التعليم والتعلم قد بلغ (4.14) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لمهارات مجال تحسين التعليم والتعلم بين (4.32 –3.93) وبدرجة وصفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (13) وهي "امتلاك استراتيجيات واضحة لترسيخ العمل بالتقييم التكويني في مدرستي" بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (12) وهي "دعم العاملين ومساعدتهم على اكتساب الكفاية لاستخدام التقييم التكويني في صفوفهم" بمتوسط حسابي بلغ (4.31)، وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (2) وهي " تنفيذ زيارات صفية فعالة تستجيب لتحسين معايير التعليم والتعلم" بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (10) وهي " تنفيذ أفكار لقياس التباين الداخلي وتقليصه في مدرستي." بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة.

المجال الرابع: تقييم وإدارة أداء العاملين

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الممارسة لمجال تقييم وإدارة أداء العاملين والجدول رقم (4) يبين ذلك.

الجدول 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة ممارسة مهارات مجال تقييم وإدارة أداء العاملين مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الرتبة
3	امتلاك المهارات الإشرافية التوجيهية في تحسين عمليات التعليم والتعلم.	4.31	0.67	مرتفعة	1
1	المقدرة على وضع أسس وأصول لتقييم سياسات إدارة الأداء في مدرستي	4.19	0.62	مرتفعة	2
5	إستخدام نموذج بسيط لوضع ومراجعة الأهداف مع معلميي.	4.19	0.75	مرتفعة	3
2	امتلاك خطة لتحسين جودة عملية التقييم التي أنتهجها.	4.16	0.66	مرتفعة	4
8	توظيف ما امتلك من معارف ومهارات واتجاهات في تصميم وتنفيذ برنامج مستمر للتطوير المهني القائم على المدرسة لجميع العاملين.	4.13	0.79	مرتفعة	5
4	امتلاك المهارات والثقة اللازمة لوضع ومراجعة أهداف ملائمة ومثيرة للتحدي لجميع المعلمين.	4.12	0.77	مرتفعة	6
10	توجيه برامج المدرسة ومراجعتها وتقييمها.	4.12	0.74	مرتفعة	7
7	ألعمل على توفير الدعم اللازم لتطوير روح المسؤولية لدى جميع المعلمين.	4.09	0.75	مرتفعة	8
6	المقدرة على اكتساب الثقة على التحدي لانجاز المهمات في الوقت المحدد.	4.08	0.83	مرتفعة	9
11	التعاون مع الشركاء المعنيين من أجل تقييم الأداء الحالي وتحديد مجالات التحسن.	4.05	0.77	مرتفعة	10
9	امتلاك طرق فعالة في كيفية توفير التطوير المهني المستمر للعاملين.	4.03	0.78	مرتفعة	11
	متوسط مجال تقييم وإدارة أداء العاملين	**4.13**	**0.57**	**مرتفعة**	

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجمل مهارات مجال تقييم وإدارة أداء العاملين بلغ (4.13) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.31 – 4.03) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "امتلاك المهارات الإشرافية التوجيهية في تحسين عمليات التعليم والتعلم". بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (1) وهي" المقدرة على وضع أسس وأصول لتقييم سياسات إدارة الأداء في مدرستي" بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة أما المرتبة الثالثة فكانت للفقرة رقم (5) وهي "استخدام نموذج بسيط لوضع ومراجعة الأهداف مع معلميي" بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (9) وهي "امتلاك طرق فعالة في كيفية توفير التطوير المهني المستمر للعاملين". بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة أيضاً. ولتوضيح النتائج للدرجة الكلية لمجالات الدراسة الأربعة، تم ترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، ودرجة الممارسة كما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول 5. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،ودرجة الممارسة لمجالات الدراسة الأربعة مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة

القائد الفعّال	4.23	0.43	مرتفعة
قيادة فريق العمل	4.16	0.48	مرتفعة
تحسين التعليم والتعلم	4.14	0.44	مرتفعة
تقييم وإدارة أداء العاملين	4.13	0.57	مرتفعة
الدرجة الكلية	**4.16**	**0.42**	**مرتفعة**

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لمجالات الدراسة الأربعة قد بلغ (4.16) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها مرتفعة. وتراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات الأربعة (4.13 – 4.23) وبدرجة ممارسة صنفت بأنها كبيرة، جاء في المرتبة الأولى المجال الأول وهو "القائد الفعال "بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبدرجة ممارسة وصفت بأنها كبيرة،أما المرتبة الأخيرة فكانت للمجال الرابع وهو"تقييم وإدارة أداء العاملين" بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، وبدرجة ممارسة وصفت بأنها مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل تختلف درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل باختلاف (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس ، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي)؟

1- متغير المسمى الوظيفي:

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α = .05) تعزى لمتغير المسمى الوظيفي(مدير/ مدير مساعد) في درجة ممارسة المدراء والمدراء المساعدين لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في مجالاته الأربعة، تم تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة على استجابات عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (6) النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول 6. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القائد الفعّال	المدراء	76	4.27	0.40	1.30	0.195
	المدراء المساعدين	69	4.18	0.46		
قيادة فريق العمل	المدراء	76	4.21	0.47	1.45	0.147
	المدراء المساعدين	69	4.10	0.49		
تحسين التعليم والتعلم	المدراء	76	4.15	0.40	0.18	0.851
	المدراء المساعدين	69	4.14	0.48		
تقييم وإدارة أداء العاملين	المدراء	76	4.17	0.66	0.78	0.434
	المدراء المساعدين	69	4.09	0.48		
الكلي	**المدراء**	**76**	**4.20**	**0.40**	**1.07**	**0.283**

	المدراء المساعدين	69	4.13	0.44		

تشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (1.07)، وبمستوى دلالة (0.283) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (1.30) وبمستوى دلالة (0.195) لمجال القائد الفعّال و(1.45) وبمستوى دلالة (0.147) لمجال قيادة فريق العمل و(0.18) وبمستوى دلالة (0.851) لمجال تحسين التعليم والتعلم و(0.78) وبمستوى دلالة (0.434) لمجال تقييم وإدارة أداء العاملين وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة (α 0.05) أكبر من (0.05).

2- متغير المنطقة التعليمية:

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية (الزرقاء/ شمال عمان) في درجة ممارسة المدراء والمدراء المساعدين لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في مجالاته الأربعة، تم تطبيق اختبار(ت) للعينات المستقلة على استجابات عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (7) النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول 7. نتائج اختبار"ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية.

المجالات	المنطقة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القائد الفعّال	شمال عمان	79	4.27	0.44	1.33	0.184
	الزرقاء	66	4.17	0.42		
قيادة فريق العمل	شمال عمان	79	4.16	0.51	0.21	0.828
	الزرقاء	66	4.15	0.45		
تحسين التعليم والتعلم	شمال عمان	79	4.13	0.45	0.49	0.620
	الزرقاء	66	4.16	0.44		
تقييم وإدارة أداء العاملين	شمال عمان	79	4.06	0.63	1.74	0.083
	الزرقاء	66	4.22	0.49		
الكلي	**شمال عمان**	**79**	**4.15**	**0.43**	**0.32**	**0.750**
	الزرقاء	**66**	**4.18**	**0.41**		

تشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء

المساعدين تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (0.32)، وبمستوى دلالة (0.750) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (1.33) وبمستوى دلالة (0.184) لمجال القائد الفعًال و(0.21) وبمستوى دلالة (0.828) لمجال قيادة فريق العمل و(0.49) وبمستوى دلالة (0.620) لمجال تحسين التعليم والتعلم و(1.74) وبمستوى دلالة (0.083) لمجال تقييم وإدارة أداء العاملين وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) أكبر من (0.05).

3- الجنس:

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس (ذكر/ انثى) في درجة ممارسة المدراء والمدراء المساعدين لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في مجالاته الأربعة، تم تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة على استجابات عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (8) النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول 8. نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل تبعاً لمتغير الجنس.

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القائد الفعًال	ذكر	69	4.16	0.41	1.74	0.083
	أنثى	76	4.28	0.44		
قيادة فريق العمل	ذكر	69	4.12	0.47	0.86	0.389
	أنثى	76	4.19	0.49		
تحسين التعليم والتعلم	ذكر	69	4.12	0.41	0.47	0.633
	أنثى	76	4.16	0.47		
تقييم وإدارة أداء العاملين	ذكر	69	4.16	0.41	0.55	0.579
	أنثى	76	4.11	0.69		
الكلي	**ذكر**	**69**	**4.14**	**0.39**	**0.63**	**0.529**
	أنثى	**76**	**4.19**	**0.44**		

تشير النتائج في الجدول رقم (8) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج "القيادة من أجل المستقبل" من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير الجنس وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (0.63)، وبمستوى دلالة (0.529) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (1.74) وبمستوى دلالة (0.083) لمجال القائد الفعًال و(0.86) وبمستوى دلالة (0.389) لمجال قيادة فريق العمل و(0.47) وبمستوى دلالة (0.633) لمجال تحسين التعليم والتعلم و(0.55) وبمستوى دلالة (0.579) لمجال تقييم وإدارة أداء العاملين وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا

لأن قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05).

4- متغير المؤهل العلمي:

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس/ دراسات عليا) في درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في مجالاته الأربعة، تم تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة على استجابات عينة الدراسة، والجدول (9) يبين النتائج.

الجدول 9. نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القائد الفعّال	بكالوريوس	84	4.18	0.42	1.61	0.108
	دراسات عليا	61	4.29	0.44		
قيادة فريق العمل	بكالوريوس	84	4.13	0.48	0.64	0.520
	دراسات عليا	61	4.19	0.49		
تحسين التعليم والتعلم	بكالوريوس	84	4.09	0.44	1.61	0.110
	دراسات عليا	61	4.21	0.44		
تقييم وإدارة أداء العاملين	بكالوريوس	84	4.09	0.58	1.17	0.243
	دراسات عليا	61	4.20	0.56		
الكلي	**بكالوريوس**	**84**	**4.12**	**0.40**	**1.43**	**0.154**
	دراسات عليا	**61**	**4.22**	**0.43**		

تشير النتائج في الجدول رقم (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة إذ بلغت (1.43)، وبمستوى دلالة (0.154) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (1.61) وبمستوى دلالة (0.108) لمجال القائد الفعَّال و(0.64) وبمستوى دلالة (0.520) لمجال قيادة فريق العمل و(1.61) وبمستوى دلالة (0.110) لمجال تحسين التعليم والتعلم و(1.17) وبمستوى دلالة (0.243) لمجال تقييم وإدارة أداء العاملين وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05).

5- متغير التخصص العلمي:

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير التخصص العلمي (علوم انسانية/ علوم طبيعية) في درجة ممارسة المدراء والمدراء المساعدين لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في مجالاته الأربعة، تم تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة على استجابات عينة الدراسة، ويبين الجدول رقم (10) النتائج

التي تم التوصل إليها.

الجدول 10. نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجالات	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القائد الفعّال	علوم إنسانية	95	4.22	0.43	0.19	0.847
	علوم طبيعية	50	4.24	0.44		
قيادة فريق العمل	علوم إنسانية	95	4.09	0.46	2.34	0.020
	علوم طبيعية	50	4.28	0.50		
تحسين التعليم والتعلم	علوم إنسانية	95	4.11	0.45	1.40	0.162
	علوم طبيعية	50	4.21	0.41		
تقييم وإدارة أداء العاملين	علوم إنسانية	95	4.06	0.59	2.16	0.032
	علوم طبيعية	50	4.27	0.51		
الكلي	**علوم إنسانية**	**95**	**4.12**	**0.41**	**1.84**	**0.068**
	علوم طبيعية	**50**	**4.25**	**0.43**		

تشير النتائج في الجدول رقم (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل تبعاً لمتغير التخصص العلمي وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (1.84)، وبمستوى دلالة (0.068) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (0.19) وبمستوى دلالة (0.847) لمجال القائد الفعّال و(1.40) وبمستوى دلالة (0.162) لمجال تحسين التعليم والتعلم وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أقل من (0.05) باستثناء مجال قيادة فريق العمل حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (2.34) وبمستوى دلالة (0.020) ومجال تقييم وإدارة أداء العاملين (2.16) وبمستوى دلالة (0.032) وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) اقل من (0.05) بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص العلوم الطبيعية ذات المتوسط الحسابي الأكبر.

النتائج المتعلقة بالسؤالين المفتوحين :

1- ما التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات و النسب المئوية لاجابات أفراد العينة على السؤال، إذ بلغ المجموع الكلي للاستجابات على السؤالين المفتوحين (93) استجابة، وكان من أهم التحديات التي حددها المدراء/المدراء المساعدون والتي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل ما يأتي:

الجدول 11. التكرارات والنسب المئوية لاجابات أفراد العينة على السؤال المفتوح" ما التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل"؟

التحدي	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
- كثرة الأعباء الإدارية التي يقوم بها مدير المدرسة والعاملين في المدرسة وقلة الكوادر الإدارية في الكثير من المدارس مما يؤدي لزخم العمل وضخامته نسبة إلى عدد ساعات العمل.	80	87.0
- تنفيذ وكالة الغوث الدولية لعدد كبير من برامج الإصلاح التربوي، وتكليف الهيئات الإدارية بمتابعتها جميعاً في آن واحد مما يؤدي الى عدم كفاية الوقت لمتابعتها بالشكل الصحيح مما يؤثر في مخرجات تلك البرامج.	75	81.5
- قلة الموارد والإمكانات المادية التي توفرها وكالة الغوث الدولية للمدارس التابعة لها.	67	72.8
- مقاومة بعض مديري ومديرات المدارس للتغيير واعتقادهم بعدم الفائدة الفعلية منه.	65	70.7
- كثرة الحصص والأعباء الموكلة على عاتق المعلمين مما يجعلهم يفقدون الرغبة لمشاركة الادارة في أعمالهم.	57	62.0
- اتباع نمط القيادة المركزية واحتكار اتخاذ القرارات بيد المستويات الإدارية العليا	45	49.0
- البيروقراطية وضرورة المرور في التسلسل الاداري لبعض الامور.	33	35.9
- تغيير الكادر التعليمي وتبدله باستمرار بسبب تنقلات العاملين المستمرة ووجود البدلاء.	29	31.5
- عدم اعتماد الية عمل واحدة، واضحة خلال تنفيذ برنامج القيادة من أجل المستقبل، مما يؤدي لاختلاف العمل في بعض جزئياته تبعاً للمشرف القائم على متابعة العمل في كل مجمع.	25	27.2
- تعدد المشرفين القائمين على متابعة تطبيق المدراء والمدراء المساعدين لبرنامج القيادة في مدارسهم، وتعدد الاراء حول الية تطبيق الانشطة الواردة و انجاز العمل.	19	20.7
- نظام الفترتين (فترة ذكور والعكسية اناث) مما يحد من القيام ببعض الأنشطة.	16	17.4

يبين الجدول (11) ما يأتي: تبين النتائج أن ما نسبته (87%) من المدراء والمدراء المساعدين، أفادوا بأن كثرة الأعباء الإدارية التي يقوم بها مدير المدرسة، والعاملين في المدرسة و قلة الكوادر الإدارية في الكثير من المدارس. يشكل عائقا كبيرًا أمام ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل. وجاء في المرتبة الثانية "تنفيذ وكالة الغوث الدولية لعدد كبير من برامج الإصلاح التربوي، وتكليف الهيئات الإدارية بمتابعتها جميعاً في آن واحد مما يؤدي الى عدم كفاية الوقت لمتابعتها بالشكل الصحيح مما يؤثر في مخرجات تلك البرامج". بنسبة بلغت (81.5%) من المدراء والمدراء المساعدين، كما يظهر من الجدول أن قلة الموارد والإمكانات المادية التي توفرها وكالة الغوث الدولية للمدارس التابعة لها. تشكل عائقاً كبيراً دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل اذ بلغت نسبة من أيد ذلك (72.8%) من المدراء والمدراء المساعدين. ومن جانب آخر تبين أن ما نسبته (70.7%) من المدراء والمدراء المساعدين أكدوا مقاومة بعض مديري ومديرات المدارس للتغيير مما يعيق ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل.

2- ما الحلول التي يقترحها المدراء/ المدراء المساعدون لتسهيل ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاجابات أفراد العينة على السؤال وكان من أهم الحلول التي يقترحها المدراء/ المدراء المساعدون لتسهيل ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل ما يأتي:

الجدول 12. التكرارات والنسب المئوية لاجابات أفراد العينة على السؤال المفتوح "ما الحلول التي يقترحها المدراء/ المدراء المساعدون لتسهيل ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل"؟

الحلول	عدد الاستجابات	النسبة المئوية
- ضرورة توفير كادر اداري متخصص (المدير/ة المساعد/ة والكاتب/ة) في جميع مدارس وكالة الغوث الدولية، بشكل يجعل العمل أكثر سهولة ويسر .	83	90.2
- زيادة الموارد المادية والسعي الجاد لتحسين الامكانات	78	84.8
- إعطاء المزيد من الصلاحيات للمدراء لتمكنهم من ممارسة المهارات القيادية بشكل فعال .	74	80.43
- تقليل الأعباء المفروضة على المعلمين (انصبة المعلمين) وزيادة الكوادر التعليمية بما يساهم في تفعيل القيادة التشاركية لتسهيل تحقيق رؤية المدرسة وغاياتها.	66	71.7
- تفويض السلطات والتفعيل الحقيقي لفرق العمل	56	60.9
- تنفيذ برامج الإصلاح التربوي في وكالة الغوث الدولية ضمن أجندة زمنية متباعدة تخفف الأعباء عن الادارة والعاملين في المدرسة وتمكنهم من المتابعة الإيجابية.	61	54.24
- استبدال النمط المركزي بالقيادة اللامركزية لتسهيل اتخاذ القرارات (اعطاء المدير/ة صلاحيات واضحة وحقيقية تمكنه من تعزيز العاملين وتحفيزهم	42	45.7
- تقديم نماذج جيدة من المدارس التي طبقت البرنامج بنجاح ونقل خبراتهم.	42	45.7
- تحسين ظروف العاملين وتخفيف الاعباء الموكله عليهم	36	39.1
- إعطاء امتيازات خاصة لأعضاء فريق التغيير (تقليل عدد الحصص)	31	33.7
- محاولة كسب ثقة العاملين وتوجيههم نحو انجاز العمل	22	24.0
- وضع أسس واضحة لنظام الحوافز والمكافئات من الادارة	22	24.0
- تثمين التجارب المتميزة	21	22.9
- التنسيق والتعاون مع الفترة البديلة	21	22.9
- العمل على دمج برامج الإصلاح التربوي في دورة الإدارة التربوية في مركز التطوير التربوي بهدف تخفيف الأعباء الورقية وتكرار العمل.	12	13.0
- تقديم التدريب للعاملين في الهيئة الإدارية من خلال دورة الإدارة المدرسية في مركز التطوير التربوي على كيفية توظيف رزمة أدوات التغيير وآلية جمع الحاجات بدلاً من أدوات الرصد المعتمدة.	11	12.0

- المتابعة المستمرة من قبل الخبراء لضمان استمرارية تطبيق البرنامج في المدارس.	10	10.9

تبين النتائج في الجدول (12) أن ما نسبته (90.2%) من المدراء و المدراء المساعدين أكدوا ضرورة توفير كادر إداري متخصص (المدير/ة المساعد/ة والكاتب/ة) في جميع مدارس وكالة الغوث الدولية، بشكل يجعل العمل أكثر سهولة ويسر، حيث لا توفر وكالة الغوث المدراء المساعدين والكتبة في جميع مدارسها ويخضع توفيرهم للمدير المساعد والكاتب في المدارس لشروط معينة خاصة بعدد الطلبة في المدرسة، وعدد الشعب مما يغرق مدير المدرسة بالكثير من الأعباء التي تقصيه عن دوره القيادي في مؤسسته التربوية، كما تشير النتائج إلى أن ما نسبته (84.8%) من المدراء والمدراء المساعدين أيدوا ضرورة زيادة الموارد المادية والسعي الجاد لتحسين الإمكانات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية لمؤسساتها التربوية بشكل يدعم ويسهل من ممارسة العمل بشكل قيادي فعال، من جانب آخر يرى (80.43%) من المدراء والمدراء المساعدين ضرورة إعطاء المدراء المزيد من الصلاحيات التي تجعل عملهم أكثر مرونة وسهولة وتفعل دورهم القيادي داخل المؤسسة التربوية التي يعملون بها.

مناقشة النتائج:

يتضمن هذا الجزء عرضًا لمناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وعلى النحو الآتي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول : ما درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل من وجهة نظر مديري المدارس والمدراء المساعدين؟

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل كانت مرتفعة في المجالات الأربعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي في مجال القائد الفعال (4.23) ويعود السبب في حصول هذا المجال على أعلى درجة إلى حاجة ورغبة المدراء والمدراء المساعدين لإحداث نقلة نوعية في العملية الادارية، وإخراجها من القالب الذي يحد من امكاناتها ويجعلها مقتصرة على هيئة تقوم بتنفيذ المهام الإدارية، لتصبح أكثر مرونة وحيوية وفاعلية، يشترك فيها أكبر عدد ممكن من العاملين ليكون منهم قادة الغد. إن هذه النتيجة تؤكد أهمية دور القائد الفعال في إحداث التغيير، وإطلاق العنان للمدير وفريق العمل تبعاً لميولهم وأهوائهم وقدراتهم، وهذا يتطلب من المدير القائد تهيئة بيئة مدرسية متكاملة، مناسبة لجميع العاملين والطلبة.

كما أظهرت النتائج أيضاً أن دور مجال قيادة فريق العمل كان مرتفعاً إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.16) ويعود السبب في ارتفاع دور قيادة فريق العمل في ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة

الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل إلى مشاركة فريق التغيير للهيئة الإدارية في تحمل الكثير من الأعمال الإدارية، كالمساهمة في وضع رؤية المدرسة والعمل على تفعيلها وإبراز أهميتها لدى الهيئة التدريسية واعتبارهم حلقة الوصل الأولى بين الهيئة الإدارية والمعلمين على اختلاف التخصصات.

كما أن ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمجال تحسين التعليم والتعلم جاء في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.14)، وتبدو النتيجة منطقية إذ أن هذه النتيجة تعكس الهدف الأساسي الذي تسعى إليه مجموعة برامج وكالة الغوث الدولية الجديدة والتي تصب في بوتقة إصلاح عملية التعليم والتعلم حيث أنه لا يمكن الإبقاء على الوضع الراهن لا سيما في ظل التغيرات المتسارعة في شتى المجالات، ولكي تتحقق تلك التغييرات الممنهجة على أرض الواقع، ينبغي أن تتم على أيدي قادة على مستوى جيد من المعرفة والمهارة يمكنّهم من قيادة التحسين والتعامل مع مقاومته. إذ أن على القادة أن يكونوا على ثقة من امتلاك المهارات والأدوات والأساليب اللازمة لوضع الرؤية وإيصالها للآخرين، وضمان انخراط جميع العاملين في مؤسستهم التعليمية في تلك الرؤية وتحفيز دافعيتهم على تحقيقها. وإيجاد مواطنين قادرين على مواصلة التعلم مدى الحياة، ومهيئين للتعامل مع تحديات الحياة في القرن الحادي والعشرين. إذ أن الغاية هي إعداد متعلمين يعرفون كيف يتعلمون، ويبادرون إلى إحداث التغيير، ويتحملون مسؤولية أنفسهم ومسؤولية أسرهم.

وإذا ما أريد لبرنامج تطوير المعلمين القائم على المدرسة أن يطبق بنجاح في مدارس الأونروا، على مديري المدارس تطوير ممارساتهم القيادية لإحداث تغييرات جوهرية في المناخ المدرسي، وفي نوعية أنشطة التعليم والتعلم.

كما أن وكالة الغوث الدولية تؤمن بأن مفتاح تطوير وتحسين المدرسة بصورة ناجحة يكمن في معلمي المدرسة، فالمعلمون هم الذين يحدثون الفارق في الغرفة الصفية، وهم الذين يحدثون الفارق في حياة طلبتهم، وهم الذين يحسّنون فرص الحياة المستقبلية لطلبتهم أو يحدّون منها. ومن هنا فإنّ التحسين المستمر لمهارات المعلمين المهنية والتدريسية يعدّ مسألةً جوهرية لتحسين أداء الطلبة والمدرسة بصورة عامة.

وجاءت ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث لمهارات مجال تقييم وإدارة أداء العاملين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وهذه النتيجة منطقية فعندما يتم تطبيق عملية التقييم بشفافية وعدالة، فإنها تنطوي على إمكانية تحفيز ودعم جميع العاملين. وهناك العديد من الفوائد من توافر نظم تقييم عالية الجودة منها ارتفاع مستوى المساءلة، وإبداء العرفان للممارسة المتميزة ومكافأتها، وتحقيق الانسجام والتآلف بين مختلف أهداف المدرسة. من جهة أخرى يساهم مجال تقييم وإدارة أداء العاملين في مراجعة وتقييم برامج

المدرسة ومعاييرها الحالية، وعلى تحديد مجالات التحسّن الرئيسة وترتيبها حسب الأولوية. والتعاون مع العاملين في المدرسة وأولياء الأمور والمختصين التربويين؛ لضمان أنّ خطة تطوير المدرسة تركّز على النواحي الرئيسة التي تؤدي إلى إحداث فارق ملحوظ في العملية التعليمية التعلمية. إنّ عملية التخطيط لتحسين المدرسة ينبغي أن تستند إلى مبدأ «المساءلة الذكية». وباعتبار المدير"قائداً" للمدرسة، فإن عليه أن يكون على معرفة جيدة بمدرسته، وأن يكون لديه تصوراً واضحاً لما ينبغي القيام به من أجل ضمان استمرارية التحسّن.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة جونسون (2001) التي أشارت لأثر البرامج التدريبية في تطوير السلوك القيادي لدى المديرين، والعمل على توجيه ممارساتهم الإدارية نحو الأفضل، والتي أظهرت نتائجها وجود أثر للتدريب في تزويد المديرين بمهارات سلوكية قيادية مناسبة في أساليب التعليم والتعلم لدى العاملين وطرق توجيههم بما يدعم عملية التعليم والتعلم نحو الأفضل، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة هلسة (2006) التي أظهرت أهم الصفات القيادية التي ينبغي أن تستهدفها برامج التأهيل القيادي، ودورها في بناء الصفات والمهارات القيادية اللازمة لتحسين أداء الطلبة والعاملين، واتفقت الدراسة الحالية أيضا مع دراسة الجابري (2004)، التي أشارت إلى علاقة الأساليب القيادية التي يتبعها المشرفون التربويون بتحسين الأداء، والتي أظهرت نتائجها علاقة ارتباطية واضحة بين النمط القيادي السائد و أثره في تحسين أداء العاملين.

إلا أن هذه الدراسة اختلفت مع الدراسات السابقة بأنها تناولت برنامجاً خاصاُ أعدته وكالة الغوث الدولية، سعياً منها لإصلاح التعليم هو برنامج القيادة من أجل المستقبل، والتحديات التي تواجه تطبيقه في الواقع، كما أنها تعرضت لبعض الحلول التي اقترحها المدراء والمدراء المساعدون الذين يعملون في مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية، كما اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بأنها اهتمت بدرجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل والتحديات التي تواجه تطبيقه والحلول المقترحة من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين أنفسهم، وليس من وجهة نظرغيرهم، ذلك أنهم من نفذوا البرنامج وتعرضوا لمتابعته في محاولة جادة لتحسين الأداء والتي تنعكس بصورة إيجابية على تحسين عملية التعليم والتعلم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل تختلف درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل باختلاف (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي)؟

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652

من أجل المستقبل من وجهة نظر المدراء والمدراء المساعدين تبعاً للمتغيرات (المسمى الوظيفي، والمنطقة التعليمية، والجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي). ويعزو الباحثان عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي أن كلا المدراء والمدراء المساعدين، يعملون ضمن منظومة واحدة ويخضعون فيها للأنظمة والقوانين ذاتها، كما أن المدير والمدير المساعد يعملان معاً كفريق واحد يستطيع أن يحل أحدهما مكان الآخر في غيابه دون أن يؤثر ذلك في سير العمل. فيستطيع المدير أن ينجز أعمال المدير المساعد في غيابه والعكس كذلك بشكل مرن وسلس بمساعدة فريق التغيير وعدد من العاملين. ويعزو الباحثان عدم وجود فروق احصائية تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية أن كلا المدراء والمدراء المساعدين في شتى المناطق التعليمية قد تعرضوا لنفس البرنامج وأن عليهم الواجبات والمهمات الإدارية نفسها، كونهم يعملون كفريق عمل واحد يهدف إلى تحقيق الأهداف ذاتها. ويعزو الباحثان سبب عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في متغير الجنس إلى تفعيل فرق العمل والتشاركية في تنفيذ البرنامج مما يجعل المدراء والمساعدين والمديرات والمديرات المساعدات يعملون كوحدة واحدة في سبيل إنجاح العمل، والوقوف على نقاط قوته وتعزيزها والعمل بشكل جاد على تحسين ما يحتاج منه الى تحسين وذلك من خلال جلسات الدعم الفردية التي يقدمها المختصون التربوين للمدراء والمدراء المساعدين داخل مدارسهم، إضافة إلى جلسات دعم الأقران التي يشارك بها جميع المدراء والمدراء المساعدين من نفس المنطقة التعليمية ذكوراً وإناثاً.ويعزو الباحثان عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي إلى طبيعة العمل الإداري والقيادي وإلى اتفاق جميع المديرين والمديرين المساعدين من الجنسين من ذوي المؤهلات العلمية المختلفة على أهمية ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، حيث أن اي مستوى من التأهيل العلمي يصل بصاحبه إلى الاقتناع بضرورة التغيير والتطوير وإحداث نقلة نوعية في إدارة المدرسة. ويعزو الباحثان عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تبعاً لمتغير التخصص العلمي إلى أن ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل في المدارس يعتمد على مقومات أخرى غير تخصص المدير القائد، كإمكانات البيئة المادية للمدرسة، والسمات الشخصية والفنية للمدير، لأن المدير مهما كان تخصصه فإنه يستطيع تنمية الروح القيادية في مدرسته من خلال الدورات والخبرات التي تطور لديه السمات الشخصية والمهنية، لذا فإن التخصص لا يؤثر بشكل كبير على ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

تبين من خلال الدراسة أن كثرة الأعباء الإدارية الموكلة لمدير المدرسة والعاملين في المدرسة وعدم وجود المدير/ة المساعد/ة في الكثير من المدارس (قلة الكادر الإداري) تعد من أبرز التحديات التي يواجهها مدراء المدارس لإحداث نقلة نوعية في القيادة المدرسية. كما بينت الدراسة أن من أهم التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، تنفيذ وكالة الغوث

الدولية لعدة برامج في آن واحد مما يؤدي إلى زخم العمل و ضيق الوقت، وعدم القدرة على متابعة كافة المشاريع بالشكل المطلوب، كما أنه يؤثر على تنفيذها وتحقيق نتائجها المبتغاة. كما تبين أن على وكالة الغوث الدولية أن تؤمن المزيد من الإمكانات والموارد المادية، ذلك أن ضعف الموارد وعدم توفر المرافق الكافية والأجهزة تقف كتحد كبير أمام ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل. كما بينت خطر مقاومة التغيير من قبل فئة معينة من مديري ومديرات المدارس والعاملين في الهيئات الادارية كتحد يحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل؟

بينت نتائج الدراسة أن هناك عدداً من الحلول التي يمكن الإفادة منها في مواجهة التحديات التي تحول دون ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل كتوفير كادر إداري متخصص (المدير/ة ، المدير/ة المساعد/ة ، والكاتب/ة) في جميع المدارس، حيث لا توفر وكالة الغوث الدولية المدراء المساعدين والكتبة في جميع مدارسها ويخضع تعيينهم لشروط معينة خاصة بعدد الشعب وعدد الطلبة في المدرسة. والعمل على زيادة الموارد المادية وتحسين الإمكانات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية لمؤسساتها التربوية بشكل يدعم ويسهل من ممارسة العمل بشكل قيادي فعال، كما بينت نتائج الدراسة أهمية إعطاء المدراء المزيد من الصلاحيات التي تجعل عملهم أكثر مرونة وسهولة وتفعل دورهم القيادي داخل المؤسسة التربوية التي يعملون بها. و من جانب آخر العمل على تقليل الأعباء المفروضة على المعلمين (أنصبة المعلمين) وزيادة الكوادر التعليمية، ليتمكنوا من الانخراط في فرق العمل المختلفة، والمساهمة في تحقيق الرؤية والوصول إلى الغايات التي يُسعى إلى تحقيقها.

التوصيات :

بناءً على نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. لتحقيق أعلى درجة ممارسة لمديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، فمن الضروري توفير كادر إداري متخصص (المدير/ة المساعد/ة والكاتب/ة) في جميع المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية، دون النظر لعدد الشعب إنما بالنظر إلى كم الإنجاز الموكل به مدير المدرسة كقائد تربوي مما يخفف من الأعباء الإدارية ويمكن الجميع من المتابعة والعمل الجاد لتحسين العمل وتطويره.
2. لمواجهة التحديات التي تحول دون ممارسة لمديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، فلا بد من منح المدراء المزيد من الصلاحيات كقادة

تربويين، والتي تجعل عملهم أكثر مرونة وسهولة وتفعل دورهم القيادي داخل المؤسسة التربوية التي يعملون بها، وتفعيل القيادة التشاركية بشكل يحفز الإبداع ويشجع على البحث والتجريب، وتوفير مجموعة من التسهيلات المادية والمعنوية في البيئة المدرسية، والتي من شأنها تعزيز العمل وجعله أكثر فاعلية وكفاءة من جانب، وأكثر متعة وحيوية لدى العاملين والمتعلمين من جانب آخر.

3. من الحلول المقترحة في مواجهة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية للتحديات التي تحول دون ممارسة مهارات برنامج القيادة من أجل المستقبل، توفير التسهيلات المادية والمعنوية في البيئة المدرسية، والتي من شأنها تعزيز العمل وجعله أكثر فاعلية وكفاءة من جانب، وأكثر متعة وحيوية من جانب آخر.

المراجع:

ادريس، ر (2013). القيادة من أجل المستقبل. استرجعت بتاريخ (4/4/2014) من الرابط:
http://youtu.be/S-Xu3U1uBeY

تيم، ح (1999). **الرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجابري، س (2004). **الأساليب القيادية التي يمارسها المشرفون التربويون وعلاقتها بتحسين أداء المعلمين كما يراها معلمو التعليم العام في المدينة المنورة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الحارثي، س (2008). **درجة ممارسة مديري مراكز الإشراف التربوي للمهارات القيادية من وجهة نظرهم والمشرفين التربويين لديهم**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حسن، م (2004). **القيادة أساسيات ونظريات ومفاهيم**. اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع.

الخواجا، ع (2004). **تطوير الإدارة المدرسية**. عمان: دار الثقافة

خير الله، ج (2009). **الإبداع الإداري**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الداعور، س (2007). **دور مدير المدرسة الثانوية كقائد تربوي في محافظات غزة وعلاقته بالثقافة التنظيمية للمدرسة من وجهة نظر المعلمين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

دروزة، أ (2003). مدى قدرة مدير المدرسة على اتخاذ القرارات التطويرية واحداث التغيير، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**. 11(1)، 40-41.

ديماس، م (2000). **فنون القيادة المتميزة**. لبنان: دار ابن حزم.

الزعبي، م والبطاينة، م (2014). **القيادة الإدارية**. عمان: دار وائل للنشر.

السحيمي، ف (2010). **دور تنمية المهارات القيادية في تنفيذ استراتيجية المنظمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

السعود، روبطاح، أ (1993). اختيار مدير المدرسة الثانوية في الأردن - أسس مقترحة، أبحاث اليرموك. **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**.9 (1)،(13-9).
الصليبي، م (2005). **الأنماط القيادية لمديري المدارس الثانوية العامة في الاردن وفقاً لنظرية هيرسي وبلانشرد وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي لمعلميهم و أدائهم**. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
الطويل، هـ (2006). **الإدارة التعليمية مفاهيم وآفاق**. ط3، عمان: دار وائل للنشر.
عبد الرحيم، ز (2000). **أنماط السلوك القيادي لدى مديري المدارس الأساسية في محافظة اربد وعلاقتها بالرضى الوظيفي للمعلمين من وجهة نظر المعلمين**. رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن.
العمري، ع (1999). **نموذج مقترح لتدريب مديري المدارس الإعدادية بقطاع غزة في ضوء حاجاتهم التدريبية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين.
عودة، ن (1992). **علاقة السلوك القيادي لمديري المدرسة بالرضا الوظيفي لمعلمي المرحلة الثانوية في الاردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
الغضاونة، س (2000). **درجة الرضى الوظيفي لدى المعلمين وأثرها في أساليب معالجتهم لمشكلات الطلبة السلوكية داخل الصف**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
الفقي، إ (2008). **سحر القيادة، كيف تصبح قائداً فعالاً**. المنصورة: دار أجيال للنشر والتوزيع.
فليه، ف (2012). **اقتصاديات التعليم**. ط3، عمان: دار المسيرة للنشر.
كوتر، ج (2012). قيادة التغيير. خطة عمل من ثمان خطوات. استرجعت بتاريخ (2014/4/3) من الرابط:
http://nokhba-kw.com/vb/showthread.php?t=2337
محمد، ع (2007). **مستوى المهارات الإدارية للقيادات التربوية في محافظتي عدن والضالع**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن، اليمن.
المنيزل، ع والعتوم، ع (2010). **مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية**. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع

هلسة، هـ (2006). **اتجاهات المديرين نحو فعالية البرامج التدريبية القيادية في الوزارات الأردنية خلال الفترة 2005 -2004 : دراسة تحليلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
وكالة الغوث الدولية (2013). القيادة من أجل المستقبل.استرجعت بتاريخ 2014/4/6 من الرابط:
http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54

Johnson ,t. (2001). The Strategies Of Management. Paper present At the Ammual Meeting of the American Education Research, **Eric Document Reproduction Service**. NO. ED 204276.

McGowan, Paul & Miller,J.(2001). Management vs, Leadership. **School Administration**,58 (10),32-34.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 67
JUIN 2018

ISSN 1112-4652

Sharma, S (2011). **Attributes of School Principals-Leadership Qualities & Capacities**. Institute of Principal ship Studies, University of Malaya. Kuala Lumpur. Malaysia.

Wegner, L. (2004). **Organizational leaders and empowered employee: The relationshop between leadership styles, perception of styles, and impact on organizational outcoms.** Capella University. From Proquest database.

Wetherell, Karen, M (2002). **Principals leadership style and teacher job satisfaction**. Seton Hall University.From ProQuest database.